الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة -

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم علم الاجتماع

السلطة السياسية وتمكين المرأة في الجزائر

النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني - دراسة ميدانية -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل . م . د في العلوم الإجتماعية

تخصص: علم الإجتماع السياسي

إعداد الطالبة:
عشي مريم

إشراف الدكتور:
عاشور مولدي

إسم ولقب الخبير	الرتبة	الصفة	الشعبة	الجامعة
منير صوالحية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	علم اجتماع	جامعة العربي التبسي
مولدي عاشور	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا	علم اجتماع	جامعة العربي التبسي
لعموري أسماء	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	علم اجتماع	جامعة العربي التبسي
بدراوي سفيان	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	علم اجتماع	جامعة العربي التبسي
لزهر ضيف	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	علم اجتماع	جامعة الوادي
لغويل سميرة	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	علم اجتماع	جامعة باتنة

السنة الجامعية: 2020 - 2021

بسم الله الرحمن الرحیم

شكر وعرفان

في البداية... الحمد لله الذي هدانا لهذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله،

ثم نتقدم بأسمى عبارات الشكر و التقدير و العرفان بالجميل للدكتور:

"عاشور مولدي" مدير البحث و المشرف على هذا العمل، فأما الشكر و التقدير،

فلشخصه الكريم، و أما العرفان بالجميل فلمساندته و دعمه الدائمين، و توجيه المتواصل لنا،

كما يسرني أيضا أن أتقدم بأسمى عبارات التقدير و الإحترام لأعضاء لجنة المناقشة

المحترمين على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من قدم لي يد المساعدة طيلة مراحل إنجاز هذه الرسالة

إلى هؤلاء جميعا أقول جزاكم الله خيرا و جعله في ميزان حسناتكم.

عشو مريم

ملخص
الدراسة

ملخص الدراسة

إن السلطة السياسية ظاهرة تتخلل حياتنا الإجتماعية و ترسم توجهاتنا، و المرأة كشريحة هامة من المجتمع تتأثر في أدوارها و مكانتها الإجتماعية بالنسق السياسي القائم، و إن تمكين المرأة كظاهرة حديثة وليدة حركات التحرر النسوية العالمية و التي كرستها المؤتمرات الدولية من خلال قوانينها و برامجها الإلزامية و التي صادقة عليها أغلب الدول في العالم، و المجتمع الجزائري كغيره من مجتمعات العالم يتأثر بمخلفات العولمة و تركيزها على المرأة كشريك هام في التحول نحو الديمقراطية،

و قد سلطنا الضوء في بحثنا على العلاقة القائمة بين السلطة السياسية و تمكين المرأة في الجزائر و ذلك من خلال طرح تساؤلات علمية تمثلت في:

ما طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة السياسية و تمكين المرأة في المجتمع الجزائري ؟

– ما مدى نجاعة الآليات التي اعتمدتها السلطة السياسية في عملية تمكين المرأة؟

– ما معوقات التمكين السياسي للمرأة و مدى تعارضه مع الطبيعة الذكورية للسلطة السياسية؟

و التي حاولنا الإجابة عنها من خلال الفرضيات التالية:

– الفرضية الأولى: تعمد السلطة السياسية في الجزائر من خلال النظام الإنتخابي الحصصي إلى تحقيق التمكين السياسي للمرأة.

– الفرضية الثانية:إن التمكين السياسي للمرأة إنعكس إيجابا على مستوى وعيها السياسي و على أدائها البرلماني.

– الفرضية الثالثة:إن المعوقات الإجتماعية و طبيعة السلطة الذكورية تحول دون تحقيق التمكين السياسي للمراة.

و من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة قصدية تمثلت في النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني توصلنا للنتائج التالية:

- تحقق الفرضية الأولى :فالسلطة السياسية في الجزائر و من خلال النظام الإنتخابي الحصصي تسعى إلى تحقيق التمكين السياسي للمرأة

- تحقق الفرضية الثانية فالتمكين السياسي حقق للمرأة مستوى وعي عالي و أداء نيابي جيد.

- عدم تحقق الفرضية الثالثة فالمرأة النائبة في المجلس الشعبي الوطني قد حققت قفزة نوعية و لم تعد تعاني من العراقيل الإجتماعية.

كما أن طبيعة السلطة السائدة لا تشكل لها أي تهديد بل على العكس من ذلك فهي تشكل السند الداعم لها.

Abstract :

Political power is a phenomenon that permeates our social life and charts our direction, As an important segmment of society ,womens roles and social status are influenced by the existing political pattern . The empowerment of women as a modern phenomenon born of womens liberation movements and enshrined in international conferences is a recent phenomenon ,Algerian society ,like other societies in the world is affected by globalization and its focus on women as partners.

In our research,we have highlighted the relationship between political power and the empowerment of women in Algeria.

What is the relationship between political power and the empowerment of women in Algerian society ? how effective is it ?

What are the constraints of political empowerment and the extent to which it conflicts with the masculine nature of politcal power ?

We tried to answer these questions through the following hypotheses :

- **The power of Algeria's political power through the electoral system achieving women's political empowerment.**
- **Women's political empowerment has been positively reflected in their level of political awareness and performance .**
- **Social constaints and the nature of atomic power impede women's political empowerment .**

By conducting a field study on a sample of women elected to the National Peope's Congress :

- **The first hypothesis is achieved,Algeria's political power,through the electoral system seeks to achieve integration.**
- **The second hypothesis is that political empowerment has brought women high awareness and good performance.**
- **The third hypothesis has not been achieved ,The deputy has made a qualitative leap and no longer suffers from obstacles .**

The nature of the Authority does not pose any threat to it.

فهرس
المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	IV
فهرس الأشكال	XI
فهرس الجداول	XIII
مقدمة	أ
الباب الأول : الجانب النظري للدراسة	
الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة	
تمهيد	10
أولا: الإشكالية	11
ثانيا: الفرضيات	16
ثالثا: تحديد المفاهيم	18
رابعا: الدراسات السابقة	24
الفصل الثاني: التأصيل النظري للسلطة السياسية	
أولا: المراحل التاريخية لنشأة السلطة السياسية	49
1-المرحلة البدائية	49
2-المجتمع المصري القديم	52
3- العصر الوسيط	52
ثانيا : ماهية السلطة	55
1-تحليل السلطة	55
2-مقومات السلطة	64
ثالثا: نظريات السلطة	65
1-نظريات التطور	66
2-النظريات التيوقراطية	70
3-النظريات العقدية	71
رابعا: بناء السلطة	77

1- السلطة والقوة	78
2-أهرامات القوة	79
3-إتجاهات القوة	83
خامسا :أشكال السلطة	89
1-السلطة المباشرة	89
2-السلطة المجسدة "المشخصة"	90
3-السلطة المؤسسة	92
سادسا: وظائف السلطة	94
1- النظام	95
2- التقدم	95
3-الفصل بين السلطات	96
4-حدود السلطة وشرعيتها	98
5-السلطة السياسية في الجزائر	99
الفصل الثالث: التأصيل النظري للتمكين	
أولا : التطور التاريخي للتمكين	105
1-العصر القديم	108
2-المرأة عند العرب والمسلمين	109
3-المؤتمرات الدولية وتمكين المرأة	111
ثانيا: ماهية التمكين	117
1-تحليل مفهوم التمكين	117
2-عناصر التمكين	120
3-محددات مفهوم التمكين	123
4-المرأة والتمكين	123
5-التمكين السياسي للمرأة	127
ثالثا: متطلبات التمكين	130
1-تحطيم السقف الزجاجي	130
2-الأمن الإنساني	133
3-التحول من قانون السلطة إلى سلطة القانون	134
4-إدماج مقاربة النوع الاجتماعي	136

5-المساواة	144
6-تغيير الموروث الثقافي	149
رابعا أبعاد التمكين ومؤشراته	159
1- أبعاد التمكين:	159
1-التمكين النفسي	160
2-التمكين المعرفي الإدراكي	160
3-التمكين الاقتصادي	161
4-التمكين السياسي	161
5-التمكين القانوني	161
6-التمكين الاجتماعي	162
2-**المؤشرات:**	164
أ-المؤشرات الاجتماعية	165
ب-مؤشرات التمكين السياسي	168
ج-واقع مؤشرات التمكين السياسي	168
خامسا: دور الحركات النسوية في تمكين المرأة	171
1-مفهوم الحركة النسوية	172
2-المبادئ العامة للحركة النسوية	173
3-النسوية ومدارسها الفكرية:	175
1-المدرسة الليبرالية	176
2-التيار الماركسي	178
3-التيار الراديكالي	180
4-تأنيث السلطة	182
5-مراحل الحركة النسوية	183
أ-الموجة الأولى	183
ب-الموجة الثانية	185
ج-الموجة الثالثة " ما بعد النسوية "	187
6-عولمة الحركة النسوية "الشبكة النسوية"	189
7-الحركة النسوية في الجزائر	191
أ-الحركة النسوية في الجزائر إلى غاية الثمانينات	192

ب-الحركة النسوية في الجزائر بعد 1988	195
ج-الحركة النسوية في الجزائر بعد 1998	197
الفصل الرابع : واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر	
أولا : مكانة المرأة في المجتمع الجزائري	202
1-مفهوم مكانة المرأة	202
2-المرأة في المجتمع الجزائري	204
ثانيا : أليات السلطة السياسية لتمكين المرأة	209
1-إتفاقيات حماية المرأة	209
2-القوانين المحلية	210
ثالثا: المرأة في البرلمان ونظام الكوتا	213
1- نظام الكوتا كأليةلتمكين المرأة سياسيا	216
2-إيديولوجية التمثيل النسوي في الجزائر	222
3-المؤسسة البرلمانية	224
4-أليات العمل البرلماني	226
رابعا: التمكين السياسي للمرأة ...رؤى وأفاق مستقبلية	230
1-تفعيل الأداء البرلماني	231
2-إستراتيجية القواعد	234
3-إستراتيجيات القوة للمرأة البرلمانية	236
4-نقد المفاهيم القائمة على النوع الاجتماعي حول السلطة	238
5-العدالة والنوع الاجتماعي	240
6-مقترحات لتمكين "التمكين" السياسي للمرأة	241
الباب الثاني: الدراسة الميدانية	
الفصل الخامس: الاجراءات المنهجية للدراسة	
أولا: مجال الدراسة	251
1- المجال المكاني للدراسة	251
2- المجال الزمني	253
3-المجال البشري	254
ثانيا: المنهج وأدوات جمع البيانات	255
1- المنهج	250

2- أدوات جمع البيانات	256
3- اختبار العينة وصدق الاستبيان	258
4- الوسائل الاحصائية المستعملة	261
5- خصائص العينة	262
الفصل السادس: النظام الانتخابي الحصصي وتكريس التمكين السياسي للمرأة	
أولا: الانتماء الحزبي	275
1-كيفية الالتحاق بالحزب	276
2-إعتبارات الترشح للبرلمان	277
3-الإستفادة من النظام الانتخابي الحصصي	280
ثانيا: تحليل التمكين السياسي للمرأة	281
1-درجة التمكين مع مستوى العمر	282
2-درجة التمكين مع المستوى التعليمي	284
3-درجة التمكين مع متغير الحالة العائلية	286
4-درجة التمكين مع متغير عدد الأولاد	288
ثالثا: المناقشة واختبار الفرضية	296
رابعا: النتيجة الجزئية الأولى	302
الفصل السابع: التمكين السياسي للمرأة ومستوى الوعي والأداء	
أولا: الوعي السياسي للمرأة النائبة	307
1-الحضور ومواضيع المناقشة	307
2-إبداء الرأي والمناقشات	309
3-المشاركة في البرامج التكوينية	311
ثانيا: الأداء النيابي	312
1-العمليات التشريعية "الاقتراح، التصويت، المناقشة"	312
2 المشاركات والعضويات	315
ثالثا: مناقشة واختبار الفرضية	323
رابعا: النتيجة الجزئية الثانية	348
الفصل الثامن: المعوقات الاجتماعية، السلطة الذكورية وتمكين المرأة	
أولا: الرؤية الذاتية لعمل المرأة البرلماني	352
1-التعارض مع الواجبات الاجتماعية	352

2-التعارض مع المرجعية الدينية	353
3-دوافع المشاركة في العمل النيابي	354
4-الأهداف المرجوة من العمل النيابي	355
ثانيا: العلاقة بمحيط العمل	356
1-التمييز مقارنة بالرجل النائب	357
2-التغير الحاصل بعد تولي المنصب النيابي	358
3-التعرض للعنف	359
4-دعم السلطة وتمكين المرأة	359
5-تحسين واقع المرأة البرلمانية وتحفيزها	361
ثالثا : المناقشة واختبار الفرضية	364
رابعا: النتيجة الجزئية الثالثة	373
خامسا: النتيجة العامة	375
خاتمة	379
قائمة المصادر والمراجع	382
الملاحق	

فهرس
الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	تصور عن مشكلة الدراسة	**17**
02	الربط بين متغيرات الدراسة وأبعادها ومؤشراتها المختلفة	**17**
03	يبين تطور الأسرة في مجتمع الأمومة	**51**
04	تطور مجتمع الأبوة	**51**
05	الهرم الطائفي	**80**
06	الهرم الأوليجارشي	**81**
07	الهرم الديمقراطي	**82**
08	رسم توضيحي لمفهوم التمكين	**120**
09	مكعب القوة عند روبك	**121**
10	توضيح لمفهوم السقوف الزجاجية	**131**
11	الترابط بين المتغيرات والمؤشرات	**157**

فهرس
الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الهوة العميقة بين السلطة السياسية نصا وفي الممارسة الواقعية	100
02	مقياس التفريق بين الجذر والجنس	141
03	مقياس الصفات الجندرية	142
04	مقياس فجوة النوع الاجتماعي العالمي	167
05	مشاركة المرأة في حرب التحرير	206
06	مشاركة المرأة في السياسة في الجزائر	214
07	تطور تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة	215
08	تقييم النظام الحصصي	221
09	اهداف تمكين المرأة السياسي	233
10	أهم أشكال التغيير ومجالاته التي تؤثر على مشاركة النساء	236
11	صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة	260
12	اختبار التوزيع الطبيعي	262
13	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	263
14	المستوى التعليمي للعينة	264
15	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة المدنية	265
16	توزيع العينة حسب عدد الأولاد	266
17	توزيع العينة حسب المنطقة	267
18	توزيع العينة حسب طبيعة المنطقة	267
19	المهنة قبل الالتحاق بالبرلمان	269
20	توزيع العينة حسب الانتماء الحزبي	270
21	توزيع العينة حسب الانتماء الحزبي "انتماءات أخرى"	270
22	اجابات افراد العينة حول كيفية الالتحاق بالحزب	275
23	اجابات افراد العينة على المكانة في الحزب	276
24	اعتبارات الترشح للبرلمان	277
25	اجابات أفراد العينة على اسباب ترشيح الحزب للمرأة	278
26	اجابات أفراد العينة الاستفادة من نظام الكوتا	280
27	اجابات أفراد العينة حول مناسبة نظام الكوتا	280
28	تمكين المرأة "العمر"	282

29	تمكين المرأة "المستوى التعليمي"	284
30	تمكين المرأة "الحالة المدنية"	286
31	تمكين المرأة "عدد الأولاد"	288
32	المحاور الأولية للعوامل الاجتماعية	290
33	المحاور الأولية للاعتبارات الاجتماعية للترشح	292
34	المحاور الأولية للاعتبارات الحزبية	294
35	اجابات أفراد العينة حول النظام الانتخابي الحصصي	298
36	اجابات أفراد العينة حول تمكين المرأة السياسي	299
37	نتيجة اختبار الفرضية	301
38	اجابات أفراد العينة حول الاجتماعات والجلسات	307
39	اجابات أفراد العينة حول المواضيع في مناقشات البرلمان	308
40	اجابات افراد العينة حول حرية ابداء الراي في اجتماع اللجان و مناقشات البرلمان	309
41	اجابات افراد العينة حول تقبل الاقتراحات	310
42	اجابات افراد العينة حول البرامج التكوينية والتدريبية في البرلمان	311
43	اجابات افراد العينة حول المشاركة في البرامج التكوينية والتدريبية في البرلمان	311
44	اجابات افراد العينة حول تلقي تكوين دوري اجباري في العمل البرلماني	312
45	اجابات افراد العينة حول مشاركة المرأة النائبة	313
46	اجابات افراد العينة حول اكثر الادوار التي تقوم بها المرأة البرلمانية في العملية التشريعية	314
47	اجابات افراد العينة حول المشاركة في اللجان التوعوية داخل المجلس	315
48	اجابات افراد العينة حول تقديم توصيات ومقترحات داخل اللجان	316
49	اجابات افراد العينة حول وجود عهدات سابقة في البرلمان	317
50	اجابات افراد العينة حول الرضي عن عدد من النساء في البرلمانيات	318
51	اجابات افراد العينة حول مساواة الأجر	319
52	اجابات افراد العينة حول التفكير في تولي رئاسة البرلمان او نيابة الرئاسة	319
53	اجابات أفراد العينة حول رئاسة اللجان	320
54	اجابات افراد العينة حول أسباب اعتبار العمل البرلماني مجال غير آمن	322

	للمرأة	
55	Crosstab Count	323
56	Crosstab Count	324
57	Crosstab Count	325
58	Crosstab Count	326
59	Crosstab Count	327
60	Crosstab Count	328
61	Crosstab Count	329
62	Crosstab Count	332
63	Crosstab Count	334
64	Crosstab Count	335
65	Crosstab Count	336
66	Crosstab Count	337
67	Crosstab Count	338
68	Crosstab Count	339
69	Crosstab Count	340
70	Crosstab Count	341
71	Crosstab Count	342
72	Crosstab Count	343
73	Crosstab Count	344
74	Crosstab Count	345
75	Crosstab Count	346
76	Crosstab Count	347
77	اجابات العينة حول تعارض العمل البرلماني مع الواجبات الاجتماعية	352
78	اجابات العينة حول تعارض العمل البرلماني مع المرجعية الدينية والقيمية	353
79	اجابات العينة حول دوافع مشاركة المرأة في البرلمان	353
80	اجابات العينة حول فاعلية الأداء البرلماني	354
81	اجابات العينة حول أهداف العمل في البرلمان	355
82	إجابات أفراد العينة حول علاقة المرأة البرلمانية بمحيط عملها	356

83	إجابات أفراد العينة حول التمييز مع الرجل البرلماني	357
84	إجابات أفراد العينة حول التغيير الحاصل بعد المنصب البرلماني	358
85	إجابات أفراد العينة حول التعرض للعنف في عملها	359
86	إجابات أفراد العينة حول تقديم السلطة السياسية دعم لتمكين المرأة	359
87	إجابات أفراد العينة حول تحديد دعم السلطة السياسية	360
88	إجابات أفراد العينة حول تدخل السلطة السياسية	361
89	إجابات أفراد العينة حول الاقتراحات لتحسين أوضاع النساء البرلمانيات	361
90	إجابات أفراد العينة حول تطوير قواعد الاتصال والتواصل مع القاعدة الشعبية	362
91	إجابات أفراد العينة حول تقييم الدور البرلماني	363

مقدمة

إن عملية البحث في علم الاجتماع السياسي تقتضي الدراسة السوسيولوجية للمؤسسة السياسية وعلاقتها بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى وهو يعتمد التحليل له كجزء مكون لبناء المجتمع وعملياته المختلفة، والسلطة كظاهرة إجتماعية هي جوهر علم الاجتماع السياسي وإن تعددت واختلفت مستويات توظيفها، فهي تبقى ظاهرة إجتماعية معقدة وجديرة بالدراسة والتحليل، والسلطة السياسية كجزء من السلطة العامة هي أهم أنواع السلطات وأقواها وهي موضوع بحثنا.

وبالرغم من الإشكالات التي ارتبطت بموضوع السلطة السياسية نظرا لاستخداماتها وتوظيفها في مواقع مختلفة عبر التاريخ الاجتماعي للبشرية والتي لم تنل دائما رضى المجتمعات، إلا أنها تبقى ضرورة لا مفر منها لقيام علاقات إجتماعية سليمة ومتفاعلة فهي تمارس تأثيرها المهم على علاقاتنا المختلفة، سواءً كانت سلطة مباشرة وظاهرة أو سلطة خفية غير مرئية " سلطة رمزية "، والمرأة كشريحة هامة في المجتمع تتأثر في مختلف سياقاتها الاجتماعية بتوجهات السلطة السياسية فيها.

وإن التمكين السياسي للمرأة في مختلف المجتمعات وفي المجتمع الجزائري أضحى مؤشرا هام على تحقق التنمية والتقدم خاصة ما يعرف بالتنمية السياسية وقوامها مفهوم التطور السياسي والذي يقوم على سيادة القانون والمساواة في المجتمع، والتنمية السياسية هي جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة والتي تهتم بتنمية قدرات المرأة على المشاركة في الحياة السياسية، كما ارتبط موضوع تمكين المرأة ارتباطا وثيقا بالتوجه نحو الديمقراطية باعتبار مشاركة المرأة وتضمين منظور النساء في الحياة السياسية شرط ضروري لتحقيق التطور نحو الديمقراطية، ومن هنا كان الترابط الوثيق بين كل من ظاهرة السلطة السياسية وتمكين المرأة من حيث سعي السلطة في المجتمع إلى خلق بيئة مساعدة وثقافة داعمة للمرأة، خاصة في ظل التحول الثقافي الذي عرفته المجتمعات الغربية والعربية.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات وإن كانت له خصوصيته وتاريخه إلا أنه لم يكن في منأى عن التغيرات العميقة التي أحدثت تطورا وتغيرا في المجتمع وإن كان وليد المد الحداثي العالمي إلا أنه جاء أيضا كتطور منطقي لمختلف المراحل التي عرفها المجتمع واستجابة لضرورة تحقيق التنمية، ومن هنا جاء موضوع بحثنا لندرس العلاقة القائمة بين السلطة السياسية وموضوع تمكين المرأة في الجزائر ومن أهم مبررات اختيار هذا الموضوع ما يلي:

إن موضوع الدراسة جاء بناءً على توجيهات واقتراحات فريق التكوين الخاص بالكلية وبعد بحثنا واطلاعنا وجدنا أن الموضوع جديد نسبيا في ميدان علم الاجتماع السياسي وعليه قمنا بدراسته

ويتوافق هذا الموضوع مع دافع ومبرر ذاتي يتمثل في تقديم دراسة تخدم المرأة ضمن مسؤوليتها المجتمعية.

– الرغبة الذاتية في تقديم دراسة تخدم قضايا المرأة وتحمل قيمة مضافة من خلال تحليل الأبعاد الاجتماعية والسياسية للموضوع المطروح.

– إن موضوع السلطة السياسية من المواضيع الكلاسيكية في علم الاجتماع ودراسته من الوجهة السوسيو سياسية من شأنه إثراء هذا الجانب في البحث السوسيولوجي في محاولة منا لتقديم دراسة جديد وحديثة نسبيا.

– الربط بين متغيري الدراسة: السلطة السياسية والتمكين هو عمل جديد لم يقتل بحثا وهو ما يخدم البحث العلمي والأكاديمي خاصة مع حداثة موضوع التمكين للمرأة.

– إن مفهوم تمكين المرأة ما يزال غامضا مما يقتضي العمل على هذا الجانب وتسليط الضوء عليه.

– تطور الإهتمام البحثي والأكاديمي بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي وعلاقتها وتأثيراتها على الجانب السوسيو سياسي للمجتمعات.

– تطور تطبيق مقاربة النوع الاجتماعي في سياسات وأجندات الدولة من خلال القوانين والتشريعات ودراسة انعكاساتها الإيجابية والسلبية على الحياة العامة.

أما عن أهمية موضوع دراستنا فيتمثل في أن تمكين المرأة هو جزء من حقيقة ماثلة في صناعة المجتمع هذه الأيام وجزء من عملية تغيير عالمي ومجتمعي محلي شامل والسلطة السياسية باعتبارها علاقة قائمة بين الحاكم والمحكوم فهي قادرة على التأثير في سلوك الفرد والجماعة ومن هذا المنطلق تتأكد أهمية الدراسة.

كما يحتل موضوع السلطة السياسية وتمكين المرأة مكانة هامة في الفكر الإنساني عامة والفكر السوسيو سياسي على وجه الخصوص وذلك من خلال تحليل وإدراك معالم السلطة السياسية في الجزائر وتوجهات النظام السياسي فيها الذي تلعب فيه آلية التشريع دور كبير في عملية التحول المجتمعي والتطلع الديمقراطي في ظل الخصوصية الاجتماعية المحافظة والمتحفظة بشكل كبير حول تمكين المرأة خاصة في الجانب السياسي.

وتمكننا دراسة هذا الموضوع من تتبع مسار التغير الذي عرفه دور المرأة في الأسرة والمجتمع وانعكاساته العامة كما يشكل التمكين عامة وتمكين المرأة موضوع بحثنا خاصة رؤية جديدة معاصرة

للتعامل مع المرأة والمجتمع يكتنفها الكثير من الغموض والمخاوف مما يجعل البحث فيها ضروري لإماطة اللثام عنها وتقريب معانيها وأبعادها.

إن البحث في تحليل وضع المرأة في المجتمع في ظل التراث الثقافي الثقيل يعكس تصورنا عن المجتمع ويعد من أهم السبل التي تعيننا على الفهم السوسيولوجي العام.

و في ظل قلة الدراسات المحلية التي تناولت موضوع السلطة السياسية وتمكين المرأة يعد موضوعنا قبس من نور نهتدي به في فهم هذه المعضلة ضمن واقع مجتمعنا والتعرف على أبعادها المتشابكة بين علم السياسة والقانون والثقافة من خلال إعطائها هوية سوسيو سياسية.

إن أي دراسة علمية هي في حقيقتها هادفة فمجهود الباحث يكلل نجاحه بمدى تحقق الهدف من دراسته وعليه فمن أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال دراستنا هي ما يلي:

– نحاول التأسيس لتمكين المرأة وفق خصوصية مجتمعنا الثقافي والديني والحضاري من خلال منطلقاتنا الخاصة .

– نهدف إلى ترسيخ القيم والأهداف التي تمكن المرأة في المجتمع الجزائري من خلال تفعيله ميدانيا وإزالة الفجوة بين النصوص التشريعية وواقع الممارسات المجتمعية.

– تعزيز النضج السوسيو سياسي في المجتمع وثقته في إمكانات المرأة وقدرتها على العمل السياسي خاصة.

– المساهمة في إرساء قواعد تمكين المرأة من خلال إعمال آليات السلطة السياسية.

– توسيع حظوظ المرأة في العمل المجتمعي والقضاء على كل أشكال التمييز ضدها.

– تعزيز مكانة المرأة في المجتمع هو جزء من هدف عام وسامي يتمثل في ترقية المجتمع بصفة كلية وبجميع بناه المختلفة.

– ترقية أداء المرأة ووصولها إلى مراكز صنع القرار.

–التأسيس لمصداقية وتناسب في التمثيل السياسي للمرأة بين الكم والكيف وجودة وفعالية في الآداء.

وقد زاوجنا في بحثنا بين منهجين علميين وهما: المنهج الوصفي التحليلي والذي نعمد فيه إلى وصف متغيرات الدراسة ومختلف أبعادها ومن خلال عملية التحليل وقفنا على أهم العلاقات القائمة والتأثيرات المتبادلة بين عناصر الموضوع والتي مكنتنا من الوصول إلى نتائج علمية والإجابة على المشكلة البحثية، وفي مواضع أخرى من البحث وظفنا المنهج التاريخي خاصة فيما يتعلق بالنشأة

والتطور التاريخي وذاك من خلال تتبع التطور التاريخي لعناصر الموضوع واكتشاف أهم القوانين الناتجة خلال الزمن وكيفية تأثيرها على موضوع البحث أما الجانب الميداني للدراسة فتمثل في مجتمع البحث وهم أعضاء المجلس الشعبي الوطني وتم اختيار عينة قصدية تمثلت في النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني وهذا لتجانس مفردات عينة الدراسة مع طبيعة موضوع البحث والذي تتحقق الغاية العلمية من خلاله، وذلك من خلال إتباعنا الخطة التالية:

قسمنا العمل إلى بابين وفي الباب الأول تناولنا الجانب النظري للدراسة حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار التصوري أين قدمنا تصورا عاما عن إشكالية الدراسة وأهم الفرضيات المقترحة، وقمنا بتحديد مفاهيم الدراسة المختلفة وبينا المقاربة النظرية المعتمدة والمنظار السوسيولوجي لموضوع بحثنا وبعدها عرضنا أهم الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع البحث أما في الفصل الثاني والمعنون بالتأصيل النظري للسلطة السياسية، فتناولنا أولا المراحل التاريخية لنشأة السلطة أين قمنا بعرض للتطور التاريخي للسلطة من المرحلة البدائية إلى العصر الوسيط وفي العنصر الثاني قمنا بالبحث في ماهية السلطة وتحليلها والتطرق لمقومات السلطة وأهم النظريات المفسرة لها وفي العنصر الرابع تطرقنا لبناء السلطة من حيث السلطة هي قوة، وعرض اهم أهرامات السلطة وبيان اتجاهات القوة أما في العنصر الخامس من هذا الفصل فقدمنا أشكال السلطة من حيث هي سلطة مباشرة أو مجسدة أو مؤسسة وفي العنصر الخامس قدمنا أهم وظائف السلطة وبيان حدودها، أما في الفصل الثالث وهو التأصيل النظري للتمكين وقسمناه إلى خمس عناصر وتناولنا في العنصر الأول المراحل التاريخية للتمكين من العصر القديم إلى المرأة عند العرب والمسلمين ثم المؤتمرات الدولية وتمكين المرأة، أما في العنصر الثاني من هذا الفصل فتناولنا فيه ماهية التمكين من خلال تحليل مفهومه وبيان أهم عناصره ومحدداته وفي العنصر الثالث قمنا بمحاولة تحديد أهم محددات التمكين من تحطيم للسقف الزجاجي إلى ضرورة الأمن الإنساني وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي وتغيير الموروث الثقافي.

أما في العنصر الرابع والذي يحمل عنوان أبعاد التمكين ومؤشرات قياسه والعنصر الخامس تناولنا دور الحركات النسوية في بلورة مفهوم التمكين للمرأة من خلال بيان مفهوم الحركات النسوية ومبادئها وأهم مدارسها الفكرية ومراحلها التاريخية، كما تطرقنا للحركة النسوية في الجزائر وفي الفصل الرابع والذي جاء تحت عنوان واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر والذي حاولنا فيه الربط بين متغيري الدراسة وبيان كيف ساهمت السلطة السياسية في تحقيق التمكين للمرأة من خلال رصد واقع

المشاركة السياسية للمرأة وقسمنا هذا الفصل إلى أربعة عناصر حيث تناولنا في العنصر الأول مكانة المرأة في المجتمع الجزائري وفي العنصر الثاني أليات السلطة السياسية لتمكين المرأة وفي العنصر الثالث قدمنا شرح لنظام الكوتا وعمل المرأة في البرلمان أما في العنصر الرابع فحاولنا تقديم رؤية وأفاق مستقبلية لتمكين المرأة من حيث تفعيل أدائها البرلماني ونقد المفاهيم القائمة على النوع الاجتماعي حول السلطة ومقترحات لتمكين "التمكين" السياسي للمرأة.

أما الباب الثاني للدراسة فقمنا بالتطبيق في الجانب الميداني للدراسة والذي يحتوي على أربعة فصول فقد تناولنا فيها الدراسة الميدانية لموضوعنا وفحوى الفصول:

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

الفصل السادس: النظام الانتخابي الحصصي وتكريس التمكين السياسي للمرأة

الفصل السابع: التمكين السياسي للمرأة ومستوى الوعي والأداء البرلماني

الفصل الثامن: المعوقات الاجتماعية والسلطة الذكورية وتمكين المرأة.

وقد بينا الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية وبيان حدود الدراسة المكانية والزمنية والبشرية وأهم وسائل جمع المعلومات ومجتمع البحث وخصائص العينة وأهم الوسائل الإحصائية المستخدمة، أما الفصول المتبقية:

فتطرقنا فيها لعرض وتحليل البيانات وتفسيرها وصولا إلى اختبار الفرضية وإلى النتائج ومناقشتها وفي على ضوء الفرضيات والدراسات السابقة والنتيجة العامة للدراسة أتممنا الدراسة بخاتمة عامة.

الباب الأول:

الجانب النظري للدراسة

الباب الأول: الجانب النظري للدراسة

الفصل الأول: الإطار التصوري للدراسة.

الفصل الثاني: التأصيل النظري للسلطة السياسية.

الفصل الثالث: التأصيل النظري للتمكين.

الفصل الرابع: واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار التصوري للدراسة

أولا- الإشكالية.

ثانيا- الفرضيات.

ثالثا- تحديد المفاهيم.

رابعا- الدراسات السابقة.

تمهيد:

يعد الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة باب الولوج الأول لموضوع البحث ومن أهم الأسس التي يقوم عليها البحث العلمي وهو يعطي تصور عام ودقيق في نفس الوقت عن موضوع البحث، وقد حاولنا في بحثنا باعتماد الخطوات العلمية المدروسة إبراز أهم معالم إشكالية الدراسة وما تثيره من أسئلة ثم قمنا بصياغة أهم الفرضيات المحتملة من خلال تبني مقاربات علمية تخدم موضوع بحثنا، كما تطرقنا لتحديد أهم مفاهيم الدراسة التي لها علاقة مباشرة بمتغيري الدراسة ومفاهيم أخرى شبيهة ومرافقة لموضوع الدراسة، كما راجعنا واستعرضنا أهم الدراسات السابقة التي تخدم بحثنا والشبيهة به وبيان أهم أوجه الاستفادة من هذه الدراسات.

أولا- الإشكالية:

إن انتماء الفرد للجماعة ظاهرة جبل عليها منذ القدم فيخضع لاحترام الأنظمة ويتقيد بالأحكام وينتمي إلى فئات إجتماعية مختلفة، ولهذه الرابطة أهمية كبرى تضاهي أهمية العلاقات الشخصية الفردية، وإن انقطاع الصلة الاجتماعية للفرد تسبب له الاغتراب وتخرجه من الجماعة الإنسانية، وعليه فخضوع الفرد لأحكام الجماعة من أوامر ونواهي ضرورة حتمية لاستمرار حياته الاجتماعية فيسلم بقوه الجماعة وقدرتها على وضع الحدود لأعماله ورغباته وبذلك تتجسد سلطة الجماعة وواجبات الفرد نحوها من طاعة وخضوع.

فالسلطة هي ضرورة إجتماعية لا يمكن أن ينتظم المجتمع دونها، فأرسطو تحدث عن السلطة كمسلمة طبيعية في إطار المدينة فالانتماء لسلطة المدينة هو المعيار الحقيقي لحياة الإنسان كما أن السلطة هي النظام الاجتماعي الوحيد الثابت عبر التاريخ، فالإنسان اجتماعي والسياسة تتغير عبر الزمن ويبقى مفهوم السلطة هو القاسم المشترك، فالمجتمع الحق والأخلاقيات الحقة لا توجد إلا إذا اتضحت السلطة في سلوك الفرد وعقله[1]، فالتأثير الناتج عن قوة السلطة مقبول اجتماعيا للمحافظة على النظام فهي حق شرعي في التأثير على سلوك الآخرين من خلال اتخاذ القرارات ويستمد الحاكم والرئيس سلطته من محكوميه ويطبقها عليهم.

تبين مما تقدم أن السلطة أوجدها الأفراد أنفسهم وفرضتها الضرورة الاجتماعية ولقد أحاط المفكرون وخاصة ماكس فيبر السلطة السياسية بنوع من التمييز من حيث قدرتها على ممارسة الإكراه في الحياة الاجتماعية باعتبارها وسيلة لتنظيم مختلف التناقضات وذلك بالتجديد في أدواتها وطرقها لمواجهة التحديات الراهنة وتوجيه المجتمع نحو الأهداف المحددة عبر مختف مراحله وتعقيداته، والسلطة السياسية على وجه العموم وعلى حد تعبير ماكيفر هي في كل الأحوال أعلى من يراقب النظام الاجتماعي ويضبطه بل قد يتعدى ذلك إلى التأثير فيه وتغييره فالقوة السياسية هي محصلة لكل القوى المتاحة في المجتمع[2].

ولقد نظر آلآن توران في كتابه براديغما جديدة لفهم عالم اليوم لولادة المجتمع الحديث الذي قام بفضل الذات الفاعلة داخل كل فرد وتركزت هذه الذات في النخبة الحاكمة كما تجسدت في الرجال

[1] إسماعيل **علي، نظرية القوة، مقدمة في علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة العلمية، مصر العربية، 2011، ص61.

[2] إسماعيل علي، مرجع سابق، ص، 179.

أولا، ولقد أنتج هذا المجتمع الكثير من الطاقة وكان هو القطب المسيطر فيحين كان القطب الأنثوي عنوان التبعية والخضوع للهيمنة الرجالية[1].

ولقد حرصت السلطة السياسية في الجزائر وأخذت على عاتقها مهمة قيادة المجتمع وترقيته ورسم توجهاته فهي الراعي الأمثل للمجتمع والتي تسعى إلى تحديثه مستمدة قوتها من تاريخ السلطة الأبوية التي تفرض داخل العائلة الممتدة، والتي ترجع جذورها للموروث الثقافي والذي يقوم على المحظورات الثلاث: الدين، السلطة والله ومن خلال هذه الخلفية ولد المجتمع الأبوي بصفته بنية إجتماعية تتحكم في كل مستويات الحياة من الفرد إلى العائلة والقبيلة ثم الدولة ونظامها السياسي الذي يطرح فيه الحاكم نفسه على أنه الراعي والأب وأن جميع أفراد المجتمع هم أبناؤه وهو ما أعطى الفرصة للسلطة السياسية في مجتمعنا للتفرد بالوظيفة القيادية لتحديث المجتمع.

ولقد اقترنت أدوار الأفراد من رجال ونساء في مجتمعنا بخلفيات ثقافية وعقائدية وإيديولوجية محددة عبر الزمان والمكان كما أن نوع الجنس كان مصدر التمييز في الأدوار بين الجنسين فإذا كان الجنس من ذكر أو أنثى مفروض ومعطى طبيعي فإن نوع الجنس هو وضع مكتسب له خصائص إيديولوجية وسوسيولوجية محددة تختلف بدرجة كبيرة في الثقافات الاجتماعية المختلفة.

ومن هنا كان التوجه نحو الاهتمام بالمرأة وترقية أدوارها الاجتماعية من خلال التمكين باعتباره عملية ترسيخ حقوق المرأة وتحريرها من الاستبعاد من خيارات الحياة والقرارات المجتمعية وهو متعدد الأبعاد يشتمل على المشاركة في الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويفرض من خلال الإصلاح القانوني والتغيير السياسي للمجتمع لاستيعاب الجماعات النسائية المهمشة.

ورغم حداثة التمكين عامة وتمكين المرأة خاصة إلا أنه يلتقي عند مفهوم القوة من حيث امتلاكها وتوزيعها ويتحقق ذلك من خلال إعطائها مزيد من القوة والتحكم خاصة في الحياة السياسية فدورها تأرجح ولفترة طويلة بين التغيب تارة والحضور المحتشم مرات أخرى وهو الوضع الذي بدأ في التغير التدريجي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة والتغير المتسارع في الجانب السياسي والذي واكب في ذلك التغيرات العالمية المختلفة وحركات التحرر النسوية العالمية والتوجه العالمي نحو الديمقراطية والمساواة وهو ما نادت إليه وكرسته مختلف المؤتمرات الدولية.

[1] آلان توران، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، ترجمة: جورج سليمان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2011، ص 311.

ولقد عزمت السلطة السياسية في الجزائر على تدعيم وجود المرأة في المجتمع وفي كل المواقع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وتفعيل مشاركتها في الحياة العامة وهو ما يصدع به الخطاب السياسي في أغلب المناسبات والمحافل.

من خلال ما تقدم يتضح التلازم الوثيق والبعد العلائقي بين السلطة السياسية التي تمارسها الدولة في المجتمع وتحقيق التمكين للمرأة من خلال المشاركة في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، فالتمكين من جهة هو إعطاء سلطة ومسؤولية ولكن ومن جهة ثانية ليس بهدف فرض القوة والهيمنة مثل السلطة السياسية ولكن التمكين يسعى لجعل الأشياء تحدث وزيادة سلطة المرأة لتكون قادرة على صنع القرار بنفسها.

فالتقاطع واضح بين كل من السلطة السياسية وتمكين المرأة في هدفهما في الحصول على قوة السلطة، وهو محور طرحنا للموضوع إذا فهناك علاقة وطيدة قائمة بين السلطة السياسية وتمكين المرأة في الجزائر وترتبط طبيعة هذه العلاقة بمدى قيام الإرادة السياسية بترسيخ تمكين المرأة بمختلف الوسائل المتاحة فقد تكون علاقة صراع كما أنها قد تؤول إلى التكامل.

فتتمحور إشكالية الدراسة حول هذا التقاطع الحاصل بين نظرية السلطة السياسية والهيمنة التي تفرضها من جهة وإعمال استراتيجية تمكين المرأة وما يقتضيه ذلك من تفويض للسلطة ولصلاحيات عامة تمكنها من التمكين من جهة ثانية.

فالمشكلة البحثية التي تطرح هنا هي علاقة السلطة السياسية بتمكين المرأة وحصولها على السلطة وهل يشكل تمكينها هنا تهديد للسلطة السياسية التي تقوم في مفهومها وممارستها على الهيمنة الذكورية.

وعليه فقد يعرقل تمكين المرأة ترسيخ نماذج معينة من السلطة السياسية السائدة، وهل نحن بحاجة إلى تغيير مفهوم السلطة السياسية لتحقيق تمكين المرأة وما هو الدور الذي لعبته الحركات النسوية الداعمة لمشاركة المرأة في الحياة العامة في تحقيق التمكين للمرأة والحد من السلطة الذكورية وكيف أثرت التشريعات والقوانين لاسيما النظام الانتخابي الحصصي في تكريس التمكين السياسي للمرأة كل هذه الأسئلة وغيرها تستفزنا في هذا الإطار، ولكن نسلط الضوء في طرحنا على تساؤل جوهري وما يترتب عنه من أسئلة فرعية، وبناء على ما تقدم فتساؤلنا المركزي هو كالآتي:

– ما طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة السياسية وتمكين المرأة في المجتمع الجزائري ؟

ويترتب عن هذا السؤال المركزي مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- أهي علاقة تكاملية مع تمكين المرأة أم هي علاقة صراع؟
- ما مدى نجاعة الآليات التي اعتمدتها السلطة السياسية في عملية تمكين المرأة؟
- هل التمكين السياسي للمرأة يشكل تهديد للسلطة السياسية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية ومحاولة الإجابة عن تساؤلاتها اعتمدنا مقاربات فكرية فلا بد للباحث الأكاديمي في علم الاجتماع وهو في طور بناء مراحل بحثه المختلفة أن يحدد المنظور العلمي الذي أعتمده والمقاربة الفكرية لموضوعه، لكن لا يعني ذلك التخندق في زوايا ضيقة وأطر فكرية جامدة تقولب الباحث قولبة صنمية، إنما معطيات العملية البحثية وأفق الموضوع هي ما تفرض عليه الأطر الفكرية وتحدد توجهاته، ولطبيعة متغيرات الدراسة والتي جمعت بين: السلطة كموضوع قديم وكلاسيكي في علم الاجتماع والمتغير الثاني المتعلق بالتمكين والذي يعتبر من أحدث المواضيع والذي مازال يستوعب إسهامات فكرية حديثة ومتتابعة خاصة وأن الكثير من التخصصات العلمية تتجاذبه بين سياسة واجتماع وإدارة وقانون وغيرها من التخصصات العلمية المختلفة، مما جعل موضوع بحثنا متعدد المداخل والأطر النظرية والمقاربات.

في دراستنا للسلطة اعتمدنا المزج بين مقاربتين أساسيتين وذلك لفهم مختلف القوالب الاجتماعية التي تتخذها السلطة حيث تلقي كل مقاربة الضوء على مجموع الآليات المعتمدة والمتكاملة فيما بينها، ولقد ركزت المقاربة السائدة في دراسة موضوع السلطة على نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر والمتمثلة في الممارسة الفعلية للسلطة من خلال سلطة اتخاذ القرار في المؤسسات ذات السيادة في الدولة وتتسم فيها العلاقات السلطوية بالتناظر والانتظام لتحقيق المصالح المشتركة وتتكون العلاقة من خاضع وسيد صاحب سلطة أما المقاربة الثانية فهي النظرية البنائية والتي تركز في تحليل موضوع السلطة على الاعتبارات البنيوية والتي تؤكد على التكوين الثقافي للبنى المؤسساتية والتي تطورت على يدي كل من أنطونيو غرامشي وتالكوت بارسونز وميشيل فوكو فالسلطة هنا تعمل على تأسيس التمكين الجماعي والانضباط كذلك[1].

أما بالنسبة للمتغير الثاني الخاص بالتمكين فتناولناه كمفهوم سوسيو سياسي مركب يتعدى مجرد الدلالة على الجانب السياسي إلى مكونات أخرى نفسية واجتماعية وثقافية، فالتمكين قدمناه من خلال المقاربات النظرية:

[1] جون سكوت، ترجمة: محمد عثمان، **علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية**، الشبكة العربية لأبحاث والنشر، بيروت، ط1، 2009، ص_ص:245،244.

– مقاربة القوة كمباراة صفرية: ونفترض هنا التناقض في موازيين القوة وبالتالي السلطة فإذا اكتسبت المرأة القوة فيكون ذلك على حساب الطرف الثاني صاحب السلطة باعتباره صاحب المصلحة في استمرارها وبالتالي يقيم كل العوائق التي تحول دون وصول المرأة للسلطة حتى يضمن استمرار هيمنته فيتحول هدف التمكين إلى مباراة إخضاع ومقاومة.

– القوة كمباراة مستمرة: ويفترض هذا النموذج لا محدودية القوة، فامتلاك المرأة قدرا منها لا ينتقص من قوة صاحب السلطة فالقوة هنا بناءة وتخلق إمكانية لأفعال جديدة دون حتمية سيطرت طرف على آخر، والتمكين وفق هذا النموذج يكمن في كيفية ممارسة السلطة ومشاركتها من الفئات المستضعفة " المرأة".

– القوة كغاية في حد ذاتها: ونفترض في هذا النموذج إعادة النظر في مفهوم السلطة لأنها تصبح غاية في حد ذاتها فيستند التمكين هنا إلى حركة جماعية تهدف إلى مقاومة استمرار هيكل القوة السائد وذلك لتقديم بديل يتمثل في بناء قوة ذاتية فيقوم التمكين هنا انطلاقا من الفئات المقهورة والمستضعفة "المرأة" وليس من الجهات المسيطرة صاحبة السلطة[1].

– مقاربة النوع الاجتماعي: ارتبط مصطلح التمكين بأهداف الحركات التحررية النسوية والتي كانت منطلقاتها الفكرية تقوم على المساواة بين الجنسين وإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة ومن هنا بدأ إدماج مقاربة الجندر في أغلب النصوص الأممية وتبعا لذلك النصوص الخاصة المحلية بدءا بالدستور إلى باقي النصوص المنظمة لمختلف القطاعات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي تراعي احتياجات النوع الاجتماعي، وتتضمن هذه المقاربة إلغاء التصنيف البيولوجي لفكرة الذكر والأنثى وهي طريقة تستخدمها التيارات النسوية للتعبير عن رفضها حالة التبعية الدائمة للرجل، فتقترن الأبحاث المتعلقة بواقع المرأة بدراسات الجندر خاصة ما تعلق بالمشاركة والتمكين والتي تنصب على الجانب الثقافي في دراسة الخصائص الاجتماعية وطبيعة الروابط بين الجنسين، فالنظرية اللبرالية وهي أحد فروع النسوية تقوم على افتراض أن جميع الناس متساوون ولا ينبغي حرمانهم من المساواة بسبب نوع الجنس وترجع هذه الفكرة إلى عصر التنوير بمفكريه الذين نادوا بحرية المساواة بين الرجال والنساء، فجون جاك روسو دعا إلى المساواة بين الجنسين وكذلك جون ستوارت مل في كتابه استعباد النساء واعتبر المرأة مقهورة فدعا إلى تحررها وممارسة حقوقها السياسية والمدنية فقد كان ضد

[1] بورغدة وحيدة وآخرون، **تحرير: عبد الإله بلقزيز، المرأة العربية "من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية** "بيروت، لبنان، ط1، 2014ص_ص: 171،172.

الخلط المبتذل بين العادات الاجتماعية وإرادة الله وهاجم كل ما يسمى بطبيعة المرأة، فيرى أن المبدأ الذي ينظم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين ويجعل خضوع أحدهما للآخر عملا مشروعا هو مبدأ خاطئ في ذاته كما أنه يمثل عقبة أساسية في تقدم البشرية ومن ثمة ينبغي أن يزول ويحل محله مبدأ المساواة التامة والذي لا يسمح بوجود سلطة أو ميزة في جانب وعجز وعدم أهلية في جانب آخر[1].

إن معظم تقارير التنمية التي تقيم التقدم تستخدم أداة إدماج النوع الاجتماعي وتحليل تأثير النوع ومن هنا ومن خلال الإسقاطات التي تقوم بها السلطة في بلادنا على مختلف آليات التنظيم الاجتماعي نجدها تأخذ من مقاربة النوع منطلقا لها للتغيير الاجتماعي وكاستراتيجية تجعل اهتمامات المرأة بعدا أساسيا في تصميم السياسات والبرامج وتطبيقها ومراقبتها، وعملية تقليص فجوة النوع الاجتماعي لا تتم إلا من خلال تمكين المرأة.[2]

واعتمدنا هذه المقاربة للوجه الإيجابي فيها والمتمثل في ما يسمى بأنسنة السلطة وإعادة توزيع القوة بين الجنسين على أساس المساواة ويرى المفكر الإسلامي الفرنسي روجيه غارودي في مؤلفه "في سبيل ارتقاء المرأة" أن تحرر المرأة باعث على أنسنة السلطة وتغير البنى الاجتماعية، كما يوافقه المفكر العربي جورج طرابيشي والذي يرى أن تمكين المرأة وتحررها من السلطة الأبوية هو تحرير للإنسان من علاقات الهيمنة[3]، فمقاربة النوع الاجتماعي كموضوع ومسار فكري للبحث والتنظير وإيجاد منطق جديد لإعادة النظر في معايير توزيع الأدوار بين الجنسين في المجتمع ومن الأجدر تناوله باعتباره واقع حال وقائم.

ثانيا- الفرضيات:

نحاول من خلال فرضيات الدراسة تقديم إجابات مقترحة ومحتملة عن إشكالية الدراسة، ولما كان الفرض هو الفكرة المبدئية التي تربط بين الظاهرة موضوع البحث والعوامل المسببة لها، فإنه ومع العلم أن دراستنا هي دراسة كشفية استطلاعية فطبيعة الموضوع المدروس جعلت الإجابة على أسئلة الإشكالية ترتبط بشكل كلي بما يسفر عنه البحث الميداني ومن باب الأمانة العلمية وتجنبا للأحكام المسبقة فإن فرضيات الدراسة سنحددها في المقولات التالية:

---

[1] جون ستوارت مل، **إستعباد النساء**، ترجمة: إمام عبد الفاتح إمام، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1998،1، ص: 35.

[2] فريدة غلام إسماعيل، **التمكين السياسي للمرأة**، الحوار المتمدن، العدد1341، 2009، ص: 2.

[3] روان يوسف نتشه، **تمكين المرأة**، حضور السياق المغيب وإشكالية المعنى المفقود، عالم الفكر، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، العدد،1، المجلد 40، سبتمبر، 2011.

– الفرضية الأولى: تعمد السلطة السياسية في الجزائر من خلال النظام الانتخابي الحصصي إلى تحقيق التمكين السياسي للمرأة.

– الفرضية الثانية: إن التمكين السياسي للمرأة انعكس إيجابا على مستوى وعيها السياسي وعلى أدائها البرلماني.

– الفرضية الثالثة: إن المعوقات الاجتماعية وطبيعة السلطة الذكورية تحول دون تحقيق التمكين السياسي للمرأة.

وهذه رسوم بيانية تجسد التصور العام عن المشكلة البحثية المطروحة وفرضياتها:

شكل رقم:1

عنوان الشكل: تصور عن مشكلة الدراسة.

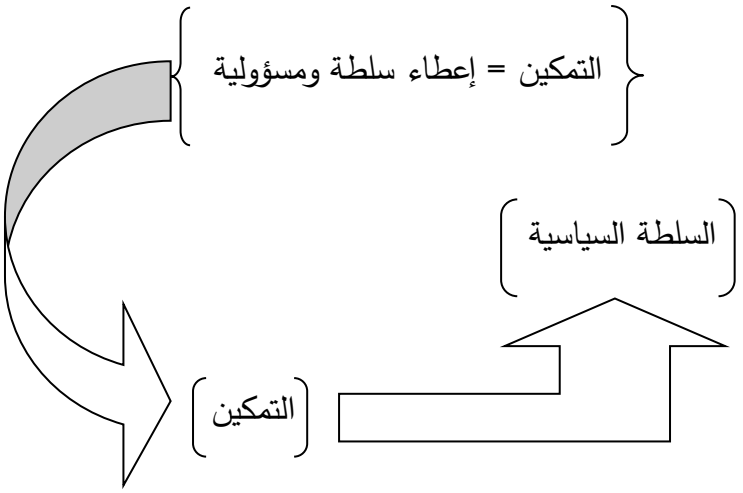

المصدر: من إعداد الطالبة.

شكل رقم: 2

عنوان الشكل: الربط بين متغيرات الدراسة وأبعادها ومؤشرتها المختلفة.

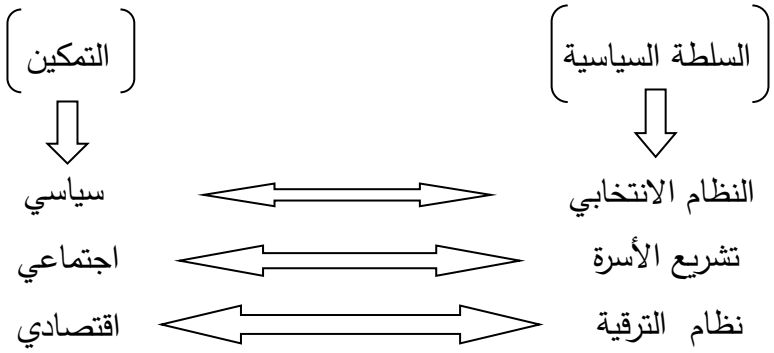

المصدر: من إعداد الطالبة.

هذا عن أهم أبعاد تصورنا للدراسة والتي لا يمكن أن نتطرق لها كلها في موضوع بحثنا والذي نركز فيه على البعد السياسي لتمكين المرأة.

ثالثا- تحديد المفاهيم:

من الخطوات الأولية الهامة في البحث العلمي هي تحديد مفاهيم الدراسة والمفاهيم المشابهة لها حتى يتسنى للقارئ الفهم الصحيح دون أي لبس أو غموض، خاصة وأن مفاهيم دراستنا ترتبط بالعديد من المفاهيم الأخرى المرافقة لها في النشأة والعمل ونجملها في الآتي:

السلطة، السلطة السياسية، السلطة البطريركية، القوة، النفوذ، التمكين، المكانة، النوع الاجتماعي، النسوية، النظام الانتخابي الحصصي، المعوقات الاجتماعية، الوعي السياسي.

وسيكون ذلك بشكل مركز ومحدد على أن نعزز مفاهيم الدراسة الأساسية في الفصول اللاحقة.

1-السلطة: من المفاهيم الكلاسيكية التي أسالت الكثير من الحبر لدى المفكرين الأوائل والمحدثين، هي ظاهرة عامة ودائمة في المجتمع لا تقتصر فقط على الدولة أو التنظيم السياسي وإنما توجد في جميع التنظيمات الاجتماعية فقد تكون سلطة أب رب لأسرة أو سلطة شيخ قبيلة أو مدير في مؤسسة أو رئيس دولة[1]، وعرفها ابن خلدون أن: " أصل السلطة كتعبير على مجموعة العلاقات التنظيمية التي تحكم أفراد أو جماعة مجتمع ما"[2].

والسلطة هي جماعية مباشرة ينقاد لها كل أفراد الجماعة من غير أن يمارسها شخص معين فليس من أحد يأمر بينما الكل يطيع دون إكراه أو جزاء وهي تقاليد الجماعة وعاداتها[3] عرفها "هوبز" أنها ما يملكه المرء من وسائل لنيل بعض النفع الظاهر ويأخذ في وصف سلطة الحاكم على أنها مجموع سلطات عدة أفراد[4].

إن السلطة بمعناها العام هي طرح تأثيرات سببية للتأثير في سلوك الغير وعلاقة بين اثنين الفاعل وهو صاحب السلطة والآخر وهو العامل التابع والخاضع[5].

---

[1] محمدعبده محمود، **الأنثروبولوجيا السياسية**، الإسكندرية، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص_ص:282،285.

[2] حسن ملحم، **التحليل الاجتماعي للسلطة**، الجزائر، المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، 1993،ص:216.

[3] هشام محمود، **علم اجتماع السلطة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص14.

[4] باري هندس، مرجع سابق،ص51.

[5] جون سكوت، مرجع سابق ، ص 243.

والسلطة كظاهرة عامة تتخلل كل نواحي الحياة الاجتماعية فإنها تقترن كثيرا بمفهوم السلطة السياسية وتتداخل معا إلى الحد الذي يصعب فيه الفصل بينهما ولذا ننتقل لتحديد مفهوم السلطة السياسية.

وبذلك فقد ساد الفكر الإنساني تصورين هامين للسلطة:

– التصور الأول: فكرة السلطة بوصفها ظاهرة كمية صرفة لا تزيد عن كونها نوع من أنواع القدرة على الفعل يمكن إعمالها في مختلف المجالات ومن هنا فالسلطة هي فرصة شخص أو مجموعة من الأشخاص على تحقيق إرادتهم حتى ولو كان ذلك ضد مقاومة الآخرين الذين يشتركون في الفعل.

– التصور الثاني: السلطة كقدرة شرعية وهي العلاقة الدالة لقبول السلطة من قبل الخاضعين لها وهي القدرة التعميمية لضمان آداء الواجبات الملزمة عن طريق وحدات في نظام فعل جمعي حين يتم تشريع الواجبات بالرجوع إلى علاقاتها بالأهداف الجمعية بحيث يكون هناك تسليم بتوقيع عقوبات تجاه أي موقف سلبي في حالة الامتناع.

2– السلطة السياسية: هي السلطة التي تدير المجتمع المدني وتنظم علاقاته بشكل منسجم مع المجموع الكلي في ظل قبول الخاضعين لها مما يؤكد سيادتها[1]، كما تعرف بأنها الاحتكار الفعلي لأدوات الإكراه المادي في المجتمع احتكارا شرعيا لتحقيق الخير العام، ويعرفها المعجم السوفياتي الفلسفي أنها "إحدى الوظائف الأساسية للتنظيم الاجتماعي للمجتمع، إنها القوة الآمرة التي في حوزتها الإمكانية الفعلية لتسيير أنشطة الناس بتنسيق المصالح المتعارضة للأفراد أو الجماعات وبإلحاق تلك المصالح بإدارة واحدة عن طريق الإقناع أو القصر"[2]. كما عرفها برتراند روسل " أن السلطة تعني بكل بساطة إنتاج آثار موجودة" ويعرفها روبرت دال " الطاقة التي يستعملها أي شخص، للحصول على شيء ما من آخر، لم يكن يقدمه له لو لا ذلك التدخل" أما كل من لازوال وكابلان فيعرفانها " السلطة عبارة عن شكل في ممارسة التأثير، إجراءات تهدف التأثير في البرامج السياسية للآخرين، عن طريق اتخاذ عقوبات قاسية– حقيقة أم افتراضية– تجاه البرامج السياسية المختلفة عن تلك التي تعتمدها"[3]، أما ماكس فيبر فقد عرفها:" إن السلطة هي الاحتمالية بأن قيادة ما، تطاع من قبل مجموعة محددة".

---

[1] جان وليام لبيار، مرجع سابق، ص 50.

[2] Dictionnaire philosophique ,Ed. du progès ,Mouscou,1985,p.409

[3] حسن ملحم، **التحليل الاجتماعي للسلطة**، ،مرجع سبق ذكره ، ص ص:13–14.

ويرى فيبر أن السيطرة هي وسيلة وغاية السلطة السياسية في آن واحد إذا فتجمع كل هذه التعاريف على أن السلطة السياسية تكون بين الحاكم وخضوع المحكوم تعتمد على احتكار الوسائل الردعية لضمان ديمومة واستمرار النظام .

3- السلطة البطريركية: " النظام الأبوي" وهو نظام اجتماعي للعلاقات بين الجنسين من رجال ونساء حيث لا مساواة بينهما وهي علاقة مضمرة في نطاق من المؤسسات الاجتماعية والبنى الاجتماعية المختلفة فهناك تفاوت واضح وفجوة بين الجنسين في المرتبات وأغلب السلطات السياسية تكون في أيدي الرجال، فيتم التركيز على دور الذكر بصفته زعيم للعائلة[1].

وتتميز الأبوية أنها تشكل نظام اجتماعي ذو بنية فريدة وذلك لأنها محصلة ظروف حضارية وتاريخية خاصة، ويرى هشام شرابي في كتابه النظام الأبوي وإشكالية تخلف العالم العربي أن الأبوية المستحدثة تنطوي على كثير من التناقضات المرتبطة بالنظام الرأسمالي التي هي في نهاية مطافها[2].

فمفهوم المجتمع الأبوي ارتبط في جذوره الأولى بالمجتمع التقليدي المتمثل في القبيلة والعائلة الممتدة ويبرز في أشكال السلطة والحضور والتبعية والولاء وعليه فالهيمنة الذكورية في المجتمعات لم يكن أساسها ديني أو بيولوجي وإنما بسبب العوامل الاجتماعية والطبقية السائدة وتمتد السلطة الأبوية للنظام السياسي فيطرح الحاكم نفسه على أنه الراعي والأب القائد وأن جميع أفراد المجتمع هم أبناؤه.

4- القوة: تعتبر إشارات أفلاطون حول العدالة من الإشارات المبكرة لما سمي بنظرية القوة فالعدالة عنده هي ما يكون فيه مصلحة الدولة أي من بيدهم القوة كما تشكل القوة المحور الأساسي في نظرية ميكيافيلي والذي يرى أن أساس الدولة هو القوة والحيلة[3]، كما تعرف أنها القدرة على فرض الإرادة وحمل الناس على تحقيق رغبة ما أو تنفيذ سياسة معينة وبذلك فالقوة في جوهرها هي قدرة الفرد أو الجماعة على ممارسة السلطة أو النفوذ تجاه الآخرين والضغط عليهم ومراقبتهم[4]، وتتخذ القوة السياسية أحد صيغتين تشكلان سويا أسلوب ممارستها وأوضح مظاهر حضورها وفعاليتها الأولى: السلطة والثانية: النفوذ، وعليه فالسلطة هي قوة نظامية ترتبط بمنصب أو موقع أو مكانة تخول صاحبها حق

---

[1] جون سكوت، مرجع سابق، ص: 73.

[2] هشام شرابي، ترجمة: محمود شريح ، **النظام الأبوي إشكالية تخلف المجتمع العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط2،1993، ص45.

[3] إسماعيل علي، **نظرية القوة ، مقدمة في علم الاجتماع السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص_ص:50 53 .

[4] السيد عبد الحليم الزيات، **في سوسيولوجيا بناء السلطة:" الطبقة...القوة...الصفوة"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص117.

اتخاذ القرار أما النفوذ فهو قوة غير نظامية يتمثل في القدرة على التأثير في دوائر صنع القرار وتوجيه الرأي العام[1].

5- النفوذ: وجدنا في التعريف السابق لمفهوم القوة كيف تتداخل مع مفهوم النفوذ فالحدود بينهما تكاد تكون واهية ووهمية لشدة التداخل كما يعرف النفوذ أنه: النفوذ الفردي، القوة، المكانة والسلطان، فيتوصل بعض الأفراد دون غيرهم إلى امتلاك الوظائف التي تمكنهم من الاستلاء على السلطة وممارستها كما لو كانت ملك لهم وهو ما يسمى بالنفوذ الفردي ذو الأصل النفسي والاجتماعي وهو استعداد لدى البعض ليصبحوا قادة، فالنفوذ هو هذه الواقعة النفسية الاجتماعية التي تتجلى في ارتفاع بعض الأفراد فوق مستوى الآخرين واكتسابهم قوة تأثيرية تسمح لهم بالاستفادة من الظروف الاجتماعية المواتية للاستيلاء على السلطة[2].

6- التمكين: ارتبط مفهومه تاريخيا بحركات التحرر الوطني في العالم ومساهمات حركة الحقوق المدنية الأمريكية والحركات النسوية في بلدان العالم الثالث في أمريكا اللاتينية وآسيا وقد ركز هذا المفهوم على التمكين الجماعي الذي يتحدى الأنماط السائدة حول علاقات نوع الجنس، وتم استخدامه بشكل واضح وصريح في عقد السبعينات من أجل إطلاق النضال في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة وتسهيله عبر إرساء البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[3]، والتمكين من الاقتدار والقدرة على التصرف وتحقيق الأهداف وتهيئة أدوات العمل ورفع الموانع وإزالتها ويطلق على مجموع هذا اللفظ التمكين "يعد العمل بهذا المصطلح حديث نسبيا سواء في المجال الاجتماعي أو الإداري ومازال يستوعب إسهامات فكرية جديدة توضح معانيه وترسم أبعاده[4]" ويستفاد أن مفهوم التمكين يندرج في امتلاك الفرد للقوة ليصبح فاعلا في شتى مجالات الحياة وامتلاك القدرة على إحداث تغيير لذا نجد أنواع للتمكين: اقتصادي، اجتماعي، سياسي، وتمكين شامل.

7- المكانة: الموقع الذي يشغله فرد في جماعة أو تشغله جماعة في مجتمع وقد تأخذ شكلين أحدهما عمودي والآخر أفقي وبذلك فهي وضع وحيز محدد يشغله الفرد أو الجماعة. وتعرف المكانة أنها

---

[1] السيد عبد الحليم الزيات ، مرجع سابق، ص169.

[2] جان وليام لبيار، ترجمة إلياس حنة ، مرجع سابق، ص_ص:36، 37.

[3] منى عطية، **سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة**، المكتب الجامعي الحديث،2016، ص:409.

[4] عادل هادي ورافد حميد، **الإشراف الاستراتيجي ومستوى التمكين التنظيمي**، دار الصفاء للطباعة و النشر،2013 ص:135.

مجموعة من العلاقات المساواتية والتراتبية لفرد مع الأعضاء الآخرين من جماعته[1]، كما تشير المكانة الاجتماعية إلى موقع الفرد على مستوى النسق الاجتماعي وهي عبارة عن عدة مراكز يشغلها الفرد في المجتمع وتتحدد هذه المكانة بناءً على هذه المراكز وتخضع للمعايير والقيم سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو عائلية أو قد تكون سياسية[2]. وتتعامل مواضيع علم اجتماع المرأة مع مجموع العوامل والتغيرات التي تؤثر في ظواهره وعوامله كتلك المؤثرة في مكانة المرأة التي تتفرع للعديد من المجالات كالنشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، فتعنى بالمكانة الاجتماعية للمرأة بين الماضي والحاضر وطبيعة التغير فيها وأسبابه وأثاره[3].

8- النوع الاجتماعي: يشير إلى تلك السلوكيات التي تحدد الأفراد باعتبارهم ذكورا أو إناثا في سياقات ثقافية واجتماعية معينة، فالاختلاف في السلوك يرتبط بالفوارق الجسدية التي تشكل القوام المادي لمعنى النوع الجنسي.[4]

إن نوع الجنس كان من ذكر أو أنثى كان مصدر عدم المساواة بين الجنسين ويرجع ذلك إلى عوامل أيديولوجية وسياسية وعقائدية وثقافية مرتبطة بالبناء الاجتماعي، فقد طورت النظريات الحديثة مفهوم الفروق الجنسية من مفهوم بيولوجي إلى مفهوم نوعي يضع في اعتباره العوامل الاجتماعية والثقافية كمحددات رئيسية تؤثر تأثير واضح في إبراز تلك الفروق من خلال تحديدها للأدوار وذلك من خلال مستويات ثلاث[5] :

- مستوى اجتماعي ثقافي.
- مستوى تفاعلي.
- مستوى شخصي.

إذا فمفهوم النوع الاجتماعي يقوم على التمييز بين ما هو بيولوجي ونفسي أو اجتماعي يكتسبه المرء من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وينعكس على أدوار كل من الرجل والمرأة. وقد أعتبر مفهوم

---

[1] مجد الدين حمش، **علم الاجتماع، الموضوع والمنهج**، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص:139.

[2] العقبي الأزهر، **المراكز والأدوار الاجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثامن، جوان، 2012، ص78.

[3] إحسان محمد، **علم اجتماع المرأة "دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر"**، ط 1،2008، دار وائل للنشر، الأردن، ص_ص:22،28.

[4] جون سكوت، ترجمة: محمد عثمان، مرجع سابق، ص397.

[5] ناهد رمزي، **سيكولوجية المرأة، قضايا معاصرة**، المكتبة الأنجلوساكسونية المصرية،1999،ص64.

النوع الاجتماعي امتدادا وتجاوزا لمقولة أدوار الجنس التي قامت بتطويرها كل مارغريت ميد وتالكوت بارسونز والتي أسهمت في ما يعرف بدور الجنس[1]، كما يعرف: " النوع الاجتماعي هو الدور والمكانة الاجتماعية والقيمة المعنوية اللذين يحملهما الفرد في مجتمع ما، والمرتبطة بكونه ذكر أو أنثى[2]." ويرجع الفضل في شيوع هذا المفهوم للحركات النسوية سواء في مرحلة المطالبة بالمساواة أو في موجتها الثانية التي طالبت فيها بحق التباين والنوعية وهو ما يبينه تحديدنا لمفهوم النسوية الموالي.

9/ النسوية: حركة اجتماعية قامت في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر، استهدفت تدعيم بعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء، من أجل المساواة مع الرجال وتوصف كذلك أنها حالة سيكولوجية فردية تنطوي على بعض اتجاهات خاصة أكثر منها حركة إجتماعية[3].

ويدل المصطلح على الأفكار التي ترتكز عليها العلاقات بين الجنسين في المجتمع وأصول تلك العلاقة وطرق تطويرها وتحسينها فهي حركة منظمة تسعى لتغيير البنى الاجتماعية والثقافية[4]، وهي كنظرية اجتماعية وممارسة سياسية قد اهتمت بالكفاح لتغيير العالم وتبلورت كمدرسة فلسفية من خلال الأفكار والأطر التحليلية ذات الطابع الغربي.

تحاول النسوية أن تشرح وضع المرأة وأن تفهم عدم التماثل بين الجنسين وفهم التوزيع غير المتكافئ للامتياز والسلطة باستخدام مقاربة النوع الاجتماعي[5].

كما عرفها بيل هوكس أنها: "التزام باجتثاث أيديولوجية الهيمنة التي تتخلل الثقافة الغربية على مختلف المستويات – الجنس والعرق والطبقة، وهذا غيض من فيض – والتزام بإعادة تنظيم المجتمع " وعرفتها كذلك ماري مكنامارا: " تعني لي الحركة نحو خلق مجتمع تكون المرأة فيه قادرة على العيش حياة حرة الإرادة تماما، قد تبدو هذه العبارة ناعمة، ولكن من حيث التغييرات التي نحتاجها لتحقيقها،

---

[1] عائشة التايب، **النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة**، منظمة المرأة العربية، مصر، ط1،2011،ص87.

[2] رويدا المعايطة وأخرون، **النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي**، القاهرة، منظمة المرأة العربية،2010، ص15.

[3] معن خليل العمر، **معجم علم الاجتماع المعاصر**، دار الشروق للنشر و التوزيع ،2006 ص227.

[4] مثنى أمين، **حركات تحرير المرأة: من المساواة إلى الجندر "دراسة نقدية إسلامية"**، دار القلم للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1،2004، ص ص:46،39.

[5] ويندي كيه كولمار، ترجمة: عماد إبراهيم، **النظرية النسوية، مقتطفات مختارة**، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 2010،الأردن، ص13.

فإنها ثورية."[1] من كل ما تقدم يتبين أن الحركات النسوية هي نتاج تاريخي وثقافي لمجتمعات معينة في مجال زماني وجغرافي محدد، ومرت بمراحل مختلفة تميزت كل موجة عن سابقتها من حيث المطالب والأهداف، ولقد روجت الحركات الغربية النسوية لعولمة مبادئها ومطالبها لكي تخرج من النطاق الغربي إلى النطاق العالمي ويعد التمكين للمرأة من أبرز أهدافها.

10- النظام الانتخابي الحصصي: هو نظام خاص وشكل من أشكال التدخل الإيجابي لزيادة حصص المرأة لمساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تعيق مشاركتها السياسية مقارنة بأقرانها الرجال[2]. ويستخدم هذا المصطلح" الحصة" من أجل توفير فرصة للفئات الأقل حظا في المجتمع للوصول إلى المؤسسات التنفيذية والتمثيلية والتي لا يمكن لها إلا من خلال هذه الأليات المعتمدة للوصول إلى هذه المؤسسات[3]. وهي بذلك استراتيجية قانونية اعتمدتها الكثير من الدول ومنها السلطة في الجزائر من خلال القانون 03/12 المؤرخ في جانفي 2012 والذي يفرض حصص للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية والوطنية

11- الوعي السياسي: يرتبط مفهوم الوعي السياسي بموضوع الفهم العام للمناخ السياسي السائد وما يحركه من تجاذبات بين الفاعلين المختلفين ويتعلق الوعي بالأفراد والمنظمات والمجتمعات عامة، وقد إرتبط كذلك ارتباطا وثيقا بالثقافة السياسية وهي الجوانب السياسية للثقافة والتي تتعلق بجوانب ثلاث كما عرفها "غابريالو آلموند": جانب قمعي يتكون من المعارف حول النظام السياسي وجانب عاطفي قائم على التعلق الشخصي بالزعماء والمؤسسات وجانب تقيمي يتضمن الأحكام القيمية بشأن الظواهر الاجتماعية[4].

رابعا- الدراسات السابقة:

إن أي بحث علمي في حقيقته هو انطلاق من فجوة علمية أو نقص في دراسات سابقة فالطبيعة التراكمية للمعرفة تفرض علينا كباحثين الاطلاع المسبق على مجموع الأدبيات والدراسات المشابهة

---

[1] وندي كيه كولمار، المرجع نفسه، ص،21.

[2] عصام بن الشيخ، **تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، ورقلة، الجزائر،2011، ص274.

[3] حمزة نش، **الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الجزائرية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر،2012، ص122.

[4] موريس دوفرجيه، **علم اجتماع السياسة**، ترجمة، سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1 ،1991، ص:93.

لموضوع بحثنا وبيان مدى الاستفادة منها وقد اعتمدنا في عرض هذه الدراسات على التدرج الزمني من الأحدث إلى الذي يليه والأقدم، وقد ركزنا على الدراسات الأتية:

- **عنوان الدراسة الأولى:** هو عبارة عن كتاب تحت عنوان التمكين السياسي للمرأة الجزائرية: دراسة في الأطر النظرية والميدانية، للمؤلف الدكتورة بن رحو بن علال سهام، والصادر عن المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بألمانيا سنة 2018.
- **ملخص الدراسة:** تطرقت الكاتبة إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها سياسيا في الجزائر في سياق قانوني واجتماعي واقتصادي يعرف تحولات عميقة منذ إقرار جملة من الإصلاحات السياسية والقانونية تزامنت وثورات الربيع العربي، كما تضمن الكتاب عمل ميداني تضمن تمثيلات الهيئة الناخبة الجزائرية وقسمت الكاتبة عملها إلى فصلين تناولت في الفصل الأول منه الإطار المفاهيمي للمشاركة السياسية للمرأة والمفاهيم المتداخلة معه فتناولت تطور مفهوم المشاركة السياسية وبيان شبكة التعاريف المفصلة له كما تناولت أهداف المشاركة السياسية وخصائصها ومحدداتها العامة والفردية أما في الفصل الثاني فدرست التمكين السياسي للمرأة الجزائرية على ضوء توجهات الهيئة الناخبة وهنا فصلت نتائج الدراسة الميدانية من خلال مؤشرات تمكين المرأة من منظور مقارن اعتمادا على تقرير الفجوة بين الجنسين العالمي ومختلف المؤشرات التنموية الأخرى، تمهيدا للتحليل الوصفي للدراسة الميدانية لتنتقل بعد ذلك إلى دراسة عوائق وفرص تمكين المرأة الجزائرية سياسيا مع طرح الرهانات المستقبلية.
- **إشكالية الدراسة:** تبلورت إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي:

– كيف تفسر الفجوة بين الجنسين في مجال المشاركة السياسية الجزائرية؟

وتفرع عن هذا التساؤل إشكاليتين فرعيتين وهما:

– ماهي الأطر المعرفية والمنهجية للدراسة لفهم وتفسير واقع مشاركة المرأة في الوسط السياسي الجزائري؟ وكيف تعمل محددات المشاركة السياسية للمرأة على تعزيزها أو تثبيطها؟

– هل استطاع نظام الحصص أو الكوتا مواجهة إفرازات البيئة الاجتماعية والثقافية الجزائرية في تحقيق تمثيل سياسي حقيقي للمرأة على ضوء توجهات الهيئة الناخبة الجزائرية ؟ وماهي المقاربة الجزائرية المطروحة لتمكين المرأة الجزائرية سياسيا؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على هذه التساؤلات طرحت الباحثة الفرضيات التالية:

– يقتضي فهم وتفسير واقع مشاركة المرأة في الوسط السياسي الجزائري معرفيا ومنهجيا عبر الثقافة السياسية والتنشئة السياسية وأداة الاستبيان على التوالي.

– هناك علاقة ارتباطية بين مختلف العوامل المفسرة للتمييز بين الجنسين على ضوء توجهات الهيئة الناخبة الجزائرية.

– ساهم نظام الحصص في الرفع من مستوى التمثيل السياسي النسوي في المجالس المنتخبة وسد الفجوة القائمة.

- **منهج الدراسة:** قامت الباحثة بدراسة واقع تمكين المرأة من منظور مقارن ثم انتقلت للتحليل الوصفي للدراسة الميدانية في الجزائر أين فصلت مجالات ومستويات المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، وتحليل خصائصها واعتمدت على مؤشر الفجوة بين الجنسين في التحليل واعتمدت الباحثة على الطريقة الكيفية في بحثها من خلال السعي لتحديد الاتجاهات، ولا يقتصر على الجانب الكمي لذلك فعينة البحث تعتمد على تحديد الفاعلين الأكثر تأثيرا من خلال تحديد المجال الجغرافي والذي تمثل في المجال الميداني للدراسة في الجزائر والذي تضمن 48 ولاية أما مجالها البشري فشمل الهيئة الناخبة من سكان الجزائر والمسجلين في القوائم الانتخابية وذلك خلال سنة 2014 إلى غاية 2015 واعتمدت الدراسة على وسيلتين في جمع المعلومات وهي المقابلة المقننة واستمارة الاستبيان.

واستمارة استبيان باعتبارها الأداة الرئيسية في جمع المعلومات والتي ضمت 32 سؤال منها 28 سؤال مغلق و4 أسئلة مفتوحة وقسمت الاستمارة إلى ثلاث محاور مقسمة كالتالي:

– المحور الأول: خاص بالبيانات الشخصية وضم الأسئلة من 1 إلى 8.

– المحور الثاني: خاص بالعوامل السياسية والقانونية وضم الأسئلة من 9 إلى18.

– المحور الثالث: خاص بالعوامل السوسيو اقتصادية وضم الأسئلة من 19 إلى 32.

أما عن المقابلة فقد استخدمت الكاتبة أسلوب المقابلة المقننة والتي وجهتها للنساء المنتخبات في المجالس المحلية والبرلمان وعددهن 38 منتخبة ويضم دليل المقابلة 18 سؤالا مغلق و3 أسئلة مفتوحة تم فيها تشخيص العوامل التي أثرت على المرأة قبل وبعد ممارستها للعمل السياسي كما اعتمدت الباحثة على تقنية التوزيع الإلكتروني لاستمارة الاستبيان عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي عن طريق الفاسبوك ولينكدين واستخدمت تقنية الاستبيان الإلكتروني عن طريق قوقل درايف وكلها وسائل مناسبة لموضوع البحث نظرا لكبر حجم العينة وأتساع المساحة الجغرافية للبلاد.

- **نتائج الدراسة:** يمكن حوصلة أهم نتائج الدراسة على مستوى محورين اثنين تعلق الأول بالجانب النظري أما الثاني فيتمحور في الجانب التطبيقي والذي يمكن بيانه في أهم النقاط التالية:

– توصلت الدراسة إلى أن مصطلح المشاركة السياسية هو الأنسب في التعبير عن البعد السياسي للمشاركة النسوية وذلك بالمقارنة بالعديد من المصطلحات الأخرى التي تعاملت مع مشاركة المرأة السياسية كجزء من الكل، وإثباتا للفرضية الفرعية الأولى والتي كان مضمونها أنه يقتضي فهم وتفسير واقع مشاركة المرأة في الوسط السياسي الجزائري معرفيا ومنهجيا عبر الثقافة السياسية والتنشئة السياسية وأداة الاستبيان على التوالي كما توصلت الدراسة إلى مفهومين يمكن اعتبارهما لبنة تأسست عليها حدود المشاركة السياسية وهما التنشئة السياسية والثقافة السياسية.

– كما توصلت الدراسة إلى أن تفسير الفجوة بين الجنسين في مجال المشاركة السياسية عمليا وعلى ضوء توجهات الهيئة الناخبة يكون من خلال تجاوز العراقيل الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية كما ساهمت المنظومة القانونية والإرادة السياسية الجزائرية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة من خلال تطبيق تدابير التمييز الإيجابي " الكوتا" من خلال القانون العضوي 03/12 والذي تعزز من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 والذي نص على مبدأ التناصف في عالم الشغل وترقية التواجد النسوي في مناصب المسؤولية والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات.

– وتوصلت الدراسة الميدانية لأهم النتائج التالية:

– إن حظوظ الممارسة السياسية وظروف السير نحو السلطة تختلف بين الجنسين فالنساء أكثر عرضة للعوائق التي تعطل مشاركتهم السياسية والتي يمكن تحديدها في ما يلي:

– العوامل المؤسساتية والقانونية: وتشمل عوائق تنظيمية وبنيوية متوارثة ترسخت في الذهنية والسلوكية للفاعلين السياسيين سواء على المستوى القيادي أو القاعدي.

كما توصلت الدراسة إلى أن فعالية الحركة النسوية في الجزائر حاليا غير مؤثرة إلى حد كبير في عملية دعم المشاركة السياسية للمرأة نظرا لترتيب الأولويات من اجتماعي إلى اقتصادي وديني ثم سياسي.

كما أثبتت الدراسة فرضية أن تطبيق نظام الحصص ساهم في الرفع من مستوى التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة وبالمقابل فندت أنه حقق سد الفجوة القائمة فالكوتا لا تحقق المساواة ولكنها قانون مرحلي وأن تطبيق هذا القانون في مدة أربعة أشهر بعد صدوره وهي مدة وجيزة أدى إلى طغيان الكم عن الكيف في التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة.

– العوامل الثقافية والاجتماعية: إذا كانت الثقافة السائدة غير مؤيدة للمرأة تميل النخب من الذكور إلى عرقلة المرأة وسد الطريق عليها في العمل السياسي أو الوصول إلى مراكز قيادية واستنتجت الدراسة أن العامل الرئيسي الذي يميز بين الجنسين كامن في قوامة الرجل على المرأة أي العامل الديني مما يدل على انعكاس الجدل الفقهي على المجتمع الجزائري إذ رفضت عينة الدراسة رفضا قاطعا أن تحكم الدولة الجزائرية امرأة وذلك بنسبة 70% وهذا ما يقر امتثال أغلب الجزائريين لأحكام الفقه الإسلامي كما يعتبر نفي الهيئة الناخبة لفكرة الأمن والأمان في العمل السياسي إثباتا للفرضية القائلة أن المرأة لن تشارك في العمل السياسي إلا إذا شعرت بالأمن الجسدي والنفسي وتوفير حاجاتها الأسرية باعتبار هذا الأخير انشغال غريزي دأبت الطبيعة الأنثوية على تكريسه بتسخير كافة إمكانياتها وهو ما يقلص دورها في المشاركة المجتمعية.

إن الفضاءات العامة لا تسمح للنساء عكس الرجال بتوسيع شبكة علاقاتهن مما يعيق مشاركتهن السياسية ويقلل حظوظ المرأة في بلوغ مواقع القرار السياسي ومنه فقد توصلت الباحثة إلى نتيجة أن المشاركة السياسية للمرأة ارتبطت بشكل وثيق بمحددات إجتماعية وثقافية منها ما هو ماكروسوسيوبوجي عام ومنها ما هو فردي ميكروسوسيولوجي.

- **مناقشة الدراسة:** تعد هذه الدراسة من أهم وأحدث الدراسات التي اطلعت عليها والتي تتقاطع مع دراستي في متغير تابع هام وهو التمكين السياسي للمرأة خاصة وأن الباحثة خصصت الدراسة في الجزائر وهو حال دراستنا، حاولت الباحثة فيه تقديم دراسة في الأطر النظرية والميدانية للموضوع لكن ما يمكن قوله في هذا الشأن وبحسب رأينا المتواضع أن ربط الباحثة موضوع الدراسة وهو التمكين السياسي للمرأة بمفهوم المشاركة السياسية والتنشئة السياسية وغيرها لا يخدم عنوان الكتاب والذي كنا ننتظر منه في الجانب النظري أن يؤصل لمفهوم التمكين السياسي باعتباره الكل وليس جزء من كل "المشاركة السياسية " وإن كان في جوهره جزء من مفهوم المشاركة السياسية ولكن باعتبار الأبحاث المتخصصة تركز على تفصيل جزئية علمية وإعطائها كل الأبعاد وتفصيل محتوياتها فإن العنوان غير مطابق للمحتوى وكان الأجدر عنونة الكتاب بالمشاركة السياسية للمرأة في الجزائر أما في الدراسة الميدانية فقد قدمت الباحثة عمل جبار من حيث كبر حجم العينة وميدان الدراسة الذي شمل 48 ولاية مما أعطى نتائج الدراسة مصداقية كبيرة وفكرة واضحة عن توجهات المجتمع الجزائري في هذا الإطار.

- **أوجه الاستفادة:** إن أهم فائدة استقيناها من هذه الدراسة هي المعالجة الميدانية للبحث من خلال الاطلاع على أهم محاور الاستمارة الموجهة للاستبيان والتي تتقاطع مع الاستمارة التي اعتمدناها في دراستنا خاصة ما تعلق منها بالمحور المتعلق بأثر النظام الحصصي على عملية تمكين المرأة سياسيا وكذلك المحور الذي تعالج أسئلته العلاقة بين التوجهات الاجتماعية والثقافية وعملية تمكين المرأة سياسيا في المجتمع الجزائري مع الاختلاف طبعا في عينة الدراسة والتي وجهتها الباحثة لمجموع المسجلين في القوائم الانتخابية بخلاف دراستنا والتي وجهنا فيها الاستمارة لعينة قصدية تمثلت في النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني

وطريقة المعالجة الميدانية للبحث أرشدتنا كثيرا في بحثنا من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتصميم الأشكال البيانية للدراسة الإحصائية.

- **عنوان الدراسة الثانية:** أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع سياسي من إعداد الباحث مولود طبيب، جامعة وهران، تمت مناقشتها في السنة الدراسية:2015-2016.
- **ملخص الدراسة:** انطلق الباحث في دراسته انطلاقة سوسيو-أنثروبولوجية محاولا معرفة ما تخلقه العناصر الثقافية والمنظمات الاجتماعية الحديثة التي تدخل المجتمع بوجه عام والمجتمع القبلي على وجه الخصوص في صراع وتناقض بين ما هو تقليدي وما هو حديث والوقوف على أثر التغير السياسي على الأنظمة وماله من أثر على نظم السلطة والزعامة وغيرها.

متخذا المجتمع المحلي لولاية تبسة ميدانا للدراسة من خلال إجراء عملية مسح أنثروبولوجي للقبائل والعروش فيها ودورها في العمليات الانتخابية المحلية، وذلك بتسليط الضوء على أسس الممارسة الفردية أو الجماعية من أجل الوصول للسلطة السياسية واختار الفترة الزمنية الواقعة بين عامي:1990و2007 لتكون الحيز الزمني للدراسة، وطرح الإشكالية التالية:

- **إشكالية الدراسة:** طرح الباحث تساؤل رئيسي مفاده:

ما هي طبيعة الأسس التي تقوم عليها السلطة المحلية ؟ وكيف يتحدد طابع هذه السلطة ونفوذها؟

وتلا هذا التساؤل الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية:

هل تولي مناصب القيادة داخل المجتمع المحلي يتم وفق الاعتبارات المادية كنتيجة للنمو الاقتصادي الذي شهده هذا المجتمع أم أنه يخضع في الأغلب إلى العلاقات القرابية كنتيجة لتكون المجتمع من مزيج من الأنساق القرابية؟

- **الفرضيات:** بما أن القبيلة هي إطار اجتماعي سياسي مشكلة من مجموع مكون من مجموعات نسبية تمتص الفرد بإخضاعه إلى ضرورات أخلاقية ودينية وتذويبية في بنية تراتبية لا تعرف شكلا محددا بالإضافة إلى وجود ميزة أخرى للقبيلة وهي الاستقلال السياسي فإنني رأيت أن افترض بشكل متحفظ صفة القبيلة على الأنساق القرابية المكونة للمجتمع فربما تكون السلطة المحلية في مجتمع الدراسة قائمة على أساس قبلي.
- **منهج الدراسة:** نظرا لحساسية الموضوع المدروس كان من الصعب على الباحث اعتماد منهج واحد لذا نجده قد زاوج بين المناهج المختلفة للإلمام بجميع جوانب الدراسة وهي:

– المنهج الوصفي التحليلي: لأنه يلائم طبيعة الدراسة ويقدم فهم أفضل للظاهرة.

– المنهج المقارن: اعتمده الباحث للوصول إلى معرفة قوانين التقدم الاجتماعي رغم صعوبة حصول ذلك خاصة وأن الباحث قام بدراسة تغير الممارسة السياسية في أربع مراحل انتخابية مختلفة.

– المنهج الكمي: فالطرق الجديدة في الدراسة السوسيو أنثروبولوجية تقتضي استخدام المنهج الكمي.

– المنهج التاريخي: حيث تترتب معرفة الحاضر على خبرات الماضي للوصول إلى قوانين تاريخية اعتمدها الباحث للوصول إلى قوانين عامة تصبح أساس لصياغة النظرية الاجتماعية.

– في الدراسة الميدانية لم يعتمد الباحث على الأساليب الإحصائية المعروفة ولم يستخدم الاستمارة وذلك لطبيعة الموضوع المدروس وقد اكتفى الباحث بإجراء مقابلات وسماع شهادات كبار السن والمعلومات الإحصائية المتعلقة بنتائج الانتخابات المحلية وقوائم المترشحين، كما اعتمد على تقنية الملاحظة بالمشاركة.

- **نتائج الدراسة:** توصل الباحث للنتائج التالية:

– ولاء الناس الأعمى في بعض البلديات الصغيرة لأحزاب النظام خاصة لدى أفراد الأسرة الثورية بغض النظر عن شخصية المرشحين أو انتماءاتهم القبلية.

– عدم وجود أي اعتبار للولاء الحزبي من طرف المناضلين ما عدا في حركة مجتمع السلم وما الأحزاب في بعض البلديات إلا مجرد غطاء سياسي لتحقيق طموح الوصول إلى السلطة والعبرة فقط للانتماء القبلي

–أصبحت الانتخابات بالنسبة لأفراد المجتمع المحلي آلية لتثبيت الواقع وليست وسيلة فعلية تمكن الأفراد من اختيار من يمثلهم وبالتالي أغلقوا الباب أمام التجديد والتداول على السلطة.

– عدم ثبات المعايير في الانتخابات وعدم استقرار التقسيمات القبلية مما ترتب عنه تشتيت الأوعية الانتخابية.

– الحضور المتواضع للمرأة في مجال العملية السياسية بسبب القيم المحافظة.

و عليه وبسبب كل التحولات فقد فقدت رابطة القرابة أهميتها مما أدى إلى تحولها إلى عائلة تحافظ على ميزة النعرة والمدافعة.

- **المناقشة:** لقد حاول الباحث تقديم تفسير علمي للطرق الموصلة للسلطة السياسية في الجزائر من خلال دراسة عينة محلية دراسة سوسيو أنثروبولوجية حيث كانت بعيدة نوعا ما عن التحليل السوسيو سياسي عنوان الدراسة كما أن استنتاجات الباحث والنتائج التي توصل إليها قد تكون نوعا ما تغلب عليها الذاتية وإضفاء أحكام شخصية، خاصة وأن الباحث تعامل فقط مع أرقام إحصائية جامدة ووجد صعوبة في المقابلات الشخصية مع أفراد عينة الدراسة، ولكن رغم ذلك تشكل هذه الدراسة خلفية هامة للباحثين في مجال السلطة السياسية في الجزائر حيث تربط بين معطيات الدولة الحديثة والخلفية البدوية القائمة على العصبة القبلية في مدينة تبسة وبين الباحث كيف يظهر ذلك بقوة في مجال الانتخابات ويتسبب في إقصاء فئة هامة من مجال الممارسة السياسية بسبب هيمنة النعرة القبلية.
- **أوجه الاستفادة من الدراسة:** لقد اعتمدنا على هذه الدراسة لأنها قدمت لنا خلفية هامة حول كيفية تحليل السلطة السياسية وربطها بالمعطيات الثقافية المحلية وهو جوهر دراستنا من حيث الربط بين السلطة السياسية وتمكين المرأة في المجتمع الجزائري وما يترتب عن ذلك من تداعيات ثقافية على المستوى الضيق في العائلة أو على المستوى العام داخل المجتمع ككل مركب من مجموع هذه التنظيمات الجزئية.

أعتمد الباحث على مراجع هامة في معالجة موضوع السلطة رجعنا إليها في بحثنا وكانت مرشدا هاما في العملية البحثية.

– أرشدتنا المناهج العلمية المتنوعة التي استخدمها الباحث إلى أهمية التنويع في المناهج بحسب الحاجة وأبعاد الموضوع المدروس مما تؤدي إلى الإلمام بكل المعطيات العلمية التي تخدم البحث وهذا ما قمنا به في دراستنا.

- **عنوان الدراسة الثالثة:** معوقات السلطة لدى النوع الاجتماعي في الإدارة الجزائرية، أطروحة دكتوراه من إعداد الباحثة: مشروم صباح، تمت مناقشتها في السنة الجامعية: 2015-2016 تخصص علم اجتماع والعمل، جامعة محمد خيضر بسكرة.

- **ملخص الدراسة:**_حاولت الباحثة من خلال أطروحتها إلقاء الضوء على ظاهرة التحيز الجنسي داخل العمل وذلك باتخاذ المرأة في مراكز السلطة كمتغير هام في الدراسة، ومحاولة فهم العلاقة التي تربطها بمرؤوسيها وذلك بالتركيز على معوقات تقبل المرأة في مركز السلطة فقامت الباحثة بدراسة ماهية السلطة وأنواعها وتناولت في محور ثاني عنوان النوع الاجتماعي وتحديات المرأة في بيئة العمل وقامت بدراسة سوسيولوجية لمفهوم النوع الاجتماعي ونظرياته ومقارباته كما تطرقت لعنصر له أهمية كبيرة بكسر الصورة النمطية للمرأة وهو موضوع التغير الاجتماعي فكان حديثها عن واقع وأهمية عمل المرأة ودوافع خروجها للعمل وأثر ذلك، وخصصت محور آخر لنظريات الإدارة في ربط علمي ومنهجي لكل العناصر المذكورة.
- **إشكالية الدراسة:** طرحت الباحثة تساؤل رئيس مفاده: ما المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى مراكز السلطة؟ وما تحديات النوع الاجتماعي عند تبوأ المرأة لمركز السلطة ؟

و تفرعت عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما الصفات التي تميز المرأة في مراكز السلطة ؟
- هل تصلح المرأة لتبوأ الوظائف العليا من وجهة نظر الرجل؟
- هل تحسن المرأة إدارة الرجل؟
- لماذا لم يصل إلى مراكز السلطة إلا عدد قليل من النساء؟
- هل هناك عوامل تنظيمية داخل الإدارة تؤثر سلبا على طبيعة عمل المرأة؟

- **فرضيات الدراسة:** اقترحت الباحثة الفرضيات التالية:

- تؤدي الصورة النمطية للمرأة إلى عدم تقبلها في مراكز السلطة.
- عدم تقبل المرأة في مراكز السلطة يؤدي إلى عدم الامتثال لأوامرها.
- تجاهل المرأة المسؤولة يؤدي إلى خلق عراقيل في بيئة العمل.

- **منهج الدراسة:** اتبعت الباحثة المنهج الوصفي وقامت باعتماد المسح الشامل كنموذج من نماذج المنهج الوصفي واعتمدت المقابلة كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المتمثل في مديرية البيئة لولاية ورقلة، ومجتمع البحث هو جميع الموظفين ذكور وإناث في مؤسسة البيئة لولاية ورقلة وهي مؤسسة تديرها امرأة وقدرت مفردات العينة ب71 مفردة وهو العدد الإجمالي في المؤسسة ولكن المبحوثين الذين استطاعت الباحثة إجراء مقابلات معهم فقط 42 مفردة فقط مما أثر على نتائج البحث كما سنبينه في مناقشة الأطروحة.

- **نتائج الدراسة:** توصلت الباحثة للنتائج التالية:

– النسق الثقافي هو الموجه في عمل المرأة داخل المؤسسة وترسانة القوانين وقفت عاجزة أمام الموروث الثقافي الثقيل.

– ولقد تحققت الفرضية الأولى فالصورة النمطية للمرأة تحول دون تقبلها في مراكز السلطة.

– أما الفرضية الثانية لم تتحقق لأن عدم تقبل المرأة في مراكز صنع القرار لا يؤدي إلى عدم الامتثال لأوامرها.

– ومما سبق تصل الباحثة إلى عدم تحقق الفرضية العامة فعدم تقبل المرأة في مراكز السلطة يؤدي إلى خلق معوقات في بيئة العمل فالمرأة في المجتمع تغيرت نظرتها لنفسها وأصبحت تدرك قدراتها.

- **المناقشة:** تناقش الباحثة فكرة وصول المرأة إلى مواقع السلطة وصنع القرار الذي لم يعد مطلب للعدالة والديمقراطية فحسب بل كذلك شرط ضروري لمصلحتها، وبحسب تفحصنا الدقيق للدراسة نضن أنه كان من الأجدر تناول إعداد وتكوين المرأة لتوليها مناصب صنع القرار والسلطة ثم بعدها مناقشة المعوقات التي تحول دون وصولها، وما لاحظناه من الدراسة الميدانية أن عدد المفردات المدروسة فعليا قد تقلص تقريبا إلى نصف مجتمع البحث والعدد صغير جدا وغير ممثل لمجتمع الدراسة تمثيل حقيقي مما يؤثر سلبا على نتائج الدراسة ويجعلها بعيدة عن الموضوعية.

- **أوجه الاستفادة:** اعتمدنا هذه الدراسة لجمعها بين متغيري السلطة وقضايا النوع الاجتماعي وهما جانبان مهمان في دراستنا وحاولت الباحثة من خلال الإشكالية دراسة التمييز الجنسي داخل العمل ودراسة المرأة في مركز السلطة كمتغير لمحاولة فهم العلاقة التي تربطها بمرؤوسيها في الإدارة من خلال تركيزها على معوقات ممارسة السلطة، فالباحثة تدرس السلطة كغاية وهدف قد وصلت له المرأة أما دراستنا فنحاول بيان علاقة تمكين المرأة وكيفية وصولها للسلطة السياسية في نفس الوقت كما أن دراستنا أوسع إذ نتطرق للسلطة السياسية كنسق أعلى أما الباحثة فدراستها للسلطة على مستوى التنظيمات المصغرة كما استفدنا كثيرا من دراسة الباحثة وتحليلها لمضمون قانون العمل الجزائري الذي أكد على المساواة وتكافؤ الفرص وهو ما وظفناه في موضوع أطروحتنا.

- **الدراسة الرابعة:** جاءت هذه الدراسة تحت عنوان: مقاربة الجندر وانعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية، أطروحة دكتوراه من إعداد الباحث: عصام بن الشيخ، تخصص علوم سياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2014–2015.

- **ملخص الدراسة:** تناولت هذه الدراسة التمييز الذي عانت منه المرأة المغاربية بسبب السلطة البطريركية التي فرضت عليها داخل الأسرة والمجتمع كما تمثلت أهم تطلعات الباحث في الحصول على القيمة العلمية من خلال الربط بين الوضع الاجتماعي للمرأة عموما ووضعها السياسي على وجه الخصوص وبعد تعالي أصوات الاتحادات والحركات النسائية بدأ التوجه العالمي نحو إلغاء التمييز ضد المرأة وبدأ إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في جميع القطاعات وتم اتخاذ إجراءات التمييز الإيجابي التي تتيح للنساء التمثيل في المجالس المنتخبة وقد ركز الباحث من خلال آليتين: – الكوتا أي النظام الانتخابي الحصصي– التناصف في النظام الانتخابي.

قدم الباحث دراسة لماهية النوع الاجتماعي وبين ارتباطاتها المعرفية وكيف تم تعميم هذه المقاربة من خلال الاتفاقيات الدولية وتناول في الفصل الرابع انعكاسات تأصيل مقاربة النوع الاجتماعي على المشاركة السياسية للمرأة المغاربية **كما أشار الباحث إلى أن الواقع كشف عن الارتباط الوثيق بين النوع الجنساني والسلطة** وذلك في ظل تحولات الربيع العربي.

- **إشكالية الدراسة:** طرح الباحث التساؤل الرئيس التالي: إلى أي مدى أدى تأصيل مقاربة النوع الاجتماعي "الجندر" في تشريعات دول المغرب العربي إلى تحسين الوضع السياسي للمرأة المغاربية وزيادة مستويات مشاركتها السياسية في المجالس المنتخبة؟

وأتبعه بمجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

ما مكامن تأثر المشاركة السياسية للمرأة المغربية نتيجة الثورات المعرفية الناجمة عن توظيف مقاربة الجندر؟

وما مدى تطوراتها السلطوية وارتباطاتها المعرفية ؟

ما علاقة مقاربة النوع الاجتماعي بمسألة تمكين المرأة ؟

ومجموعة أخرى من الأسئلة الجزئية والتي حاول الإجابة عنها من خلال الفرضيات التالية:

- **فرضيات الدراسة:** كلما زاد ميل النظم السياسية إلى اعتماد سياسة التمييز الإيجابي التي تقر آلية الحصص النسوية "الكوتا" تطورت المشاركة السياسية للمرأة وازداد ترسيخ هيكلية الممارسات والإجراءات والقواعد المراعية لاحتياجات النساء.

– تؤدي الهيمنة الذكورية على الأحزاب والجمعيات والنقابات إلى إنكار المرأة لذاتها وشعورها بالضعف واللامبالاة والرغبة في ممارسة العزوف الانتخابي والسياسي.

– تؤدي المطالبة بالتحرر النسائي من الإحتشامات والرشادة الجنسية التي تفرضها ضوابط الشريعة الإسلامية إلى رفض اعتماد مقاربة الجندر والتشكيك في منطلقاتها الغربية واتهامها بعدم مراعاة الخصوصيات الحضارية للثقافة الإسلامية المحافظة.

– تساعد المبادرات الإقليمية المتوسطية والإفريقية والعربية للتمكين السياسي للمرأة على دفع الحكومات المغاربية إلى تطوير سياساتها وتشريعاتها وبرامجها التنموية الخاصة بالمرأة.

– تعتمد الحكومات المغاربية بشكل أساسي على دور المرأة داخل الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة لتأكيد تحقيق تعهداتها حول إنفاذ الأهداف الإنمائية للألفية وتحقيق مقتضيات مناهج بيجين وتوصيات لجنة المرأة للسيدات.

– على الرغم من تأثير مقتضيات المرحلة الانتقالية على مستويات المشاركة السياسية للمرأة المغاربية بعد ثورات الربيع العربي غير أن تلك التحولات لم تشكل أي مانع يحول دون استمرار تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

- **منهجية الدراسة:** اعتمد الباحث عدة أطر معرفية نظرية لكنها ركزت بشكل ظاهر على مقاربة النوع الاجتماعي وما يرتبط بها من مقاربات مساعدة مثل النظرية النسوية ونظرية الدور وصراع الأدوار وكذلك التفاعلية الرمزية عند بيار بورديو.

و قامت الدراسة على عدة مناهج علمية منها:

– المنهج التاريخي: وذلك في دراسة المشاركة السياسية للمرأة وفي بحثه عن أوضاع المرأة وأسس الممارسة البطريركية.

– المنهج التحليلي الاستبطاني: والذي يبحث عن حقيقة الظاهرة من خلال تبسيط عناصرها المركبة.

– منهج دراسة الحالة: وذلك من خلال دراسة حالة المرأة في الدول المغاربية بغرض الاقتراب من تفسير أوضاع المرأة في الدول المغاربية والإتراب من تفسير أوضاعها في ظل إدراج وتعميم مقاربة النوع الاجتماعي وقراءة سياسات التمكين.

– المنهج المقارن: وذلك في جانب تحليل القوانين من خلال مقارنة القوانين الوطنية مع القوانين الأجنبية واستخدام المقارنة بشكليها الأفقي والعمودي لإيجاد أوجه التشابه والاختلاف.

أما مجال الدراسة حدده الباحث في دراسة حالة الدول العربية: تونس، الجزائر، المملكة المغربية، ليبيا، موريتانيا، المنضوية تحت تسمية تجمع دول اتحاد المغرب العربي، لدراسة حالة المرأة المغاربية ومدى تحقيق المرأة لأهدافها السياسية في ظل العراقيل المتعددة.

- **نتائج الدراسة:** توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج الهامة والمتمثلة في ما يلي:

– مقاربة النوع الاجتماعي تتأثر فيها الأدوار الجنسانية بعامل التنشئة الاجتماعية خاصة التنشئة الذكورية البطريركية التي تعمل على تذكير القوة والسلطة والنفوذ داخل المجتمع وبالتالي إقصاء المرأة خاصة من الجانب السياسي.

– يحمل التصنيف البيولوجي تعسفا رمزيا وضمنيا ضد المرأة تسبب في الاعتماد على أطر معرفية جامدة أدت إلى تقييد المرأة.

– لا تزال النزعة الدينية تشكيكية ومعارضة لمضامين ودلالات مقاربة الجندر وما ستؤدي إليه المساواة المطلقة بين الجنسين من تدمير الأسرة وتهديد المجتمع.

– لا سبيل لتحقيق تحرر المرأة دون مشاركتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بناء المجتمع وتطويره.

– أدى ترسيخ النسوية وتعميمها إلى ترجمتها إلى قوانين واتفاقيات مما أدى إلى فرض رقابة شديدة على الحكومات لمراقبة مستويات إيفائها بالتزاماتها الدولية.

– يعتبر الإعلام والتعليم وسيلتين مساندتين للقوانين وبدنوهما من الصعب تفكيك الرموز النمطية السلبية التي شوهت صورة المرأة وعرقلت قيامها بأدوارها التي تخدم المجتمع.

و لقد توصل الباحث في الأخير ومن مجموع النتائج الجزئية إلى نتيجة كلية مفادها أن فرضيته الرئيسية قد تحققت فمقاربة النوع الاجتماعي قد أدت بالفعل إلى تحسين الوضع السياسي للمرأة المغاربية وزيادة نسب مشاركتها في المجالس المنتخبة.

- **مناقشة الدراسة:** لقد قدم الباحث دراسة موسوعية بحق لموضوع بحثه فقد عالج مقاربة النوع الاجتماعي "الجندر" من وجهة نظر سوسيولوجية بحتة باعتبارها موضوع سوسيولوجي بامتياز كما درس المشاركة السياسية للمرأة من كل النواحي الاجتماعية والنفسية كما يتضح ذلك جليا في فرضيات الدراسة ومحتواها زيادة على المقارنة لأوضاع المرأة في الدول المغربية المختلفة مما يعد مجهودا علميا جبارا في هذا المجال والذي أنار به درب الباحثين في مضماره، لا يخفى على مطلع على هذه الدراسة مدى تغطية الباحث لمختلف جوانب عمله خاصة من خلال النتائج التي توصل إليها.
- **أوجه الاستفادة من الدراسة:** تعد هذه الدراسة أكثر الدراسات شبها بدراستي من حيث معالجتها للوضع الاجتماعي للمرأة وانعكاسه على مشاركتها السياسية فقد عالج الباحث موضوع تمكين المرأة السياسي كما قدم الباحث دراسة تجليات مقاربة الجندر على التشريعات المغاربية التي تعنى

بوضع المرأة وهو ذات موضوعنا ولكن بشكل أضيق إذ أننا سنركز على التشريع المحلي الجزائري وفي جوانب محددة، ولقد استفدنا الكثير من هذه الدراسة وخاصة النتائج التي توصل لها الباحث فمنها انطلقنا في دراستنا وبنينا إشكاليتنا وبينا التقاطع الحاصل بين السلطة السياسية وتمكين المرأة وأبرز الجوانب الأخرى التي استفدنا منها هي كالآتي:

– الارتباط المباشر بين مكانة المرأة وتمكينها في المجتمع بمقاربة النوع الاجتماعي الذي أسس لتمكين المرأة مما دفعنا في بحثنا للتركيز على مقاربة النوع الاجتماعي وتسليط الضوء عليها لارتباطها الوثيق بموضوع تمكين المرأة فكان منطلقنا الفكري ومقاربتنا النظرية للموضوع ومدى تقاطعها مع السلطة السياسية ذات النزعة الذكورية.

– استفدنا كثيرا من مزج الباحث للمناهج البحثية والمقاربات الفكرية الكثيرة والتي تنتج من عملية البحث المعمق في الموضوع وتبين مختلف جوانبه فهو فعلا ما يقتضيه موضوعنا وهذا النوع من الدراسة الذي تتشابك معطياته وتتعدد زوايا معالجته فقد تعددت مناهج بحثنا بين منهج وصفي تحليلي ومنهج تاريخي ومنهج تحليلي والمتعلق بآليات تمكين المرأة.

- **الدراسة الخامسة:** هذه الدراسة عبارة عن كتاب تحت عنوان: المرأة العربية والديمقراطية، صادر عن منظمة المرأة العربية في جمهورية مصر العربية في سنة 2014، وحررته هيفاء أبو غزالة ومجموعة أخرى من الكتاب.

- **ملخص الدراسة:** أهم مواضيع هذا الكتاب تنبثق من أحداث الربيع العربي ودور المرأة في الحركات الاحتجاجية وفي مسيرة التحول الديمقراطي ورصد الكتاب الاستجابة السريعة للسياسات لمطالب المرأة وأشهر مقولة جاءت فيه" إذا كانت النساء تحتاج إلى الديمقراطية فإن الديمقراطية تحتاج إلى النساء "

كما تناول الكتاب أوضاع المرأة العربية والمساواة والعدالة وتضمن دراسات حالة لبعض الدول العربية وقسم هذا الكتاب إلى خمسة أجزاء:

– الجزء الأول: الديمقراطية والأمن الإنساني وبحث مسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي والأمن الإنساني باعتباره إطار للحماية والتمكين.

– الجزء الثاني: تعبئة المرأة في العملية الديمقراطية فطرحت فكرة أن الديمقراطية تحتاج إلى النساء وتناولت هنا موضوع التمكين السياسي كضرورة للديمقراطية وفي عنصر أخر تناولت مسألة معوقات المشاركة السياسية للمرأة كما تناول هذا الجزء استراتيجيات لدعم المشاركة السياسية للمرأة وشبكات

الدعم ونظام الحصص كطريق للمساواة الحقيقية، والعنصر الهام الذي تناوله هذا الجزء هو أجندة المنظمات الدولية والتمكين السياسي للمرأة العربية وعنصر أخير وهو المرأة العربية والإعلام.

– الجزء الثالث: الربيع العربي وتحديات التحول الديمقراطي والمحطات الرئيسية في مسيرة حقوق المرأة ورحلتها نحو الديمقراطية.

– الجزء الرابع: ويحمل عنوان: الربيع العربي: هل يحمل ربيعا للمرأة العربية؟

والذي تناولت فيه دراسة حالة لكل من تونس ومصر وليبيا واليمن.

–الجزء الخامس: النظر إلى مستقبل المرأة العربية " المعادلة الحرجة" وتناولت فيها ملاحظات ختامية.

- **إشكالية الدراسة:** إن الإشكالية الرئيسية لهذا الكتاب تمحورت حول التساؤل عن مستقبل المرأة العربية في خضم إعادة هندسة الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي في الدول العربية، وكيف ستكون مشاركة المرأة العربية في صنع القرار السياسي لتغير الأوضاع.
- **فرضية الدراسة:** لم يطرح الكتاب أية فرضية للدراسة وهو ما يتماشى مع منهجية هذا الكتاب خاصة وأنه اعتمد دراسة الحالة لمجموعة من الدول العربية خاصة وأن موضوع الحراك العربي كان في بدايته ولا يعلم بعد أهم تداعياته ونتائجه وهو ما تعتمده الدراسات الاستشرافية.
- **منهجية الدراسة:** يغلب على هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وإن تخلله المنهج المقارن في بعض المواضع خاصة في الجزء الرابع الذي تناول دراسة الحالة لمختلف الدول العربية، وهو ما يتماشى وطبيعة المواضيع المطروحة للدراسة.
- **نتائج الدراسة:** أهم ما خلصت له هذه الدراسة من نتائج تمثل في:

– أن تعزيز الدور السياسي للمرأة يتطلب اعتماد مدخل التمكين الذي يتضمن مجموعة من العوامل الداعمة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

– إن عدم المساواة بين الجنسين في صنع القرار مازال يشكل عائقا كبيرا في الممارسة الديمقراطية في الدول العربية.

– في حين أن المِشاركة السياسية للمرأة تعمل على تحسين الديمقراطية، فإن العكس صحيح فإن الديمقراطية هي حاضنة المساوة أيضا.

- **مناقشة الدراسة:** لقد شارك في تأليف هذا الكتاب كوكبة من أكثر من ثمانية كتاب من مختلف الدول العربية وأثروا هذا العمل بمجموعة من الأعمال المتنوعة والشاملة للموضوع كما ركز أغلبهم على الربط بين عملية إرساء قواعد الديمقراطية ووجوب أن تكون المرأة عنصر فاعل في عملية

صنع القرار وتمكينها سياسيا ضرورة للديمقراطية، كما أن طريقة إخراج هذا الكتاب تعد فعلا متميزة وذلك بوضع ملخصات جانبية بلون أحمر أو بنفسجي تحتوي على زبدة المحتوى ونجذب تركيز القارئ عليها.

أما جانب دراسات الحالة لمجموعة من الدول العربية الذي أثرى هذا المرجع من خلال رصد واقع تمكين المرأة سياسيا في هذه الدول أين تنوعت منهجية الدراسات فيها ووسائل جمع المعلومات بين الاستمارة والجداول الإحصائية والتمثيلات البيانية والتي أعطت صورة واقعية للموضوع في هذه الدول، وما ميز هذه الدراسة أيضا اختتام أغلب الباحثين في مختلف الموضوعات المثارة بمجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها تفعيل المشاركة السياسية للمرأة وتحقيق التمكين السياسي لها.

وتعد هذه الدراسة بالفعل تقرير واقعي رصد واقع المرأة العربية وأنار منظمة المرأة العربية بحقيقة وضع المرأة وزودها بمقترحات من شأن تفعيلها إحداث تغير ملموس في أوضاع المرأة العربية.

- **أوجه الاستفادة:** أهم ما استقيناه من هذه الدراسة والتي رجعنا إليها كثيرا في بحثنا واعتمدناها كمرجع في أكثر من موضع في عملنا المتواضع، والتي تتمثل في النقاط التالية:

– وسعت هذه الدراسة رؤيتنا لموضوع التمكين السياسي للمرأة من أكثر من زاوية وخاصة الربط بين النظام السياسي للمجتمع والسعي نحو الديمقراطية وعملية تمكين المرأة سياسيا والتي حاولنا توظيفها في الدراسة.

– إن دراسة حالات بعض من الدول العربية وإن غابت دراسة حالة الجزائر إلا أن ذلك ساعدنا في دراسة واقع تمكين المرأة في الجزائر من خلال الاطلاع على الوسائل المختلفة التي تم توظيفها في هذه الدراسة وحاولنا محاكاتها بما يتماشى وخصوصية دراستنا.

– إن مختلف المقترحات والتوصيات المتضمنة في هذه الدراسة مكنتنا إلى حد كبير من صياغة تصور الرؤية الخاصة والمستقبلية لموضوع تمكين المرأة في الجزائر.

- **الدراسة السادسة:** المنابع الوظيفية للسلطة وإشكالية التغير السياسي في الجزائر لما بعد 1988، أطروحة دكتوراه تخصص علم اجتماع سياسي من إعداد الباحث: إبراهيم بوعناني، جامعة وهران، تمت مناقشتها في السنة الجامعية: 2012–2013.

- **ملخص الدراسة:** تناول الباحث سوسيولوجية السلطة السياسية في الجزائر من خلال دراسة علاقة السلطة بالمجتمع وربطها بالأحداث الاقتصادية والاجتماعية المتوالية وذلك بتتبع المراحل التاريخية منذ الاستقلال إلى ما بعد سنة 1988 كما أشار إلى الترسانة القانونية الجزائرية ودراسة

طبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري من حيث شكل بنائه وبنيته المتكونة من أنماط التقسيمات وصور الارتباطات وأسلوب التفاعلات، فقد حاول الباحث الغوص إلى عمق الظاهرة وكسر الطابع خاصة وأنه تناول مرحلة حساسة في التاريخ الجزائري وهي حالة الإرهاب الذي ساد في تلك الحقبة، وقد طرح الباحث إشكالية دراسته من هذه المنطلقات.

- **إشكالية الدراسة:** طرح الباحث التساؤل العام التالي:

لماذا بالرغم من كل الانعراجات والتهديدات التي مست النظام السياسي من الداخل والخارج وبالرغم من جميع التحولات التي شهدها مسار هذا التطور التاريخي وتعرضه لإفرازات المجتمع مازال نموذج السلطة السياسية يحتفظ باستمرارية وديمومة من حيث أسلوب ممارسته وطبيعة العلاقة التفاعلية مع المجتمع ونمط الوصول إلى السلطة.؟

و تبع هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية الأخرى وهي التالية:

– لماذا لم تحدث نقلة نوعية في مسار التاريخ السياسي الجزائري؟

– لماذا لم تزل مظاهر وأشكال الممارسة الإقصائية أثناء العملية السياسية؟

– لماذا أسلوب العمل السلطوي الذي يمارس بالنسبة للنموذج الجزائري مازال يحتفظ باستمراريته بالرغم من أن عنصر الرضا الاجتماعي الذي يحقق الشرعية غير متوفر؟

و قد حاول الباحث الإجابة على هذه التساؤلات من خلال الفرضيات التي أقترحها.

- **الفرضيات:** قدم الباحث فرضية عامة مفادها أن النموذج السلطوي يعتمد من أجل تفعيل ممارسته وتعزيز قدراته وتجسيد توجهاته وتحقيق استمراره على آليتين وهما:

1– آلية التنظيم الإداري البيروقراطي.

2– آلية التوزيع الريعي للبترول.

والتين تتناسبان ونسق الفعل الاجتماعي للأفراد ومدى جاهزية المجتمع عبر شروطه الاجتماعية للتفاعل

معها وأضاف الباحث مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

– إن بقاء أو تغيير نمط السلطة السياسية في شكلها أو أهدافها مرتبط ومرهون ببقاء أو تغير الوظائف التي تعبر من جهة ثانية عن طبيعة العلاقة بين المجتمع والسلطة.

– إن علاقة السلطة في بعدها الوظيفي يبنيه نظام شبكة العلاقات الاجتماعية التي أنتجتها وتعيد إنتاجها للمجتمع وهي التي تفسر وتجيب عن استفهام التغير السياسي في الجزائر فالمنابع التقليدية التي تنتج شبكة العلاقات تعكس تقليدية واستمرار نفس نموذج السلطة.

- **المنهج المتبع:** اتبع الباحث في مسار بحثه نوعين من المناهج، حيث كان منهجه تاريخي تناول الأحداث في الماضي وحاول أن يقدم لها التفسير السوسيولوجي ويربطها بالواقع أما المنهج الثاني فكان منهج تحليلي تفكيكي حيث يقوم الباحث بالتفكيك ثم البناء والتحليل لفهم الظاهرة المدروسة واعتمد مقاربة النموذج المثالي للبيروقراطية لماكس فيبر وذلك لتصنيف النموذج السياسي الجزائري والأنماط الثلاث للسلطة.
- **نتائج الدراسة:** لقد تعددت المقاربات من فلسفية وسوسيولوجية وأنثروبولوجية فهو موضوع ضخم تكثر فيه الفرضيات التي تجيب عن الإشكالية العامة فحالة السكون التي عرفها المجتمع أدت إلى أزمة حقيقية انعكست سلبا على الحالة النفسية العامة للمجتمع.

– سبب وجوهر عدم التغيير واستمرار النموذج السياسي هو في اشتغاله وأداءه لمجموعة من الوظائف دون توقف من خلال إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية.

– الكيفية القبلية والعائلية في تفاعل العلاقات الاجتماعية وفي بناء التالفات تفرض إنتاج مجموعة من الوظائف المحددة لاستمرارها.

– إن التغيير في نموذج السلطة يستلزم تغيير على مستوى التفاعلات وإنتاج الفعل الجمعي الذي يمكن الأفراد من إنتاج طرق جديدة للعب الدور الاجتماعي وتوفير مشروع مجتمع يقوم على التفكيك والتركيب للعلاقات والروابط الاجتماعية لخلق روابط حديثة قادرة على التأقلم والتفاعل.

- **مناقشة الدراسة:** أول ما نلاحظه على هذه الدراسة هو غياب الجانب الميداني والتطبيقي أي أن الباحث لم يحدد عينة بذاتها بل كان المجتمع الجزائري ككل هو موضوع وميدان للدراسة، فهي دراسة كلية ومتوسعة كما أن المنهج التحليلي التفكيكي الذي أعتمده الباحث أضف نوع من الغموض في سير الدراسة والنتائج المتوصل إليها لأن التحليل والتفكيك دون إعادة تركيب تترك القارئ في حيرة ولا يجد مرسى لأفكاره، كما أن الدراسة غلب عليها الطابع الفلسفي أكثر من الجانب السوسيو سياسي خاصة باعتماده الكبير في مراجعه على المفكرين الفلاسفة أكثر من علماء الاجتماع، لكن وعلى العموم فقد استفدنا من هذه الدراسة في الأوجه التالية.
- **أوجه الاستفادة من الدراسة:** اعتمدنا هذه الدراسة كدراسة سابقة للأسباب التالية:

أولا: دراستها لمتغير أصلي في بحثنا وهو السلطة السياسية، ضمن تخصص علم الاجتماع السياسي.
ثانيا: محلية الدراسة وتحليلها لظاهرة السلطة السياسية في المجتمع الجزائري في فترة تاريخية هامة مما قدم لنا خلفية هامة عن الموضوع.

و قد استفدنا من المنهج المتبع وهو التحليل وهو ما سنعتمده في دراستنا من خلال تحليل العلاقة بين السلطة السياسية وتمكين المرأة في الجزائر لفهم الظاهرة والمشكلة المطروحة.

إن الاطلاع على هذه الدراسة مكننا من تتبع مراحل هامة في تحليل وفهم ظاهرة السلطة السياسية.

- **عنوان الدراسة السابعة:** أطروحة دكتوراه في تخصص النظم السياسية والقانون الدستوري فرع قانون عام تحت عنوان طبيعة السلطة السياسية وتنظيمها في النظام السياسي الجزائري من إعداد الباحث مخلوف صيمود كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة منتوري قسنطينة تمت مناقشتها خلال السنة الجامعية 2008-2009.
- **ملخص الدراسة:** تناول الباحث في دراسته الإطار النظري والمفاهيمي لنشأة وتطور السلطة السياسية محاولا التأصيل لذلك من خلال التطرق لعناصر هامة توضح مفهوم السلطة وعناصره وأساسها القانوني وشكلها وأنماطها وطرق تنظيمها وكل ماله علاقة بها مثل الدولة والحكومة والمعارضة وارتباطها بالأشخاص ثم انفصالها وانتقالها للمؤسسات، كما ركز الباحث على هذه المرحلة الهامة لتطور السلطة وهي مرحلة السلطة المؤسسة أي على مستوى الفكر المؤسس للدولة الحديثة من خلال موضوع تأسيس دولة وطنية وتنظيمها وتحديد طبيعة السلطة السياسية فيها من خلال التجربة الدستورية ودراسة العهد الجديد عهد السيادة الشعبية والتداول على السلطة والفصل بين السلطات وهي المبادئ التي تجسدها الدولة القانونية الحديثة، وتناول الباحث بالدراسة والتفصيل كيفية ممارسة السلطة من خلال تشريح مختلف الدساتير الجزائرية أين حلل كيفية ممارسة وتنظيم السلطات المختلفة فيها من تشريعية وتنفيذية وبين الفروق بين كل مرحلة وأخرى، وخصص الباحث دراسته على الدولة الجزائرية الحديثة وما حدث في المجتمع الجزائري في مرحلة هامة من تاريخه وهي مرحلة ما يعرف بالتحول الديمقراطي في محاولة قيمة للإسقاط الجانب النظري على السلطة في الدولة الجزائرية ودراسة كيفية انتقالها وتنظيمها وأدواتها وأساليبها.
- **إشكالية الدراسة:** طرح الباحث تساؤل حول المفارقة الشاسعة بين ما هو نظري وما هو عملي فالنظام السياسي الجزائري ظاهره نظام جمهوري ديمقراطي شعبي والشعب هو مصدر كل سلطة وصاحب السيادة غير أن حقيقة الوضع خلاف ذلك فمشكل السلطة قائم وشرعيتها منقوصة.

- **فرضيات الدراسة:** طرح الباحث مجموعة من الفرضيات لمعالجة الإشكالية المطروحة والتي نوردها في الآتي:

– رفع الشرعية الثورية على النظام والاحتكام للشرعية الشعبية واعتبار سيادة الشعب مصدر كل سلطة.

– التعددية السياسية تؤدي بالضرورة إلى التداول السلمي على السلطة دون مناورة أو تهديد.

– تحييد المؤسسة العسكرية والمؤسسة الإدارية يخدم سلطة الشعب ويحقق الشفافية التامة في نتائج الانتخابات.

- **منهج الدراسة:** اعتمد الباحث ثلاث مناهج لدراسة وتحليل موضوع دراسته وهي:

– المنهج الوصفي: واعتمده في دراسة المفاهيم النظرية والمعرفية.

– المنهج التاريخي: وهو أساسي في دراسة تطور السلطة عبر مراحلها المختلفة وعلاقتها بالمجتمع.

– المنهج التحليلي: وهو المنهج الذي يعتمد التحليل والمناقشة للظاهرة المدروسة.

- **نتائج الدراسة:** خلص الباحث لأهم النتائج التالية:

– فشل الدولة الوطنية التي تشكلت بعد الاستقلال إذا ما قيست بأهداف الثورة التحريرية.

– فشل السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

– فشل السياسة الثقافية والمنظومة التربوية وسياسة التعريب.

– فشل المشروع الوطني في إثبات الهوية الوطنية والشخصية.

– فشل شرعية السلطة الحاكمة والديمقراطية والتداول على السلطة وهيمنة السلطة العسكرية.

- **مناقشة الدراسة:** أهم ما ميز هذه الدراسة هو تسليط الضوء على جزئية هامة في دراسة السلطة السياسية وهي علاقتها بالنظام القانوني في المجتمع وإن كان ذلك يدخل في تخصص القانون العام إلا أنه لا يمكن فصله بأي حال من الأحوال عن المجتمع لآن القانون في جوهره ما هو إلا انعكاس للنظام الاجتماعي وتنظيما له، وبذلك عالجت هذه الأطروحة مسألة هامة في فترة تاريخية حساسة عرفها المجتمع الجزائري والتي تعتبر نقطة تحول في النظام السياسي والاجتماعي وإن غلب على الدراسة الطابع التاريخي في المعالجة وهي من ضرورة البحث في دراسة تطور طرق ممارسة السلطة السياسية في الجزائر.

إن هذه الدراسة وإن اختلفت عن بقية الدراسات الأخرى بسبب الطابع القانوني لها إلا أنها مهمة جدا وأنارت لنا السبل في دراستنا كما سنبينه في حينه، ولقد تميزت هذه الدراسة بالطابع التقني في

المعالجة والذي يميز الدراسات القانونية عن الدراسة في علم الاجتماع، وخاصة عندما ركز الباحث في تحليله لمفهوم السلطة السياسية فأعطاها مفهوم قاعدي ومفهوم وظيفي وكذلك في ربطه لمفهوم السلطة السياسية بالدولة كمؤسسة وكظاهرة قانونية وطرق تنظيمها وتأصيل نشأتها.

- **أوجه الاستفادة:** أهم ما استقيناه من هذه الدراسة هو الربط الهام بين السلطة السياسية في المجتمع وطبيعة النظام القانوني فيه والذي لا يمكن عزله عن طبيعة المجتمع وشكل السلطة فيه وهو جانب مهم في هذه الدراسة لأن للقانون علاقة وثيقة بالمجتمع ولا يمكن فصله عنه فهو انعكاس له.

و بالتالي فخلق نظام قانوني يركز على سلطة متأسسة يتم بفعل قوة التصورات الجماعية للنظام المنشود والذي يتشكل في الدستور، وهي كلها نقاط هامة في دراسة السلطة السياسية والتي حاولنا توظيفها في دراستنا والتوسع فيها.

- **الدراسة الثامنة:** نساء في البرلمان بعيدا عن الأرقام صادرة عن مركز الدراسات الديمقراطية في إطار سلسلة من التقارير الدولية وهو من تأليف لمجموعة من الكتاب وتحرير كل من جولي بالنغتون وعزة كرم وترجمة علي برازي ومن إصدار المؤسسة الدولية للإنتخابات والديمقراطية.
- **ملخص الدراسة:** تعتبر هذه الدراسة لمحة عامة ودليل عمل يركز على المعوقات التي تواجه النساء في العمل السياسي ووسائل التغلب عليها وطرق التأثير على الهياكل التشريعية وهو عبارة عن ميثاق لجهود النساء في مختلف أنحاء العالم، ويتناول حضور النساء في برلمانات العام وكيف أثر ذلك على النسيج الاجتماعي والسياسي لمختلف دول العالم وكيفية توفير إطار قانوني يراعي النوع الاجتماعي وتحديد الأساليب التي تمكن النساء من التأثير في العملية السياسية عبر مشاركتهن في هيئات صنع القرار وذلك من خلال عرض مجموع التجارب الدولية في هذا الإطار بهدف زيادة مشاركة النساء في الحياة السياسية وضمان حد أدنى من الفاعلية في أدائهن السياسي من أجل تحقيق تنمية ديمقراطية.

وذلك من خلال بدأ العمل بمقدمة عامة تناولت مقاربة الديمقراطية والغاية من مشاركة النساء أما في القسم الأول: فتناول عقبات مشاركة النساء في البرلمان وأتبعت بدراسة حالة لمجموعة من الدول منها دول عربية ودولة الإكوادور وإندونيسيا أما في القسم الثاني: فتناول التغلب على العقبات من خلال تعزيز المشاركة السياسية للنساء والتوظيف في الهيئات التشريعية وأثر النظم الانتخابية على تمثيل النساء وبنفس المنهجية المتبعة في القسم الأول أتبعت بدراسة حالة لمجموعة من الدول منها: أمريكا اللاتينية وفرنسا وبوركينافاسو وفي عنصر زيادة التمثيل السياسي للنساء قدمت دراسة تفصيلية

حول اتجاهات جديدة في نظام الحصص وتناوله بشيء من التفصيل، أما القسم الثالث بعنوان نساء في البرلمان يحدثن التغيير تم تناول الطرق المثلى للممارسة البرلمانية من حضور وعرض مجموعة من الاستراتيجيات والقواعد وكيفية استخدامها من أجل تطوير الأداء وختم التقرير بمجموعة من الاستنتاجات.

- **إشكالية الدراسة:** حاول هذا الدليل الإجابة على التساؤلات التالية:

– ما العقبات الكبرى التي تواجه النساء في البرلمان ؟

– ما سبل تذليل هذه العقبات وفي أي ظروف بنيوية وسياسية؟

– ما الأليات والاستراتيجيات التي يمكن للنساء استخدامها في التأثير على العملية السياسية البرلمانية؟

- **فرضيات الدراسة:** إن المشاركة السياسية للنساء من صلب قضايا الحكم الديمقراطي وقد سعى هذا الدليل لإجراء دراسة لمختلف الطرق والأشكال التي تعزز المشاركة السياسية للنساء في العالم وذلك من خلال جسر الهوة بين الأكاديميين والممارسين من خلال تقديم خيارات مناسبة لإيجاد حلول قابلة للتطبيق ومعالجة مشكلة ضعف تمثيل النساء وتقديم حلول لتذليل العقبات التي تواجههن.
- **منهجية الدراسة:** اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالدراسة الإحصائية في مختلف دول العالم سواء الأوربية منها أو الإفريقية والعربية كما اعتمدت أسلوب دراسة الحالة لمختلف مناطق العالم.
- **نتائج الدراسة:** يمكن تحديد أهم نتائج هذه الدراسة خاصة بعد القيام بالدراسات الاستطلاعية للعديد من دول العالم في ما يلي:

– هناك عراقيل وصعوبات حقيقية في ممارسة المرأة للعمل النيابي في جميع مجتمعات العالم لعدم وجود شبكات تنسيق ودعم بين البرلمانات والمنظمات العامة وهيمنة معايير وهياكل ذكورية ولكن تذلل كل هذه الصعاب من خلال " الدعم" والذي يتمثل بالخصوص في النظام الانتخابي الحصصي الذي يعزز تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

– بدأت المرأة في مختلف الدول في التحرك بعيدا عن الأرقام محدثة بذلك أثر فعلي في العملية السياسية وهو ما توضح من خلال دراسات الحالة المقدمة، وبذلك تمكنت المرأة من إصلاح الذكورية المؤسسية من خلال تنفيذ استراتيجية القواعد مما أدى إلى تجاوز الشكلية وإحداث التغيير الفعلي.

- **مناقشة الدراسة:** قدمت هذه الدراسة رؤية واسعة عن واقع الممارسة السياسية للمرأة في العالم ومحاولة تحديد أهم العقبات التي تواجهها في هذه العملية ومحاولة تقديم حلول عملية وتطبيقية لها، كما بينت أهم التقاطعات وأوجه التقارب بين مختلف الدول محل الدراسة دون إغفال الفوارق الاجتماعية والثقافية والجغرافية وكيف تؤثر كل منها في المشاركة السياسية للمرأة، ويعد هذا الدليل بحق أداة عملية لمعضلة العمل السياسي للمرأة في مختلف المجتمعات.
- **أوجه الاستفادة:** أهم ما استقيناه من هذه الدراسة هو التوجه العملي لحل مشكلة ضعف المشاركة السياسية للمرأة بعيدا عن منظور الكم والتوجه نحو مدى التأثير الفعلي في واقع الممارسة السياسية خاصة على مستوى البرلمان، كما أضاءت حيز كبير من الجانب المتعلق بنظام الحصص الانتخابي وكيف أثر على زيادة المشاركة السياسية للمرأة وأهم الاستراتيجيات الممكنة لزيادة فاعلية الأداء البرلماني للمرأة والتي وظفناها في دراستنا.

الفصل الثاني:

التأصيل النظري للسّلطة السياسية

أولا- المراحل التاريخية لنشأة السلطة.

ثانيا - ماهية السلطة.

ثالثا- نظريات السلطة.

رابعا- بناء السلطة.

خامسا- أشكال السلطة.

سادسا- وظائف السلطة وحدودها.

إن المتغير الأساسي في دراستنا هو السلطة السياسية والتي تعد ظاهرة قديمة قدم الإنسان ولفهم كنهها وجوهرها حاولنا في هذا الفصل من الدراسة التأصيل لمفهوم السلطة وأهم الإرهاصات الفكرية المصاحبة لها وذاك من خلال عرض أهم المراحل التاريخية لنشأة السلطة ثم محاولة الإحاطة بماهية السلطة من خلال تحليلها وبيان أهم مقوماتها وعناصرها، ثم وفي العنصر الثالث تطرقنا لأهم نظريات السلطة من نظريات التطور وتيوقراطية وعقدية أما في العنصر الرابع فبينا كيفية بناء السلطة وأهم مستويات القوة وفي العنصر الخامس تناولنا أشكال السلطة من سلطة مباشرة ومجسدة ومؤسسة وفي العنصر الأخير تطرقنا لوظائف السلطة وحدودها.

أولا- المراحل التاريخية لنشأة السلطة:

إن السلطة وفي نشأتها مرت بالعديد من المراحل والتي نبينها في ما يلي:

1- المرحلة البدائية:

شغلت السلطة الإنسان قديما وحديثا فكرا وممارسة فهي تعبير ضروري عن حاجة الإنسان باعتباره كائن اجتماعي بطبعه " فالطبع يدفع الناس بغرائزهم إلى الاجتماع السياسي" فهي قيمة عليا ترتبط بالطبيعة البشرية وهي سابقة في وجودها على الدولة، ومن الصعب تحديد تاريخ نشوؤها لأنها ظاهرة متطورة وتتفاعل مع العديد من العوامل فحتى وإن كانت صفة لصيقة للإنسان إلا أنها لا تكتمل بمعزل عن بقية من الناس بل تتبلور في مجرى العلاقة المتبادلة مع الآخر، ولقد كان الإنسان القديم قريبا من مملكة الحيوان في معاشه ومسكنه وحتى سلوكه فلم يهتدي الإنسان بعد إلى وسائل لإنتاج معاشه، فقط اقتصر على الصيد وسكن الكهوف والغابات والأسرة وعلاقة الرجل والمرأة كانت في هذه المرحلة على شاكلة الحيوان وعلى أساس بهيمي محض كما أن مفهوم الأخلاق في هذه المرحلة لم يكن موجود فأول مفهوم أخلاقي أسري ظهر عند الإنسان هو مفهوم الأم عندما تعرف عليها والتي كانت ترعى أبنائها بدافع الغريزة التي أوجدها الله لاستمرار النوع، فكانت الأسرة الأموية هي النواة الأولى في المجتمع[1]فكانت لها مطلق السلطة في إدارة الأسرة في غياب الأب الذي كان يذهب للصيد لفترات طويلة من النهار ثم تحولت بعد ذلك الأسرة إلى السلطة الأبوية وذلك عندما بذل الرجل مجهودا كبيرا في الصيد وأصبح المعيل الوحيد للأسرة بحكم القوة البدنية التي كان يتمتع بها والتي تمكنه من القيام بعملية الصيد، كما ظهرت الزراعة وملكية الأراضي فأصبح دور الأم يقتصر على تربية الأبناء وفقط، فالمجتمع الأبوي يشير إلى المجتمع التقليدي لأن الأبوية هي الخاصية الأساسية لهذا المجتمع ويشير النظام الأبوي إلى طبيعة توزيع السلطة داخل الأسرة والأساس في هذا النظام هو هيمنة الرجل على المرأة والكبار على الصغار مما يعني ممارسة توزيع السلطة على محورين أساسين هما:

- الجنس.
- السن.

ويعتمد هذا البناء على القرابة وهو يرتبط جذريا بالعائلة الممتدة أبويا ذات " العاهل" كما يرتبط بنمط الإنتاج التقليدي واتخذ نظام التواصل بين الأفراد شكلين:

- التواصل الفوقي: من فوق إلى تحت ويأخذ طابع الأوامر والتبليغ وتوجيه التعليمات.

[1] محمد شحرور، **الدولة والمجتمع**، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، ص_ص:48،47.

– التواصل التحتي: ويكون من تحت إلى فوق ويتخذ طابع الترجي والإصغاء ورفع التقارير والاستعلام[1].

ولقد تداخلت العديد من العوامل محدثة نوع من التغيير في النظام الأبوي منها[2]:

– ظهور المؤسسات: التي تقوم بوظائف معينة فانتزعت الكثير من وظائف السلطة الأبوية مثل المؤسسات العقابية والأمنية والدينية والتعليمية.

– ظهور الأسرة النووية: نتيجة التفكك العائلي فتحولت من أسرة ممتدة كبيرة إلى عائلة صغيرة تقتصر على الزوج والزوجة والأبناء مستقلة مسكنا عن الأهل.

– خروج المرأة للعمل: واستقلالها المادي الذي أدى إلى استقلالها في اتخاذ القرار.

– الحركات النسوية: والضغط الناتج عن المطالبة بالمساواة والحرية مما أدى إلى استبعاد هيمنة الرجل عليها وبالتالي اضمحلال السلطة الأبوية.

إذا فطبيعة البنية الاجتماعية لها انعكاس كبير على توزيع السلطة داخل الأسرة والمجتمع.

ولقد مر المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات بمجموعة من التغيرات والتحولات التي أدت إلى تحويله من المرحلة التقليدية إلى مرحلة انتقالية بحكم الظروف وواقع الأفراد والجماعات والبنية الثقافية العامة السائدة خاصة الثقافة التقليدية والتي نميز فيها بين بعدين:

– البعد الأول: الثقافة التقليدية والتي شكلت نسق ثقافي متكامل بمعنى يوجد نوع من التوافق المتبادل بين العناصر الثقافية وعدم وجود صراع أو اضطراب بينهما أي وحدة من المعتقدات والأفكار والأفعال.

– البعد الثاني: الثقافة التقليدية كنظام اتسم بطابع المنهج الأخلاقي حتى في إطار ممارسة السلطة والضبط الاجتماعي للمحافظة على النظام والاستقرار، لقد أفرزت العوامل الثقافية التقليدية تداعيات على علاقة القرابة التي تعتبر الركيزة الأساسية في العلاقات الاجتماعية التي تتميز بالتراتبية في العلاقات بين الكبار والصغار من جهة والذكور والإناث من جهة أخرى كما تركز هذه البنية الثقافية على المصلحة الجماعية واعتبارها أرقى من المصلحة الفردية مما شكل الركيزة الأيديولوجية في

[1] حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص: 190.

[2] دياب فوزية، **القيم والعادات الإجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1980 ص:366.

ممارسة السلطة في المجتمع[1] فالسلطة نشأت بشكل تلقائي نتيجة التراكم الزمني والتطور الطبيعي والتي أدت بالإنسان إلى الانتقال من حالة الا استقرار إلى العيش داخل كيان اجتماعي مستقر والذي يسيطر فيه الأقوى على الضعيف[2] وهذه مجموعة من الأشكال التي تبين تطور الأسرة والمجتمع:

- شكل رقم:3

-عنوان الشكل: يبين تطور الأسرة في مجتمع الأمومة

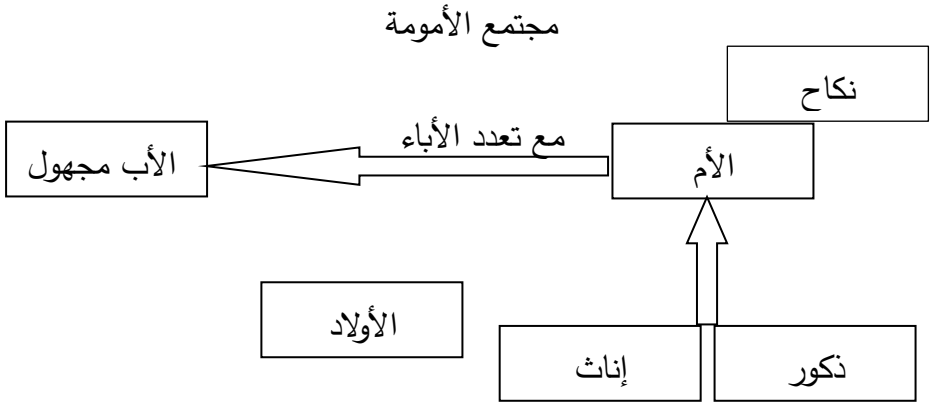

-المصدر: محمد شحرور، الدولة والمجتمع.

شكل رقم:4

عنوان الشكل: تطور مجتمع الأبوة

مجتمع الأبوة في هذا المجتمع الوحي للبشر والنكاح مع التعدد

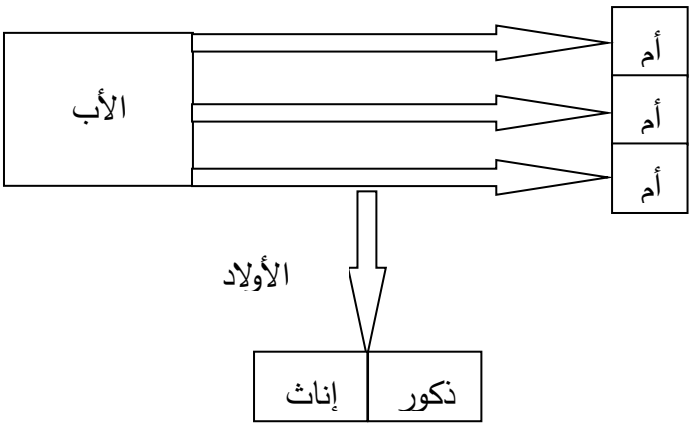

المصدر: محمد شحرور، الدولة والمجتمع.

[1] مزيان عبد المجيد، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي المجتمعي**، المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1988،ص: 264.

[2] حافظ الجمالي، **الإيديولوجيا والفلسفة**، مجلة الفكر العربي، العدد10، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1980، ص:171.

2- المجتمع المصري القديم واليوناني:

وتبعا للتطور التاريخي للأسر وتكون العشائر والقبائل ثم عرفت تجمعات بشرية أكبر وأكثر تعقيدا وبدأ يظهر التنظيم في صور وأشكال مختلفة، فكانت الحضارة المصرية والتي تعود إلى 4000 سنة قبل الميلاد والتي قام فيها الفكر السلطوي على الملك الإله وسماها قدماء مصر بالملك " ماعت" والذي يعني كلمة الحق والاستقامة والقوة الكبرى فكل ملك لعرش مصر هو إله[1] فالملك في كل مكان ومشيئته فوق الجميع.

أما السلطة في الحضارة الهندية القديمة تمثلت في وجود حالة طبيعية هي السلام والنظام أو الصراع والتفكك والذي لا يمكن الخلاص منه إلا بإقامة نظام اجتماعي تقوده السلطة السياسية والتي تنشأ من خلال التعاقد بين الشعب والحاكم[2] وهذا ما نطلق عليه بممارسة السلطة وفقا للنظرية العقدية والتي سنفصل بيانها في العنصر المتعلق بنظريات السلطة، ثم أخذت البشرية بعد ذلك في التقدم أشواطا كبيرة في التفكير وممارسة السياسية والحكم فظهرت الحضارة اليونانية فتوصل أفلاطون في فلسفته إلى أن الإنسان اجتماعي بطبعه وتجمعه مع بقية من أفراد جنسه ضرورة لبقائه واستمراره، فحاول كل من أفلاطون وأرسطو تفسير السلطة من خلال تقديم تقسيم لأنواع الحكومات وأشكالها من:

حكومة العدل والمساواة إلى حكومة ديمقراطية ينقسم فيها المجتمع إلى فئات وطبقات تتولى فيها الطبقة العالمة والمثقفة السلطة "الأنتلجنسيا" وهذا ما أدى بالمجتمع اليوناني حينها إلى الصراع على السلطة بين أطيافه المختلفة فعرف التاريخ ما يسمى بحروب " البلوبوينز" فسقطت أثنا وظهرت إسبرطا من خلال قوتها القتالية والعسكرية الكبيرة فتمثلت السلطة هنا في " القوة"[3].

3-العصر الوسيط:

أما في العصر الوسيط فقد كان الدين هو السلطة وذلك في العهد الكنسي في أوروبا فكانت سلطة البابا هي السائدة والمقدسة في كل المناسبات والأحداث وهي مرجعية الحاكم وشرعيته، فالسلطة عند المسيحية وفي هذا العصر هي بنايات إجتماعية محددة للسلوك وفقا للأسس التالية:

- السلطة خادمة للشعب فقط ولا تعلو عليه.

---

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الفلسفة الاجتماعية والاتجاهات النظرية**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، ط2، 1989، ص:91.

[2] غاستون بوتول، **تاريخ الاجتماع**، ترجمة: محمد عاطف غيث وآخرون، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1984، ص:31.

[3] صالح حسين سميع، **أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي**، دار الزهراء ،الأردن،1988،ص،89.

– السلطة وسيلة وليست غاية في حد ذاتها.

– الفرد هو غاية التنظيم الاجتماعي والسلطة تعمل على استقراره وتحقيق رفاهيته[1].

لكن السلطة الكنسية لم تعمل بهذه المثل والمبادئ وانحرفت عن المسار مما أدى إلى الثورة على سلطة الكنيسة وذلك في عصر النهضة الأوروبية والفكر التنويري الذي اكتسح أوروبا فنادى المفكرون بالرجوع إلى حكم العقل ونبذ كل ما هو لاهوت ودين فظهرت نظريات العقد الاجتماعي على يدي كل من هوبز وجون لوك وجون جاك روسو، ممهدة بذلك إلى ظهور الدولة الحديثة والفكر الاجتماعي المستنير حيث أكمل بقية من المفكرين التنظير لهذه الظاهرة "السلطة" الهامة والملازمة للبشرية والمتطورة عبر الزمن أخذة أشكلا وصور مختلفة تتلون بتلون الأزمنة وتتطور بتطور البشرية والعلم.

أما السلطة عند العرب والمسلمين فأهم من نظر لها من المفكرين هو إبن خلدون في دراسته للملك وأصنافه وتطور الدولة والمراحل المختلفة التي تمر بها إلى تفرده في فكرة العصبية كأساس للسلطة والحكم فتعود السلطة إلى القبيلة صاحبة العصبية الأقوى، فالملك منصب شريف وقل أن يسلمه لأحد وتفضي المنازعة فيه إلى القتال والغلبة فيه للعصبية والقبلية[2] أما في القرآن الكريم لم ترد كلمة السلطة ولكن وردت بعض مشتقات الفعل مثل تسلط ومن ذلك الفعل الماضي سلط ومن ذلك قوله تعالى: " لو شاء الله لسلطهم عليكم فلقا تلوكم"[3] والمضارع يسلط قال تعالى:" ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شيء قدير " والاسم سلطان قال تعالى: " أو لتأتيني بسلطان مبين" وبالرجوع لكتب التفسير والوجوه والنظائر وجدت للسلطان معنيين:

– الحجة القوية القاطعة، ويتضح ذلك من قوله تعالى: " ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين" كما أطلق عليه القرآن الكريم معنى البرهان ويتجلى ذلك في قوله تعالى: لأعذبنه عذابا شديدا أو لأذبحنه أو ليأتيني بسلطان مبين"[4]

– بمعنى الملك والقدرة الغالبة أي السيطرة، كما توضحه الآية الكريمة: "ما كان لي عليكم من سلطان"

---

[1] نور الدين حقيقي، **الخلدونية، العلوم الاجتماعية وأساس السلطة السياسية**، ترجمة: إلياس خليل، منشورات ويدات، بيروت، باريس، ط1 ،1983، ص: 114

[2] إياد حميد إبراهيم، **مفهوم السلطة في القرآن الكريم**، وزارة التعليم العالي، جامعة ميسان، كلية القانون، ص_ص:4،5.

[3] إياد حميد إبراهيم ، المرجع نفسه، ص:07.

[4] سورة النمل ، الآية رقم:21.

وهو موافق للمعنى اللغوي من حيث القوة المادية هي أبرز مظاهر السلطة

والسلطة عند فلاسفة المسلمين محصورة في جانبها السياسي فقط ولقد حاولوا التوفيق بين أفكار المؤرخين والفلاسفة وأحكام الدين الإسلامي فقد تأثرت مؤلفات المسلمين بالاستدلالات القرآنية كما تجلى ذلك في الأحكام السلطانية التي حصرت السلطة في جانبها السياسي وتقديم النصح للحاكم والتعرض لمسألة الخلافة والإمامة والشورى، وقد أسند المفكرين المسلمين السلطة إلى أمرين:

– الأمر الشرعي: والذي يرتكز على ضرورة السلطة لإقامة العدل الإلهي وتنفيذ شرع الله ويستند إلى تجربة الخلافة بعد وفاة الرسول ﷺ.

– الوجوب العقلي: الذي يتجه الناس بمقتضاه إلى تنصيب زعيم يمنع الظلم بينهم وبالتالي فانعدام السلطة يعني الفوضى[1].

إن علاقة المجتمع بالدين هي علاقة الواقع بمناهج ممارسته ومن هنا تنبع أهمية التفرقة بين الهيكل الشكلي للسلطة وبين المحتوى الموضوعي لها، فلكل منهما طبيعته الخاصة من حيث العلاقة بالنصوص فبينما أسهبت النصوص كثيرا فيما يتعلق بمضمون الحكم ومناهجه فإن لها خطة أخرى فيما يتصل بشكل الحكومة وتركيبها وهي الإكثار من السكوت الذي يجلبنا للمباح[2].

فالسلطة في الإسلام لم تتشكل من خلال النص ولكن تشكلت من خلال التاريخ وهو ما يضعنا أمام ضرب من التداخل العضوي المعقد بين النص والتاريخ في خصوص مسألة السلطة وعلاقتها بالعقل ونقصد بالنص هنا: القران والسنة[3]، وكقاعدة عامة فقد ظل الارتباط العضوي بين السلطة وتيار الفقه السلفي قائما كحقيقة سياسية وفكرية ثابتة في تاريخ الدولة الإسلامية، فنظرية الإمامة عند الشافعية أو الخلافة عند أهل السنة ليست نتاجا مباشرا لنص إلزامي وإنما هي من صناعة التاريخ أو هي من صناعة السلطة، لأن السلطة هي مفتاح التاريخ الذي أورث العقل موضوع كلي للحاكم وأما سلطة التاريخ فأورثته خضوع شبه كلي للماضي.

---

[1] عبد الجواد ياسين، **السلطة في الإسلام، العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ**، منتديات مجلة الإبتسامة، ص:20، على الموقع الإلكتروني: www.ibtesamah.com زرنا الموقع في :2019/01/12.

[2] إياد حميد، **مفهوم السلطة في القرآن**، مرجع سبق ذكره، ص:22.

[3] عبد الجواد ياسين، مرجع سابق، ص:20.

ولفهم ماهية السلطة لابد من بيان معناه اللغوي كما ورد في المعاجم والقواميس وكذلك بيان المعنى والتعريف الاصطلاحي عند مختلف العلماء والمفكرين لتتضح لنا معالم السلطة وكنهها، وهذا ما حاولنا بيانه في المبحث الموالي.

ثانيا- ماهية السلطة:

إن تحديد ماهية السلطة بشكل عام والسلطة السياسية على الخصوص ليست بالأمر الهين وهذا لتعدد المداخل والإيديولوجيات التي تناولت هذا المفهوم من زواياه المتعددة والمتطورة عبر الزمن، والتي ترتبط بشكل الحكم في الدول حينا وبطرق ووسائل ممارسة السلطة أحيانا أخرى وصولا إلى مفاهيمها الحديثة باعتبارها هلامية تتخلل كل ثنيا المجتمع وفي كل حين فهي سلطة رمزية حينا ومادية أحيانا أخرى، ولتتسنى لنا المعرفة الصحيحة لهذا المفهوم نعرج إلى تعريف السلطة من الجانب اللغوي كما ورد في المعاجم والقواميس ثم من جانبها الاصطلاحي إلى أن نصل لوضع مفهوم إجرائي وهذا كله في سبيل وضع تصور عام لماهية السلطة.

1- تحليل السلطة:

كما تبين من خلال العرض التاريخي للسلطة أن لها علاقة وثيقة بالزمن فهي تمارس في عالم بنيته مكونة زمنيا لا لأن مفهوم السلطة قد تكون في فترة وظروف معينة بل لأن معنى المفهوم ومضمونه يتغير بتغير الحالات التاريخية والسياسية، والخاصية الزمنية للسلطة هي خاصية تكوينية وتشكل بعدا ثابتا للروابط الاجتماعية التي تكون ضمن فضاء عام وحيز مكاني يمثل مجال ممارسة السلطة[1].

فالسؤال القديم المتجدد كما طرحته المفكرة "حنة أرندت": ماهي السلطة؟

فهذا السؤال نعيد طرحه مرارا لأنه على درجة كبيرة من الإلحاح لما له علاقة بالفكر السوسيو سياسي عامة ومختلف مجالات المعرفة الأخرى، والسلطة كظاهرة يصعب حصرها فإن تمكن المفكرون من دراسة مظاهرها وتكوينها وأسسها لكن النفاذ إلى جوهر السلطة وبيان ماهيتها لم يكن بالأمر الهين وهذا ما نحاول بيانه في بحثنا، إضافة إلى الجدل الفلسفي حول وجود السلطة فعلا أم أن الأدوار الاجتماعية هي من تحدد المكانة وصاحب القوة وكما طرحت المفكرة ميريام في كتابها سلطان البدايات وهو بحث في السلطة، هل أننا نبحث في مفهوم لم يعد له وجود يذكر أو ان السلطة أمر لا

[1] ميريام ريفولت دالون، **سلطان البدايات بحث في السلطة**، ترجمة: سايد مطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1 ،2012، ص:21.

يمكن تجنبه أم أننا نعيش أزمة مفهوم للسلطة بين مفهوم قانوني وتفكير فلسفي وآخر سياسي أو طرح اجتماعي. .؟

إن التصورات الخيالية للسلطة وإضفاء طابع إيديولوجي عليها هو ما أدى إلى صعوبة بيان المفهوم كما أن إشكالية تعريف السلطة تنبع من الجانبين اللغوي والاصطلاحي وذلك للخلط في المصطلحات المستخدمة في تعريفها من: قوة، نفوذ، تخصص، حكم، سلطان، فهي كلها تدور في فلك تعريف السلطة

فانطلاقا من الواقع الاجتماعي المتمثل في الانتماء للجماعة يترتب عليه اعترافنا بوجود السلطة فقد يشعر الفرد وهو في حالة انتمائه للجماعة أنه مكره حينا على الانصياع لأوامر معينة وأحيانا أخرى يشعر أنه مشارك ومؤمن بقيم وأهداف الجماعة، فالطاعة تكون نابعة تلقائيا من ذات الفرد من خلال مشاركة متبصرة وواعية في الحياة الاجتماعية.

لقد انطلق الفلاسفة في رؤيتهم للسلطة من كونها جوهر يفهم كطبيعة مجردة في حد ذاتها فأرسطو تحدث عن السلطة كمسلمة طبيعية في إطار المدينة فالانتماء إلى سلطة المدينة أو المعيارية هي المعنى الحقيقي لحياة الإنسان وهي التفسير الأمثل لكونه حيوانا سياسيا[1]، وفي المقابل هناك تصور آخر فردي للسلطة بوصفها القدرة والنفوذ الذي يمتلكه الفرد والتي تجعل الجماعة تتقبلها وتنصاع لها طواعية بسبب ارتباطها بمصالحهم كما أنها تسقط فكرة المساواة من الحسبان، حيث أن تصور السلطة بوصفها قدرة يوحي بعلاقات غير متكافئة بين الأفراد مما قد يقرب مفهوم السلطة إلى التسلط الذي تنعكس صورته في مصلحة الأقوى فالتسلط هو انتحال للحق في الأمر دون تبرير وهو تجاوز لنطاق الحق.

والسلطة بذلك معنى ديناميكي مما يجعل منها مصطلح مراوغ فكما أشار "ألفن توفلر" في كتابه تحول السلطة إلى ما حدث من تغيير في طبيعة السلطة فيقول: "ثمة دافع قوي للاعتقاد بأن القوى التي تهز السلطة الآن على كل مستوى من مستويات النظام الإنساني سوف تصبح أشد ضراوة وأكثر تأثيرا في السنوات المقبلة، فالعملية الكبرى لإعادة هيكلة علاقات السلطة تؤدي – كما يحدث عند تحريك الطبقات الأرضية وتطاحنها قبل الزلازل– إلى واحدة من أبرز الوقائع في تاريخ الإنسان:

[1] باري هندس، **خطابات السلطة من هوبز إلى فوكو**، ترجمة ميرفت ياقوت، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، 2005،ص: 14.

وهي حدوث ثورة في طبيعة السلطة نفسها، فتحول السلطة لا يعني مجرد نقلها بل أيضا تغيير طبيعتها "[1].

كما أن مفهوم السلطة قد يختلف من مجتمع لآخر ومن تقاليد سياسية واجتماعية لأخرى انه مفهوم مركب من عناصر مادية ومعنوية مختلفة وحديثنا عن السلطة عموما لا يمكن فصله بحدود ظاهرة وقطعية عن السلطة السياسية موضوع بحثنا فهي صورة محتواة ضمنيا وآليا في مفهوم السلطة عموما. فالتمييز داخل السلطة عموما بين مفهوم السلطة العامة والسلطة السياسية هو في حقيقته تمييز لوظائف السلطة ولا يطال ذلك المفهوم وهي نفس الفكرة التي طرحها " موريس دوفرجيه" في كتابه علم اجتماع السياسة وفي هذا الصدد تنقسم مفاهيم السلطة السياسية إلى فئتين كبيرتين، تتجه الأولى إلى تعريف السمة السياسية لسلطة ما من خلال نموذج الجماعة التي تمارس فيها فتكون سياسية تلك السلطة التي تمارس في المجتمع الكلي بمواجهة السلطات في المجتمعات الخاصة، أما الفئة الثانية فتنصب على الدولة أو الأمة باعتبارها مركزا للسلطة السياسية أي التركيز على خاصية السلطة الممارسة[2].

تبعا لذلك نورد التعريفات التالية:

– عرفها "والتر بكلي" أنها التوجيه والرقابة على سلوك الآخرين لتحقيق غايات جمعية تعتمد على نوع من أنواع الاتفاق والتفاهم وهي تتضمن الامتثال الطوعي وهو التطابق في التوجيه نحو نفس الهدف للطرفين.

– كما عرفها "بيردوف" أنها قوة في خدمة فكرة يولدها الوعي الاجتماعي وتتجه هذه القوة نحو قيادة الجموع للبحث عن الصالح العام.

– ويعرفها "أحمد زكي بدوي" السلطة هي التصرف وإصدار الأوامر في مجتمع معين ويرتبط هذا الشكل من القوة بمركز اجتماعي يقبله أعضاء المجتمع.

[1] باري هندس، نفس المرجع السابق، ص_ص : 16،17

[2] محمود حامد مهمور، **علم الاجتماع السياسي**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص_ص: 99،100.

– كما تعرف السلطة أنها القدرة أو القوة التي تمكن من السيطرة على الناس والضغط عليهم ورقابتهم للحصول على طاعتهم[1].

ولقد ساد الفكر الغربي تصورين للسلطة:

– التصور الأول: ويتضمن فكرة السلطة بوصفها ظاهرة كمية صرفة لا تزيد عن كونها نوع من أنواع القدرة على الفعل.

– التصور الثاني: وينصب على القدرة على الفعل بالإضافة إلى الحق فيه وقبوله ممن تمارس عليهم.

أ– السلطة بوصفها ظاهرة كمية: تقوم على القدرة الصرفة، ويمكن تبرير السلطة الاجتماعية والسياسية باعتبارها مماثلة للقوة الكهربائية أو قوة المحرك أي أنها قدرة كمية يمكن إعمالها في مختلف الأغراض حيث يستخدم الناس السلطة في تعاملاتهم مع الأشياء أو مع بعضهم البعض ولهذا عرف فيبر السلطة: أنها قدرة شخص أو مجموعة من الأشخاص على تحقيق إرادتهم حتى ولو كان ذلك ضد مقاومة الآخرين الذين يشاركون في الفعل، كما قدم "ليوكس" في كتابه السلطة: "رؤية راديكالية" أنه بالرغم من الرفض التام الذي يبديه عدد من الباحثين المختلفين في قيمهم الاجتماعية لتصور السلطة فإن الرؤى البديلة للسلطة والتي تنتج عن هذه القيم يمكن اختزالها في المعنى الأساسي الذي يرى السلطة بمعنى القدرة الكمية[2]

كما قدم "مان" في كتابه "مصادر السلطة الاجتماعية" مفهوما واسع للسلطة شمل التاريخ البشري بأسره وعرف مان السلطة أنها القدرة على متابعة الأهداف وتحقيقها ويرى أن السلطة الاجتماعية تجمع جانبين متداخلين هما:

– سلطة البعض على البعض الآخر.

– سلطة الفعل الجمعي إذ يستطيع الأفراد من خلال تعاونهم تعزيز سلطتهم المشتركة على أطراف أخرى.

فالسلطة الاجتماعية مسألة هيمنة من ناحية وتنظيم جمعي من ناحية أخرى.

ب– السلطة بوصفها قدرة شرعية: عرف هوبز السلطة تعريفا تقليديا أنها ما يملكه المرء من وسائل لنيل بعض النفع الظاهر ويأخذ في وصف سلطة الحاكم على أنها مجموع سلطات عدد من

---

[1] موريس دو فرجييه، ترجمة: سليم حداد، **علم اجتماع السياسة**، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1991، ص_ص:134،133

[2] باري هندس، مرجع سبق ذكره، ص:40.

الأشخاص، فيمكن الجمع بين العديد من السلطات لتكوين سلطة عليا وهي سلطة العاهل باعتبارها قدرة كمية صرفة تجمع سلطة كل الرعايا[1]. كما عرفها بارسونز أنها القدرة التعميمية لضمان آداء الواجبات الملزمة عن طريق وحدات في نظام فعل جمعي حين يتم تشريع الواجبات بالرجوع إلى علاقتها بالأهداف الجمعية، بحيث يكون هناك تسليم بتوقيع عقوبات تجاه أي موقف سلبي في حالة الامتناع[2] (73). ومن الاتجاهات الفكرية في دراسة السلطة ترى أنها عبارة عن علاقة سيطرة وخضوع فقد عرفها "برتراند راسل" أن السلطة تعني بكل بساطة إنتاج آثار مرجوه، كما يعرفها "روبرت دال" أنها الطاقة التي يستعملها أي شخص للحصول على شيء من آخر لم يكن يقدمه له لولا ذلك التدخل، كما عرفها كل من " لاسوال وكابلان" أن السلطة عبارة عن شكل في ممارسة التأثير، إجراءات تهدف إلى التأثير في البرامج السياسية للآخرين عن طريق اتخاذ عقوبات قاسية حقيقية أو افتراضية تجاه البرامج السياسية المختلفة التي تعتمدها[3]. وعرف ماكس فيبر السلطة أنها احتمالية أن قيادة ما تطاع من قبل مجموعة محددة، فالسيطرة هي وسيلة وغاية السلطة السياسية في آن واحد[4].

فالسيطرة هي ميزة السلطة السياسية عند فيبر والتي تخولها ممارسة القهر والإلزام في إطار مشروع ذلك أن السلطة السياسية ليست حالة عرضية وإنما علاقة إجتماعية قوية تتميز بالمشروعية وإيمان أفراد المجتمع بواجب طاعتها. ويعرفها محمد عاطف غيث في قاموس علم الاجتماع أنها قوة نظامية وشرعية في مجتمع معين مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية وموافق عليها من جميع أعضاء المجتمع[5]. وعرفتها حنة ارنديت في كتابها "في العنف" أنها قدرة الإنسان ليس فقط على الفعل بل على الفعل المتناسق فالسلطة لا تكون أبدا خاصة فردية بل تعود للمجموعة وتظل موجودة طالما ظلت المجموعة[6]، لقد شددت أرنديت في محاولاتها تعريف السلطة على تنوع حقوق ممارسة السلطة من حقوق سياسية وتربوية وعائلية كما تنطوي السلطة عند أرنديت على علاقة تفاوت مميزة فهي لا تقوم على المساواة ولا على التراتبية كما تنفي علاقتها بالقوة أو العنف[7].

---

[1] توماس هوبز، ترجمة: ديانا حرب وبشرى صعب، **الليفيثان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة**، ص: 194

[2] باري هندس مرجع سابق، ص_ص: 44، 47.

[3] حسن ملحم، **تشريح السلطة** ، مرجع سابق، ص_ص: 13،14.

[4] حسن ملحم، نفس المرجع ،ص ، 23.

[5] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1، 1991، ص:32.

[6] حنة أرنديت، ترجمة: إبراهيم العريس، **في العنف**، دار الساقي للنشر، بيروت لبنان، ط1 ،1993، ص: 40.

[7] ميريام ريفولت، مرجع سابق، ص:51.

فالسلطة هي الوظيفة الاجتماعية القائمة على اتخاذ القرارات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف الجماعة ويرى بيار بورديو أنه لابد لأي مجتمع يريد الاستمرار أن تكون له قوة دافعة تجعل له كيانا مرهوبا وتلك هي السلطة، كما يقول محمد طه بدوي أن المجتمع من غير سلطة لا يستطيع الاستمرار، فالسلطة تظهر في جميع الروابط ولا يمكن حصرها في ما هو سياسي فقط فهي تكمن في يد كل من تتاح له الظروف أن يمارسها سواء كان رب أسرة أو شيخ قبيلة أو مدير مؤسسة أو رئيس دولة[1]. إن السلطة السياسية هي نوع من السلطة الاجتماعية والتي يختص بها صنف من التجمعات البشرية والتي نطلق عليها المجتمعات المدنية وهي أرفع السلطات الاجتماعية فهي لا تسمح في العادة بأن توجد في داخلها تنظيمات غير تابعة لها وغير مؤتمرة بأمرها على نحو مباشر كما أن أجهزة الثواب والعقاب هي التي تحتكرها السلطة وحدها، فالسلطة السياسية هي التي تدير المجتمع المدني وتعمل على تنظيم العلاقات بين الجماعات العديدة التي تؤلفه، فالسلطة السياسية من ناحية هي سلطة إجتماعية لأن السياسة هي جانب من جوانب التنظيم الاجتماعي ولا تقوم بشكل منعزل عنه ومن جهة أخرى هي سلطة سيدة تقوم على الطواعية والاعتراف بدورها[2] وسيادة السلطة السياسية تقتضي استقلالها عن أية سلطة إجتماعية وأولويتها عن أي سلطة أخرى وهذا لا يتعارض مع مبدا الحرية أو الشرعية، فالسلطة السياسية ليست قاهرة في ذاتها ولكن ولعظم وظيفتها تحافظ على طابعها السيادي فقد قال" روسو" أن السيادة والحرية لا تتعارضان إلا بالقدر الذي يكون المجتمع المدني بعيدا عن الممارسة والمشاركة السياسية[3].

إن ما يستدعي أن نقف عنده في بحثنا للسلطة السياسية هي إسهامات ماكس فيبر في دراسته للسلطة فمنهجه السوسيولوجي يعد نموذجا متفردا أين مزج البحث الاجتماعي بالسياسة وحاول توظيف مفاهيم علم الاجتماع في دراسته، فقدم نموذجه المثالي لأنواع السلطات والبيروقراطية.

والسلطة كواقعة سياسية سبق أن تناولها قبله " دور كايم" والذي قدمها من منظور الضبط الاجتماعي فهي ضرورية ولابد منها لتحقيق التوازن الاجتماعي والاستقرار داخل البناء الاجتماعي وهي جزء لا يتجزأ من أي نظام اجتماعي ويعتبر أن النظام هو السلطة في ممارستها[4]، أما فيبر فقد

---

[1] مولود طبيب، **أحكام السلطة السياسية**، دار الخلدونية، ط1، 2006، ص:09.

[2] فريدة أبو العز، **ماهي السلطة؟**، مجلة الفكر العربي، العدد: 23-24 ص: 32.

[3] حنان علي عواضة، **السلطة عند ماكس فيبر**، مجلة الأستاذ، العدد: 206، المجلد الأول، 2013، ص: 271.

[4] حنان علي عواضة، نفس المرجع سابق، ص_ص: 272،273.

عرف السلطة أنها نوع من القيادة التي تعمل لإيجاد طاعة أو ائتمان عند أشخاص معينين وعرفها كذلك أنها ضرورة إلزامية في التنسيق بين فئتين بمعنى أن هناك مصدرا للأوامر ويفرضها على مجموعة من الأفراد[1] وقسم فيبر السلطة بناءً على السلوك الاجتماعي المترتب عنها إلى الأنواع التالية:

1- السلطة العقلانية القانونية: وتستمد شرعيتها من القانون والعقل وتقوم على الطاعة والخضوع وعلى الاعتقاد العقلاني الرشيد والعلم والتخصص وتمارس وفق مجموعة من القواعد والقوانين المعيارية المحددة.

2- السلطة الكاريزمية: المقصود بالكاريزما هي الصفات والخصائص الخارقة فهي غير اعتيادية ويملكها شخص معين يتمتع بهالة من القدسية فيستمد سلطته من الاعتقاد الشعبي بصفاته الخارقة فهو يملك الإلهام وهي سلطة أسطورية تقوم على عبادة الناس وتقديسهم لسلطة القائد الخارقة وبطولاته وتاريخ البشرية أعطى أمثلة عدة عن مثل هذه الشخصيات الفذة التي تتمتع بقوى غيبية وشرعيتهم نابعة من اعتقاد الأفراد بقواهم الخارقة وحسب فيبر هي سلطة غير مستقرة بسبب بعدها عن مؤسسات المجتمع فهي فقط تدور في شخص القائد الملهم وهذا النوع من السلطة يقوم على الإيحاء فهو لاعقلاني فأساسها انفعالي يقوم على الثقة العمياء المتعصبة[2].

3- السلطة التقليدية: تقوم على قوة التقاليد وتقديسها وقد سادت في الماضي عندما اعتقد الناس أن الله هو مصدر السلطة ثم تطورت هذه الفكرة لتقتصر على العائلة فهي مبنية على نوع من الاعتقاد بقدسية التقاليد مثل السلطة الأبوية في بعض المجتمعات أو سلطة رئيس القبيلة والعشيرة وهي تسود المجتمعات التقليدية.

4- السلطة البيروقراطية: ويقصد بها سيطرة الإدارة في المجالات المختلفة للتنظيم الاجتماعي والقائم على التدرج التصاعدي واعتمد فيبر في تحليله على عمل الأجهزة الوظيفية أو الرسمية للدولة التي تقوم على القوانين واللوائح والتي تقوم على أساس عقلاني ويرى أن البيروقراطية هي التدرجية التي تحل محل السلطان الملهم أو السلطان التقليدي[3]، وعند وضع أسس البيروقراطية بحث فيبر في كيفية تركيز السلطة الملازمة للمنصب باعتبارها متخصصة وفنية وهو المفهوم المعاصر للسلطة السياسية.

---

[1] حسن ملحم، مرجع سابق، ص_ص: 19،20.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **السلطة والبيروقراطية، دراسة في علم الاجتماع السياسي**، المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص_ص:25،26.

[3] حسين عبد الحميد، مرجع سابق،ص،ص:30،31.

إذا ففيبر وفي دراسته للسلطة ربطها بالقيم الأخلاقية التي تؤسس عليها وذلك من منظور واقعي بعيد عن التجرد العقلاني وبعيد عن الخيال، فأراد أن يطبق على تحليلاته تصنيفا عاما للنشاطات الإنسانية فقدمها تحت أربعة أشكال:

– التصرف العقلاني بناءً على الغاية والقصد: فالفاعل لا يقوم بنشاطه إلا بعد رؤية وتفكير وهو ما أطلق عليه باريتو تسمية التصرف المنطقي، فتتناسب الوسائل المستعملة مع الغاية التي يريد الوصول إليها وتحقيقها.

– التصرف العقلاني بناءً على القيمة: والتصرف هنا لا يخضع لهدف ضمني أصلا بل الفاعل يقوم به من أجل بلوغ قيمة معينة قد تكون جمالية أو أخلاقية أو دينية والعقلانية تظهر في أن نشاط الفرد وفعله يكون موافق للقيمة التي يريد الحصول عليها.

– التصرف العاطفي: يغيب هنا التفكير وقد يلحق التصرف هنا الضرر بصاحبه لأنه يغيب كذلك الهدف والقصد وراء التصرف.

– التصرف التقليدي: وكذلك هنا يغيب التفكير والعقل والفاعل يقوم بنشاطه دون مناقشة وحساب ويتمثل ذلك في الطاعة العمياء للأوامر تبعا للعادات والتقاليد[1].

كذلك من الإسهامات الحديثة في تعريف السلطة هي إسهامات المفكر " ميشال فوكو" والذي أعطى أبعادا جديدة في تحليل السلطة، السلطة عنده وقبل كل شيء هي منتجة ويعارض ما يعرف بالنموذج المثالي للسلطة والذي تبدو فيه السلطة محتكرة من قبل الدولة فما اهتم به" فوكو" في تحليله للسلطة هو كيفية عمل هذه السلطة وأنواع الخطاب الذي تستعمله عبر الميدان الاجتماعي ففي تفاصيل الممارسات الاجتماعية تظهر أثار السلطة المائعة خاصة على الأجسام والعقول في ممارسات غير مرئية فهي منتجة لعلاقات وهويات تجب مقاومتها[2]. فيقول "فوكو" في كتابه تاريخ الجنسانية: " السلطة موجودة في كل مكان...السلطة ليست مؤسسة، ولا بنية، ولا حيازة. إنها الاسم الذي نطلقه على وضع استراتيجي معقد"[3].

كما ربط "فوكو" تحليله للسلطة بفكرة المقاومة فحيث توجد سلطة نجد مقاومة فتحدث عن الصراعات العدائية للحركات الاجتماعية كما أعطى أمثلة عن المقاومة تتمثل في النضالات ضد

[1] محمود حامد مهمور، مرجع سبق ذكره، ص_ص: 101،103.

[2] مولود طبيب، مرجع سابق، ص_ص: 11،12.

[3] ميشال فوكو، **تاريخ الجنسانية 1**، ترجمة :محمود هشام، إفريقيا الشرق، المغرب، 2004، ص: 113.

سلطة الرجال على النساء وسلطة الوالدين على الأطفال، فالمقاومة ضرورية لتعريف السلطة كما أنها مهمة منهجيا لإبراز علاقات السلطة وطرق ممارستها[1].

إذا نستنتج أسس السلطة عند "فوكو" في العناصر التالية:

– السلطة ليست شيئا يكتسب أو ينتزع وتمارس في فضاء لا متناهي وأساسها العلاقات المتحركة.

– ليست منعزلة عن السياقات الاجتماعية المختلفة.

– تأتي السلطة من تحت فهي قاعدية.

– حتى وإن كانت السلطة غير مملوكة لمؤسسة أو هيئة ما لكنها في نفس الوقت غير عشوائية فهي غير مركزية وتعيد إنتاج نفسها.

– حيث توجد سلطة توجد مقاومة.

وقد عرفت أفكار "فوكو" انتقادات لاذعة وذلك بسبب نظرته السلبية للسلطة التي يعترض عليها فالسلطة عنده قمعية بصفة مطلقة كما أن قوله بان السلطة في كل مكان تجعل منها مبدأ ميتافيزيقي وتفقد محتواها المعياري والتفسيري، وكما قال " بيتر ديوز" " لا يمكن لهذا التصور أن يطبق عمليا، إلا إذا استطعنا أن ننتج مضادا واقعيا يحدد كيف يتغير الوضع إذا ألغي فعل السلطة"[2] وبالرغم من هذه الانتقادات تبقى أفكار "فوكو" قد منحت الفكر الإنساني منظار آخر غير تقليدي لرؤية السلطة والتنبه لميكانيزمات عملها في الممارسات اليومية المختلفة.

وما يمكن استخلاصه من خلال التعريفات السابقة للسلطة أنها تنوعت في تحليلاتها بين تحليل وظيفي يتجاوز مجرد البحث في تعريف السلطة ومدى شرعيتها إلى النفاذ لوظائفها في المجتمع وهذا ما نلمسه في تعريف بارسونز وجورج بلاندييه الذي قدم السلطة في المجتمعات التقليدية والتي تعمل على استمرارها والمحافظة عليها من الانقسام والتفكك، أما غابريل ألمون فقد بحث في وظائف السلطة من خلال تركيزه على النظام السياسي من خلال تراكيبه المختلفة الذي تعمل السلطة على المحافظة عليه.

---

[1] كيت ناش، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل ،**السوسيولوجيا السياسية المعاصرة**،" العولمة والسياسة والسلطة" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013، ص: 92.

[2] كيت ناش، مرجع سابق، ص:98.

كما نجد التحليل القياسي والذي ينصب على النظام الداخلي للسلطة فطرح دفيد أستون فكرة المحافظة على السلطة داخل البيئة الداخلية والخارجية ويرى أن السلطة ومن خلال القرارات السياسية هي ناتج النظام أما كارل ماركس فقدم تحليلا للسلطة على أساس التقسيم الطبقي للمجتمع وتقتصر السلطة السياسية في طبقة الأحرار فهم وحدهم يملكونها مما يولد الصراع وبالتالي القضاء على الطبقة البرجوازية أين تعم الفوضى، كما طرح موضوع السلطة من جانب التعديدية والنخبة فيرى ريمون آرون أن السلطة تمارسها الطبقة الموجهة العليا وفئات أخرى مثل ملاك وسائل الإنتاج وأصحاب القوى الدينية والموظفون وغيرهم من فئات المجتمع وكذلك روبرت دال يرى أن السلطة في المجتمع الأمريكي موزعة على العديد من التجمعات المختلفة والنخب المتنافسة وهذا ما قدمه في مؤلفه: من يحكم؟ من خلال دراسته للنظام الديمقراطي وكيف يؤثر على طبيعة وتوزيع السلطة كما قدم رايت ميلز في مؤلفه النخبة في السلطة نقدا لفكرة التعددية ويرى أن السلطة يمارسها عدد محدود من الأشخاص وزعم على قطاعات تلاث: أصحاب المشاريع، والجيش وهم أسياد الحرب، والدولة والمتمثلة في الإدارة السياسية، إذا فمفهوم السلطة ينصب على علاقات الهيمنة التي تمارس على الرعايا والتي تنظم النشاط الإنساني وهي تقوم بين طرفين المهيمن والمهيمن عليه كما ينظر لها من الجانب المؤسسي من خلال مواقع معينة في الدولة وبالتالي لقيام السلطة لابد من توافر عناصر محددة تتمثل في الآتي:

2- مقومات السلطة:

أ- طرفي السلطة: الآمر والمأمور بما أنها علاقة أمرية .

ب- وجود إطار مؤسساتي: فلا نتصور بناء السلطة دون مؤسسات وقواعد وأنظمة رسمية تتضمن كل ما من شأنه تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبقدر ما يكون الإطار المؤسساتي قويا بقدر ما تكون السلطة قوية.

ج- الشرعية: والقبول وهي من المقومات الأساسية لبناء السلطة باعتبارها علاقة مقبولة من قبل أفراد المجتمع فتحدد الشرعية دور ومكانة كل من طرفي العلاقة السلطوية وإمكانية استمرارها كعلاقة مجتمعية، فهي الضامن الأساسي للسلطة، فالسلطة التي لا تستطيع خلق شرعيتها مصيرها الانهيار[1]

د- القوة: وهي فرض الإرادة والتي تتم ممارستها بأسلوبين:

- تستخدم باعتراف عام كضرورة وحق اكتسبته السلطة من المرجعيات والضوابط التي يقرها المجتمع.

[1] حامد خالد، **المجتمع المدني والسلطة الشرعية**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط1، 2018، ص32.

– تستخدم القوة للسيطرة على الآخرين من دون موافقة إجتماعية أو سند ومبرر اجتماعي كما في حالة اغتصاب السلطة عن طريق التزوير أو الانقلاب فتصبح سلطة غير شرعية[1] كما تتعدد وسائل فرض هذه القوة من وسائل فيزيقية وأخرى مادية وأيضا وسائل رمزية:

+ الوسائل الفيزيقية: وتعتمد على القهر والتهديد وتطبيق الجزاءات.

+ الوسائل المادية: وهي تعويضية مثل المكافأة والمزايا المادية والخدمية.

+ الوسائل الرمزية: المعيارية وتتمثل في توزيع وتجريد الكفاءات الرمزية بطريقة تدل على المركز من خلال تجريد الاحترام والهيبة من خلال طقوس معينة وكذلك الاستجابة تكون مجردة ورمزية[2].

فكل هذه المقومات ساهمت في بناء السلطة وقيامها وقبل أن نتطرق لعملية بناء السلطة تقتضي الضرورة المنهجية عرض أهم النظريات المؤسسة للسلطة في المبحث الموالي.

ثالثا– نظريات السلطة:

باعتبار السلطة ظاهرة قديمة قدم الإنسان فقد رافقت تطورها مجموعة من الأفكار التي حاولت تفسيرها وتأسيسها فقدم أغلب الباحثين في دراسة وتأصيل السلطة السياسية أربع اتجاهات رئيسة:

الاتجاه الأول وهو الاتجاه التطوري تناول جانب التطور التاريخي والعائلي كتأصيل نظري للسلطة والاتجاه الثاني هي النظريات التيوقراطية الدينية والتي تنطلق من القدرة الإلهية كمبرر للسلطة، ونجد اتجاه ثالث يتعلق بالجماعة السياسية ضمنها نجد النظريات العقدية والتي ظهرت في عصر التنوير فبرز مفكرون بحثوا في مشكلة السلطة فأطلق كل من جون لوك وجون جاك روسو فكرة العقد الاجتماعي الذي ناقض البنى الفكرية للسلطة الدينية[3]، أما الاتجاه الرابع والذي يتناول القوة الكامنة في الإنسان.

ونظير هذا التقسيم المتشعب نجد تقسيم آخر ثنائي يعتمد على تقسيم النظريات المفسرة للسلطة إلى نظريات دينية وأخرى غير دينية وتندرج ضمنها التفرعات الأخرى وتقسيم آخر يقسمها إلى نظريات عقدية وأخرى غير عقدية، وسنفصل في تناولنا لنظريات السلطة، الاتجاهات الأربعة والتي تعطينا النظرة الشاملة والمتكاملة حول نظريات السلطة.

---

[1] المرجع نفسه، ص:96.

[2] طبيب مولود، مرجع سابق، ص:57.

[3] عبد المعطي محمد عساف، **مقدمة في علم السياسة**، دارالعلوم، الكويت، 1993،ص_ص: 93،94.

تكمن الأصول العقلانية للسلطة السياسية في المآرب والمدارك الأصلية للناس في حالة الطبيعة الأولى هذه الأخيرة تمثل وضعا افتراضيا يصف الظرف الطبيعي للبشرية السابق على دخول الأفراد في المجتمع الرسمي، وفي مناقشة هذه الحالة الطبيعية نصل إلى منظور يمكن أن يساعدنا في فهم الغرض الحقيقي من السلطة السياسية وأسسها[1] وسنتدرج في عرض نظريات السلطة حسب تسلسلها الزمني مما يعطينا لمحة عن التطور الحاصل في نظريات السلطة ونبدأ أولا بنظريات التطور وهو الاتجاه الأول في نظريات السلطة.

1- نظريات التطور:

مدخل حديث في دراسة السلطة وتقسم نظريات التطور حول نشأة وأصل السلطة إلى نظريات تطور تاريخي وأخرى تطور عائلي، فالحديث عن حركة التطور كما جاء في كتاب " بارتراند راسل" حول السلطة والفرد لا تحمل صفة اليقين أو الحتمية لنواميس التطور التاريخي فالمعرفة الجديدة يمكن أن تجعل مجرى الحوادث مختلفا تماما عما كان عليه ولذلك فكل التنبؤات حول مستقبل الجنس البشري يجب أن تؤخذ فقط كفرضيات تستحق النظر[2].

أ- نظرية التطور التاريخي:

من خلال اطلاعنا على كتاب بارترند راسل السلطة والفرد نجده تناول تطور المجتمعات البشرية وتحدث عن الأساس السيكولوجي لترابطها الاجتماعي وخضوعها للسلطة من خلال تناوله للمجتمعات البدائية الصغيرة، أين كان الأفراد يخضعون غريزيا للترابط والتماسك من خلال ولائهم للقبيلة إلى الحديث عن المجتمعات القديمة في شرق آسيا ومصر، وأخذ يصف العلاقة بين سلطة الحاكم وشعبه والرغبة في تعاون هادئ أين كان يمارس مطلق سلطته والخاضعين له من الأفراد لا يبدون أية مقاومة أو رفض، فقسم حالة التماسك الاجتماعي عبر مختلف الأزمنة التاريخية إلى وجهين رئيسان هما:

- الوجه الأول: إن التطور المتعاقب في البناء الاجتماعي الذي طرأ على الشكل البدائي تطور إلى حكومات ودول متسعة أدى إلى سيطرة أكبر على حياة الناس وخضوع أكثر للسلطة العليا، فقامت العادات والتقاليد والقانون نظاما دقيق قيد حريات الأفراد مما أدى إلى دخول المجتمعات القديمة في حالة من الركود.

---

[1] ستيفن ديلو وثيموني ديل، ترجمة: ربيع وهبة، **التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني**، ص:330.

[2] برتراند راسل، ترجمة: شاهر الحمود، **السلطة والفرد**، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1961، ص: 57.

الوجه الثاني: عند أتساع مساحات الدول وأقاليمها مثل الحضارة الرومانية والتي سيطرت على أفرادها سيطرة كبيرة وكذلك التوسعات في أوروبا الغربية وغيرها أين نجد أن المصلحة الخاصة كانت أساس خضوع الأفراد وقبولهم السلطة[1].

ويرى "راسل" أن سلطة الدولة تزايدت في القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر وفي هذه الفترة تبلورت نظرية التطور التاريخي بشكل دقيق أو ما يسمى بالنظرية العضوية في أصل نشأة الدول وأهم مقولة لهذه النظرية أن تعدد العوامل واختلافها من فترة زمنية إلى أخرى هو ما يحكم مصالح الأفراد وترابطها تحت مظلة سلطة عليا فالتفاعل بين العوامل المختلفة وفي أزمنة مختلفة هو مناط هذه النظرية وبحسب ذلك لا يمكن إرجاع أساس السلطة ونشوئها لعامل واحد دون غيره، ومن أبرز رواد هذه النظرية: ليون ديجي، برتيلمي وسبنسر، ونظرية التطور لم تقف عند عامل واحد دون غيره بل هي في حالة حركة دائمة تتأثر بالمعطيات الجديدة، فأساس السلطة عند "سان سيمون" في المجتمعات الحديثة هي الصناعة التي يستعمل فيها الإنسان وسائل جديدة معتمدا على قدراته العقلية[2].

أما "ديجي" يعتبر الدولة ظاهرة إجتماعية تحكمها فكرة الاختلاف السياسي أي تتحقق بقيام التفرقة بين الحكام والمحكومين فيفرض الحكام إرادتهم بالقوة على المحكومين[3].

ونجد أن منطلقات هذه النظرية منطقية إلى أبعد الحدود فالتصورات العامة للمجتمعات قامت خلال فترات مختلفة ومرت بمراحل متعدد في تفاعلها مع السلطة والدولة، يرى " بيرنارث شانتبو" أنه: "بمجرد أن تتكون جماعة من الأفراد كلهم يحاولون أن يفرضوا أنفسهم بقدر ما يستطيعون وما تمنحهم الطبيعة من أجل ذلك " وهكذا كانت السلطة تتطور وتتعدد بقدر ما تتطور المجموعة كما أنها تتغير فتعطي للمجتمع التنظيم، فأصبح تنظيم السلطة والجماعة يتماشيان سويا[4].

وأهم ما يمكن استخلاصه من النظرية أنه لا بد من تظافر عوامل وقوى تؤدي إلى خلق الوحدة والتنظيم في الجماعات الاجتماعية والتي أدت إلى ظهور الدولة والسلطة فيها ومن أهم هذه العوامل:

– القرابة: فالأسرة شكلت الوحدة الأساسية للمجتمع واتخذت في مراحل تطورها أشكالا مختلفة مترابطة برابطة الدم التي عملت على تعزيز مشاعر الوحدة والتضامن.

---

[1] برتراند راسل، المرجع نفسه، ص_ص: 55،57.

[2] نور الدين حقيقي، **العلوم الاجتماعية وأساس السلطة**، مرجع سابق، ص: 39.

[3] ثروت بدوي، **النظم السياسية**، ص ص: 147،148.

[4] Bernard chantebout–De l’etat une – tentative de dymistification , Paris,consontiume de librairie et de l’education , 1975, p:08

– الدين: عمل الدين على تقوية روابط التضامن الاجتماعي بين الشعوب البدائية والقبلية وكان عاملا أساسيا للضبط الاجتماعي من خلال الردع والجزاء.

– النشاط الاقتصادي: حقق الاستقرار من خلال ظهور الملكية وظهور التعاون الذي يعد أساسا للاستمرار نجاح النشاط الاقتصادي كما أن ظهور الملكيات الخاصة دفع الأفراد إلى الرضوخ للسلطة العليا طواعية ورغبة في حماية مصالحهم واستمرارها[1].

وما تجب الإشارة إليه في هذا الطرح أن دراسة التطور التاريخي للمجتمعات كانت أساس لتفسير السلطة وكذلك دراسة الدولة ونشوئها بشكل مترابط يكاد ينعدم الفرق بينهما، فإن كان أكثر علماء السياسة يركزون على الدولة فإن الباحث في الاجتماع السياسي يعنى بالسلطة فهو تداخل ظاهر لا يمكن التنصل منه فمعرفة عوامل وظروف نشأة الدول يؤدي في نفس الوقت إلى معرفة الأساس الذي تقوم عليه سلطتها والدولة لا تقوم بكل أركانها إلا بعد قيام السلطة السياسية على إقليمها[2].

ب– نظرية التطور العائلي:

وتسمى كذلك نظرية القرابة والتي تميز التجمعات البشرية عن غيرها من المجتمعات سواء كانت القرابة أساسها رابطة الدم والقائمة على أسس بيولوجية أو أساسها التعاقد كالمصاهرة والتبني والتحالف والولاء أو ذات أصل جغرافي تقوم على المكان والحيز الجغرافي، وقد تقوم على العصبية التي تربط أفراد قبيلة واحدة كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في مقدمته كما تستند هذه النظرية لفكرة السلطة الأبوية فالأسرة تطورت فكونت العشيرة ثم القبيلة ثم المدينة السياسية فالدولة وهكذا فالدولة في أصلها أسرة وهي الخلية الأولى والأساسية في المجتمع ومن ثمة فإن سلطة الحاكم في أصلها سلطة رب الأسرة[3].

كما يرجع البعض أصول هذه النظرية لأرسطو في كتابه عن السياسة بمقولته حول مدنية الإنسان وفطرية الحياة الأسرية فالدولة ما هي إلا أسرة كبيرة[4] تقوم على أساس السلطة السياسية كما كان لأبن خلدون بصمته القوية في نظرية التطور العائلي من خلال مفهوم العصبية كأساس للحكم

---

[1] محمد علي عبد المعطي ومحمد محمد علي، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، ص_ص:318،321.

[2] ثروت بدوي، مرجع سابق، ص124.

[3] نفس المرجع السابق، ص_ص:140،142.

[4] محمد علي، محمد محمد، مرجع سابق، ص:317.

والملك باعتبار العصبية أو العصبة هم أقارب الرجل الذين يلازمونه فهي القدرة الجماعية التي تمنح القدرة على المواجهة[1] والغاية منها هو الحكم كما تتصف هذه العصبية بالقوة والغلبة، فالسلطة نشأت بشكل تلقائي بحسب النظرية الأسرية نتيجة التراكم الزمني والتطور الطبيعي والتي أدت بالإنسان إلى الانتقال من حالة اللاإستقرار إلى العيش داخل كيان اجتماعي مستقر والذي يسيطر فيه الأقوى على الضعيف[2].

عند رجوع المفكرين لتعريف الأسرة قد وجهوا الكثير من النقد لهذه النظرية فيعرفها "بيج" أنها جماعة دائمة مرتبطة عن طريق علاقات جنسية بصورة تمكن من إنجاب أطفال شرعيين ورعايتهم والذين يكونون إلى جانب الزوجين وحدة متميزة[3] و"إيميل دور كايم" يعرفها " ليست ذلك التجمع الطبيعي لأبوين وما ينجبانه من أولاد –على ما يسود الاعتقاد– بل إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية، وتربط هؤلاء علاقات قوية متماسكة تعتمد على أواصر الدم، والمصاهرة والتبني والمصير المشترك" فهي ليست فقط تجمع للأفراد بل هي مؤسسة اجتماعية أوجدها المجتمع لهدف معين[4] ومن خلال هذه التعريفات وغيرها لمفهوم الأسرة تبرز العديد من الأسس والضوابط لإطلاق هذا الوصف على تجمع من الناس قد لا نجده في الأزمنة السابقة وعلى أساس ذلك واجهت هذه النظرية مجموعة من الانتقادات من أبرزها:

– لم يعرف الإنسان الأول الأسرة كتنظيم اجتماعي بل كان يعيش حياة بهيمية بعيدة عن الأسس الأخلاقية للأسرة إلى جانب انعدام الاستقرار الذي عرفه الإنسان الأول بسبب سعيه الدائم والبحث في البراري عن لقمة عيشه وتنقله مما يستبعد أن يكون أسرة بالشكل النظامي والهادف.

– إن تصورات النظرية يغلب عليها الخيال والبعد عن المنطق والواقعية[5]

لكن تبقى نظريات التطور هامة وذلك لشموليتها وتدرجها فهي تجمع بين افتراضات نظريات متعددة مقدمة جزءا من عملية تشكل السلطة من خلال الجمع بين جزئياتها المختلفة.

2– النظريات التيوقراطية:

---

[1] محمد عابد الجابري، **فكر إبن خلدون، العصبية والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2018، ص_ص:168،167.

[2] مصطفى سويف، **مقدمة في علم النفس الاجتماعي**، ص: 183.

[3] عبد القادر لقصير، **الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص_ص: 33،35.

[4] فرج محمد سعيد، **البناء الاجتماعي والشخصية**، الهيئة العامة للكتاب، الإسكندرية، 1980، ص:246.

[5] علي إسلام الغار، **الأنثروبولوجيا الاجتماعية**، الجزء1، الشركة القومية للتوزيع، القاهرة، 1978، ص88.

وهي مقاربات دينية في تفسير السلطة وتتفرع إلى نظرية تأليه الحكام ونظرية الحق الإلهي المباشر وغير المباشر، ترى هذه النظريات أن مصدر السلطة هو الإله فهو خالق كل شيء وإرادته فوق إرادة البشر ولأن بقاء الجماعة وإدارة شؤونها اقتضت وجود السلطة فقد أصطفى الله أشخاصا معينين وجعلهم في مركز السلطة العليا وترتب عن هذه النظرية ربط ممارسة السلطة بالإله بشكل أو بآخر .

أ- نظرية تأليه الحكام:

في المراحل المبكرة من تطور الفكر السياسي كان الاعتقاد السائد بأن الدولة هي من خلق الله وأن الحكام يستمدون مكانتهم بوصفهم يمثلون العناية الإلهية، فشرعية الدولة راجعة إلى أنها النظام القدسي الذي فرضه الله لتحقيق الغاية من الحياة الاجتماعية وشرعية الحكام مصدرها أن الله أختار الملوك والأباطرة والحكام لكي يتولوا تنفيذ أوامره على الأرض، ومن هنا وجبت الطاعة المطلقة للحاكم، والأمر وصل إلى حد إطلاق وصف الإله على الحاكم فهو لم يعد فقط ممثل للعناية الإلهية ولكنه أصبح إلها فوق البشر[1]. فبعض الحكام في العصور القديمة اعتبروا أنفسهم آلهة أو أبناء الآلهة وتعززت هذه الفكرة الدينية في العصور الوسطى مع بروز الكنيسة حيث ركزت على فكرة أن الحاكم يستمد سلطته من الله وكان القديس أوغسطين يرى أن الله يمنح العبد الصالح حاكما صالح ويعاقب الشعب الفاسد بحاكم فاسد[2].

ب- نظرية الحق الإلهي المباشر:

والسلطة هنا يعطيها الله مباشرة للحاكم دون تدخل البشر والحق الإلهي حسب معجم المصطلحات البرلمانية هو عقيدة سياسية تجسد العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس مطلق، فالملك يستمد سلطانه من الله أي أن سيادة الملك مطلقة لأنه حصل عليها بتفويض من السماء وعدم طاعته تسمى معصية[3] ولعبت الديانة المسيحية دورا بارزا في تكريس هذه النظرية ويعد البابا " سانت بيير" و"سانت بول" من أبرز ممثلي هذا الاتجاه فالله قد خلق الناس ليعيشوا حياتهم الاجتماعية وعمل في الوقت ذاته على إيجاد ما ينظم هذه الحياة فتدخل مباشرة في اختيار من يباشرون هذه السلطة

[1] شام محمود الأقداحي، **علم اجتماع السلطة**، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 2010، ص_ص: 289،290.

[2] عطا محمد زهرة ،**مقدمة في العلوم السياسية**، مؤسسة حمادة للدراساتالإجتماعية، الأردن، ص:162.

[3] بسام المشاقبة، **معجم المصطلحات البرلمانية**، دار أسامة والمامون، 2011، ص:52.

باعتبارهم مفوضين من عنده وهكذا لم تعد منزلة الحاكم من منزلة الإله لكنه أكتسب حقا إلهيا مقدسا في الحكم والسيادة[1].

ج- نظرية الحق الإلهي غير المباشر:

وتسمى كذلك بنظرية التفويض فالشعب هو الذي يختار الحاكم بعناية إلهية[2] فظهرت فكرة السيفين ومؤداها أن الله خلق لحكم هذا العالم سيفين أحدهما ديني والأخر زمني وسلم أحدهما للبابا والآخر للإمبراطور، والسيف الروحي هو كلمة الله وتستخدمه الكنيسة لعقاب كل مرتكب للخطيئة والآخر سيف مادي تستخدمه السلطة الزمنية لعقاب الأشرار وأعتبر القديس " أوغسطين" أن الدولة هي السلطة الزمنية للكنيسة ويرى القديس "توماس الإكويني" أنه لابد من وجود سلطة عليا توجه المجتمع ولمساعدة الحاكم على تحقيق الأهداف الاجتماعية لابد من تنظيم سياسي واسع يقوم على الاتفاق بين الحاكم والمحكومين فالسلطة العليا في المجتمع تصدر عن الله ويكلها للشعب ومن ثم تأتي السلطة السياسية بعد السلطة الدينية، ولقد وجه النقد الكثير لهذه النظريات من أبرزه:

- وجدت هذه النظريات لتبرير الحكم الفردي المطلق القائم على التعسف والظلم ومن غير الصواب ربطها بالدين.

- تستند هذه النظريات إلى قضايا غير محققة ونحن نقبل ما نسلم به على أساس الاعتقاد لا على أساس العقل والمنطق، فليست هناك شواهد كافية تدل على وجود تفويض إلهي للحاكم ويرى "فيجي" أن سبب تدهور هذه النظرية هو الدور المتزايد للعقل والإيمان ينحصر فقط في المسائل الروحية[3].

- لقد تراجعت هذه النظرية نتيجة وعي الشعوب والأمم وانتشار فكرة أن الشعب مصدر السلطة وأنه صاحب الحق في حكم نفسه وإدارة شؤونه[4].

3- النظريات العقدية:

لنظرية العقد الاجتماعي تاريخ بعيد في الفكر السياسي يمتد إلى الأبيقوريين وكذلك بعض آباء الكنيسة ثم وجدت النظرية دعما في القانون الروماني الذي اعتبر الشعب هو مصدر السلطة السياسية، ورأى البعض أن المجتمع الإقطاعي قام على أساس من التعاقد والذي يتمثل في يمين الولاء والخضوع

---

[1] إبراهيم شيحا ، مرجع سابق، ص:89.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، السلطة والبيروقراطية، المكتب الجامعي الحديث، 2014، ص_ص: 12، 113.

[3] عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص:163.

[4] خالد حامد، مرجع سابق، ص: 43.

بين السادة والعبيد، ولكن الفكر السياسي صاغ فكرة العقد الاجتماعي صياغة منظمة ابتداء من القرن السادس عشر لغرض إما تأييد الحاكم أو محاربة سلطانه المطلق[1].

تقوم نظريات العقد الاجتماعي في تبرير السلطة على فكرة مشتركة تكمن في عقد أو اتفاق بين الشعب من جهة والحاكم من جهة أخرى ويمثل هذه النظرية كل من: هوبز، لوك، روسو، ورغم اختلافهم في أطراف العقد وفي مضمونه وفي إمكانية فسخه إلا أنهم يتفقون أن جوهر النظرية يدور حول تنازل بعض الأفراد عن بعض حقوقهم للحاكم في مقابل تمتعهم بما يوفره لهم المجتمع السياسي من حقوق وامتيازات كالأمن والاستقرار[2].

أ- توماس هوبز:

كانت نقطة البدء في فلسفته وتحليله للطبيعة البشرية في ضوء سيكولوجية تفترض أن المصلحة الذاتية هي المحرك الأساسي للسلوك الإنساني[3] ويرى توماس هوبز أن " نشأة الجماعة المنظمة أي السلطة ترجع إلى العقد، الذي نقل الأفراد من حياة الفطرة البدائية إلى مجتمع ينقسم إلى طبقة حاكمة وأخرى محكومة " فصور" هوبز" حالة الإنسان أنها الحالة الطبيعية قبل إبرام العقد أنها حياة بؤس وشقاء تسودها شريعة الغاب فوصف حالة المجتمع ب: "حرب الجميع ضد الجميع" فالإنسان ذئب لأخيه الإنسان فكل فرد يسعى إلى تحقيق مصلحته على حساب غيره، فسعى الأفراد إلى التخلص من هذه الفوضى عن طريق التعاقد[4]. كما يرى هوبز أن الحاكم لم يكن طرفا في العقد بل التعاقد تم بين الأفراد الذين تنازلوا للحاكم عن كافة

حقوقهم الطبيعية وكلفوه بحماية مصالحهم فانتقل الأفراد بذلك من حياة الفطرة إلى حياة الجماعة[5] ولقد ترتب عن عدم الاعتراف بالحاكم طرفا في العقد عدم التزامه بأي شيء فله مطلق الحرية في التصرف وهذا ما أدى إلى ظهور الحاكم المستبد، وبذلك يكون هوبز قد قدم تصورين للسلطة:

التصور الأول: وهو سلطة العاهل المتمثلة في اتحاد مجموع السلطات المتميزة للأفراد عن طريق القبول بتكوين سلطة تفوقها جميعا.

---

[1] هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص:294.

[2] عبد الغاني بسيوني عبد الله، **النظم السياسية**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص:75.

[3] هشام الأقداحي، نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4] مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، دار النجاح للكتاب، الجزائر، ط1، 2005، ص:19.

[5] باري هندس، مرجع سابق، ص: 60.

التصور الثاني: ويتمثل في تفوق سلطة أحد الأفراد على الأخرين عند ظهور المقاومة وهنا لا تفهم السلطة بأنها نوع من الملكية المشتركة أو القدرة الضمنية، ولقد حاول هوبز أن يجد نوع من التسوية المؤقتة من خلال التعاقد حيث يذوب الأفراد في إرادة مشتركة وهي إرادة الإجماع وذلك من أجل تحقيق وحدة المجتمع المدني ويبرر هوبز رؤيته أن تجميع السلطات المختلفة للأفراد لا يمثل قدرة أساسية مشتركة فحسب بل أنها تتجمع وتشكل سلطة أعظم وتسمى السلطة الجمعية التي تمكن الأفراد من تعزيز السلطة المشتركة بينهم في مواجهة أطراف أخرى[1].

وهكذا استقرت السلطة عند هوبز في شخص الحاكم السيد الذي أطلق عليه إسم "التنين" وترتب على ذلك أن السلطة أصبحت مطلقة غير أن نظريته قد تعرضت للنقد خاصة ما تعلق بالمسلمة السيكولوجية التي تفترض أن الأنانية هي الدافع الوحيد للسلوك الإنساني فقيام الحياة الاجتماعية يستند في حقيقته على أنشطة تعاونية قد يتنازل فيها الإنسان عن مصلحته الخاصة من أجل الصالح العام، فتحليل هوبز اتسم بالتحيز للحاكم والتناقض بين منطلقاتها النظرية ونتائجها فالقول بأسبقية المصلحة الفردية لا يتفق مع مبدأ التعاقد من أجل الصالح العام[2].

ب- جون لوك:

انطلاقا من النقد الموجه " لهوبز" والجدل الذي أثاره حول أن العاهل ليس طرفا في الاتفاق وبالتالي ليس لديه أي التزام تجاه شعبه ولا يمكن التساؤل حول شرعية الحكم فاعتبار العاهل أقوى سلطة في المجتمع أدى إلى حالة من اللاتماثل في العلاقة بينه والرعية ونوع من اللاتناسق الحاد مما أدى إلى اختلاف "لوك" عن هذا المسار في كتابه " البحث الثاني في الحكومة" فقدم بيانا مؤثر حول السلطة السياسية يرى أن من يمتلك السلطة يخضع للالتزامات المحددة تجاه الرعايا، ومن هذا الطرح ف "لوك" يضعف من فكرة زعم امتلاك الحاكم للسلطة المطلقة[3]،و لكن هو يتفق مع "هوبز" أن التعاقد هو ما أسس لنشأة المجتمع المنظم والذي توجد فيه سلطة سياسية حاكمة وطبقة محكومة[4] والحاكم هنا طرف في العقد والأفراد في تعاقدهم لم يتنازلوا عن كل حقوقهم الفطرية بل تنازلوا عن جزء منها فقط

[1] حسين عبد الحميد رشوان، مرجع سابق، ص:17.

[2] هشام الأقداحي، مرجع سابق، ص_ص:294،295.

[3] باري هندس، مرجع سابق، ص،ص:79،80 .

[4] محمد رفعت عبد الوهاب، **النظم السياسية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص:59.

بالقدر الذي يسمح بإقامة السلطة العامة في المجتمع الجديد، والحاكم ملزم بتنظيم حياة الجماعة وإذا لم يفعل حق للأفراد مقاومته والخروج عن طاعته لإخلاله بشروط العقد الاجتماعي[1] وعرف " لوك" السلطة أنها الحق في سن القوانين وتطبيقها والدفاع عنها وتناول "لوك" البحث في الشرعية التي يحللها على أساس من القبول العقلاني من قبل المحكومين فالحكومة التي تعمل من خلال القبول لها القدرة على أن تقدم أساس عقلاني ومنطقي لاستمرارها، ويبحث "لوك" في الشرعية على أساس نموذج مثالي للمجتمع الذي يحكمه القانون باعتباره نسق يضم قوانين وضعتها وأبقت عليها السلطة بعد قبولها العقلاني من المحكومين[2].

كما نادى لوك بالفصل بين السلطات ويقول بأنه قد نشأ في المجتمع السياسي سلطتان واحدة تتولى القوانين اللازمة لتحفظ النظام ولها الصدارة على السلطة التنفيذية التي تسهر على تنفيذ هذه القوانين وهي غير تابعة للسلطة الأولى وتأتي في المرتبة الثانية، فأسوأ ما يرتكب في ميدان السياسة أن تحاول السلطة التنفيذية التعدي على اختصاصات السلطة الأولى واغتصابها[3]، من خلال تحليلنا لتعريف لوك للسلطة نجد أنه أعتبرها حق وهو ما يخالفه ما قدمه هو نفسه في مقاله في الفهم الإنساني، فالسلطة كحق تعبر عن البعد العلائقي بين الأشخاص وصاحب السلطة وعلى عكس ذلك يقدم لوك في مقاله: ترجمة للنظرة الأفلاطونية قدم نظرة مختلفة للسلطة والقوة باعتبارها جوهر ومادة قادرة على التغيير كالنار التي لها القدرة على صهر الذهب، فوصف لوك للسلطة أنها حق هو وصف خادع لأنه يقدم السلطة بشكل مختلف ويستعمل كلمة انتزاع في إشارة إلى حالات ممارسة السلطة السياسية ممن لا حق لهم فيها وهذا يرجح أن السلطة ليست الحق في سن القوانين لأجل الصالح العام بل أنها القدرة الفعالة في فرض القوانين واستخدام سلطة المجتمع[4].

ج- جان جاك روسو:

نالت أفكار روسو في كتابه العقد الاجتماعي شهرة واسعة فسمي روسو بأب الديمقراطية، وجاء في كتابه أن كل تجمع بشري لا يمكن أن يستند في أساسه على القوة، فالأسرة مثلا لا تعتمد في قيامها على قوة الأب بدليل أن الأبناء لن يظلوا خاضعين لسلطته إلا عندما يكونون بحاجة إليه وبعد

[1] عبد الغني بسيوني، مرجع سابق، ص:77.

[2] باري هندس، مرجع سابق، ص:52.

[3] حسين عبد الحميد، مرجع سابق، ص:18.

[4] باري هندس، مرجع سابق، ص_ص: 82،83.

زوال هذه الحاجة تنحل الرابطة الطبيعية ولكن يستمر الترابط بينهم بناءً على التراضي وليس القوة والالتزام بل يقوم على اتفاق حر بين إرادات الأفراد[1] ويتفق روسو مع لوك في أن طبيعة الإنسان خيرة ولكن بظهور الملكية الخاصة ظهر التفاوت الاجتماعي مما أدى إلى صراع حول المصالح فظهرت ضرورة التنظيم وكانت فكرة التعاقد القائم على الحرية[2] فالعقد عند روسو يتم عن طريق تنازل الأفراد تنازلا كليا عن جميع حقوقهم لمجموعهم أو ما يسمى عنده بالإرادة العامة فيحصل مقابل ذلك على حقوق مدنية ومن هنا ظهرت فكرة الوكالة في ممارسة السلطة أي الحاكم يمارس السلطة نيابة أو ممثلا للإرادة العامة[3].

وقد عبر روسو عن ذلك بمقولته الشهيرة في كتابه العقد الاجتماعي: "يضع كلا الشركاء في ظل حياة واحد منا شخصه وجميع قوته شركة تحت إدارة الإرادة العامة، ونحن نتلقى – كهيئة– كل عضو كجزء خفي من المجموعة."[4]

ومن أبرز النتائج المترتبة عن هذا العقد بين الشعب والسيد حسب ما جاء به روسو في كتابه هو عدم جواز التنازل عن هذه السيادة وعدم إمكانية تقسيمها أو تجزئتها من غير تفويض يتفق روسو مع لوك في أن الناس كانوا سعداء في ظل حياة الفطرة لأنهم تمتعوا بحريتهم كاملة لكن تعدد المصالح وتشابكها أدى إلى تعارض المصالح مع بعضها البعض، فتعاقد الأفراد على نبذ حياة الفطرة والانتقال إلى حياة أخرى مختلفة فتولدت الإرادة العامة وهي إرادة جماعية ومستقلة عن إرادة أي فرد فيها وهي بالتالي صاحبة السلطة السياسية وتفرض إرادتها على الجميع والحاكم ليس طرفا في العقد لكنه وكيل عن الأمة ويحكم وفق إرادتها لأن الأمة شخص معنوي لا تستطيع ممارسة سلطتها بصورة مباشرة، وإذا خرج الحاكم عن إرادة الأمة عزلته وكلفت شخصا آخر يقوم بوظيفته فهو ليس أكثر من خادم للأمة ووكيل عنها وهذا يعني أن بقاؤه في الحكم مرهون برضاها عنه[5].

---

[1] محمد رفعت عبد الوهاب، مرجع سابق، ص_ص: 61،62.

[2] علي سعد الله، **نظرية الدولة في الفكر الخلدوني**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003، ص:59.

[3] محمد نصر مهنا، في التاريخ: **الأفكار السياسية وتنظير السلطة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1999، ص:306.

[4] جان جاك روسو، ترجمة: عادل زعتر، **العقد الاجتماعي**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2013،ص:38.

[5] عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص: 166.

والإرادة العامة هي السلطة التي توجه الدولة نحو الغاية التي أنشئ من أجلها النظام السياسي وهي الصالح العام وهي إرادة الأفراد في جملتهم فهي روح عامة وعقل جماعي يعبر عن المصلحة العامة وهي وحدها مصدر القانون والتشريع ولها السلطة المطلقة.

وتعرضت هذه النظرية للنقد على أساس من المعلومات والشواهد التاريخية التي جمعها علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، فقد لاحظ "سير هنري" أنه لم يعثر على أية شواهد توحي بأن العقد كان هو بداية المجتمع، فلقد كانت الحركة تبدأ من المكانة إلى التعاقد وكانت عضوية الفرد في الجماعة هي التي تحدد مكانة الفرد ولم يكن للفرد الحق أو الحرية في تغيير مكانته من خلال التعاقد الحر، وفي الحقيقة أن نظرية العقد الاجتماعي هي نظرية ميكانيكية فالدولة ليست نظاما صناعيا ينشأ ميكانيكيا عن طريق العقد فالنظم السياسية هي في حقيقة الأمر نظم طبيعية تنمو وتطور، فالدولة كما يقول أرسطو هي نظام طبيعي، ولكن وبرغم كل هذا النقد فلا يمكن إنكار إسهامات النظرية في تطوير نظرية السيادة ونمو الديمقراطية[1].

د- نظرية القوة:

سيطرت فكرة القوة على الفكر السياسي عموما وعلى ظاهرة السلطة على وجه الخصوص ومن هنا اهتم المفكرين بدراستها لفهم مجرى العملية السياسية، كما اختلف تعريف القوة بشكل كبير فمنهم من عرفها بأنها المقدرة على فرض الإرادة وأنها موضوع نادر أو مادة حسية لدرجة أن البعض يحسب لها مجموع كلي وأي زيادة في القوة لأحدى الجماعات يعني فقدانها لجماعة أخرى[2].

تقوم هذه النظرية على أن مصدر السلطة السياسية هو تلك القوة التي يتمتع بها فرد أو عدة أفراد دون غيرهم وعن طريق هذه القوة استطاع ذلك الشخص أو أولئك الأفراد أن يفرضوا إرادتهم على غيرهم من الناس وبذلك أصبح له أو لهم حكم الناس، ففي المجتمع المدني قام القوي بإخضاع الضعيف كما استخدم شعارات العدالة والحق وفرض النظام وأيد هذه النظرية كل من المفكر الألماني "اوبنهيمر" والفرنسيان "بيدان" و"ديجي" فقد ذهبوا إلى أن السلطة في الدولة تكون بيد من يملك القوة وهي لا تقتصر على الجانب المادي بل يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة، منها القوة المالية أو العددية أو قوة معنوية أو قوة فكرية وكذلك القوة العسكرية، إن عامل القوة له تأثير واضح على نشأة المجتمعات

[1] هشام محمود، مرجع سابق، ص_ص: 297،298.

[2] نداء صادق الشريفي، **أصول علم الاجتماع السياسي**، جهينة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص:145.

وتطورها[1]، السلطة أساسها القوة فالإنسان بطبيعته أناني وغير منظم ولا يمكنه الخضوع بشكل ذاتي وإرادي لأن ذلك لا يتوافق مع طبيعته ولا بد من تضييق حريته للحفاظ على المجتمع[2].

وتؤمن هذه النظرية أن القهر والقوة هما أساس نشأة الدولة بل هما أساس أي نظام سياسي، فالسعي من أجل القوة والرغبة في تأكيد الذات هما وفقا لرواد هذه النظرية الغريزتين الأساسيتين لدى الإنسان وكان يعبر عنهما في الصراعات الحادة التي شهدها المجتمع، فالسلطة في الدولة تتمركز لدى الأقلية التي لها القوة والنفوذ واستخدمت هذه النظرية بطرق مختلفة لخدمة أغراض خاصة ففي العصور الوسطى استخدمها آباء الكنيسة لتبرير سيادة السلطة الدينية على السلطة السياسية وكذلك اكتشف الماركسيون أن أصل الدولة هو سيطرة طبقة على أخرى والدولة هي أداة الاستغلال الطبقي، وقد عرفت هذه النظرية كغيرها من النظريات العديد من النقد من أبرزه:

أن السلطة لا تضمن ديمومتها بممارسة العنف والقوة ولكن يجب أن يوافق الأفراد على هذه السلطة وكذلك فإن إهمال الإرادة الشعبية من شأنه خلق المواجهة والانتفاضة والاعتماد على القوة وحدها مؤشر على ضعف السلطة، كما أن التركيز على جانب واحد دون غيره من شأنه إهمال العوامل الأخرى مثل التعاون ورغبة الإنسان في الاستقرار والأمن كما أنها نظرية معادية للروح الديمقراطية ومنطق المشاركة الشعبية[3].

رابعا- بناء السلطة:

كما سبق وتبين في مفهوم السلطة وكذلك نظرياتها فإن العلاقة وثيقة بين السلطة والقوة وأن هذا الأخير مكون أساسي للسلطة فلا سلطة دون قوة، وعليه فإن دراسة بناء السلطة يقتضي التطرق لعنصر القوة في هذا البناء والذي يتخذ العديد من الأشكال والتراتبيات. وبناء القوة هو نمط توزيع النفوذ بين الأشخاص والنظم والأفكار والتنظيمات داخل المجتمع[4]. وتشكل القوة واحدة من أهم المفاهيم في التراث الفكري الإنساني وبناء القوة في المجتمع ليس بالأمر الهين لأنها كامنة في الروابط

[1] محمد عطا زهرة، مرجع سابق، ص_ص: 163،164.

[2] محمد عبدة محجوب، **الضبط الاجتماعي في المجتمعات البدائية**، الهيئة العامة، الإسكندرية، ص:72.

[3] هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص-ص.299،300.

[4] jeseph Dunner(ed)Dictionary of political Science ,London Vision press , p 423.

الاجتماعية غير النظامية وتتخذ شكل المكانة والدور والتي تتحول إلى سلطة في الروابط الاجتماعية النظامية الرسمية[1].

1- السلطة والقوة:

يرى كل من "هاولي" و"أولسن" بأن القوة تتخلل بشكل شامل كل صور الحياة الاجتماعية، فكل فعل اجتماعي وكل علاقة اجتماعية تنطوي على عنصر من عناصر القوة وإن استخدام الجزاءات السلبية أو التهديد باستخدامها يمثل أحد العناصر الهامة لمفهوم القوة، وهذا ما أكده أصحاب الاتجاه البنائي الوظيفي مثل "بارسونز" والتعددين مثل "داهل" وأصحاب نظرية الصفوة مثل "ميلز" ويرى " كوزر" بأن القوة هي القدرة لتحديد سلوك الآخرين وفقا لرغبات محددة داخل علاقات إجتماعية، والقوة مثل السلطة في كونها وسيلة للتأثير في سلوك الآخرين ولكن عن طريق العنف وليس عن طريق الحق، وغالبا ما تتواجد السلطة والقوة معا فالحكام لا يستطيعون الحكم بواسطة السلطة وحدها، وإرتباط القوة بالعنف والقهر يجعل الناس يمتثلون للأوامر[2].

كما عالج "دور كايم" في الصفحات الأخيرة من كتابه الانتحار مشكلة السلطة والقوة ووضع مدخلا نظريا لدراستها وقدر لهذا المدخل أن يكون ذا تأثير في عدد من المؤرخين وفقهاء القانون وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، الذين وجدوا في التقسيم الثنائي للسلطة الاجتماعية والقوة السياسية منظور نافع في دراساتهم المختلفة[3].

ويذهب راسل إلى القول أن مفهوم القوة هو المفهوم الأساسي في العلوم الاجتماعية شأنه في ذلك شأن الطاقة التي تمثل المفهوم الأساسي في العلوم الفيزيائية وللقوة أشكال عدة مثل الثروة، الأسلحة، التأثير على الرأي، وقوانين الديناميكا الاجتماعية عند "راسل" لا يمكن صياغتها إلا بلغة القوة، وهذا ما أدى ب "ميلز" إلى القول بأن دراسة القوة هي بداية الحكمة السوسيولوجية وجوهر هذه الحكمة هو أن القوة تكمن في الرجال، ومن ثمة تظهر أهمية كيفية إدارة القوة في المجتمع[4]،أما القوة عند ماكس فيبر فيرى أنها مفهوم شامل فكل ما يمكن تصوره من القدرات عند شخص ما وكل ما يمكن تصوره من تراكيب الظروف قد تضع هذا الشخص في المكان الذي يمكنه من فرض إرادته في

---

[1] هشام الأقداحي ،مرجع سابق،ص:170

[2] نداء صادق الشريفي ،مرجع سابق، ص،ص:45،46.

[3] إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص،ص: 65،67.

[4] السيد عبد الحليم الزيات، **في سوسيولوجيا بناء السلطة: الطبقة...القوة...الصفوة**، مرجع سابق، ص_ص:118،119.

موقف معين كما ميز فيبر بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية وهذه الأخيرة هي نتاجا لقوة تنبع من أسس أخرى، فالإنسان لا يناضل من أجل أن يغني نفسه ماديا فقط، فقد تكون القوة الاجتماعية والهيبة أساسا للقوة السياسية والاقتصادية فالقوة عند فيبر هي فرصة أحد الرجال أو عدد منهم لتحقيق إرادتهم في العمل الجماعي بالرغم من مقاومة الآخرين وما الطبقات وجماعات المكانة والمصلحة والأحزاب إلا ظواهر لتوزيع القوة داخل المجتمع[1].

إن القوة كما تشير إليها أدبيات علم الاجتماع السياسي هي القدرة على فرض الإرادة وحمل الناس على تحقيق رغبة ما أو تنفيذ سياسة معينة، فهي في جوهرها القدرة على ممارسة السلطة والنفوذ ويتوقف قيام البناء السياسي وبناء القوة على مقدار ما هو متاح من القوة ومصادرها والكفاءة في ممارسة هذه القوة وما يرتبط بذلك من إصدار القرارات ويؤدي تنوع مصادر القوة إلى تنوع وتعدد أشكالها.

ويفترض مفهوم البناء كما أشرنا سابقا إلى وجود نوع من الترتيب والتنسيق بين الجزئيات والوحدات التي تسهم جديا في تكوين وبلورة كيان كلي متماسك فالقوة في المجتمع التعددي هي قوة منتشرة تتقاسمها منظومة عريضة من الأفراد والجماعات والتجمعات السياسية ذات الحضور المؤثر في المجتمع وليست وقفا على فئات وطبقات بذاتها، ويمكن أن نميز في دراسة السلطة والقوة بين العديد من المراحل التاريخية التي أثرت على شكل وتوزيع القوة في المجتمع فتشكل هرم بناء القوة يتباين بناؤه من مجتمع إلى آخر ومن جيل إلى جيل آخر عبر التاريخ وذلك بسبب التحول المستمر وديناميكية الحياة الاجتماعية مما يدفعنا للتعرف على أهرامات القوة المختلفة.

2-أهرامات القوة:

إن تتبع مسار التاريخ البشري يكشف لنا عن أشكال مختلفة من أهرام القوة في المجتمع وأن لكل مجتمع في طور من أطواره هرم قوة مختلف عن غيره، وله سماته الخاصة وفي طور آخر ينهار هذا الهرم ليحل محله هرم آخر، فهي تتعدد وتتباين بتعدد وتباين المجتمعات والأطوار التاريخية، وقد صنفها "ماكيفر" إلى ثلاث أهرامات مختلفة:

[1] السيد عبد الحليم الزيات، نفس المرجع السابق، ص:125.

أ- الهرم الطائفي:

وتتخذ خطوط هذا الهرم حدودا جامدة وصارمة ويسود هذا الشكل في النظام الثابت والمتحجر فلا يستطيع أبناء الطبقات الدنيا صعود السلم إلى الطبقة الأعلى ومن ثم فإن أي فريق أو جماعة تثبت في مكانها وتبقى الحواجز الطبقية حائلا لا يمكن اختراقه ويعبر عن هذا الهرم بالشكل التالي:

شكل رقم5:

عنوان الشكل:الهرم الطائفي، 1- الملك،2-النبلاء،3-الطبقة الإدارية ورجال الدين،4-الصناع،5-الفلاحين،6-العبيد.

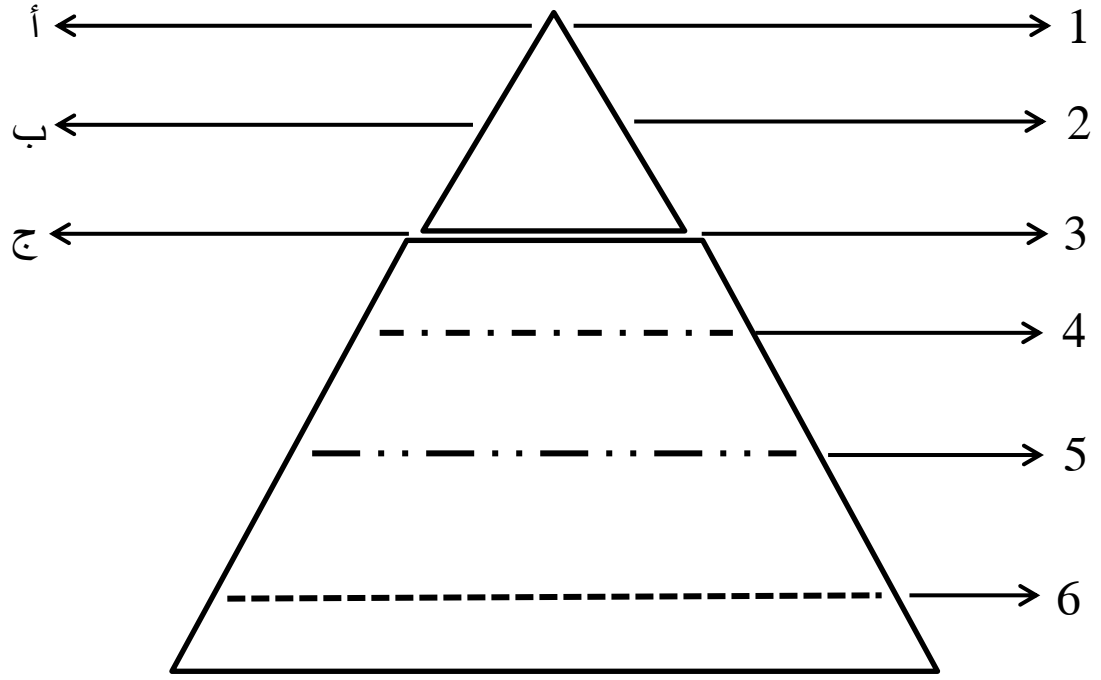

المصدر: هشام محمود الأقداحي، علم إجتماع السلطة، ص178.

فقمة الهرم تمثل الحاكم ويليها النبلاء ثم الطبقة الثالثة وتمثل الإداريين أما قاعدة الهرم وهي أكبر مساحة أي المجتمع وتمثل الفلاحين وأصحاب الحرف والتجار، ولقد ساد هذا الشكل في العهد الإقطاعي وما يميز الهرم في هذه الفترة هي الخطوط الرئيسة التي يتعذر النفاذ منها وهي (أ) (ب) (ج) وتمثل حواجز بين الطبقات[1].

[1] إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص_ص: 185،186.

ب- الهرم الأوليجارشي:

يتميز بالتحديد الصارم مما يؤدي إلى فصل كل مستوى عن الآخر فصلا قويا وفقا لتباين الخصائص الثقافية لكل طبقة وقد يتحرك الأفراد في هذا الهرم من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى ونلاحظ تكاثف الطبقة الوسطى وزيادة دورها ويتخذ الأفراد طرقا مختلفة للصعود من طبقتهم إلى طبقة أعلى حتى الوصول إلى الحكم[1] ويعبر عنه بالشكل التالي:

شكل رقم:6

عنوان الشكل: الهرم الأوليجارشي، الملك، 2 النبلاء، 3 كبار الموظفون، 4الحاشية، 5صغار ملاك الأراضي، 6 الصناع، 7 الفلاحون، 8 العبيد.

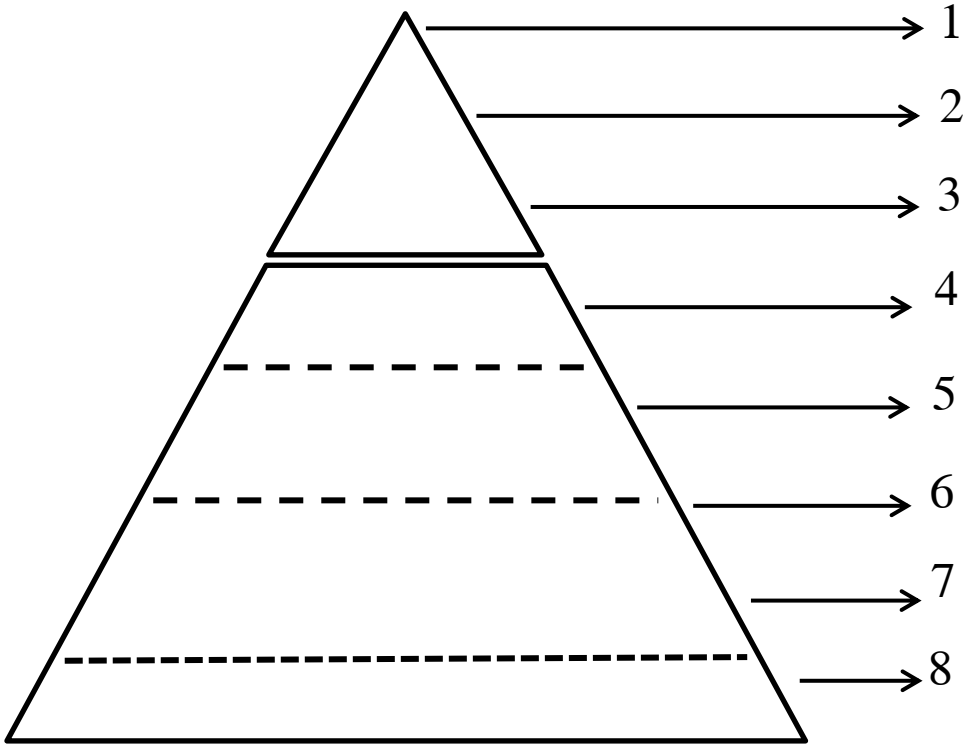

المصدر: هشام محمود الأقداحي، علم اجتماع السلطة، ص178.

ويذكر " ماكيفر" أنه تكونت عدة أنواع لهذا النمط في ظل النظام الفاشيستي والذي وسع نطاق سيطرة الدولة وربط قوة أصحاب الملكية الكبيرة بولاء أصحاب الملكيات للحزب الحاكم، وواجه بسلطة الدولة جميع القوى الاجتماعية داخل المجتمع[2].

[1] نفس المرجع، ص_ص: 167،168.

[2] هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص_ص: 178،179.

ج- الهرم الديمقراطي:

أما النمط الثالث من أهرام القوة يسميه " ماكيفر" بالهرم الديمقراطي، وتكون فيه الخطوط متحركة ولا يعوق هذه الحركة سوى مراكز قوة ثابتة وتشكل هذه المراكز حواجز في وجه من يسعى للانتقال من مركز أدنى إلى آخر أعلى منه، فقد يفشل حينا في تجاوزها وقد ينجح أحيانا أخرى كما أنه قد يهبط البعض من أعلى القمة إلى أسفلها وفي هذا النمط الهرمي قد يكون التنظيم الطبقي لمن هم أدنى مكانة وأقل قوة دون النظر إلى قوة النسب والثروة[1]، ويعبر عنه بالشكل الموالي:

شكل رقم:07

عنوان الشكل: الهرم الديمقراطي

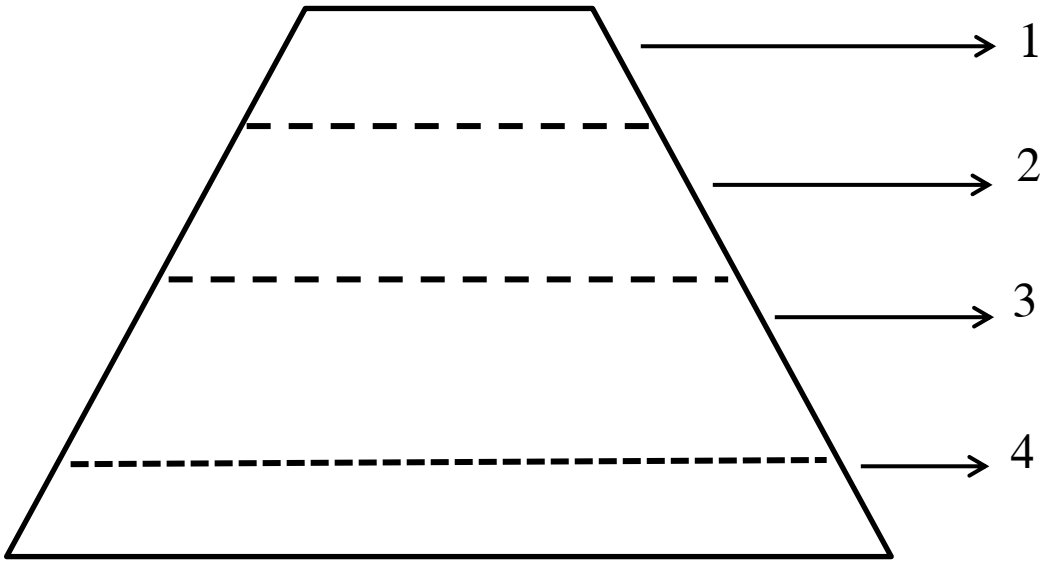

المصدر: هشام محمود الأقداحي، ص179.

1 القادة السياسيون ورؤساء الأحزاب، 2 الكوادر التنفيذية والطبقات المهنية،3 المزارعين والتجار،3 الدرجات من العمال والمزارعين.

والملاحظ أن هذه الأهرامات الثلاث من أنماط القوة تشترك في إعتمادها على المؤهلات التنظيمية للقادة والسياسيين، وذلك لمواجهة النفوذ المتزايد للملاك وتقوم عملية التنظيم في المجتمع الحديث بالدور الهام والفعال في إعادة توزيع القوة، ولقد مكن التنظيم الديمقراطي في المجتمعات الحديثة من تنظيم القوة بفعالية أكبر مما كانت عليه في المراحل الزمنية السابقة فهي تأكيد لتمكين السلطة الشرعية وتطبيق القوانين.

[1] هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص179.

وأشارت الدراسات المتعلقة بالبيروقراطية وعلى رأسها دراسة "ماكس فيبر" حول النموذج المثالي للبيروقراطية إلى قوة النفوذ الكامن في السلطة السياسية فاعتبرت مصدر جديد من مصادر النفوذ السياسي[1].

فأهم التنظيمات التي تمارس القوة في المجتمع الحديث هي الأحزاب السياسية والتنظيمات الاقتصادية الكبرى والقوات العسكرية ويبدو ذلك واضحا في الهرم الأخير الديمقراطي حيث تركزت القوة في أيدي الساسة وزعماء الأحزاب، فالقوة في قمة الهرم تبدو دائما متركزة في الأقلية التي تسمى " الصفوة" التي تحكم بسبب امتلاكها ناصية القوة وهي ما تسمى ب " صفوة القوة".

كما يتبين من أهرام القوة فإن القوة السياسية تتميز عن غيرها من القوى الاجتماعية بسبب وظيفتها الهامة في التنظيم وتوحيد التأثير على أنشطة العلاقات المتبادلة لأفراد المجتمع، فهي القوة المتكاملة التي يكون فيها اتخاذ القرار حكرا على طرف واحد وأكد "إنجلز" أن القوة السياسية يجب أن تستمر منفصلة عن غيرها من القوى ولا تتحول القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية إلا عندما تستطيع أن تفرض نفسها على اتجاه القرار السياسي والقوة السياسية تلازمها السلطة بالعادة ولقد باتت فاعلية القوة السياسية مهددة في الوقت الراهن بسبب غياب التجانس الاجتماعي من ناحية والافتقار لكفاية التحرك الاقتصادي الذي يحد من الانقسامات الاجتماعية من ناحية أخرى[2].

3- اتجاهات القوة:

الاتجاهات المنهجية والرؤى النظرية التي أثرت البحث في هذا المضمار بحيث يشكل كل اتجاه من هذه الاتجاهات تيار مختلف عن غيره سواء من حيث الطرح أو الأدوات المنهجية المستخدمة وهي كل من الاتجاه الصفوي والاتجاه التعددي ثم الاتجاه الطبقي وسنتناول كل منها على حدى:

أ- الاتجاه الصفوي:

يرى "بوتومور" أن هناك ثلاث مراتب من الصفوة:

- **الصفوة:** وهي معروفة وظيفيا كجماعات مهنية تتمتع بمكانة عالية في المجتمع وهي "عامة".
- **الطبقة السياسية:** وتشمل كافة الجماعات التي تمارس القوة السياسية والنفوذ وينخرط هؤلاء في صراع من أجل القيادة " الأقل عمومية"

[1] إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص_ص: 171،172.

[2] نفس المرجع السابق، ص:181.

– **الصفوة السياسية:** وهي جماعة صغيرة داخل الطبقة السياسية تتكون من الأفراد الذين يمارسون القوة السياسية في أي وقت.

كما توجد اتجاهات عديدة لدراسة الصفوة تنقسم إلى أربعة اتجاهات رئيسية:

– الاتجاه الأول: التنظيمي ومن أهم رواده " موسكا" و"ميشلز" واللذان يرجعان قوة الصفوة إلى قدرتها التنظيمية.

– الاتجاه الثاني: هو اتجاه سيكولوجي ومن أبرز رواده" باريتو" الذي يرى أن الصفوة نتاج لغرائز ودوافع أساسية وما تعكسه من رواتب ومشتقات.

– الاتجاه الثالث: اقتصادي من أهم رواده" برنهام" ويرجع قوة الصفوة إلى سيطرتها على وسائل الإنتاج الاقتصادي.

– الاتجاه الرابع: النظامي ومن أهم رواده " رايت ميلز" ويرى أن القوة السياسية في المجتمع الحديث تميل إلى اتخاذ طابع نظامي والصفوة نتيجة لهذا الطابع[1] وسنتناول هذه الاتجاهات بشكل عام مع التركيز على الطابع النظامي للتحليل والذي يخدم النسق السياسي في تفسير القوة.

تنطلق أطروحات هذا الاتجاه من فرضية أساسية مؤداها أن إدارة شؤون الحكم في المجتمع تقوم به الصفوة وهي مجموعة صغيرة من ذوي المكانة ومن أشهر روادها، موسكا وروبرت ميشلز وباريتو، وهي تشكل لبنة أساسية في بناء القوة في وكذلك "هنتر" والذي ركز في دراساته على بناء القوة في المجتمع المحلي الأمريكي فحاول البحث عن ماهية القوة ومكوناتها الأساسية وانتهى إلى أنها مستلزم وظيفي ملازم للمجتمع ويجب أن يعهد به إلى الصفوة لتحقيق الغايات المنشودة[2] وسار على خطاه عالم الاجتماع الأمريكي "رايت ميلز" في سياق كتابه " صفوة القوة" والذي يرى أن شؤون المجتمع الأمريكي تدبر بواسطة جماعة محدودة هي صفوة القوة والتي تتكون من الأثرياء وفئة العسكرين فالصفوة قوة نظامية متماسكة متعددة الأسس والمصادر ولكنها مترابطة البنيان[3] ويعتقد ميلز أن صفوة القوة تضع كل السياسات العامة من خلال المناورة والسرية باتخاذ الطبقة الوسطى أداة رئيسية لهذه المناورة، ويرى أن أهم أسس هذه القوة هي المصالح، فالقوة متناسقة بين هؤلاء الذين تتقارب مصالحهم كما تقوم كذلك على التشابه السيكولوجي والتمازج الاجتماعي وترتب عن ذلك أن

[1] نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، ص_ص: 150،151.

[2] السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص: 127.

[3] المرجع نفسه، ص_ص: 128،130

ربط "ميلز" النفور واللامبالاة السياسية بعملية تركيز القوة داخل النظام[1]، إن ما يمكن استخلاصه من دراسة " ميلز" أن مواقع القوة ترتبط بالأدوار التي يلعبها البعض في المجتمع ومن ثم فالصفوة هي نتاج الطابع المجتمعي النظامي الحديث فتشغل نظم معينة المواقع الحيوية ويشغل ذوي المراتب العليا أهم المواقع في هذه النظم وعلى الخصوص مناصب السلطة الاستراتيجية ويبدو هرم القوة عنده على ثلاث مستويات:

– المستوى الأول: وهو قمة الهرم ويتشكل من كبار التنفيذيين الحكوميين والمسئولين ومديري الشركات.

– المستوى الثاني: ويمثل المستويات الوسطى للقوة وتتشكل من جماعات النفوذ المتباينة ذات العلاقات المتعددة والمتوازنة.

– المستوى الثالث: وهو المجتمع الجماهيري ويتميز أنه لا قوة له وهو غير منظم ومفكك ويضبط من أعلى[2].

ويرى "ميلز" أن صفوة القوة تلجأ إلى خداع الجماهير لتظل في حالة سكون وهدوء فيبقى الوضع القائم محافظا على توازنه كما أن الفساد الذي يوجد داخل الصفوة راجع إلى عجز الجماهير وعدم قدرتها على تنظيم صفوفها، واهتمت الدراسات الحديثة للصفوة بالقيادة والتي اعتبرتها شاملة لعدة صفوات متنافسة حول النفوذ إذا فجوهر نظرية الصفوة هو وجود قلة من السكان تقوم باتخاذ القرارات الرئيسية[3].

ب– الاتجاه ألتعددي:

ويقوم هذا الاتجاه على فرضية أن القوة السياسية لا تتركز في يد قلة من الأفراد و التي تمارس قوتها على الغالبية من المجتمع بل إنه توجد فرص متكافئة لكل الجماعات المتنافسة و المتعارضة لاقتسام القوة بينها ويتمثل هذا الاتجاه خاصة في كتابات "داهل " ومؤلفه الشهير حول " من يحكم " وينطلق داهل من فكرة أن البحث في تحديد القوة ينطلق من البحث في عملية صنع القرارات ومن يقوم بها ودرجة قوتها وتتعلق هذه القرارات بثلاث مشكلات اجتماعية:

– التنمية الحضرية.

---

[1] إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص_ص: 236،237.

[2] نفس المرجع السابق،ص،143.

[3] هشام محمود الأقداحي، مرجع سابق، ص_ص: 375،382.

- التنمية السياسية والتعليمية.
- الترشح للمناصب السياسية.

ومن خلال دراسته لمجتمع نيوهافن خلص إلى أن القوة السياسية تتوزع بين جماعات عديدة تتميز بتعدد واستقلال دوائر صنع القرار وذلك بسبب التكافؤ في القوة بين الجمعات المتعددة[1].

وكذلك ذهب "راسمان" إلى أن القوة السياسية لا تتركز في يد جماعة بل تتوزع بين جماعات عديدة هي جماعات الرفض والاعتراض لما تمارسه جماعات الضغط والمصلحة من تحقيق مصالح خاصة لها على حساب غيرها من الجماعات فتعمد جماعات الرفض إلى تعبئة الجماهير والتأثير في الرأي العام[2] ويرسم "ريسمان" هرم القوة من مستويين فقط فمستوى الهرم الأعلى هو جماعات الاعتراض بالإضافة إلى التنوع والتوازن في جماعات المصلحة ولا توجد عنده جماعة حاكمة عليا، فبناء القوة غير متبلور بل يبدو في التفاعل بين جماعات المصلحة والمستوى الأدنى من الهرم يتمثل في الجماهير والجموع التي ترتبط بجماعات المصلحة ويرى أن غالبية الجماعات لا تشترك في كل المسائل بل كل جماعة تشترك بصفة أساسية في المسائل التي تهم مصالحها المحورية فهناك بناءات كثيرة للقوة ووجوها متباينة لها[3].

وأهم ما يمكن قوله حول هذين الاتجاهين أن الصفوية أو التعددية لا يمكن أن تسود على حدة في المجتمع لأن ذلك يتعارض مع النظرة التي تتناول القوة على أنها الركيزة الأساسية في حركة التاريخ ذلك أن التعددية لا تتجاوز تعدد مراكز القوة وعلاقاتها كما أن بناء القوة في المجتمع يقوم على صفوة أو صفوات في إطار من الهرمية النسقية.

وما يمكن ملاحظته حول الاتجاه التعددي أنه لم يظهر كرد فعل عن الاتجاه الماركسي ولكن جاء نتيجة تحليل المؤسسات السياسية في المجتمع والتي انتهت إلى نتيجة مفادها أن السلطة السياسية ليست ديمقراطية تماما إلا أنها وعلى الأقل تجسد التعددية في السلطة بناءً على ثلاث مؤشرات:

- المناصب المشغولة.
- الوظائف الممارسة.

[1] عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص_ص: 131،132.

[2] نفس المرجع السابق، ص:133.

[3] إسماعيل علي سعد، مرجع سابق، ص_ص: 142،143.

– المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات الهامة[1].

ج– الاتجاه الطبقي:

حاول "ريمون آرون" من خلال تحليلاته أن يرسم نموذجا يختص بأوضاع تاريخية من خلال التعريف على الطبقة السياسية والطبقة الحاكمة والنخبة من أجل أن يحدد لكل طبقة مكانتها مقارنة بالطبقة الاجتماعية فميز بين الطبقة السياسية التي تمارس الوظائف الحكومية والطبقة الحاكمة التي تضم أفراد يستطيعون التأثير على أولئك الذين يمارسون السلطة السياسية، بما تخوله لهم ثرواتهم وطاقاتهم الاقتصادية فالطبقات في صراع دائم من أجل السلطة، وكل نظام يحمل طابع الطبقة التي تمارس السلطة فيه إضافة إلى أن هناك طبقات عليا تحتل أعلى المناصب أما مفهوم الطبقة الحاكمة عند "ماركس" فيؤسسها على تقسيمه لمراحل مختلفة للتاريخ الإنساني الذي يرى أنه عرف طبقتين، الأولى حاكمة تملك وسائل الإنتاج وتمتد سيطرتها على المجالات العسكرية والثقافية والاجتماعية أما الطبقة الثانية محكومة لا تملك إلا قوة عملها مما أدى إلى ظهور الصراع بين هاتين الطبقتين " السادة والعبيد" كبار ملاك الأراضي والأقنان أو كما عبر عنه" البرجوازية والبروليتاريا"[2].

إذا فهذا الاتجاه يستمد أصوله النظرية من الفكر الماركسي ويمثل موقفا معارضا ورافضا للصفوية والتعددية وقد بلور هذا الاتجاه أفكار عالم الاجتماع الفرنسي "بولنتزاس" في كتابه القوة السياسية والطبقات الاجتماعية وكذلك الأمريكي" دوهندروف" وذلك في مختلف أعماله ودراساته فيرى "بولانتزاس" أن القوة السياسية في جوهرها هي قدرة طبقة إجتماعية معينة على تحقيق مصالحها وأن الطبقات المسيطرة في التكوين الاجتماعي هي التي تحتل مواقع السيطرة، والتي تؤدي إلى الحفاظ على مستوى الصراع الطبقي فتكون هذه الطبقة هي المهيمنة على القوة، أما "دوهندروف" فيرى أن الطبقة المسيطرة على المجتمع الأمريكي هي التي تتحكم في الاقتصاد وتسيطر على الثروة[3].

فأبرز ما يميز التحليل الماركسي هو وجود ردات فعل من قبل الطبقات المسيطر عليها والتأكيد على وجود صراع طبقي يأخذ أشكالا مختلفة وعلى عكسه ذهب "بولانتزاس" في تحليله إلى الطابع الوظيفي فعرف السلطة أنها الهيئة التي تعمل على تأمين التضامن الاجتماعي من أجل ديمومة

[1] حسن ملحم، مرجع سابق، ص:158.

[2] نداء صادق الشريفي، مرجع سابق، ص:148.

[3] السيد عبد الحليم الزيات، مرجع سابق، ص_ص: 134،135

نمط الإنتاج كما يذهب بولانتزاس إلى القول بوجود انفصال نسبي بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي والاجتماعي مما يترتب عنه وجوب التفريق بين الطبقة الحاكمة والطبقة المسيطرة.

لقد تبنى "بولانتزاس" المدرسة البنائية في الفكر الماركسي ا لمعاصر وفي كتابه " السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية" استخدم المنهج الجدلي البنائي في مجال الاجتماع السياسي وخاصة في دراسة الصراع الطبقي والسلطة في الدولة، فهو يرى أن ماركس ولينين وجرامشي لم ينشئوا مفهوما نظريا للسلطة لذا وجب التفرقة بين الأبنية والعلاقات الاجتماعية فمجال الممارسات الطبقية هو المجال الذي تنشأ وتتكون فيه السلطة، فالعلاقات القائمة بين الطبقات هي علاقات سلطة وقوة إلا أن العلاقة القوية بين المفهومين لا تعني أن أحدهما أساس للآخر وإنما تعني التجانس في المجال الذي ينتميان إليه وإذا كان مفهوم الطبقة يعتبر انعكاس مستويات البناء الاجتماعي ككل على دعائمه الاجتماعية فإن مفهوم السلطة يقصر هذا الانعكاس على العلاقات بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة، فهو يعبر عن تأثير البنية الاجتماعية في العلاقات المتناقضة بين ممارسات الطبقات الاجتماعية المتصارعة أي أن السلطة لا تقع في أي مستوى من مستويات الأبنية الاجتماعية فهي انعكاس لهذه المستويات في مجموعها[1].

إذا كما تقدم في تعريف "بولانتزاس" للسلطة أنها قدرة طبقة إجتماعية معينة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة يترتب عنه ارتباط مفهوم السلطة بميدان الممارسات الطبقية وما بينها من علاقات فالصراع الطبقي هو الإطار المرجعي لمفهوم السلطة مما يحتم وجود علاقات خاصة من السيطرة والتبعية وهي علاقة يمكن أن توصف بأنها علاقة قوة فتضع خطوط فاصلة بين مواقع السيطرة ومواقع التبعية[2].

لا شك أن هذه الاتجاهات وعلى خلاف أطروحاتها تلتقي في حقيقة مفادها أن هناك درجة عالية من تكثيف القوة داخل فئات وجماعات معينة تسيطر على مقاليد السلطة السياسية في سبيل تحقيق المصالح والغايات.

---

[1] نيكولاس بولانتزاس، ترجمة: عادل غنيم، **السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية**، ط2، 1983، ص،ص:113،112.

[2] نيكولاس بولانتزانس، المرجع نفسه، ص_ص:120،118.

خامسا- أشكال السلطة:

يزخر تاريخ السلطة بالعديد من البنى وشكليات مختلفة في ممارستها ولا يمكن تصور هذه الأشكال إلا من خلال الواقع المحسوس الذي يتميز بتعقد تركيب بنيته، ولا يمكن أن تتضح لنا الصورة إلا من خلال التحليل والذي نميز فيه بين أشكال ثلاث:

- السلطة المباشرة.
- السلطة المجسدة.
- السلطة المؤسسة.

ومن المفكرين من يحصر أشكال السلطة فقط في شكلين اثنين وهما:

- السلطة المشخصة.
- السلطة المؤسسة.

ويحدد لكل منهما ملامح مميزة عن الأخرى[1] وسنفصل بيان كل شكل في ما يلي:

1- السلطة المباشرة:

وهي السلطة التي تفرض نفسها على كافة أعضاء الجماعة دون أن يتولى ممارستها أحد منهم فما من أحد يأمر لكن الجميع يطيعون الجميع، وذلك بسبب احترام العادات والتقاليد والمحافظة عليها فلا يوجد ضمن هذه السلطة قوة ردع عليا ولكن العقاب يكون ضمن الشجب والاستنكار الجماعي ويتحقق هذا الوصف للسلطة على المجتمعات القبلية أين يخضع الفرد للمعتقدات والعادات والتقاليد، فلا وجود هنا لجهاز شرطة يردع لكن السلطة الاجتماعية تفرض ولاء يصعب تقدير مداه لأن الانتماء للجماعة يحقق القوة ضمن البنية الاجتماعية[2] فالسلطة الاجتماعية المباشرة تميز المجتمعات المغلقة بشكل خاص اين تقوى الروابط الاجتماعية والطاعة العمياء لسلطة عليا لا يملكون تبريرا لها أو بيان مصادرها فيتميز الرباط الاجتماعي بالقوة والتماسك[3].

إذا فالخضوع للسلطة الاجتماعية لا يتم دائما بناءً على القهر بل إن قبولها والموافقة عليها قد تكون بناءً على روابط اختيارية وأخرى لا اختيارية وهذا ما سنعرج لبيانه: إن العضوية في الروابط الاختيارية تتم وفق مبدأ القبول والموافقة فيكون الولاء هنا طوعيا وذلك بهدف تحقيق المصلحة العامة

---

[1] عطا محمد زهرة، **مقدمة في العلوم السياسية**، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص: 158

[2] جان وليام لابيار، مرجع سابق، ص_ص: 20،21.

[3] نفس المرجع السابق، ص،25.

والمشتركة أو المحافظة على الحقوق، أما بالنسبة للخضوع الجبري للروابط الاجتماعية يخضع الفرد لها قهرا وإكراها ولا يملك خيار التنصل منها والانسحاب منها فالقهر الذي يفرض عن طريق القوة هو سبب هذه الروابط الجبرية[1]،إذا فإنه لا يمكن الكلام هنا عن سلطة سياسية مباشرة لأن هذا المجتمع المغلق لم يصل بعد إلى مرحلة التمييز والفصل بين الوظائف الاجتماعية وتنظيمها.

2- السلطة المجسدة "المشخصة":

وتظهر في مرحلة انتقال المجتمع من المجتمع المغلق إلى المجتمع المفتوح على المجتمعات الأخرى، أين يكثر الاحتكاك بالآخر وتزيد المعاملات والمبادلات التجارية مما يفرض إيجاد قواعد عمل صارمة للمحافظة على المصالح المختلفة، ونتيجة توسع العلاقات بين الجماعات تختص كل جماعة بوظيفة معينة مما يشكل عاملا هاما من عوامل تجسيد السلطة إلى: سلطة عسكرية أو دينية أو اقتصادية نتيجة ظهور الملكية الخاصة كذلك باعتبارها عامل هام في تجسيد السلطة[2] كما تتمثل السلطة المشخصة في فرد واحد أو عدة أفراد الذين يمسكون بزمام السلطة ويمارسونها وهي في هذه الحالة لا ترتبط بأي شكل من أشكال الجماعة السياسية ويعتبر هذا الشكل الأول الذي ظهرت به السلطة السياسية والتي تعتمد على دعائم ثلاث:

- فكرة الملكية الفردية.
- مبدأ القوة.
- غياب النظام.

فالسلطة السياسية هنا هي ملك لمن يمارسها كما أن القوة ترتبط بشخصية وقدرة صاحب السلطة كما أن ملكية الأراضي تلعب دورا كبيرا في تحديد شخص صاحب السلطة الذي يملك القدرة على إكراه الناس على الخضوع له ولا وجود للقوانين هنا لأن إرادة صاحب السلطة هي القانون ورغم ذلك يرى المفكر" جورج بوردو" أن السلطة عندما تتجسد في شخص القائد تكون مقبولة في المجتمعات المتطورة الذين يقتنعون بفكرة حمله لبرنامج وخطط سياسية مرغوبة في الحياة الاجتماعية[3].

وهنا يتبلور الحديث عن وظائف السلطة التي يقتضيها النظام الاجتماعي فقد حدد" أستون" سلسلتين من حالات الدخول للنظام الاجتماعي:

---

[1] طبيب مولود، مرجع سابق، ص،37.

[2] جان وليام لابيار، مرجع سابق، ص33.

[3] عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص_ص: 158،159.

- المطالبات.

- المساندات.

فتقتضي المطالبات في المخصص السلطوي بالمطالبة بشيء قد يكون قيمي أو مادي مثل المطالبة برفع الأجور أو الحرية في العمل وتحسين ظروفه، ويؤدي كل طلب إلى تشكل عبأ على عاتق السلطة فهي مضطرة للإجابة عليه إما بالموافقة وتحقيقه أو تقليصه وتعويضه وتحسين ظروفه كل ذلك في سبيل إرضاء المطالبين، أما المساندات هي من تدعم السلطة في مواجهة المطالبين عن طريق مساندتها من خلال إجراءات مختلفة قد تتمثل في الشعارات أو التجمعات والمظاهرات المؤيدة للنظام صاحب السلطة أما "غابريال آلمون" فهو يرى أن على السلطة أن تمتلك آلية ووسائل التحول لتحويل المطالب إلى استجابات فقد حلل آلمون في كتابه السياسات المقارنة ثلاث مستويات مختلفة من النظام، اولا على مستوى القدرات فالسلطة عليها أن تمتلك قدرات منظمة تسمح بتنسيق التصرفات الفرد والجماعية، ثانيا عليها امتلاك قدرة استخراجية تسمح لها بإستخراج الموارد الضرورية زيادة على القدرة التوزيعية التي يوزع بها الموارد التي قام باستخراجها[1].

وتشترك السلطة المشخصة على اختلاف زمانها ومكانها في مجموعة من الخصائص:

فقد أثبت الباحثون من خلال الدراسات المختلفة أنه على الرغم من التباعد بين المجتمعات المختلفة التي تقوم فيها السلطة المشخصة سواءً تباعدا في الزمان أو المكان إلا أنه توجد صفات مشتركة للسلطة السياسية المجسدة تتمثل في امتلاك هذه السلطة وظهورها في شكل مادي ملموس:

- امتلاك السلطة السياسية: فكل من يقبض على زمام السلطة يشعر أنها ملكه ومن حقه فيمتلكها عن طريق الاستحواذ عليها والتصرف فيها كما يشاء كما لو كانت ملكا خاصا به ويستعملها كما يحلو له دون مسائلة.

- الشكل المادي الملموس: أي ظهور السلطة المؤسسة في هذا الشكل المادي فتتمثل في شخص أو مجموعة أشخاص فيرمز لها بمالكها، وفردية العلاقة السياسية في زمن الإقطاع ترجع إلى صعوبة إدراك الأذهان المجردات فيدركون فقط ما هو ملموس ومحسوس فهم لا يستطيعون تخيل سلطة مستقلة عن الشخص القائم بها[2].

---

[1] موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص_ص: 210،209.

[2] راغب جبريل خميس راغب سكران، **الصراع بين الفرد وسلطة الدولة**، المكتب الجامعي الحديث،2009، ص176.

3- السلطة المؤسسة:

تأسيس السلطة هو في حقيقته عملية قانونية وهذه العملية هي واقعة إجتماعية تقوم على تحويل السلطة الاجتماعية من الفرد إلى الشخص المعنوي، وتأسيس السلطة من الناحية السوسيولوجية يكشف عن درجة من الوعي الجماعي يعترف الأفراد بالجماعة كحقيقة لها حقوقها التي تسمو عن كل الحقوق فالأهداف

والقيم المشتركة تتغلب على الأهداف والمصالح الخاصة فالمصلحة العامة هي الأولوية التي كرستها عملية تأسيس السلطة[1] فالسلطة المؤسسة في جوهرها هي سلطة القانون وتأسيس السلطة ليس ظاهرة مكتسبة ولا هو عمل ينجز دفعة واحدة وإنما هو مسار تاريخي تتكيف فيه الأصول التشريعية بصورة مستدامة مع ضرورات الجماعة الحياتية التي تتغير بتغير البيئة الاجتماعية والتطور العام للحضارة الإنسانية، فالسلطة ليست مفهوم محض سياسي وإنما هي مثل القانون واقعة إجتماعية تكون حيث يكون هناك تجمع بشري وصلات إجتماعية تملي على تصرفات الأفراد بعض الالتزامات وسلسلة من الحقوق[2].

إن السلطة المؤسسة هي سلطة سياسية ترتبط بالمجتمع السياسي ككل وليس بشخص أو مجموعة من الأشخاص وهذا يعبر عن تطور المجتمعات السياسية فهي تتميز بالشرعية وتلتصق بالحق القائم في الجماعة فالحاكم صاحب السلطة يمارسها باعتبارها وظيفة يؤديها لصالح المجتمع، وتقوم السلطة المؤسسة على ركائز ثلاث أساسية:

- وجود الدولة.
- وجود النظام.
- وجود القانون.

فالسلطة المؤسسة توفر الثبات والتماسك والاستقرار للمجتمع وهي نتيجة تطور المجتمعات، والتحول من السلطة المشخصة لا يمكن تعميمه بصفة نهائية فيمكن أن تحدث بعض التراجعات في بعض المجتمعات فتعود السلطة المشخصة للظهور فيصبح المجال مفتوحا لها لممارسة الكيد والخداع وفرض الرقابة البوليسية والعسكرية[3] إذا فالتأسيس للدولة الحديثة بحسب "بوردو" لا يتم إلا حيث تعود

[1] جان وليام لابيار، مرجع سابق، ص_ص: 44،46.

[2] نفس المرجع السابق، ص_ص: 47،48.

[3] عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص_ص:160،161.

السلطة إلى كيان مجرد أي تفقد السلطة " مالكيها" القدامى وتعود لمالك جديد لا وجود له في الواقع فالدولة لا توجد إلا حيث تؤسس السلطة وتعود لكيان مجرد غير أن السلطة قد تأخذ أشكالا مختلفة فقد يمارسها فرد أو مجموعة من الأفراد أو شخص مجرد كما أسلفنا الذكر إلا أن تنظيمها يختلف باختلاف الظروف والأحوال إلا أن فكرة السلطة المؤسسة ارتبطت تاريخيا بالتيار الليبرالي الذي ساد في القرن الثامن عشر في أوروبا أين كانت الحقوق والحريات محور الصراع الفكري والسياسي فصاغ المفكر "سيس" نظريته عن السلطة المؤسس في أواخر القرن الثامن عشر في كتابه "الطبقة الثالثة" أين سعى لتأسيس بناء عقلاني للمجتمع السياسي يستند لفكرتي العقد الاجتماعي وحقوق وحريات الإنسان فيرى أن المرحلة الأولى لبناء السلطة هي الإرادة الفردية فهي أصل كل سلطة وفي المرحلة الثانية وبفعل الإرادة الجماعية تم بناء الدستور والذي ينظم السلطة السياسية[1].

إن المفكرين توارثوا فكرة السلطة المؤسسة وسلموا بها واهتموا فقط بطبيعة نشاطها دون أن يلتفوا إلى طبيعة هذه السلطة ذاتها فهي لا يمكن أن تكون في جوهرها غير السلطة السياسية فالتأسيس ليس إلا حالة عارضة أو تظاهر عابر للسلطة السياسية لأن التأسيس هو شكل من أشكال نشاط السلطة السياسية حين تنظم نفسها[2] ولا يمكن أن نفهم أبعاد هذا التأسيس إلا من خلال إلقاء الضوء ورصد أهم العوامل المؤدية إلى ظهور السلطة المؤسسة.

ومن أهم عوامل نشأة السلطة المؤسسة وكما أسلفنا لم تظهر بين عشية وضحاها بل اجتمعت العديد من العوامل والظروف التي ساهمت في ظهورها من أهمها:

– عجز السلطة المجسدة: إن طبيعة السلطة المجسدة تدفع أصحابها دائما إلى التطلع إلى امتلاك مزيدا من السيادة ويقدمون على انتزاعها من غيرهم فتصبح السلطة بذلك مثارا للنزاعات التي قد تنتهي بالحرب فيصبح العنف هو الطريق الموصل لهذه السلطة مما يؤدي في النهاية إلى عجزها عن تحقيق الاستقرار.

– انتشار الوعي السياسي: يؤدي انتشار الوعي والنضج السياسي إلى رفض السلطة القائمة على إرادة فردية تتجسد فقط في إرادة الحاكم أين يشيع الاستبداد والتسلط والقهر فالشعوب الواعية تعمل على المشاركة في السلطة ودوام الاستقرار والأمن من خلال الانتقال السلمي للسلطة.

---

[1] منذر الشاوي، **فلسفة الدولة**، مكتبة الذاكرة للنشر والطباعة، ط2، 2013، ص_ص: 47،322.

[2] منذر الشاوي، مرجع سابق، ص:350.

– تعقيد الدولة: إن قيام السلطة السياسية بمهام متنوعة في المجتمع المتنامي أدى إلى ظهور أجهزة متخصصة مثل: الجهاز الإداري والشرطة والجيش والقضاء والتعليم ودائما ما تبلغ هذه الأجهزة درجة من التعقيد بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي ولا يمكنها أن تعمل دون أن يتوافر لها حد من الثبات والتماسك، مما أدى إلى ظهور الدعامة التشريعية للسلطة وبالتالي تأسيس السلطة.

– تطور الفكر الإنساني: الذي أدى إلى تطور القدرة على التصور والتخيل والتجريد ففي هذا المستوى العالي من التفكير يقع تأسيس السلطة بتخيلها مستقلة عن الأشخاص القائمين عليها بذلك تفرض السلطة المؤسسة حصول وعي وتصور جماعي ينظر للمجتمع المدني كحقيقة وقيمة تتجاوزان نطاق الفرد.

– تطور الفلسفة السياسية: التي أدت إلى ظهور نظريات السيادة الشعبية والعقد الاجتماعي والعديد من النظريات الأخرى التي تدعو إلى انتزاع السيادة المطلقة من الحاكم فقد نادى "مارسيل دوبادو" في القرن الرابع عشر بأن الأمير ليس سيد المجتمع وإنما هو خادمه، وقال "تيفولا دوكيز" في القرن الخامس عشر أنه ليس الأمير أو الحاكم من يمتلك السيادة ولكن الشعب هو المالك الوحيد لها وبهذا ظهرت فكرة الفصل بين السلطة والشخص الذي يمارسها فتحولت السلطة من مجسدة إلى سلطة مؤسسة قانونية وبذلك تكرس التمييز بين الدولة صاحبة السلطة والسيادة والحكام الممارسين للسلطة فيزول الحكام وتبقى الدولة مستمرة وإسناد السلطة السياسية فيها ليست هبة أو امتياز بل وظيفة تخضع للقانون[1].

سادسا–وظائف وحدود السلطة:

تعبر الوظائف عن ديناميكية السلطة باعتبارها تجسيد لعلاقة تفاعلية بين الحاكم والمحكوم والتي أوجدها الأفراد أنفسهم كما فرضتها الضرورة الاجتماعية، فالسلطة في الحقيقة مبررة من خلال الوظيفة التي تؤديها والوظيفة هي كيفية من التطابق بين توجهات وأهداف هذه الوظيفة والبنى الاجتماعية الموجهة إليها.

ومن أهم وكبرى وظائف السلطة هي قيادة المجتمع وترقيته وتوجيهه وجهة صحيحة، وتحديد وظيفة السلطة السياسية ينبغي أن يتم بمعزل عن الأشخاص الذين يمارسونها ولكن ليس بعيدا عن المجتمع السياسي والمدني لأنها ترتبط به وتتبلور في إطاره، وقد تحدث "جان وليام لابيار" في كتابه "السلطة السياسية" عن أهم وظائفها والتي حددها في وظيفتي النظام والتقدم، وكذلك هناك من يرى أن

[1] راغب جبريل خميس، مرجع سابق، ص_ص: 179،180.

أهم وظائفها هو الضبط الاجتماعي، إذا فالسلطة السياسية تقوم بوظيفة مزدوجة فهي من تضع النظام وتحافظ عليه من جهة ومن جهة ثانية تعمل على استمرارية تقدم المجتمع وهما مهمتان متكاملتان[1] فالمجتمعات المدنية تقتضي التوفيق بين صفتي الاستقرار والحركة التي يقتضيها التطور:

1- النظام: عرفه "اوجيست كونت" بأنه العادات والمؤسسات وطرائق العمل التي تستجيب كل آن للضرورات الملحة، وهذا يعني أن يتضمن وجود مجموعة من القواعد التي تضبط ثلاث أنواع من العلاقات الاجتماعية:

- العلاقات بين الفرد من جهة والفئات والجماعات والمؤسسات القائمة من جهة أخرى.
- العلاقات بين الفئات والجمعات المختلفة في داخل المجتمع المدني.
- العلاقات بين المؤسسات القائمة في المجتمع.

فمهمة السلطة السياسية أن توفر للأطراف هذه العلاقات الجو الملائم لممارسة نشاطاتها الاجتماعية وهذا ما يؤكد مهمة السلطة السياسية التي لا تقتصر على وضع نظام اجتماعي فقط بل لابد لها من إعادة صياغته باستمرار بحسب حاجات المجتمع ومقتضيات تطوره[2].

فمهمة السلطة السياسية هي دائما المحافظة على مؤسسات الدولة قائمة والدفاع عنها وتطبيق قواعد القانون والمؤسسات قد تبقى على حالها لكن العلاقات الاجتماعية في حالة من التغير الدائم لذلك فالمؤسسات ينبغي أن تخضع لعملية تغيير وتطوير دائم ووحدها السلطة السياسية تملك وسائل هذا التطوير.

2- التقدم: يعرف كونت التقدم بأنه تلك الابتكارات التي تنجم عن الوعي المباشر بالضرورات الملحة في الحياة الاجتماعية، وهو يعني التطور الذي يطرأ على المجتمع دون أن يتضمن خرقا للقوانين التي تتحكم بسير هذا النظام وتعمل السلطة السياسية على الاستجابة لهذه التطورات وتنظيميها وتظهر هنا صعوبة التوفيق بين وظيفتي التنظيم والتقدم لأن ذلك يتطلب التوفيق بين ضرورة الاستقرار والثبات وبين مقتضيات الحركة والتطور[3] فيظهر اتجاه محافظ يدعو إلى الثبات على البنى القديمة واتجاه مجدد يطالب بإحداث التغيير على كل مستويات التنظيم، والسلطة لا تتحرك باتجاه ألي لأحد الاتجاهين بل تكون وظيفتها بحسب المعطيات العامة والظروف الاجتماعية المختلفة، فالدور الذي

[1] عطا محمد زهرة ، مرجع سابق، ص_ص:168،167.

[2] عطا محمد زهرة، مرجع سابق، ص:169.

[3] جان وليام لابيار، مرجع سابق، ص:89.

تلعبه السلطة السياسية يختلف بحسب اختلاف الظروف فهي حينا تبعث وتوجه بناء النظام الاجتماعي نحو التجديد وحينا آخر تعمل على الإبقاء على النظام القائم.

هذا بالنسبة للبعد السوسيولوجي لوظائف السلطة وهناك أبعاد وظيفية حديثة وإن اندرجت في الدراسة السياسية أو القانونية للدولة إلا أنها لا تخرج عن المجتمع في ممارستها وأهدافها مثل الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية والتي تقوم بها السلطة داخل الدولة وتقوم على مبدأ الفصل بين السلطات والذي نبينه في ما يلي:

3- مبدأ الفصل بين السلطات:

يقتضي التنظيم السياسي الحديث تقسيم السلطة في وظائفها إلى ثلاث وظائف رئيسية وهي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية، السلطة القضائية، وكما يتبين من التسميات فإن وظيفة السلطة التشريعية هي تشريع القوانين من خلال مؤسسات الدولة والتي يختلف تنظيمها بحسب كل دولة، ووظيفة السلطة التنفيذية هو تنفيذ هذه القوانين والتشريعات من خلال الأجهزة المختلفة التي تحتكر قوة الإلزام والإكراه، والسلطة القضائية ووظيفتها الفصل في المنازعات، ومن أهم المبادئ والأسس الحديثة المنظمة للسلطات داخل الدول هو مبدأ الفصل بين السلطات حتى لا تكون متمركزة في يد شخص واحد وذلك حتى لا تصبح السلطة مطلقة وبالتالي يحدث الاستبداد وسلب الأفراد حقوقهم وحرياتهم فكما قال "غوستاف لوبون" السلطة نشوة تعبث بالرؤوس، فكان "جون لوك" أول من درس العلاقة بين السلطات في العصور الحديثة وذهب إلى ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على أن تكون السيادة للسلطة التشريعية ثم جاء بعده الكاتب الفرنسي" مونتسكيو" فعرض نظريته حول الفصل بين السلطات في كتابه "روح القوانين" وقوام هذا المبدأ هو عدم الجمع بين السلطات في يد شخصية واحدة أو هيئة واحدة أيا كانت، بل ينبغي توزيعها وتقسيمها على هيئات مختلفة ضمانا لعدم إساءة استعمالها فتصبح أداة طغيان واستبداد، فهو مبدأ ظهر من أجل محاربة السلطة المطلقة[1] ومن هنا ظهر مصطلح وظيفة السلطة وفي الحقيقة أن هذا الفصل لا يطال السلطة في حد ذاتها ولكنه يتصل بوظائفها مما يستدعي منا بيان على وجه الدقة والتحديد المقصود بوظائف السلطة:

يعد مصطلح الوظيفة من أكثر المصطلحات استخداما في الدراسات الاجتماعية الحديثة زيادة على قيام مداخل تحليلية لدراسة الوظائف باعتبارها الفعل الذي يصدر عن مؤسسة ما، وتعرف

[1] إيمان عرفة، **مبدأ الفصل بين السلطات ومدى تطبيقه في الدولة الإسلامية**، دراسة تحليلية، الموقع الإلكتروني: https :www .researchgate.net/publication/ 315785752 تم زيارة الموقع في 2019/02/26.

الوظيفة بأنها مجموعة من المهمات تقوم بها السلطة تسمى كل منها وظيفة وينسب مجمل هذه الوظائف للسلطة باعتبارها سلطة في كل دولة وكل سلطة بها عدد من البنى لها مهام تسمى وظائف[1] وعليه فالوظيفة نابعة من تقسيم الوحدات داخل السلطة ولكل سلطة وظائف تختلف باختلاف أنواع النظم الناتجة عنها متضمنا ذلك وحداته وقد لاحظ فيبر أن الوظيفة من المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها استمرارية المؤسسات والدول وكذلك بقاء الجماعات الإنسانية والوظيفة هي تعبير واقعي عن الظاهرة السياسية في المجتمع وقد ذهب " أرسطو" من قبل في هذا الصدد إلى أن الوظائف التي تقوم بها السلطة هي وظائف عامة لاستدامة السلطان على المواطنين لإحساسها بالهيمنة، وتنسب للسلطة كل الوظائف كوظيفة الخازن والقائد وغيرها لأن السلطة لها حق الأفضلية في الوقت نفسة يقول أرسطو أن القائمين على الوظائف يلزمون الأفراد في المجتمع بالتقيد بها ويتحدد المدى الذي تصل إليه السلطة في ممارستها لوظائفها تبعا للفلسفة السياسية التي تعتنقها السلطة، ففي ظل بعض الإيديولوجيات السياسية التي تعارض تدخل السلطة بحجة الدفاع عن الحريات تسعى إلى تضييق الوظائف التي تقوم بها السلطة أما الإيديولوجيات التي تسعى إلى زيادة التدخل الحكومي بحجة قدرتها على تحقيق الأهداف التي يعجز عنها الأفراد فإنها تقوم على توسيع سلطات ووظائف الدولة إلى أوسع مدى، مما أدى إلى محاولة إيجاد صيغة توافقية بين الاتجاهين وذلك بالتركيز على الهدف من الوظيفة المحدد في إقامة السلام وتحقيق الصالح العام مما أدى إلى إنشاء بنى تشريعية وأخرى قضائية وأخرى عسكرية فأصبحت الوظائف هي الطابع المميز للسلطة في أي مجتمع[2].

وقبل أن تصل وظائف السلطة إلى هذا المستوى من التحديد والتنظيم فقد مرت قبلها بمراحل تطورت خلالها فعرفت أنواع مختلفة حددها المفكرين في الوظائف التالية:

– الوظيفة السياسية: وتتمثل في حماية قيم ومبادئ النظام وخلق بيئة ملائمة لاستمراره وفق إيديولوجية يتبعها كل الأفراد في المجتمع والالتزام بالمواثيق الدولية والمحافظة على سيادة الدولة.

– الوظيفة الاقتصادية: وتتمثل في إدارة موارد المجتمع وتحسين أحوال المواطنين المعيشية وخلق سلع وخدمات قابلة للتبادل مع تحديد قواعد توزيع عوائدها بما يعزز التقدم التقني واستغلال الموارد الطبيعية وكذلك إصدار النقد وضبطه.

---

[1] ماكيفر، **تكوين الدولة**، بيروت، دار العلم للملايين، ص:390.

[2] الحمروني ونيسة، **التغيير في وظائف السلطة السياسية والسيادة في زمن العولمة**، مجلة القراءة والمعرفة، العدد143، سبتمبر،2013، ص_ص: 165،167.

– الوظيفة الاجتماعية والثقافية: وتتمثل في خلق بيئة إجتماعية ذات أبعاد متوازنة تتيح المشاركة الشاملة لكل فئات المجتمع وتضمن الحرية الثقافية.

– الوظيفة الأمنية: وهي وظائف تتطلبها الحياة نفسها باعتبار أن الدول هي التنظيم الواسع العام الذي تميل فيه الفئات إلى التنازع والتعارض في المصالح والسلطة في الدولة مسئولة عن حماية الكل ضد الجزء [1].

مما تقدم يتبين أن السلطة السياسية في الدولة تتخذ توصيفات تتوائم مع وظائفها في الدولة فتتدرج من السلطة المطلقة إلى سلطة مقيدة وذلك بالتزامن مع تطور المفهوم الاجتماعي والسياسي والتاريخي للدولة والمجتمع المدني.

4- حدود السلطة السياسية وشرعيتها:

إن فكرة الموازنة بين السلطة السياسية بأبعادها المختلفة وفكرة الحفاظ على الحقوق والحريات داخل المجتمع، فرضت التفكير في وضع حدود فاصلة للسلطة، وبذلك ففكرة الحدود شغلت مكانة هامة في منظومة المفاهيم لدى العقل البشري فتطورت فكرة الحدود من الفهم المادي إلى فهم مجرد يطال العديد من مناحي الحياة الاجتماعية، وبهذا نشأت قوانين تحدد سلوك الأفراد فيما بينهم ونحو مجتمعهم ولكن بقيت سلطة الدولة واسعة وحرة لأوسع مدى، ومن هنا ظهر الصراع الفكري حول السلطة والحرية الفردية وسارع الحكام عبر التاريخ للتصدي لهذه الفكرة من خلال ما يعرف بمبدأ شرعية السلطة كنطاق لحدودها فما المقصود بشرعية السلطة؟

إن أساس شرعية السلطة هو رضا المحكومين بها وقبولهم لهذه السلطة، ولما أصبح القانون في زمننا الحالي معبرا عن إرادة الشعب والمجتمع، فإن مشروعية السلطة تعني الالتزام بالقانون وبالإيديولوجية التي يعتنقها أفراد المجتمع وعليه فلا يكفي لقيام شرعية السلطة السياسية أن تلتزم القانون فقط ولكن أن يكون القانون نابع من الإرادة العامة للشعب ومراعية لأهدافه ومبادئه وقيمه[2].

فالشرعية إذا تعبر عن فكرة عامة ومعتقد يتفق بشأنه أكثرية المجتمع، وقد ظهر مفهوم الشرعية في العصر الحديث من خلال المفكرين الاجتماعيين والسياسيين في محاولة لتحديد مصادر السلطة حينا وطبيعتها أحيانا أخرى ويعتبر "ماكس فيبر" من رواد هذه الفكرة باعتبار الشرعية صفة تنسب لنظام ما من قبل الخاضعين لها وتعتبر السلطة شرعية عند الحد الذي يشعر فيه أفراد المجتمع

[1] الحمروني ونيسة، المرجع نفسه، ص: 170.

[2] راغب جبريل خميس، مرجع سابق، ص: 233.

أنها سلطة صالحة وتستحق الطاعة والخضوع ويرى "ليبيست" أن الشرعية تكمن في قدرة النظام على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن المؤسسات القائمة هي الأكثر ملائمة لذلك المجتمع[1].

فكلما كانت السلطة شرعية وذات سند يعتقد الأفراد في صحته سواءً كان سند عقلي قانوني أو غيبي لاهوتي كانت هذه السلطة ممارسة في نطاق محدد يرتضيه المجتمع.

كما عرف الفكر الاجتماعي والسياسي والقانوني العديد من النظريات التي تقيد من سلطة الدولة وليس مجال تفصيلها بحثنا وإنما نعرج على ذكرها فقط لأهمية الإسهام الفكري الذي قدمته في إرساء حدودا للسلطة السياسية من أهم هذه النظريات:

نظرية الحقوق الفردية والتي قامت عليها فكرة إعلان حقوق الإنسان ونظرية القانون الطبيعي وسموه على سلطة الدولة ونظرية التحديد الذاتي حيث تلتزم السلطة بما أصدرته من قوانين وكذلك نظرية التضامن الاجتماعي ل"ليون دوجي" والذي يقوم على دعامتي الإيمان بضرورة القانون للمحافظة على التضامن والاعتقاد بعدالته، وما يمكن استخلاصه في هذا المجال أن السلطة السياسية تتقيد بالغاية من وجودها والمتمثلة أساسا في حماية حقوق وحريات الأفراد فإن حادت عن هذا الهدف فقدت مبرر وجودها وشرعيتها وما قد يجرها لهذا الخروج عن الهدف هو الخلط الذي يقع بين السلطة والدولة وهذا التداخل الذي أثر على وعي المجتمع مما أدى إلى تحول السلطة إلى سلطة شمولية في بعض المجتمعات لتتوارى الدولة خلف السلطة فيتم الخلط بين الواجبات والحقوق، فيتوقف مستقبل أي سلطة على قدرتها على تحقيق أهداف بنائها الفكري والاجتماعي والاقتصادي والتحول في السلطة يتجاوز فكرة توزيعها بين أكثر من فاعل فهي تمر بعملية أكثر عمق حتى يمكن القول أنها في مرحلة الانحلال ولتحافظ على ديمومتها لابد أن تلتزم الحدود والفواصل فهي تعبير عن توازن سياسي واجتماعي لا عن إجماع وتسلط ولكنها تتغير بتغير المعطيات وموازيين القوى[2]

5- السلطة السياسية في الجزائر:

لا يكاد يختلف عليه اثنان أن أغلب المجتمع الجزائري يشعرون باغتراب سياسي يفسره الواقع من عزوف عن الممارسة السياسية في أغلب أشكالها، والاغتراب السياسي كمفهوم سوسيولوجي تنوعت تعريفاته ولكنها تجمع أغلبها على أنه عدم القدرة السياسية والسخط وعدم الرضا السياسي وهو شكل

[1] خالد حامد، مرجع سابق، ص_ص: 60،61.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر، **دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة**، المركز العربي الديمقراطي، ص_ص: 134،135.

من أشكال كراهية السياسة فهو شعور سلبي يتكون لدى الأفراد والجماعات بأنهم غرباء ومحاصرون داخل نظام سياسي معاد[1].

فلقد شكلت أحداث أكتوبر 1988 منعرج خطيرا في التاريخ السياسي ومشروعية السلطة فيها، اقتضت إجراء تحولات وإصلاحات عميقة للتوجه نحو الديمقراطية والخروج من ظل نظام الحزب الواحد واحتكار السلطة وفقدان مؤسسات الدولة لمصداقيتها، وجاء دستور سنة 1989 ليعلن الخروج من هذا المأزق من خلال إقرار مجموعة من الإصلاحات أهمها التعددية الحزبية وتداول السلطة.

وتمثل القسمة غير المتساوية للسلطة أحد أخطر الظواهر السوسيوسياسية والتي تؤدي إلى خلق الأزمات وتأزم الأوضاع الاجتماعية، كما أن احتكار السلطة في يد أقلية ولفترة طويلة سواء تجسدت في شخصيات كشخص رئيس الجمهورية أو أحزاب سياسية حاكمة وكذلك تركيز السلطة في السلطة المركزية فقط على حساب السلطات الأخرى التشريعية والقضائية تتسبب لا محالة في خلق نوع من النظام الرئاسي والذي يؤدي إلى شخصنة السلطة السياسية، وهذا ما شهده المجتمع السياسي الجزائري خلال المراحل التاريخية المختلفة، مما أدى إلى ضرورة صياغة تعاقد اجتماعي جديد من خلال إحداث قطيعة مع كل الممارسات السلبية السابقة.

جدول رقم:1 وفي الجدول الموالي نوضح الهوة العميقة بين السلطة السياسية نصا وفي الممارسة الواقعية:

المؤشرات	السلطة في التشريعات	السلطة في التطبيق
تنظيم السلطة	منظمة وفق مبدأ فصل السلطات	هيمنة السلطة التنفيذية
تداول السلطة	إقرار حق التداول على السلطة	غياب التداول إلا نادرا
طرق انتقال السلطة	انتقال السلطة يتم بالطرق السلمية	يتم الانتقال بطريقة غير سلمية
مصدر شرعية السلطة	الشعب وفق القانون	تعيش أزمة شرعية ومشروعية
هدف السلطة	خدمة المصلحة العامة	خدمة مصالح النخب الحاكمة
التنافس السياسي	حرية التنافس	قمع المعارضة وتضييق الحريات

المصدر: فتيحة حيمر، السلطة السياسية في الوطن العربي بين الظاهر والواقع: الجزائر نموذجا، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد10، جوان، 2016، ص:193.

[1] طارق محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000، ص:115.

إن موضوع إسناد السلطة السياسية ارتبط بطبيعة نظام الحكم في المجتمع والمحدد للنمط المعتمد في نقل السلطة وممارستها وإنه وبالرجوع إلى مختلف الدساتير الجزائرية نجدها تنص على الديمقراطية وسيادة الشعب كما أن الهيئة الناخبة هي الجهة المسندة للسلطة السياسية من خلال المؤسسات والقواعد التي تسهر على تحقيق هذه العملية، غير أن النصوص القانونية والتنظيمية وحدها لا تكفي لتحقيق انتقال سلس وديمقراطي للسلطة بل يتوجب السهر على تفعيله في واقع الحياة السياسية.

ذلك بالتوجه نحو التداول من خلال بناء سلطة شرعية باعتبارها ضمانة لاستمرار السلطة وتجديدها من فترة إلى أخرى وذلك بتخطي احتكار السلطة ومراكز القوة لتعويضها بإشراك المجتمع المدني في العملية السياسية مما قد يحقق اتصالا بين الدولة والمجتمع والعودة المنظمة للشعب من خلال الانتخاب باعتباره أسمى صورة للمشاركة السياسية[1]، كذلك إن العمل على تجاوز المشهد المتآكل من التعددية الشكلية إلى السماح بظهور تعددية فعلية أصبح أمر ملحا ويعكس صدق الإرادة السياسية في التوجه نحو الإصلاح.

ولتحقيق السلطة السياسية أهدافها وزيادة مشروعيتها هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها من أهمها:

-حق الاختيار: أي حق المجتمع في اختيار حكامه واقتناعهم بالسلطة واعتبار قراراتها مقبولة.

- وجود دستور: ميثاق أو عهد مكتوب يعتمده ويتفق عليه جميع أفراد المجتمع ويشكل مرجعية تحكم مختلف الالتزامات.

- بناء المؤسسات: ضرورة وجود مؤسسات قوية ومستقلة لأن السلطة ليست مجرد المقدرة على الحكم وإنما أيضا تأسيس علاقات بين المواطنين وحكامهم من خلال هذه المؤسسات.[2]

هذه أهم ملامح السلطة السياسية في المجتمع الجزائري كما تتداخل الكثير من العناصر الأخرى التاريخية والتقنية القانونية والتوجهات الإيديولوجية المحلية والدولية التي لها الأثر المباشر على مسار السلطة السياسية في الجزائر والتي لا يتسع المقام لذكرها فقط حاولنا من خلال هذا العرض إلى إبراز أهم المعالم الممكنة في هذا الموضوع.

---

[1] نوال بلحربي، **إشكالية تولي السلطة في الجزائر: التوجه نحو التداول أم تكريس لآليات الاحتكار**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد10، جوان 2016، ص223.

[2] فتيحة حيمر، مرجع سابق، ص:170.

وتلخيصا لما جاء في هذا الفصل فإن السلطة السياسية هي جزء من السلطة العامة الاجتماعية وإن اهتمت بالواقعة السياسية إلا أنه لا يمكن عزلها عن المؤثرات الاجتماعية المختلفة وهي ظاهرة متطورة عبر الزمن كما فسرت ذلك مختلف نظريات السلطة وأنه لا قيام للسلطة السياسية إلا بتوفر عناصرها من قوة وطرفي السلطة حاكم ومحكوم وشرعية السلطة لضمان استمرارها، كما أن للسلطة السياسية وظائف تقوم بها وهي متطورة بتطور المجتمعات من حفظ للنظام وتحقيق الاستقرار وتطوير المجتمعات، والسلطة السياسية في الجزائر وكغيرها من المجتمعات عرفت تطورا في أشكالها ووظائفها متفاعلة في ذلك مع التطورات التاريخية المختلفة.

الفصل الثالث:

التأصيل النظري للتمكين

أولا- المراحل التاريخية للتمكين.

ثانيا- ماهية التمكين.

ثالثا- متطلبات التمكين.

رابعا- أبعاد التمكين ومؤشرات قياسه.

خامسا- دور الحركات النسوية في تمكين المرأة.

من المفاهيم الحديثة في العلوم الإنسانية عامة وعلم الإجتماع على وجه الخصوص التمكين بإعتباره جزء من عملية تغيير شامل، بعكس السلطة التي تناولناها في الفصل الثاني بإعتبارها مفهوم كلاسيكي قديم، فالتمكين أصبح حقيقة ماثلة في واقعنا اليوم وفي مختلف مجالات الحياة، فقد ظهر هذا المفهوم في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين بوصفه مفتاحا أساسيا للممارسة الديمقراطية والشعبية كما تجسد في المنظمات من خلال تطبيق مبدأ الإدارة الذاتية وإتخاذ القرار كما شاع إستخدامه في ما يعرف بإدارة الجودة الشاملة لصنع التغيرات الضرورية بالإدارة[1] وهذا ما عرف بالتمكين التنظيمي بإعتباره طريقة لتغير المنظمات نحو المستقبل لتكون أكثر منافسة وجودة، فقدم التمكين هنا كفلسفة منظميه جديدة وكذلك كإستراتيجية إدارية، وتقدم الدراسات المختلفة أطر تحليلية متعددة لمفهوم التمكين تتباين بتباين الآليات المعتمدة.

وتوجهات الباحثين وفرضياتهم المختلفة فضلا عن أهداف البحوث، فبرز مدخلين أساسيين هما المدخل التنظيمي ويتعلق بالموظف داخل الإدارة والمدخل النفسي والذي ينصب على الطباع الداخلية وتصورات الذات[2] ومدخل ثالث علائقي ترابطي ويتعلق بالمشاركة في إتخاذ القرار والسلطة وهو من مداخل دراستنا، أما المدخل الرابع والمتمثل في المدخل الدافعي فيخطو خطوة أبعد بالنسبة للتمكين بوصفه تعزيز الكفاءة الذاتية للأفراد لتحفيزهم لتنفيذ المسؤوليات الملقاة على عاتقهم[3] وكذلك عرف مفهوم التمكين مدخل آخر لدراسته وهو المدخل الجندري والمتعلق بقضايا المرأة والذي كان وليد حركات التحرر ومنظمات العمل الدولي وهو المدخل الثاني لدراستنا، وعليه سنحاول في المباحث التالية تفصيل ذلك ونتناول في المبحث الأول التطور التاريخي لمفهوم التمكين.

---

[1] زكريا مطلك الدوري، أحمد علي صالح، **إدارة التمكين وإقتصاديات الثقة**، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع،ط2009،1،الأردن، ص27.

[2] عادل هادي البغدادي، رافد حميد الحدراوي، **الإستشراف الإستراتيجي ومستوى التمكين التنظيمي**، ،دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1، الأردن،1013 صص:141،140

[3] عادل هادي، رافد حميد، المرجع نفسه، ص142.

أولا–التطور التاريخي للتمكين:

لقد أستخدم التمكين في عدد من الحقول المعرفية والمجلات العلمية كالإقتصاد والتنمية وعلم النفس والإدارة والاتصالات والدراسات النسوية ورغم هذا الانتشار والذيوع إلا أنه يعرف بالمفهوم الملغم أو اللغز لأنه يستخدم دون تعريفه وآخرون يحصرونه في مجال محدد فيقلصون من معانيه ويختزلونها في مجال ضيق[1] كما ترجع أصول ظهور مصطلح التمكين إلى خمسينات القرن الماضي وهي مرحلة عرف فيها العالم تطور فكري كبير، ظهرت فيه النقاشات المجتمعية الهادفة إلى إعادة تعريف وظيفة الدولة ومؤسساتها المختلفة وتجديد علاقتها بالمجتمع المدني لتجاوز النظرة التقليدية ومحاولة خلق مواطن فاعل، فتبلور التمكين في الخطابات المؤسسية الرسمية وبرز على مستوى النضال والحركات المطلبية[2].

وقد ظهر هذا المصطلح على مستوى العالم كمفهوم شامل لكل من الرجل والمرأة والفئات المستضعفة لرفع الغبن عنها وتمكينها من حقوقها فبرز توجه دولي دعا إلى تعديل دور الدولة والإستجابة لمتطلبات الطبقات المتوسطة والمجموعات الإجتماعية المقصية، فشهد العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من القرن الماضي العديد من الأحداث الإجتماعية والسياسية فظهرت الحركات الإحتجاجية مطالبة بمزيد من الحرية الفردية وعلى رأسها حركات تحرر" السود" والتي قادها" مارتن لوثر كينغ"[3] وفي النصف الثاني من السبعينات ومن خلال الحركات النسوية في أمريكا اللاتينية والكاريبي وكذلك ظهور نظرية "باولوفرير" المرتكزة على الإدراك أو العقل الناقد لضعف سياسات التنمية الموجهة للمرأة[4].

ثم تطور أكثر في التسعينات من القرن الماضي نتيجة كثافة المؤتمرات التي تنص في أجنداتها على التمكين، وتمكين المرأة على وجه الخصوص، ومن هنا أخذ التمكين التخصص في قضايا المرأة وإتخذ المقاربة الجندرية منطلقا له وهو موضوع بحثنا أين سنقوم بالتركيز على تمكين

---

[1] بن رحو بن علال سهام، **التمكين السياسي للمرأةالجزائرية:دراسة في الأطر النظرية والميدانية** ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية برلين، ألمانيا،ط1،2018،ص:63.

[2] وحيدة بورغدة، **المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العربية** ، حالة الجزائر ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد:36،2012، ص138.

[3] عائشة التايب،**النوع وعلم إجتماع العمل والمؤسسة**،منظمة المرأة العربية،مصر،2011 ،ص:123.

[4] أمال عبد الحميد وآخرون،**العولمة وقضايا المرأة والعمل**،مطبوعات مركز البحوث والدراسات الإجتماعية،جامعة عين شمس، ط1 ،2003، ص:158.

المرأة والبعد الجندري لهذه العملية، كما عرف المفهوم في هذه الحقبة وإلى يومنا هذا ارتباطا وثيقا بقضية التنمية الشاملة والمستدامة أين أصبح التمكين مرادفا لعملية التنمية وإعتبر تمكين المرأة مؤشر هام على التنمية.

وقد سعت حركات التحرر العالمية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها وإعتبار حقوقها جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وكان لذلك دور بارز في خلخلة المفاهيم السائدة حول أدوار كل من الرجل والمرأة في المجتمع، فبدأ العمل على نشر مفاهيم العدالة الإجتماعية والمساواة والحرية والمواطنة ورفع مستوى الوعي بمختلف الأدوار التي تؤديها المرأة في المجتمع وتعزيز ذلك بقوانين وإجراءات عملية مما يؤدي إلى دعم النوع الإجتماعي ومواجهة التمييز النوعي ضد المرأة فالتمكين في هذه المرحلة ظهر كإستراتيجية لمواجهة التمييز الذي تعاني منه المرأة مثل تأنيث الفقر والعنف الممارس ضد المرأة والتمييز في الأجر بينها والرجل وغيرها من المظاهر الأخرى.

فقد ركز التمكين على المفهوم الجماعي الذي يتحدى الأنماط السائدة حول علاقات الجنس وتم إستخدامه بشكل صريح في السبعينات من القرن الماضي لإطلاق النضال في سبيل تحقيق العدالة الإجتماعية والمساواة بين الرجل والمرأة، وفي عقد التسعينات من القرن الماضي فقد مفهوم التمكين هذا المضمون الأصلي التحويلي الراديكالي حيث تم ربطه بالتحولات الجارية في الإقتصاد العالمي والحركة التنموية إلى أن بدأ يستعيد مضمونه الأصلي شيئا فشيئا، وخاصة في برنامج المنظمات الدولية مع إنعقاد المؤتمر الرابع الخاص بالمرأة في بيكين 1995 حيث أعتبرت مسألة تمكين الناس كافة كأفراد وجماعات مسألة هامة في عملية التنمية[1].

فظهر التمكين كجزء من سياسات التنمية ليشير إلى أهمية دعم دور الفقراء والمهمشين في منظومة التنمية بإعتبار الفقر والتهميش يستلزم المواجه، وزيادة قدرة الفقراء في الحصول على الموارد لأن الفقر يعني إنعدام التمكين، فنجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن خلال تقارير التنمية البشرية يركز على التفاوت في المشاركة السياسية والإقتصادية، أي قوة التأثير على القرار وعلى الموارد ويركز بشكل خاص على قضية تمكين المرأة من خلال إضفاء البعد النوعي على عملية التنمية[2].

إذا فالتمكين كمفهوم وعلى الرغم من حداثته فهو لم يظهر بشكل إعتباطي بل كان نتيجة تراكمات فكرية وأحداث تاريخية متعاقبة في العالم بأسره كما عرف العالم العربي مرحلة حديثة هامة

[1] منى عطية، نفس المرجع السابق،ص:409.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية2010، ص66.

ساهمت في بلورة مفهوم التمكين وهي ما تسمى بمرحلة الربيع العربي والتي بدأت في سنة 2011 في كل من تونس وليبيا وسوريا واليمن ومصر أين شهدت هذه المجتمعات تغيرات كبرى على مختلف المستويات وكان للمرأة في هذه المرحلة دورا كبيرا في الحركات الاحتجاجية وشاركت في ما يعرف بمسيرة التحول الديمقراطي، وانطلاقا من أهداف منظمة المرأة العربية المتمثلة في تنمية الوعي بقضاياها فقد تبنت المنظمة إصدار تقرير دوري حول القضايا المعاصرة للمرأة العربية[1] ومن هذا المنطلق كان لمفهوم المشاركة من أجل الديمقراطية حضورا كبيرا في هذه المرحلة ومنه تجسد مفهوم تمكين المرأة لاسيما التمكين السياسي لها، و خلال هذه الفترة سعت المجتمعات العربية لتحقيق المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان للمرأة باعتبارها مكون أساسي في العملية الديمقراطية، فهناك حاجة لتمثيل المرأة على مختلف المستويات كما الحاجة لفكر إستراتيجي عملي لمواجهة القضايا العامة حتى يتسنى تحقيق تمكين المرأة والتي يحق لها الإستفادة من التحول الديمقراطي وفتح مجالات عامة لمناقشة مبدأ المساواة، فكلما تعمقت الديمقراطية كان من السهل على المرأة الحصول على حقوقها السياسية والإجتماعية والإقتصادية والمدنية وتقاس إستجابة المؤسسات الديمقراطية للمساواة بين الجنسين بمدى إتاحة الفرص المتساوية لكل من الرجل والمرأة للإستفادة من عوائدها المتوقعة[2] فيمكن القول أنه خلال هذه الحقبة عرفت المجتمعات العربية عملية تعبئة للمرأة من أجل التغيير الديمقراطي وخلق البيئة المناسبة بحيث تم طرح قضية المرأة كقضية مركزية في صلب العملية الديمقراطية.

هذه نظرة سريعة عن أهم الأحداث التاريخية والعوامل الزمنية المرتبطة ببلورة مفهوم التمكين كما يقتضي موضوع تمكين المرأة إلقاء نظرة على تاريخ تطور قضية المرأة على وجه الخصوص وأهم الإرهاصات الفكرية التي رافقت موضوع المرأة وأسهمت في تجليات الصورة سواءا النمطية أو الحديثة للمرأة وهو ما نتناوله في العنصر الموالي:

نحاول أن نقدم في هذا العنصر فكرة عن وضع المرأة في مختلف العصور، وفي كلا المجتمعين الغربي والعربي وبيان أهم التقاطعات الفكرية والتاريخية بينهم من خلال التطرق لمراحل تطور المرأة ونبدأ من العصر القديم والذي بدوره عرف محطات وإسهامات مختلفة.

[1] هيفاء أبو غزالة، **المرأة العربية والديمقراطية**، منظمة المرأة العربية، ط1،2014،جمهورية مصر العربية ،ص:14.

[2] هيفاء أبو غزالة ،نفس المرجع السابق، ص: 26.

1- العصر القديم:

يقول أفلاطون " الأنثى هي الأنثى بسبب نقص الصفات" ويقول أيضا " الآلهة قد صنفت الرجل كاملا بشرط المحافظة على كماله، وفي حالة الإخلال يعاقب بأن يولد مرة ثانية في صورة إمرأة"[1] فهي النظرة الدونية للمرأة حتى أنه يصفها فقط بالأنثى أي يربط وجودها بنوعها البيولوجي فقط، وقد أيده في ذلك أرسطو بقوله " إن وظيفة المرأة مقصورة على العناية بالأطفال والمنزل تحت سيطرة الرجل، وليس لها في العمل السياسي..."[2]، لكن أعاد أفلاطون النظر في فلسفته في كتابه "محاورات الرجولة" وذلك بدراسة وإعادة توزيع الأدوار بين كل من الرجل والمرأة فدعا إلى تفعيل المزايا السقراطية الأربعة: الحكمة، الشجاعة، العدالة، العفة، على أن تشارك النساء في كل ذلك، فقد إعتبره المفكرون أول من قام بنقد أسس السلطة البطريركية[3] فلم تكن المرأة في العصر اليوناني ونتيجة الفلسفة السائدة تتمتع بأي حقوق فكانت خاضعة للرجل وخادمة له ولا تتمتع بأهلية التصرف وإبرام العقود وليست لها أي ذمة مالية مستقلة، إلا أن هذا الوضع المهين لم يستمر حتى نهاية العهد اليوناني، إذ قامت في أواخره حركة تهدف إلى تحرير المرأة فنرى " بوريديز" يدافع عن النساء في خطب جريئة وغمزات خفيفة والتي أحدثت تطور كبير في وضع المرأة أدى إلى حصولها على مساحة من الحرية وولوجها مجال التعلم وحرية التنقل وأصبحت حياة النساء خاصة في الطبقة الميسورة أوفر حظا من قبل، فعرف المجتمع اليوناني المرأة الشاعرة والأديبة والفنانة فبدأت المرأة بدخول الحياة العامة بشكل تدريجي[4] ُكذلك عند الرومان فقد شددوا على المرأة داخل الأسرة فكانت السلطة للرجل فقط سواء كان أبا أو زوجا، حتى أن عقد زواجها كان يطلق عليه إتفاق السيادة أي سيادة الزوج عليها أما في العهد الكنسي فقد مر تاريخ المرأة بمراحل ثلاث:

- المرحلة الأولى: في عهد المسيح "عيسى" عليه السلام أين كانت الدعوة إلى الرحمة بالمرأة كما جاء في إنجيل متى.

---

[1] سيمون دي بوفوار ،**الجنس الآخر**، ص،06.

[2] أبو عطية سهام،**الخطاب حول المرأة والصعوبات التي تواجهها المرأة الأردنية**،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،ط1، 1997، ص:71.

[3] أحمد المينياوي ،**جمهورية أفلاطون،المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة** ،دار الكتاب العربي،القاهرة،2010،ص:123 .

[4] نهى القاطرجي،**المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية**،المؤسسة الجامعية للدراسات وللنشر والتوزيع،ط2006،صص:54،55 .

– المرحلة الثانية: وتستقى من مسيحية " بولس" والتي عرفت العداء للمرأة حيث أصبحت هي المسئولة عن الخطيئة الأولى وكان" بولس"حريص على التأكيد على وضع المرأة الدوني إذ كان يعتبر أن المرأة مخلوق ثاني وجد من أجل الأخر وإعتبار الرجل هو الوسيط بين الله والمرأة[1].

– المرحلة الثالثة: أضاف رجال الكنيسة في هذه المرحلة الكثير من التعاليم وذلك نتيجة هولهم مما رأوه في المجتمع الروماني من إنحلال خلقي وفساد وخروج المرأة الرومانية إلى المجتمعات بشكل فاضح، وأمر التغيير في النظرة إلى المرأة عرف تاريخيا عن الكنيسة النصرانية التي كانت تلجأ إلى تغيير التعاليم الدينية وفقا للمفاهيم والإعتبارات السائدة في البلاد التي تسيطر عليها وبلغت شدة إحتقارها للمرأة درجة البحث حول إمتلاكها لروح وهذا ماحدث في مؤتمر" ماكون" الذي عقد في القرن الخامس للميلاد للبحث هل المرأة إنسان أم مخلوق آخر[2].

وإستمر وضع المرأة يأن من الظلم والضلال فترات طويلة وخاصة فيما يعرف بالقرون الوسطى بين القرنين الخامس والسادس عشر إلى غاية القرن التاسع عشر ونتيجة الثورة التكنولوجية والصناعية وما رافقها من تحولات استغلت المرأة أبشع إستغلال في المصانع والأعمال بأزهد الأثمان وفي أحلك الظروف والحالات.

2– المرأة عند العرب والمسلمين:

إن الحديث عن المرأة في الحقيقة لا يمكن تصنيفه بأصناف محددة وحواجز فاصلة بين امرأة غربية وأخرى عربية وذلك للتشابه والتقاطع المستمر في أوضاع المرأة على مستوى إنساني عام والتلاقح الدائم بين الحضارتين وهي حقيقة تاريخية أثبتتها كتابات العرب ذاتهم، كما أن تقسيم التاريخ العربي إلى ما قبل الإسلام وما بعده لا يعني بذلك تغيرا فاصلا في البنى الإجتماعية كالذي يذهب إليه المؤرخون وعلماء الإجتماع الأروبيون في فصلهم بين المجتمعات القديمة البدائية والمجتمعات التاريخية، لأن المجتمعات الإنسانية كلها تاريخية والمجتمعات العربية قبل الإسلام كانت مجتمعات تاريخية ذات خصوصيات ثقافية وحضارية مؤتلفة تارة ومختلفة تارة أخرى، وكانت تسقط خصوصياتها على أوضاع المرأة الإجتماعية والتركيبة الثقافية وبنية المجتمع وتقسيم العمل الإجتماعي التي تركت أثرها على العلاقات بين الرجال والنساء، فقد إعتمد المجتمع العربي القبلي على رعي المواشي والذي أستلزم مساهمة الرجل بقدر كبير في الحياة الإقتصادية كما أن مساهمة المرأة في الحياة الإجتماعية

[1] منصور إلهام، **نحو تحرير المرأة في لبنان**، مختارات بيروت،ط1، 1996، ص:204.

[2] نهى القاطرجي، نفس المرجع السابق، ص ص: 56،57

هامة بإعتبارها جزء أساسي في الجماعة وركن مؤسس وثابت ومن موقعها هذا تجد نفسها في صميم الحياة العامة[1].

فيقول الصادق النيهوم في كتابه حديث عن المرأة والديانات أن البؤس والإضطهاد الذي عانت منه المرأة عبر العصور كان بسبب التحريف الذي طرأ على النصوص المقدسة مثل التوراة والأنجيل ثم جاء القرآن الكريم لينصفها ويعطيها حقوقها، وإن سيطرة الرجل على المرأة كانت وليدة ظروف تاريخية يمكن تحديدها في النقاط التالية:

– الظروف الدينية للتوراة والأنجيل وما عرفته من تحريف أدى إلى ظلم المرأة.

– ظروف الحياة نفسها وما عرفته من ظاهرة النمو الإجتماعي فقبلت المرأة سلطة الرجل لسبب إقتصادي بحت ولو أتيحت لها فرصة للقيام برعاية أطفالها وكسب عيشها في وقت واحد لما قبلت بسلطته ولقد قدم عصر الصناعة هذه الفرصة للمرأة فلم تتردد في إعلان تمردها على "سجانها" فورا وبطريقة صارمة فقد أعاد هذا التوازن الإقتصادي ثقة المرأة في نفسها وأرغم الرجل على معاملتها بندية، فبحسب تحليل النيهوم خضوع المرأة للرجل لم يكن لأسباب دينية ولكن بسبب إقتصادي محظ[2] ولكن عند العرب والمسلمين ورغم نزول الشريعة المحمدية ونصوص القرآن التي كفلت للمرأة حقوقها إلا أن الموروث الشعبي والتراث القديم والبائد أثر سلبا على وضع المرأة العربية والمسلمة، ويرجع المفكرون قوة تأثير التراث الثقافي إلى طول المدة بين التوارة ونزول القرآن الكريم أين تبلورت خلال هذه الفترة عادات وتقاليد أصبحت قيما ذات قوة وإجبار والتي تجاوزت فيها المدة 22قرن من الزمن فكانت كفيلة أن تفعل فعلتها بالمرأة وتورثها التشوهات الفكرية والعقائدية من تفسيرات خاطئة للنصوص الشرعية وترسخ معتقدات خاطئة حول المرأة، فهناك انحراف متعمد من رجال الدين المسلمين ويرى النيهوم أن أهم مصدر أستقى منه المسلمون الانحراف في فهم الدين وتفسيره هو قانون حامو رابي، لذا وجبت التوبة وإعلان براءة الدين الإسلامي من ذنوب الرجال تجاه النساء[3]، وفكر النيهوم في هذا الصدد جاء موافقا لماجائت به فلسفة إبن الرشد والذي يفسر تردي وضع المرأة العربية بالموروثات القبلية الأبوية التي تحرمها والمجتمع من إكتساب مهارات إنجاز عمل جاد ومنتج مفيد لها وللمجتمع

---

[1] خليل أحمد خليل، **المرأة العربية وقضايا التغيير**، دار الطليعة للطباعة والنشر،ط2، 1982،بيروت ،لبنان،ص:37.

[2] الصادق النيهوم، **الحديث عن المرأة والديانات**، تالة للطباعة والنشر، الجماهرية العظمى،ط1، 2002،ص ص:44،43.

[3] الصادق النيهوم، نفس المرجع السابق، ص :86.

مما أدى إلى إضعاف النساء في المجتمعات العربية ودعا إلى إعمال العقل في معاملة المرأة[1] وقد تحدث إبن الرشد عن المرأة في كتابه "جوامع سياسة أفلاطون" وهو تعليق إبن الرشد على جمهورية أفلاطون وقد خالف في أفكاره حول المرأة أساتذة اليونان والمسلمين معا فينكر الفرق الطبيعي بين الرجل والمرأة ويساويها مع الرجل في الكفاءات الذهنية والعلمية ويرى أن وصول المرأة إلى رئاسة الدولة هو أمر ممكن ولا تقل كفاءة المرأة عن الرجل حتى في الحروب[2].

فقد كانت المرأة العربية محكومة بفكرة كونها عورة وهي الفكرة التي سوقها رجال الدين خوفا من حضورها وتأثير دورها على إحتلال الرجل للصادرة في المجتمع، فبإسم العيب والحرام سلبت المرأة مقوماتها الإنسانية لتبقى معلقة بين اليسار واليمين، بين التحرر والراديكالية دون أن تنال حقوقها[3] فبعد الحيف الذي عانت منه المرأة تصدت الحركات التحررية عبر العالم لهذا الوضع من خلال تجمعات وتنظيمات نسوية تركت بصمتها القوية في المؤتمرات الدولية والتي توجت بنصوص وتوصيات دولية ملزمة، إذا فقد كان للنصوص القانونية والمعاهدات الدولية والإتفاقيات والمؤتمرات الأثر البارز في طرح وتدويل قضية تمكين المرأة وإعتبرت عامل بارز في ظهور تمكين المرأة وهو ما نتناوله بشيئ من التفصيل في العنصر الموالي.

3- المؤتمرات الدولية وتمكين المرأة:

أهم ما ميز القرن العشرين كحدث دولي لاقى إجماع أممي هو صدور ميثاق الأمم المتحدة والذي نص على المساواة بين الرجال والنساء، وكذلك بروز ما يسمى بحركة تحرير المرأة، ويعتبر الإعلان الخاص بالثورة الفرنسية لحقوق الإنسان والمواطن والصادر في 1789 أهم نص أيقظ الشعور العام والذي كرست المادة 6 منه مساواة كل المواطنين أمام القانون، وقبل ذلك وفي سنة 1975 عقد مؤتمر مكسيكو للمرأة والذي نص على المساواة والتنمية والسلم وهو العام العالمي للمرأة وفي عام 1979 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر تحت شعار القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وخرج المؤتمرون باتفاقية تتضمن 30 مادة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وجاءت بصيغة إلزامية، وأبرز بنودها تعلقت بتعديل أنماط الحياة الإجتماعية والثقافية والقضاء على العادات

[1] معجب سعيد الزهراني،**صورة المرأة في خطاب إبن الرشد، مجلة التراث العربي**،العدد،105،سنة 2007، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص ص:48،24.

[2] هادي العلوي، **فصول عن المرأة**،ط1،دار الكنوز الأدبية،1996،ص:70.

[3] بشير الفقيه،**المرأة العربية وإشكالية المجتمع الذكوري، رؤية في البعد السيكولوجي للفرد المسلم تجاه المرأة**، دارو مكتبة الهلال للطباعة والنشر ،ط1، 2009،ص:88.

ومحاربة الأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة زيادة على تشجيع التعليم المختلط والتأكيد على حرية المرأة وحقوقها[1] وفي إعلان حقوق المرأة في سبتمبر 1791 نصت المادة الثالثة منه على مايلي:" مبدأ كل سيادة يكمن أساسا في الأمة التي لا تشكل سوى إتحاد المرأة والرجل ولا يمكن لأي هيئة أو أي فرد أن يمارس السلطة التي لا تصدر صراحة عن الأمة"

وما يستنتج من هذه المادة أنه يجب إشراك المرأة مع الرجل في الحياة العامة، وفي سنة 1793 طرحت قضية الحقوق السياسية للمرأة في جدول أعمال نواب الأمة الفرنسية وبعد التداول قرروا أن الوقت لم يحن بعد لمنح المرأة هذه الحقوق قبل فسح المجال أمامها لتلقي المعرفة والعلوم، ووجدت الحركة النسوية الفرنسية صدى كبير في بريطانيا فنشرت " ماري ووستونكرافت" سنة 1792 بيان " الدفاع عن حقوق المرأة" فنادت بالحق في التعليم والإعتراف بالحقوق الوطنية والسياسية للمرأة، ثم جاء بعدها المفكر " جون ستوارت مل" الذي أكد على المطالبة النسائية فنادى بتدخل الدولة لصالح الضعفاء والمرأة وألف كتابه " إستعباد النساء" سنة 1869 وطالب من خلاله الإعتراف للمرأة بحقوقها السياسية[2].

ولقد تطور قانون معاهدة حقوق الإنسان بشكل كبير منذ عام 1948 خاصة بالنسبة لحقوق المرأة أكثر من أي مجال آخر، ولقد تناولت العهود وضع المرأة في بضع فقرات فقط، أولا في العبارات الجامعة المناهضة للتميز وأفاد بأن حقوق الإنسان تخص كلا من المرأة والرجل على قدم المساواة والبند الخاص بمناهضة التميز فيها هو الأعم والأشمل وهو ينفي أي تميز على أساس الجنس مما يؤثر أو يهدف إلى إضعاف أو تقيد ممارسة المرأة لحقوقها في المجال السياسي والاقتصادي أو الاجتماعي أو أي مجال آخر، ويمتد هذا الحضر إلى ما بعد عمل الدولة فمطلوب من الدول إتخاذ الخطوات اللازمة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو تنظيم[3] .

وبعد سنوات من النضال المتواصل في قضية المرأة وفي سنة 1952 صدرت الإتفاقية الدولية لحقوق المرأة السياسية فهي التشريع الدولي الأول الذي نص صراحة على حقوق المرأة السياسية وذلك في الإجتماع الرابع للجمعية العامة للأمم المتحدة والتي جاء في مادتها الأولى ما يلي: من حق النساء التصويت في جميع الإنتخابات على أساس واحد مع الرجال دون تميز.

---

[1] فؤاد بن عبد الكريم، **العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية**،مجلة البيان، الرياض، ص ص:54،55.

[2] عمر يحياوي، **الحقوق السياسية للمرأة**، 2003،ص ص:26،28.

[3] تشارلز آزبيتر، **فكرة حقوق الإنسان**، ص :201.

وجاء في المادة الثانية: يكون للمرأة الحق أن تنتسب لجميع الهيئات المنتخبة المكونة طبقا للنصوص على قدم المساواة مع الرجل.

وجاء في المادة الثالثة: يكون الحق للمرأة في الوظائف العامة، وأن تمارس جميع المهام العامة بمقتضى القوانين بدون تميز[1].

وفي سنة 1975 عقد مؤتمر مكسيكو للمرأة والذي نص على المساواة والتنمية والسلم وهو العام العالمي للمرأة وفي عام 1979 عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤتمر تحت شعار القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وخرج المؤتمرون بإتفاقية تتضمن 30 مادة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وجاءت بصيغة إلزامية وأبرز بنودها تعلقت بتعديل أنماط الحياة الإجتماعية والثقافية والقضاء على العادات ومحاربة الأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة زيادة على تشجيع التعليم المختلط والتأكيد على حرية المرأة وحقوقها[2] وفي سنة 1980 أقيم مؤتمر عالمي للمساواة والتنمية والسلم تضمن رصد وتقييم التقدم المحرز في ميدان تمكين المرأة وكذلك في سنة 1985 أقيم المؤتمر العالمي لتقييم منجزات مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة تحت تسمية المساواة والسلم في نيروبي وفي سنة 1995 تمت فعاليات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين والذي دعي إلى ضرورة مضاعفة الجهود والإجراءات الرامية إلى تحقيق إستراتيجيات نيروبي للنهوض بالمرأة كما عرفت سنة 2000 مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة والمساواة والتنمية والسلام في القرن 21 وإنعقد في نيويورك من أجل الوصول إلى صيغة نهائية ملزمة للدول بخصوص القضايا المطروحة في أجندة هذا المؤتمر[3].

من مختلف المؤتمرات السابقة يتبين أن هناك إتفاق دولي يقر بحاجة النساء إلى التمكين فقد أجمع المجتمع الدولي على حاجة المرأة لتمكينها فقد نص المؤتمر الرابع للمرأة في بكين لسنة 1995 صراحة على أن أرضية العمل هي جدول زمني لتمكين المرأة وتهدف إلى إلغاء المعيقات القائمة أمام مشاركة النساء الفعالة في جميع مجالات الحياة الخاصة والعامة وذلك من خلال المشاركة المتساوية والكاملة في صناعة القرارات الإقتصادية والثقافية والسياسية.

---

[1] روز غريب،**أضواء على الحركة النسوية**،ص:174. www.neelwafurat.com قمنا بزيارة الموقع في 2019/01/12:

[2] فؤاد بن عبد الكريم،ص ص:54،55

[3] نفس المرجع،ص ص:56،57.

ومن خلال الإرهاصات الفكرية والتاريخية المتقدمة ظهر ما يعرف بعلم الإجتماع النسوي والذي يهتم بكل ما يحيط بالمرأة كأنثى ووضعها في البناء الطبيعي ومكانتها في قوى العمل وفي المجتمع وتأثيرها فيه وما حققته من المساواة بين الجنسين، فدراسة المسؤولية المجتمعية للمرأة وواجباتها الأسرية وعملها خارج منزلها هو مصدر الصراع في الأدوار والنظريات التي تتعلق بالبناء الطبقي للمجتمع[1] فمجال دراسات المرأة في علم الاجتماع يعد من المجالات الحديثة فقد أدى الإهتمام المتزايد بقضايا المرأة إلى تراكم الدراسات المختلفة وإنفصالها عن العلوم الأم مؤسسة بذلك مجال بحثي جديد ومستقل له مقارباته ومفاهيمه المتميزة[2] ولقد خاض علم الإجتماع معارك لتحديد الملامح الأكاديمية لدراسة قضايا المرأة ونزعتها النسوية وكان يستعين بنظريات متنوعة مثل: نظرية الصراع والتفاعلية الرمزية واللبرالية وغيرها وذلك ليحدد ليحدد ملامح هذه النزعات وإتجهاتها الفكرية ويمكن القول في هذا الإطار أن النزعة النسوية ذات طبيعة مزدوجة فهي تمثل في وقت واحد نظرية إجتماعية سياسية وحركة إجتماعية مما أدى إلى تعديل سبل رؤية المساواة كما سنفصله فيما بعد، وفهم دور المرأة في مجال التمكين يتضمن تحولات شاملة في البناءات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية فضلا عن أساليب الحياة والقيم الثقافية.

ودراسة تمكين المرأة مجاله علم إجتماع المرأة وبامتياز، فقادنا مسار بحثنا إلى تلمس أهم الإتجاهات النظرية في دراسة المرأة، والمتمثلة في كل من الإتجاه البنائي والإتجاه الثقافي وإتجاه التبعية، فقد أسس "هيجل" ومن خلال تحليلاته المختلف لدور المرأة الدوني، فيرى أن العملية الدياليكتيكية والتي تصل ذروتها في الدولة تعتمد على الرجال بينما النساء لا يستطعن أن يحولن أنفسهن إلى كائنات أكثر عقلانية، فهو يرى مثل أرسطو أن للنساء عقلانية غير كاملة تستبعدهن من العمل السياسي، وعلى العكس من ذلك يرى ماركس ويوكاس أهمية المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة، فتبلورت هذه الاتجاهات الفكرية في ما يلي:

– الاتجاه البنائي: والذي يرى أن أدوار المرأة مختلفة عن دور الرجل ومرتبطة بطبيعة البناء الاجتماعي وما يترتب عنه من تفسيرات.

---

[1] السيد حنفي عوض،**الجركات الراديكالية النسائية وسوق العمل**،ص:14،المكتب الجامعي الحديث، ط1،2014، ص،ص:115،117.

[2] محمد السيد فهمي،**المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، ،ط1،الإسكندرية،2007،ص 67.

– الإتجاه الثقافي: من أبرز رواده " ليفي ستراوس" والذي يرى أنه يوجد شبه كبير بين معظم الثقافات حول وضع المرأة ومكانتها ومتغيرات الطبقة التي تنتمي إليها والمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع.

– إتجاه التبعية: وهو الأكثر إنتشارا ويفسر دور المرأة في ضوء فرض أساسي مؤداه أن المرأة في العالم الثالث لن تحقق شيء إلا إذا إكتسبت مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة[1] .

فالمرأة إذا ونتيجة الظروف المجتمعية أخذت تحتل دورين اجتماعيين متكاملين وعلى درجة كبيرة من الأهمية والتعقيد، دورها في الحياة الخاصة ومجالها الداخلي وهو المنزل والأسرة ودورها على مستوى الحياة العامة ومشاركتها في العمل خارج منزلها، وبسبب قيامها بهاذين الدورين المتكاملين أدى إلى رفع مكانتها في المجتمع مما إنعكس على وضعها في سياسيات الدولة المختلفة، فإنصب الإهتمام على دراسة الجذور الإجتماعية المؤثرة في عملها ودراسة الصلة المشتركة بين المرأة والمجتمع، فعلم إجتماع المرأة يتعامل مع عشرات العوامل التي تؤثر في ظواهره وعملياته ويهدف إلى معرفة الأدوار التي يمكن أن تؤديها المرأة في المجتمع لتحسين ظروفها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وتحسين أحوال المجتمع زيادة على تعميق الوعي الإجتماعي والسياسي عند المرأة لكي تسهم في بناء المجتمع ورسم أطره[2].

فأهم أبعاد علم إجتماع المرأة هو دراسة التغيير في مكانة المرأة بين الماضي والحاضر وطبيعة هذا التغيير وأهم أسبابه وآثاره كما أن المرأة والسياسة من الأبعاد الهامة في هذا المجال فتنصب على المشاركة السياسية وتقاسمها السلطة والقوة مع الرجل، وكذلك دراسات الجندر ومختلف العلاقات الإجتماعية والسياسية بين الذكور والإناث دون إهمال البعدين الثقافي والإقتصادي ومدى إسهام المرأة في التنمية الشاملة، ومن أهم النظريات التي درست التطور التاريخي لمكانة المرأة في المجتمع هي نظرية " فريدريك ليبلاي" والذي يرى أن المرأة والمجتمع تمر بثلاث مراحل في تطورها وهي:

– أولا: مرحلة الإستقرار: فتجسد المرأة في العائلة المستقرة واقع وأحوال ومعطيات المجتمع المستقر الذي يتمسك أفراده عبر الأجيال المختلفة بقيم وأفكار ومبادئ وعادات وتقاليد متشابهة ومكانة المرأة

---

[1] محمد السيد فهمي،مرجع سابق،ص ص:76،77.

[2] إحسان محمد الحسن،**علم إجتماع المرأة،دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر**، ،دار وائل للنشر،ط1،2008،الأردن،ص2

هنا لا ترقى إلى مكانة الرجل فهو يحتل مكانة إجتماعية أعلى والقرار بيده وليس للمرأة هنا حرية في إتخاذ القرار المستقل، كما أن درجة تعليمها محدودة وأعمالها تقليدية تنحصر في الإنجاب والأعمال المنزلية، وتكون العائلة هنا موحدة ومتضامنة نظرا للتشابه بين إيديولوجية الرجل والمرأة كما انها لا تصل هنا إلى أي مواقع سياسية عليا فهي حكر على الرجل فقط.

– ثانيا: مرحلة فرعية إنتقالية: وتتميز ببعض سمات المرحلة المستقرة والمرحلة غير المستقرة ويرجع التغير هنا إلى العامل الفكري والإيديولوجي، فعندما تتغير أفكار وأيديولوجيات المرأة وتتعدد وتختلف إلى حد التناقض تدخل المرأة والعائلة في مرحلة يسميها ليبلاي بمرحلة العائلة الفرعية أو الإنتقالية فتكون أفكار المرأة هنا متذبذبة وغير واضحة وأحيانا مستقرة وفي أحيان أخرى متذبذبة[1].

فشخصية المرأة هنا مرتبكة ومشتتة وغير قادرة على التكيف مع المجتمع فتجمع بين الحداثة والتقليد فنجد أفكارها وقيمها قديمة تقليدية، بينما ظاهرها حديث ومتحرر، فتكون المرأة داخل أسرتها الفرعية مصابة بنوع من الازدواجية، حيث أن ظاهرها جديد ومعاصر وباطنها قديم وتقليدي، وتغير أفكار المرأة في هذه المرحلة يكون بطيء جدا بينما ظاهرها المادي والعملي تغيره سريع مما يؤدي إلى فجوة التخلف الحضاري والثقافي عند المرأة في هذه المرحلة وهو ما يؤدي إلى خلق مشكلات إجتماعية كبيرة للمرأة والمجتمع.

– المرحلة الثالثة: المرأة في العائلة غير المستقرة: يرى ليبلاي أن المرأة تستغرق فترة 40 إلى 80 سنة للإنتقال من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة، وهو انتقال من مجتمع نامي إلى مجتمع صناعي غير مستقر فتكون المرأة هنا متحررة تماما من القيود والمظالم الإجتماعية السابقة فواجبات المرأة هنا وحقوقها مساوية للرجل وهي شريكة فعلية له وشغل المرأة هنا لدورين إجتماعيين متكاملين وهما دور ربة الأسرة ودور العاملة في المحيط الخارجي الإجتماعي يرفع منزلتها الإجتماعية والإعتبارية كما أن مستوى ثقافتها عالي مما يساعدها على تبؤ المراكز الهامة والحساسة في المجتمع ومنحها درجة من القوة والنفوذ السياسي، أما عدم الإستقرار في هذه المرحلة فينشأ بسبب إختلاف الأفكار بين الأباء والأبناء وكذلك الفجوة التي تكبر بين الأم وأبنائها مما يخلق أسرة غير مستقرة.

ونجد أن المجتمع الجزائري قد مر بهذه المراحل الثلاث فقد شهد بعد مرحلة الإستقلال جملة من التغيرات المادية والفكرية والإجتماعية كان لها الدور المباشر في تطوير السمات المجتمعية والمؤسسية لمجتمعنا ولم تقتصر هذه التغيرات على البنى والمؤسسات بل تعدتها إلى بناء وإستقرار

[1] نفس المرجع السابق،ص ص:42،39.

وتوازن الأسرة وأثر على مركز المرأة في المجتمع، فبعد أن كانت المرأة حبيسة المنزل وواجباتها الداخلية وبسبب إلزامية التعليم ومجانيته خرجت المرأة في الجزائر إلى معترك الحياة العامة ودخلت مجال الشغل من بابه الواسع مما أدى إلى تغير في دورها ومكانتها، فإنعتاقها الإجتماعي والسياسي مكنها من الوقوف على صعيد واحد مع الرجل من أجل المشاركة في بناء المجتمع.

ثانيا- ماهية التمكين:

إن ماهية وكنه التمكين كمصطلح ومفهوم لا يتجلى جوهره إلا بالتطرق إلى كل من المعنى اللغوي للكلمة أولا ثم بيان أهم ما عرف به إصطلاحا ثم نتطرق إلى تمكين المرأة ليتضح مفهوم التمكين بشكل شامل ونركز على التمكين السياسي وعلاقته بمفهوم المشاركة السياسية وذلك لأهمية هذا المصطلح "التمكين" وحداثته في علم الإجتماع خاصة وأن بيئته الأولى كما سنبين في العناصر الموالية كانت كل من علم الإدارة وإدارة الأعمال وعلم النفس، ونستطيع القول أنه مصطلح دخيل على علم الإجتماع عموما ولكن التطور التدريجي لإستخدامات هذا المصطلح خاصة مع الحركات النسوية،أقحمته خاصة في مجال علم الإجتماع السياسي وعلم الإجتماع التنمية.

1- تحليل مفهوم التمكين:

- التعريف اللغوي للتمكين:

يقصد به لغة المنزلة الرفيعة والسلطان والقدرة ف مكن فلان عند الناس يعني عظم عندهم فهو مكين وتمكن عند الناس أي علا شأنه والمكانة المنزلة ورفعة الشان[1] وأما التمكين على صيغة المصدر فيحمل فضلا عن تلك المعاني معنى التوكيد فهو مصدر الفعل المضعف مكن[2] كما يتجلى هذا المفهوم اللغوي في الآيات القرآنية الكريمة بمشتقات ودلالات مختلفة تشير إلى تعدد أهدافه ومجالاته وقد وردت الكلمة فيما يقارب عشرين آية قرآنية، اثنتا عشر منها دار مدللوها حول معنى الاستخلاف في الأرض مما يسمح للممكن لهم بسط نفوذهم على من يقع تحت إمرتهم وإشرافهم[3]، ومن أهمها:

[1] جمال الدين بن منظور ،**معجم لسان العرب**،ص:414.

[2] مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي،**القاموس المحيط**،ص: 1622.

[3] غسان دهش وكمال كاظم طاهرالحسيني، **إدارة التمكين والإندماج**، ،دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1،عمان، الاردن،2013 ،ص 16.

أ- التمكين للإنسان في الأرض: "ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون"[1] ويفسرها الزمخشري ان جعلنا لكم فيها مكانا وقرارو ملكناكم فيها وأقدرانكم على التصرف فالتمكين في إستعماله اللغوي والإستعمال القرآني هو تثبيت مؤكد وسلطان وقدرة على التصرف[2] .

ب- التمكين في مواجهة الإستضعاف والتهميش: كما ورد ذكره في الأية التالية:"و نريد أن نمن على اللذين أستضعفوا في الأرض ونجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين ونمكن لهم في الأرض..."[3] فنجد أنه ذكر هنا كوسيلة لمواجهة الضعف، وذكره في أكثر من موضع آخر كوسيلة لتصحيح أوضاع البشر[4]

ج- التمكين لدين الله: ومنه قوله تعالى:" وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما إستخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي إرتضي لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا"، كما أنه مستمد في اللغة الأجنبية من الكلمة الاتينية "potere" والتي تعني أن يصبح قادرا ووفقا لقاموس " ويبستر" فإن الفعل هو "Empower" ويعني إعطاء القوة القانونية أو السلطة الرسمية، كما يعني الإستطاعة أما الكلمة الاحقة " ment" فتأتي بوصفها نتاج لعملية التقوية وتبدو "power" بوصفها الكلمة المحورية المفتاحية للمفهوم والتي تكسبه معناه ودلالته[5] .

- التعريف الإصطلاحي للتمكين:

هناك العديد من التعريفات المختلفة للتمكين من ناحية الإصطلاح تختلف بتعدد مجالاته وفئاته الإجتماعية فنجد مثلا: تمكين المرأة وهو موضوع بحثنا وتمكين الفئات المهمشة والفقراء والتمكين الإداري وتمكين العاملين وتمكين الناس عامة من أجل التنمية الشاملة لذا سنلقي الضوء على أهم التعريفات التالية:

هو إمتلاك الفرد القوة ليصبح عنصرا مشاركا في شتى مجالات الحياة، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فهو إمتلاك للقدرة على إحداث التغيير في الوسط المحدد سواء كان داخل الأسرة أو المنظمة أو المجتمع عامة، فمفهوم التمكين يرتبط بمفهوم تحقيق الذات وحضورها وتعزيز قدرتها في

---

[1] القرآن الكريم، الأية رقم: 10 من سورة الأعراف.

[2] حذيفة تقي الدين الخطيب،**التمكين أسسه وأساليبه**،ص:14،دار الكتب الوطنية،ط1،أبو ظبي،2009.

[3] القرآن الكريم،الأية رقم

[4] فاطمة بودرهم ، **التمكين السياسي للمرأة في ظل العولمة المرأة الجزائرية نموذجا**،ص:87،مجلة البحوث السياسيةو الإدارية، العدد:09،المجلد الثاني، المجلد الثاني ،السنة

[5] قاموس ويبستر : على الموقع : http www meriem=webster com/disctionary/empo werment ?show=o&t=1309385526

الإختيار الحر[1]، كما يعرف التمكين: " توسيع قدرات الأفراد وخياراتهم، وإكسابهم القدرة على الإختيار المتحرر من الجوع، والعوز،و الحرمان، وإتاحة الفرصة أمامهم للمشاركة في صنع القرارت التي تمس حياتهم، أو الموافقة عليها، أي أن التمكين يعني أن يتمكن الناس من ممارسة الخيارات التي صاغوها بإرادتهم الحرة"[2].

وعملية التمكين بالمعنى العام تتضمن تغيير علاقات القوة في المجتمع لتأمين القدرة على الوصول إلى مختلف المصادر والقدرة على التمتع بها وما يترتب على ذلك من تأمين بيئة ملائمة وبهذا يستند مفهوم التمكين إلى القوة[3]، والتمكين هو عملية قاعدية تتم من الأسفل إلى الأعلى عن طريق الأفراد أنفسهم فهو إرتقاء بقدرات الأفراد والجماعات في التعامل والتأثير في المؤسسات التي تدير شؤون حياتهم[4] فالتمكين هو نقيض الإضعاف والعملية التمكينية هي ضمان الحصول على مداخل القوة بما يؤدي إلى تغيير المنظومة القيمية للقامعين وتغيير أنماط تفكيرهم وتوجهاتهم وسلوكياتهم البطريركية المهيمنة، فهو إزالة لكافة العمليات والإتجاهات والسلوكات النمطية والتي تنمط الفئات المهمشة وتضعهم في مراتب دنيا، فالتمكين هو الطريق التدريجي السلمي للتغيير تجاه القوة من القمة للقاعدة[5] كما يعرف من الناحية الإدارية والتنظيمية أنه تفويض للسلطة للعاملين داخل المنظمة وتوسيع مهامهم ومسؤولياتهم وإتخاذ القرارات ذات الصلة بأعمالهم دون الرجوع إلى المستويات العليا الأمر الذي ينعكس على فاعلية المنظمة[6].

أما التمكين كمفهوم تنموي وبإعتبار الإنسان محور عملية التنمية فتسعى عملية التمكين إلى مساعدة الأفراد على إكتشاف ذاتهم وقدراتهم وإمتلاك القدرة على إتخاذ القرار فمفهوم التمكين من هذه

---

[1] صابر بلول،**التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع**،ص:650،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 25،العدد الثاني،2009.موقع إلكتروني

[2] أفاق إستراتيجية،**التنمية البشرية،المفهوم و المكونات** www.sironlin.org قمنا بزيارة الموقع في:2019/03/05

[3] سقني فاكية،**التمكين من حقوق الإنسان،متطلباته وموانعه في الوطن العربي** ، ص :47،أطروحة دكتوراه،نوقشت في 2016،جامعة باتنة.

[4] أماني مسعود،**التمكين**،ص :15،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة،العدد22،أكتوبر ،2006.

[5] وحيدة بورغدة ،**المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة**، حالة الجزائر،المجلة العربيةللعلوم السياسية،مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 36 بيروت ،ص:150

[6] إحسان دهش جلاب،مرجع سابق،24.

الزاوية يرتبط بعلاقات القوة والقدرة على الوصول إلى مصادرها والتحكم فيها ويمكن توضيح مفهوم التمكين إنطلاقا من إرتباطه بالعملية التنموية بحسب الشكل التالي:

شكل رقم (8)

عنوان الشكل: رسم توضيحي لمفهوم التمكين.

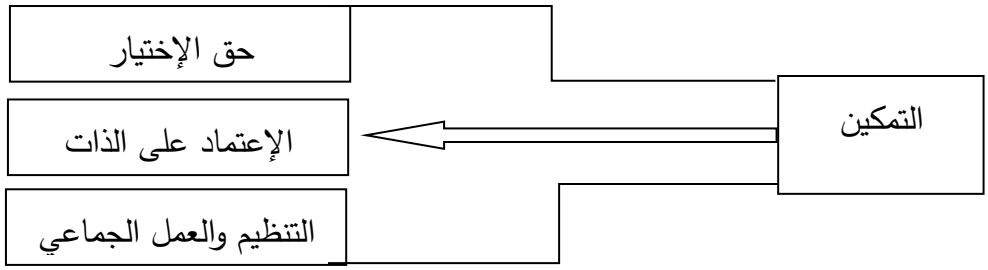

المصدر: منى عطية خزام خليل،سياسات الحماية الإجتماعية للفئات المستضعفة، ص412.

2- عناصر التمكين:

إذا فالتمكين بشكل عام وشامل يحتوي على العناصر الهامة التالية:

أ- السيطرة على: والذي يتعلق بعلاقات القوة من أعلى إلى أسفل وتتضمن هذه العلاقات السيادة والهيمنة والتسلط مقابل التبعية والخضوع.

ب- القدرة على: فيتعلق هذا المفهوم بإمتلاك صلاحية إتخاذ القرار والقدرة على حل المشكلات.

ج- تمكين أي: فالقوة لا تمنح بل تؤخذ لذا فهي بحاجة إلى مشاركة الناس وتنظيمهم وفقا لأغراض وقضايا عامة ذات أهداف مشتركة، وعليه يتطلب تمكين النساء التعبئة والتنظيم السياسي لكي يصبحن قادرات على الوصول إلى مواقع صنع القرار.

د- القدرة الذاتية: وهي الثقة بالنفس والوعي على المستوى الفردي والاعتداد بالذات فالقدرة الذاتية تمكن الأفراد من التعرف على كيفية تأثير علاقات القوة على حياتهم عبر تحليل تجاربهم وخبراتهم الحياتية وإكتساب الثقة بقدرتهم على التأثير والتغيير[1].

وتقوم عملية التمكين على أربع مستويات:

- القوة على: وتشمل علاقة تبادلية مطلقة من الهيمنة والتبعية.

[1] منى عطية،مرجع سابق،ص:410.

– القوة فعل: وتشمل القدرة على صنع القرار وممارسة السلطة وإيجاد حلول للمشاكل من خلال مختلف القدرات الفكرية والمعرفية والإقتصادية.

– القوة مع: قوة إجتماعية وسياسية تشير إلى الفهم والهدف المشترك والقدرة على التفاوض والدفاع عن المصالح المشتركة.

– القوة من خلال: يعني إدراك الأفراد من خلال التحليل الذاتي للقوة الداخلية لذواتهم وهويتهم والقدرة على التأثير لصنع خياراتهم ويرتبط ذلك بالسياق الثقافي للمجتمع[1].

ويبين مكعب القوة عند روبك إطار لتحليل مستويات وميادين وأشكال القوة وعلاقاتها المتداخلة ويكشف النواحي المختلفة للقوة وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، ويتيح لنا معرفة إمكانية التغيير والتعبئة والتحرك وهو ما نبينه في الشكل الموالي:

شكل رقم(9)

عنوان الشكل: مكعب القوة عند روبك

أشكال القوة:
– غير مرئي
– خفي
– مرئي

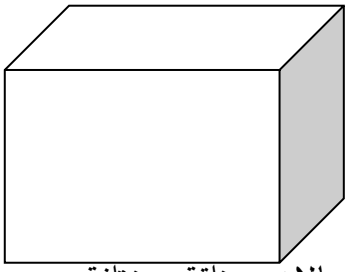

مستويات:
– عالمي
– قومي
– محلي

ميادين/مجالات: مغلقة، مختلفة.

المصدر: uideLisa Veneklasen ;Valerie Miller Rough ;**A New weave of power ,people&politcs Guide to Power Analysis** (the oxfam programme Resource Centre ; 2009)p 24

ويتضح لنا من خلال الشكل أن هناك مستويات وأبعاد ومجالات مختلفة للقوة والتي تدخل في علاقات مختلفة ومتحركة تؤثر في شكل وتوزيع القوة.

ويتم تناول مفهوم التمكين وفق النماذج الفكرية الأساسية للقوة والتي أشرنا إليها إشارة سريعة في الفصل الأول من الدراسة والمتثلة في:

– النموذج الأول: القوة كمباراة صفرية: ويفترض هنا أن القوة هي مباراة صفرية فهي متناقضة فإذا إكتسب الطرف "س" القوة فإنه سيكون على حسلب الطرف الثاني، وذلك لأن هذا الأخير قد وضع

[1] بن رحو بن علال سهام،ص: 55

عوائق تتمثل في القيم السياسية والممارسات المؤسسية لمنع الطرف الآخر من تحقيق مصالحه وعليه فإن الحديث عن التمكين هنا هو حديث عن ا لمقاومة والإخضاع من جهة وقدرة الفئة المتضررة من القمع على إكتساب المزيد من القوة من ناحية أخرى، وهو ما يدخل في نطاق نظرية الصراع.

– النموذج الثاني: القوة كمباراة مستمرة: ويفترض هذا النموذج لا محدودية القوة فهي ليست بالضرورة صفرية، فإمتلاك الطرف"س" قدرا منها لا ينتقص من قوة الطرف الآخر شيئا فالقوة هنا بناءة ومتولدة وتخلق إمكانات أفعال جديدة دون حتمية سيطرة طرف على الآخر، والتمكين وفق هذا النموذج يبدأ بإختيار الكيفية التي تمثل القوة في العلاقات المتنوعة وغير المتجانسة بمعنى البحث عن الكيفية التي تساعد المستضعفين والمقهورين من التمكين من حقوقهم، وذلك من خلال الأساليب التالية:

– تطوير الثقة والقدرة لدى الأفراد.

– القدرة على التفاوض والتغيير داخل نمط العلاقات الجامدة والصعبة.

– العمل الجماعي من أجل إكتساب مزيد من التأثير في صناعة القرار.

– النموذج الثالث: القوة كغاية في حد ذاتها فالقوة هنا موضوع في ذاته وليس متغير في العلاقة، ويجب أن يستند التمكين هنا إلى حركة جماعية وهي ما تسمى بقوة التعاضد، وأعاد هذا النموذج النظر في القوة مفهوما وهيكلا وهدفا، فمفهوم القوة تحول إلى محاولة مقبولة لإعادة تشكيل العلاقة بين جماعات تزعم أنها الأحق بتخصيص الموارد المادية والإيديولوجية في المجتمع، أما هيكل القوة فأصبح أكثر مرونة لضمان إستبعاد وإستقطاب الأفراد بقدر نجاحها أو فشلها في الحصول على القوة، أما هدف القوة فهو تمكين الضعفاء من خلال الحراك الصاعد نحو القوة[1]

فالتمكين هو فعلا إجتماعي يستهدف حث الأفراد والمؤسسات والمجتمعات على زيادة التحكم فرديا وجماعيا وتحقيق الفاعلية السياسية وتحسين جودة الحياة وتحقيق العدالة الإجتماعية، وهو عملية تحدي للكيفية التي يتشكل عليها الواقع وما ينبغي أن يكون عليه[2] فأهم محددات التمكين تتمثل في مايلي.

---

[1] عبد الإله بلقزيزو أخرون، **المرأة العربية من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1،2014،ص ص:171،172.

[2] وسيم حسام الدين أحمد، **التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة مقارنة**، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الإجتماعية ودراسات المرأة، مكتبة الملك فهد الوطنية،الرياض،2016،ص ص:15،16.

3- محددات مفهوم التمكين:

المحددات هي ما تحد المفهوم وترسم معالمه فبرجوعنا إلى تحليل مختلف التعريفات السابقة يمكننا القول أن أهم محدد للتمكين هو القوة، والتي تؤدي إلى التغيير وإمتلاك الفرد لهذه القوة وتحكمه فيها أي القدرة التي تمكنه من تغيير مسار حياته وتوجيهها ويمكن وصفها أنها عملية متعددة الأبعاد والخصائص:

- التمكين عملية إجتماعية متعددة الأبعاد والخصائص:فهي تتم على الصعيد السياسي والإقتصادي والإجتماعي وتجمع بينها كلها دون الإقتصارعلى جانب واحد وهذا للترابط الوثيق بينها، وهي عملية تجمع بين المستويين الفردي والجماعي والذين يلزمان بعضهما فالتمكين على المستوى الفردي يؤدي إلى تمكين المجتمع عامة.

- عملية تغييرية: فهي تؤدي إلى إحداث تغييرات مطلوبة من خلال القوة التي يمتلكها الأفراد وذلك بفضل القوة التي يحصل عليها الفرد من خلال المعلومة أو المال فينجح الفرد في إحداث التغيير.

- عملية تفاعلية: فهي نتاج التفاعل بين خبرات الأفراد بعضهم البعض والتي ينتج عنها التغير الإجتماعي وغايتها أن يتمكن الأفراد من العمل لأجل التغيير.

- عملية تنموية: فكما سبق وأن بينا ترابط التمكين والعملية التنموية بإعتباره مدخلا حديثا للتنمية، والذي يعمل على زيادة وعي الأفراد بقدراتهم وحثهم على تطويرها ليصبحوا مؤهلين للحاق بعملية التنمية[1].

4- المرأة والتمكين:

إن مفهوم تمكين المرأة فيتعلق خصوصا بالمرأة داخل المجتمع ويتمحور مفهوم تمكين المرأة حول أهم المحاور التالية:

- تمكين إجتماعي وتمكين إقتصادي وتمكين سياسي وهي أبعاد التمكين بصفة عامة، فيقتضي منا بيان مفهوم تمكين المرأة أولا تحديد المقصود بالمرأة سوسيولوجيا:

تنظر السوسيولوجيا للمرأة كبناء إجتماعي وليس معطى بيولوجي فقط، فالتركيز على إختلاف البناء الثقافي هو ما يعطي معنى ودلالة للمرأة داخل البناء الإجتماعي، فقد قام الباحثين بالعديد من الأبحاث الإجتماعية والأنثروبولوجية في هذا الصدد فبناء هوية المراة يرتكز على آليات أساسية وهي: الميثولوجيا أو ما يسمى بالتمثلات الإجتماعية ثم مؤسسة الزواج وأخيرا التقسيم الإجتماعي للعمل.

[1] وسيم حسام الدين،نفس المرجع السابق،ص:16 .

1/ التمثلات الإجتماعية: هي مصنع خلق صورة المرأة في اللاوعي الجمعي، فهي التي تشكل الرؤية العامة وما يسكن في مخيلة عامة الناس عن المرأة، وهو ما نتلمسه في الفلسفة وثنايا الفكر فقد تبدو المرأة من خلال هذه التمثلات في صورة "جنس" وقد تبدو تارة أخرى في صورة "الأم" كما أنها قد تكون "آلهة" مرات أخرى، وقد تكون تابعة فقط للرجل وخاضعة لهيمنته، حاولت فاطمة المرنيسي في "أحلام لنساء الحريم" أن تحلل ذلك في تمثلات الثقافة العربية والذي للأسف يوحي بالفراغ والإقصاء، فهناك منظومة رمزية تتحكم بتقسيم الفضاء بين الذكور والإناث أساسها السلطة، كما يرى " فوكو" فمن يمتلك السلطة له القدرة على غرس المفاهيم ووضع حدودها[1]

2/ مؤسسة الزواج: لا يتأسس المجتمع دون أسرة تتميز بالنظام وتقسيم الأدوار وترسم الفضاءات بين الجنسين، وفي دراسة "سيمون ديبوفوار" للجنس الثاني بينت كيف يتم تقسيم غير متكافئ للأدوار بين الجنسين في إطار هذه المؤسسة فيتكرس هذا التقسيم ويترسخ ليعطي الصورة النمطية لأدوار كلا الجنسين[2]، وهو الأمر في المجتمعات العربية ومجتمعنا الجزائري الذي يعد البنت لتقمص دور الزوجة والأم بإعتباره دورها الطبيعي وإن بدأت أدوار كلا الجنسين داخل هذه المؤسسة في التحول بسبب التغير الإجتماعي عبر مراحله المختلفة وخروج المرأة للعمل.

3/ التقسيم الإجتماعي للعمل: يعرف "لنتن" الدور الإجتماعي على أنه مجموع الأنماط الثقافية التي ترتبط بمركز معين وتتضمن الإتجاهات والقيم وسلوك الفرد ضمن مركزه المحدد، وعندها يتم ترسيخ هذه الأدوار والقيم فتظهر بشكل آلي في سلوك الناس " المرأة والرجل"[3] فهذه أهم العوامل المحددة لصورة المرأة في المجتمع فبحسبها تحدد الأطر العامة لدورها ومجال عملها وصورتها داخل المجتمع، فلا يكفي التقسيم والتصنيف على أساس بيولوجي أن يضع ضوابط دلالة المرأة داخل المجتمع والذي قد يختلف من بيئة إجتماعية إلى أخرى.

بناءا على ذلك وفي ظل هذه المعطيات الإجتماعية التي تميز واقع المرأة عموما والمرأة العربية على وجه الخصوص بإعتبارها فئة هشة وتعاني من التمييز والإستبعاد بسبب الصورة النمطية التي تستبعدها من الكثير من مجالات الحياة العامة، فقد سبق وبينا المفهوم التنموي لعملية التمكين ونركز في ما يلي على المفهوم السوسيو سياسي لتمكين المرأة.

---

[1] عبد الإله بلقزيز وآخرون، مرجع سابق،ص ص:48،49.

[2] نفس المرجع السابق، ص:50.

[3] المرجع نفسه، ص52.

ما تجدر الملاحظة أن هناك محاذير في الفهم عند الحديث عن تمكين المرأة وتتمثل في النقاط التالية:

– النساء لسن كتلة واحدة متجانسة لا تختلف عن الجماعات الأخرى وإنما يمثلن قطاعا يتقاطع مع كافة الجماعات الأخرى.

– يؤثر مستوى العلاقات الأسرية والحياة العائلية على درجة تمكين المرأة في المجتمع وهو أمر يغيب في الفئات المستضعفة الأخرى.

– تمكين المرأة ولصعوبته يتطلب تحول تدريجي في كافة مؤسسات الدولة وخاصة تلك التي تقوم على أسس ذكورية[1] إن عملية التمكين للمرأة مركبة تتعدى الدلالة على المشاركة السياسية الشكلية إلى مكونات أخرى ذاتية، نفسية وإقتصادية بما فيها إدراك المرأة لتبعيتها وإدراك الحاجة إلى تقرير الخيارات بما فيها التي تعارض السياق الإجتماعي والثقافي زيادة على إكتساب معارف جديدة لخلق فهم مختلف لعلاقات الجندر وتحطيم المعتقادات السابقة[2].

وبذلك فتمكين المرأة يعني إستخدام القوة الذاتية والقيام بنشطات مشتركة مع الأخرين لإحداث التغيير بما يشمل القدرة على إتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها وإمتلاكها الوسائل والمهارات للوصول إلى أهدافها.

كما تعرفه "فانيسيا غريفر" أنه مزيد من قوة المرأة ومستوى عال من التحكم وإمكانية التعبير وإيصال صوتها والتأثير في الأخرين والقدرة على الإبتكار وإتخاذ القرارت على كل المستويات وليس فقط في المناطق الإجتماعية المقبولة كمكان للمرأة بل والحصول على الإعتراف والإحترام لها كمواطن متساو مع الآخرين[3]، كما تعرفه نائلة كبير بأنه عملية تغيير تتضمن مفهوم القوة وزيادة قدرة المرأة على إتخاذ القرارات المصيرية في حياتها مما يتطلب تغيير المنظومة الإجتماعية برمتها، وتوصف عملية التمكين أنها تنطوي على عملية تغيير إيجابي في علاقات القوة في المجتمع[4]، تنص المادة 13 من إعلان مناهج عمل بكين لسنة 1995 على:" إن تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع

---

[1] أماني مسعود،**التمكين**،مجلة مفاهيم،أكتوبر2006،ص ص:21،20 .

[2] women ,Education and Empowerment :p15

[3] عبد الإله بلقزيز وآخرون،ص170،مرجع سابق.

[4] مصطفى كامل السيد ،رشا منصور،**"الخلفية الفكرية" في النوع الإجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي**،ص ص:42،41،منظمة المرأة العربية،القاهرة،2010.

السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم"، كما تعرف اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا " أسكو" تمكين المرأة بأنه" تلك العملية التي تصبح من خلالها المرأة فرديا أو جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل"[1].

ومن الناحية الإجرائية عرف التمكين السياسي للمرأة بأنه عملية تعني توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في إتخاذ القرار والتحكم في الموارد وحددت أهدافها في القضاء على كل أنواع تبعية المرأة وإستكانتها إجتماعيا أو إقتصاديا أو سياسيا، هذا وقد عنيت الأمم المتحدة بوضع عدد من المؤشرات الكمية والقابلة للقياس لمفهوم التمكين ورصده في مختلف المجتمعات ومن أهم هذه المؤشرات:

- مشاركة النساء في المواقع القيادية.
- مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة.
- إتاحة فرص التعليم والتدريب غير التقليدية أمام النساء.
- مشاركة النساء في عملية صنع وإتخاذ القرارات.
- إكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن[2].

فمن خلال مجمل هذه التعريفات يمكننا أن نحصر أهم العناصر المشتركة والمتفق عليها في تمكين المرأة، هو حصولها وإمتلاكها القوة سواءا كانت قوة ذاتية داخلية أو قوة خارجية تحصل عليها من خلال إستحقاقها كقوة العلم أو المال، وتتضمن القوة القدرة على الفعل فكلما إمتلكت المرأة القوة كلما كانت قادرة على إتخاذ القرارات وتغيير الواقع، هذا بصفة عامة عن تمكين المرأة.

من خلال مفهوم تمكين المرأة يمكننا تحديد أهم معطيات عملية التمكين والمتمثلة في ما يلي:

- الموارد: كالعمل والتعليم وهي عناصر التمكين فوجودها ضروري لقيام التمكين.

- العامل البشري: وهو المراة في هذه الحالة – وهو محور عملية التمكين– ومن خلاله تتم عملية الإختيار وإتخاذ القرار.

---

[1] جربال كاهينة،**التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة "الجزائر،تونس والمغرب"**،ص:32، مذكرة ماجستير،جامعة مولود معمري تيزي وزو،الجزائر 2015.

[2] وسيم حسام الدين ،مرجع سابق، ص17.

– النتائج والإنجازات: التي تتمثل في المكاسب السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تجنيها المرأة وهي بمثابة المؤشرات التي يمكن على أساسها قياس مدى نجاح عملية التمكين[1].

5– التمكين السياسي للمرأة:

لقد تعددت التعريفات التي تناولت التمكين السياسي بحسب الإتجاهات والأهداف مما أدى إلى صعوبة حصرها في تعريف واحد ونتناول في مايلي أهم ماجاء لبيان معني التمكين السياسي:

يقصد به وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ورسم السياسات في الدول ومؤسساتها المتعددة، كالمؤسسات البرلمانية والمؤسسات القانونية والإدارية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية وتعزيز دورها في هذه المراكز لتكون قادرة على تغيير الآخرين أفرادا أو جماعات أو مجتمعا بأكمله، عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة[2].

وهو "عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في إستخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا، وليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها وإستبدالها بنظم تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مستويات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية"[3]، وهو إزالة لكافة الإتجاهات والسلوكات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات المهمشة وتضعهم في مراتب أدنى حيث أن التمكين عملية تتطلب تبني سياسات وإجراءات وقائية بهدف التغلب على كافة أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة لأفراد خصوصا في المشاركة الساسية[4].

فالتمكين السياسي للمرأة هو حلقة في سلسلة مترابطة ومتداخلة من العمليات الإقتصادية والإجتماعية والتربوية والسياسية إن التمكين السياسي هو عملية ديناميكية تتأثر وتؤثر ببئتها

---

[1] بن رحو بن علال سهام،مرجع سابق،ص:53.

[2] صابر بلول،**التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع**،مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية،المجلد25،العدد الثاني،2009،ص،651.

[3] التمكين السياسي للمرأة ...هل هو الحل؟ ، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، **manchurat.org,node** . زيارة الموقع في:2019/11/23

[4] عصام بن الشيخ،**تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الإنتخابية المعتمدة**،الفرص والقيود،مجلة دفاتر سياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،عدد خاص،أفريل 2011،ص ص:272،273.

الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ولضمان نجاح هذه العملية ينبغي توفير شروط أساسية في مقدمتها الأتي:

- محو الجهل والأمية.
- توفر فرص والخيارات.
- ضمان الحق بالإختيار.
- إرساء الوعي بأهمية وضرورة ممارسة هذا الحق[1].

وتتخذ عملية تمكين المرأة سياسيا بعدين:

- البعد الأول: وهو يعتمد على إزالة المعوقات على إختلافها والتي تحول دون مشاركة النساء.
- البعد الثاني: يتمثل في تقديم التسهيلات وإتخاذ الإجراءات السياسية والبرامج التي تدعم مشاركة المرأة وزيادة فرصها سواءا على الصعيد تشكيل القدرات أو إستخدام وتوظيف هذه القدرات.

ويبدو التمكين بوصفه نوع من الدعم الخارجي تقدمه الحكومات أو المنظمات الدولية والحقوقية والمتمثل في صورة سياسات عامة وإجراءات تستهدف دعم مشاركة النساء في الحياة السياسية من أجل تجاوز وضعية الإستضعاف، فإن عملية التمكين تصبح غير ذات معنى ولا تبدي النسويات قبول لهذا الطرح فالتمكين كما يذهبن ليس دعما أو منحة مجانية ممنوحة للنساء وغنما، هو عملية إكتساب القوة من أجل السيطرة على الحياة الخاصة وعلى الموارد المادية، والسعي لإكتساب القوة ليس مرحلة مؤقتة وإنما هو عملية تتصف بالديمومة ولا يمكن وصفها بالمرحلية.

وعليه يتم تعريف التمكين السياسي للمرأة أنه عملية الدفع بالمشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها، ولا يقصد منه المشاركة فقط في أنظمة الحكم والسلطة القائمة كما هي عليه بل يتطلب العمل الدؤوب والمستمر من أجل التغيير[2].

والتساؤل الملح الذي بتبادر إلى فكرنا: مادام التمكين السياسي يقتضي المشاركة فأية علاقة بين المفهومين المشاركة السياسية للمرأة والتمكين السياسي لها؟

---

[1] جربال كاهينة، **دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة**،مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول،أكتوبر 2017،ص:246.

[2] وسيم حسان18،مرجع سابق،ص ص:17.

فالتمكين السياسي للمرأة يتطلب ضمان مشاركتها الواسعة من خلال مداخل متعددة المستويات يرتبط فيها لإقتصادي بالإجتماعي والسياسي بالثقافي ونسعى فيها لفهم جدلية العلاقة بين مجالها العام والخاص ومدى التأثيرات السلبية المترتبة عنها في ممارستها وتمكينها السياسي، مع فهم للخصوصية المجتمعية وسعي لخلق ميكانزمات تكيف مع مقتضيات الحداثة والتحول الديمقراطي الذي نسعى إليه. تؤكد الإتجاهات العالمية الحديثة على أهمية إعادة تعريف التمكين ليعني القدرة على التواصل والتنظيم وليس فقط فرض التشريعات والإجراءات وضرورة إستبدال مفهوم توزيع الأدوار بمفهوم التكافؤ في الفرص والمساواة كما يرتبط مفهوم التمكين السياسي بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة إرتباطا وثيقا فهما وجهان لعملة واحدة.

فمفهوم التمكين وكما بينا ذلك سلفا يتمحور حول تطوير مشاركة المرأة وتنمية قدراتها ومعارفها وتبرز أهمية العلاقة بين المفهومين عند دراسة ومعالجة معيقات المشاركة السياسية للمرأة والتي من دون التغلب عليها لا يمكن الحديث عن تمكين سياسي للمرأة لأن مرحلة التمكين تقتضي تجاوز العوائق، فمن خلال عملية المشاركة السياسية الناجحة والفاعلة يعبر العنصر الفاعل والمشارك عن رأيه بحرية ويساهم في تحديد الأهداف المجتمعية، فيتغير دور الفرد في المجتمع من مجرد عضو فيه إلى منتج فاعل فيؤثر في السياسات العامة ويغيرها.

لقد إعتبرت مشاركة المرأة سياسيا وفي هيئات صنع القرار آداة هامة للتمكين فمشاركتها في جميع المستويات وهياكل الحكم يعد أعلى معيار لتمكينها الفعلي، وتقول "أليد بريل" في هذا الإطار: بدون أن نسمع أصواتنا داخل المؤسسات الحكومية وقاعات السياسة العامة فإننا لا نملك الحق في المساءلة وهي المؤسسات الأساسية لمن يحكمون، فالتمكين لا يعطي الناس السلطة فالناس لديهم بالفعل الكثير منها والتمكين هو السماح لهذه السلطة بالخروج والممارسة عبر تشجيعهم على إكتساب المهارات والمعرفة التي تسمح لهم بالتغلب على العقبات[1]

إذا فالتمكين يقوم على مبادئ أساسية يمكن أن نحصرها في أهم النقاط التالية والتي يشترك فيها مفهوم التمكين في مختلف مجالاته الإقتصادية أو السياسية والإجتماعية برغم إختلاف ميكانزماته ومجالات تطبيقه.

[1] سمير بارة، يوسف زدام، **التمثيل السياسي في الدول المغاربية بين نصوص التمكين وموانع التفعيل–مدخل السقف الزجاجي**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 6،العدد 1،جانفي 2019. ص:488.

1- الوصول إلى المعلومة: وهو ما يحقق زيادة فرص الوصول إلى الخدمات والموارد ويخلق بيئة مساعدة للعملية التمكينية ويحقق القوة والتحكم.

2- الإدماج والمشاركة: بمعنى إدخال الفئات المهمشة والمستضعفة في المجال العام الذي إستبعدت منه مما يتطلب تغيير القواعد وخلق فضاء للنقاش والمشاركة المباشرة.

3- المسائلة والمحاسبة: لأن إنتشار الفساد يؤدي إلى التعسف وعرقلة الأفراد والجماعات ويحول دون تمكينهم.

4- القدرة على التنظيم المحلي: ترجع قدرة التنظيم الذاتي إلى قدرة الأفراد على العمل الجماعي وتعبئة الموارد لحل المشكلات، لأن الجماعات المنظمة تسمع صوتها ومطالبها بشكل أفضل من خلال الجمعيات والفدراليات الحركات الإجتماعية المختلفة[1] وهذه العناصر تستدعي بعضها البعض وتتكامل خلال عملية التمكين إنطلاقا من الفرد وصولا إلى الجماعة.

ثالثا- متطلبات التمكين:

ومن المفكرين من يطلق عليه مقومات التمكين فهي عناصر يقوم عليها التمكين وركائز لا يقوم دون توافرها.

1- تحطيم السقف الزجاجي: أول من صاغ مصطلح السقوف الزجاجية هي السيدة "كاترين لاورونس" والسيدة "ماريان شاربر" مديرة شركة وذلك أثناء اللقاء لمناقشة ساسية الترقيات في الشركة سنة 1979ثم إستخدم هذا المصطلح عام 1984 في مقالة رئيسة تحرير مجلة المرأة العاملة السيدة "غاي براين" وبعد ذلك شاع إستخدامه بشكل كبير[2]، وصيغ مصطلح السقف الزجاجي في تقرير "وول ستريت جورنال" سنة 1986 من قبل "هيموبيتز" و"شيلهارت" عن النساء العاملات في الشركات وهو مفهوم يشير إلى الحواجز التي تواجهها النساء اللواتي يتطلعن إلى تحقيق مناصب عليا في الشركات والحكومة وغيرها كما يشير إلى الأقليات العرقية والأثنية والرجال عندما يواجهون حواجز أمام التقدم[3] ولقد عرفته اللجنة الفدرالية للسقف الزجاجي سنة 1995 أنه مصطلح سياسي يستخدم لوصف الحاجز

---

[1] فاكية سقني،**التمكين من حقوق الأنسان متطلباته وموانعه في العالم العربي**،أطروحة دكتوراه،ص ص:49،48.

[2] عبد الملك بن طاهر الحاج،نوف بنت عبد الله الناصر ،**إدراك المرأة العاملة لمشكلة السقوف الزجاجية في المملكة العربية السعودية**،دراسة ميدانية على عينة من موظفات الجهاز الحكومي بمدينة الرياض،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية،المجلد 15، العدد 2 ، ص،177.

[3] Nancy R Lockwood :The Glass Ceiling :Domestic and International Perspectives, http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10..1.1..6&rep=rep1&type=pdf

غير المرئي الذي لا يمكن الوصول إليه والذي يمنع الأقليات والنساء من الإرتفاع إلى أعلى المناصب، بغض النظر عن مؤهلاتهم أو إنجازاتهم إذ تشير الدراسات إلى التوزيع غير المتساوي للسلطة السياسية في معظم الديمقراطيات المعاصرة كما تشير عمليات التفتيش غير الرسمية إلى غياب واضح للنساء في المراكز العليا وهذا عجز ديمقراطي فمفهوم السقف الزجاجي يشير إلى نمط محدد من العيوب المهنية التي تفسر عدم وجود النساء والأقليات في المناصب العليا، ويتصف بوجود حواجز تمييزية أمام النهوض الوظيفي بالنساء، كما أن الحواجز التمييزية تكون أكثر سمكا في الوظائف القيادية وهذا الشكل يبين مفهوم السقف الزجاجي:

الشكل رقم:10

العنوان: توضيح لمفهوم السقوف الزجاجية

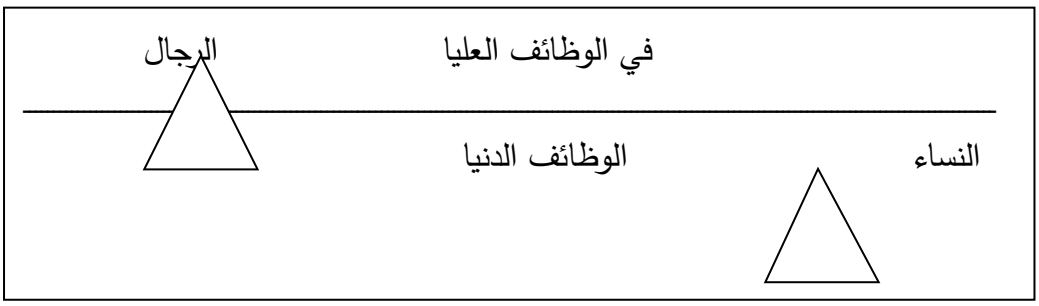

المصدر: جيرينبرج، بارون،2004

وتحدد السقف الزجاجي أربعة معايير تتمثل في مايلي:

1- وجود لا مساواة بين الجنسين: وذلك في الوصول إلى المكاتب العليا التي لا تفسرها الخصائص السياسية الأخرى ذات الصلة بالوظيفة ويقول في هذا الصدد " نوريس ولوفندروسكي" أن مجموعة محددة من المؤهلات يمكن أن تكون مختلفة لدى الأحزاب إعتمادا على جنس المرشح، فقد تتلقى النساء توجيهات أقل من السياسين لمجرد كونهن نساء.

2- عدم المساواة في التعيينات القيادية: وذلك إستعارة لمفهوم سقف يعرقل الحركة التصاعدية ويقيد الوصول إلى فوق مستوى معين مما يعيق النساء من التقدم.

3- لا مساواة في التقدم للمناصب العليا: ويتطلب إختبار هذا المعيار بيانات دقيقة ومستمرة للترقيات أو عدم الترقي للأفراد بمرور الوقت.

4- التصعيد والتزايد الدائم لعدم المساواة بين الجنسين طوال الحياة الوظيفية وفي الوظائف العليا خصوصا في بداية المسارات المتشابهة ولكنها تتناقص بمرور الوقت فتمنع النساء من التقدم تصاعديا[1]، وعليه فأهم أسباب السقف الزجاجي بإعتباره كناية عن الحواجز غير المرئية التي تمنع المرأة من الوصول إلى الوظائف الإدارية العليا هي:

تقسيم الوظائف إلى رجالية ونسائية إذ غالبا تمنح للمرأة وظائف متدنية المهارات والأجر في حين يشغل الرجال الوظائف العليا ذات الأجر المرتفع كما أن المرأة تتعرض للإنتقادات إذا أخطأت بدرجة أكبر مما يتعرض له الرجل مما يترتب عليه خوفها من تقلد المناصب العليا، لذلك فإن المرأة التي ترغب في العمل الإداري غالبا ما يتولد لديها تصور مسبق بإحتمال فشلها زيادة على غياب الدعم النفسي من قبل الأسرة والزملاء، وتمكين المرأة يقتضي تحطيم السقف الزجاجي لما له من أثار سلبية على قدرة ورغبة المرأة في العمل والإبداع والفاعلية مما ينعكس سلبا على رغبتها في تحقيق أهدافها.

لقد صنفت اللجنة الفدرالية الأمريكية الحواجز الزجاجية إلى ثلاث فئات رئيسية وهي: الحواجز الإجتماعية وتتمثل في عادات وتقاليد المجتمع ونظرته إلى عمل المرأة والحواجز الهيكلية الداخلية وتتجسد في المناخ التنظيمي وثقافة المنظمة ونحو ذلك وأخيرا الحواجز الحكومية وتشير إلى منظومة التشريعات الحكومية المنظمة للعمالة ونحو ذلك[2].

وللتغلب على مشكلة السقوف الزجاجية لابد من تبني سياسات صديقة للمرأة تساعدها على المواءمة بين مهامها الوظيفية ومسؤولياتها الأخرى من خلال تبني إستراتيجية مرنة تحقق تمكينها فقد إنتهى زمن عجز المرأة فلأسباب واقعية وعلمية لا يمكن التقليل من دور المرأة وإمكاناتها ومع ذلك فإن التنميط والتمييز الإجتماعي والبيروقراطي إستخدم أساليب مختلفة لإهمال دور المرأة من أهمها:

- الإنكار: إنكار الفروق بين الجنسين والقول أن المرأة تمارس كل حقوقها دون تمييز.

- قلب الوضع: أو نكوص المرأة ذاتها وتراجعها وعدم إستغلال الفرص المتاحة لها وإحجامها عن العمل والظهور.

[1] سمير بارة ويوسف زدام، مرجع سابق،ص ص: 489 ،490.

[2] عبد المالك ونوف، مرجع سابق، ص 178.

– التمييع: وتتمثل في تمييع قضية المرأة من خلال القول بوجود ثغرات في أوضاع المرأة ولكنها ليست ناتجة عن التمييز بل المرأة ذاتها ضعيفة مما إستوجب تدخل الرجل لمساعدتها بلا داع لتأهيلها لتعدل أوضاعها.

– الإنتقائية: وهو إعداد البرامج والمشروعات المجتمعية دون إعتبار للجنس أو النوع دون تخصيص المرأة بإجراءات لأن الأولويات الخاصة بنوع الجنس عادة لا تؤخذ بعين الإعتبار وهذا ما يقتضي إعمال ما يسمى بمقاربة النوع اللإجتماعي في السياسات التنموية.

– المراوغة والإهمال: فعندما يتعلق الأمر بالمرأة دائما ما يضرب أجل بعيد لتحقيق ما تصبو إلية لأن الوضع الإجتماعي والثقافي دائما مخالفا لطموحاتها ويتطلب وقت طويل لتغييره أما المراوغة فنجدها عادة عند أصحاب القرار الذين يتناقضون بين هدف التمكين الفعلي للمرأة وآليات تحقيقه ميدانيا.

– الدلالة الرمزية: أي أن إشراك المرأة يكون شكليا فقط سواء على مستوى لجان معينة أو في مجالس منتخبة وغيرها، فتأثيرها يكون محدود أو منعدم[1].

وكل هذه العوامل المكرسة لنمطية دور المرأة اقتضى تمكينها إعمال ما يعرف بمقاربة النوع الإجتماعي في السياسات العامة والإستراتيجيات وهو من أهم متطلبات وركائز التمكين للمرأة والذي نتناوله لاحقا.

2- الأمن الإنساني:

كركيزة هامة من ركائز تمكين المرأة وإطار الحماية والتمكين، وفكرة الأمن الإنساني هي فكرة أساسية وغير تقليدية تفرض ميثاقا أخلاقيا لفهم التهديدات المشتركة التي تواجه الإنسانية وهو نموذج للضعف الإنساني، وتعمد أجندة الأمن الإنساني مخاطبة مجموعة من التهديدات التي تواجه المجتمع وتدور حول وضع الناس كأولوية وتحسين قدراتهم من أجل حماية حقوقهم وضمان السلامة والاستقرار واللذان يمثلان العنصر المبدئي للوصول إلى تنمية إنسانية فالأمن الإنساني استجابة ضرورية لتغيرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدولية[2] فلا يمكن تحقيق تمكين للمرأة واستنهاضها إلا في بيئة مساعدة على ذلك يسودها الأمن والاستقرار خاصة تمكينها السياسي وما يقتضيه من ديمقراطية تشاركيه والتي تقوم في كنف المجتمع المستقر والآمن.

---

[1] هيفاء أبو غزالة وشرين شكري، **الكاشف في الجندر والتنمية**، حقيبة مرجعية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية،ط4،2007 ،ص ص:37،38 .

[2] هيفاء أبو غزالة، **المرأة العربية والديمقراطية**، ص:31، منظمة المرأة العربية، ط1،2014، مصر العربية.

كما أن الأمن الإنساني يعني حماية الحريات الأساسية التي تهدف إلى حماية الناس من التهديدات والأوضاع الحرجة والقاسية ويدعم تطلعاتهم ومواطن القوة فيهم ويتخذ كل من حماية الناس وتمكينهم كإستراتيجية لتحقيقه ويتفرع إلى أمن إقتصادي والذي يسعى إلى ضمان دخل أساسي للفرد وأمن غذائي يضمن وصول الفرد إلى التغذية وأخر صحي وبيئي وشخصي، أما الأمن المجتمعي فيهدف إلى حماية الأفراد من فقدان علاقاتهم التقليدية وقيمهم كما أن الأمن السياسي ينصب على الحفاظ على الحقوق الإنسانية الأساسية للأفراد واحترامها داخل المجتمع[1]، فاحترام الحقوق الإنسانية للمرأة هو لب نسقي الحماية والتمكين وهما السبيل للوصول إلى أمن المرأة من خلال المحافظة على حياتها وتأمين سبل العيش الكريم، كما أن المفاهيم المرتبطة بالمرأة قد تطورت من المفاهيم التنموية كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك إلى مفهوم الرفاه الإجتماعي وصولا إلى التمكين وذلك للتأكيد على قدرة المرأة على تحقيق زيادة حقيقية في الدخل من خلال التحكم وذلك بالتأكيد على ضرورة توفر الفرص للنساء والوصول إلى شبكات الأمن الإجتماعي وحماية مصالحها الفردية والجماعية، كما يندرج في هذا الإطار ما يعرف بمواجهة التمييز النوعي ضد المرأة وإعتماد التمكين كإستراتيجية في ذلك كله في سبيل تحقيق الأمن الإنساني فباعتبار المرأة تواجه تمييزا نوعيا بمقارنتها بالرجل وأن هذا التمييز يحرم المجتمع من مساهمتها مما يؤثر على أمنها الإجتماعي وتهدف عملية مواجهة التمييز النوعي للمرأة إلى أخذ نوع الجنس في الإعتبار خلال التخطيط والعمل فمواجهة التمييز ضد المرأة هو في حقيقته تحقيق لأمنها الإجتماعي، والذي عرفه قاموس ويبستر بأنه برامج حكومية مخصصة للمرأة والطفولة ولفاقدي البصر وغير القادرين على العمل، فضلا عن أنه المصلحة النهائية للحرية السياسية والكفاية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية[2] وعليه فعدم الوصول إلى مرحلة التمكين لا تقتصر أسبابه على ذات الفرد أو الجماعية بل قد يكون سببه المباشر ضعف الإستراتيجية والهياكل الداخلية لذا فالعنصر الموالي من المتطلبات الهامة لتحقيق تمكين المرأة لسيما في المجال السياسي.

3- التحول من قانون السلطة إلى سلطة القانون:

لقد أشارت رئيسة منظمة المرأة الفرنسية "برادا" سنة 1999أن أزمة المرأة لها مصدران:

- المصدر الأول: تطبيقي عملي.

[1] هيفاء أبو غزالة، المرجع نفسه، ص ص:23، 33.

[2] منى عطية خزام خليل، مرجع سابق، ص:416.

– المصدر الثاني: عدم التمكين القانوني، فالقانون هو ما يعطي الفاعلية لممارسة مضمون الحقوق للمرأة.

إن المرأة تحتاج إلى أنظمة حقيقية تراعي قدراتها الطبيعية فضلا عن مكوناتها الإجتماعية، والسؤال اليوم حول هوية المرأة ووجودها القاصر في العمل السياسي والذي لم تصل فيه لمراكز القرار إلا بشكل محتشم بسبب محاولة السلطة عن طريق تشريعات معينة إصطناع وتشكيل صورة قاصرة للمرأة فالخطأ القانوني في فهم البيئة الإجتماعية هو من أسوأ المصادر التي تؤدي إلى تفاقم الضرر للمرأة[1].

إن أساس التغيير من أجل التمكين يبدأ من القمة حيث مركز أتخاذ القرار لأن التغيير في هذه الحالة هو الأسرع من حيث النتائج المترتبة عليه، وبداية تمكين المرأة خاصة تمكينها السياسي يكون بالحد من الوجود السلطوي المفرط مما يحقق لها التوازن في العلاقة بينها والسلطة السياسية وذلك بكسر الوصاية الدائمة عليها، فتمكين المرأة سياسيا يتطلب نظاما تشريعيا وبرلمانيا كفوءا وأحزابا قوية، في سياق توطين القانون حتى وأن كان ذالك متجاورا مع الأعراف والتقاليد ويتطلب تفعيل حكم القانون لتحقيق التمكين على نقطتين رئيسين هما علو القانون وإستقرار القاعدة القانونية والذي نفصله بالتحليل في مايلي[2]:

– أن لا يكون أحد فوق القانون: لآن ظاهرة الفساد السياسي أعاقت مجالات التحول الديمقراطي وبالتالي غياب مبدأ التشاركية والذي تضمحل معه فرص تمكين المرأة سياسيا، ولا يعني حكم القانون أن تتوافر للدولة ترسانة من التشريعات والقوانين تساعدها على ضبط علاقات المجتمع فحسب، بل هو أعمق من ذلك وأشمل فهو حالة متقدمة من دولة الضبط فحكم القانون لا تنحصر مقاصده في وجود مبادئ وآليات لتنظيم السلطة بل تتعداه إلى الجيل الجديد من الحريات والحقوق السياسية وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالأمن الإجتماعي وإدراك وضعية الرفاه بغية تحويلها إلى قيمة إجتماعية مشتركة تحقق تمكين المرأة، ولا يمكن الوصول إلى هذه المرحلة إلا بردم الهوة والفجوة في البنية القانونية ذاتها وفجوة الشرعية الدستورية فثمة مفارقة واضحة بين الدستور والقوانين الأخرى خاصة آليات التطبيق والممارسة، وكذلك الفجوة بين القانون والممارسة الفعلية وهي أزمة في المجال السوسيو سياسي مما

[1] جعفر حسن عتريسي، **المرأة في الألفية الثالثة**، دار الهدى للطباعة والنشر، ط1، بيروت لبنان، 2004،ص ص:415،402.

[2] بهجت قرني وآخرون، **التنمية الإنسانية العربية أولوية التمكين**، ص ص :92،93.

يؤدي إلى استعصاء استقامة حكم القانون وتوطنه في الثقافة والممارسة السياسية، ونعطي مثالا لذلك بالنظام الانتخابي الحصصي ونظام الكوتا الذي فرض للمرأة نسبا محددة في المجالس المنتخبة المحلية والنيابية لكن واقع الممارسة يعاني من الضعف والتقهقر حسب الدراسات السابقة في هذا الإطار.

– إستقرار القاعدة القانونية: هو إستقرار للمجتمع بأسره وتحقق التوازن بين كل من الحاكم والمحكوم وكذلك تبين الحدود والأطر الإجتماعية للممارسات المختلفة منها ممارسة المرأة للعمل السياسي ضمن أطر وقواعد مستقرة تضمن إستمرارية وتواصل العملية التمكينية للمرأة.

4- إدماج مقاربة النوع الإجتماعي:

إنه ولأسباب علمية يتحتم علينا الإلمام بمفهوم النوع الإجتماعي وذلك، أولا لحداثة المفهوم وثانيا لغرابته عن المجتمعات العربية والإسلامية والتي أبدت تخوفا من التعاطي معه للعديد من الأسباب الثقافية والتاريخية التي تزامنت مع ظهور هذا المصطلح وإقترانه بالجندر، لأنه وكأداة تحليلية يساعد على بيان أوجه الإختلاف في تأثير الظاهرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على كل من الرجل والمرأة وهو مهم لصياغة برامج وسياسات فعالة وعادلة، وبحث ظاهرة ما من منظور النوع الإجتماعي يعني النظر لكل من الرجل والمرأة كفئتين منفصلتين ومترابطتين في آن واحد، وهو ما يجعل خصوصية حالة المرأة أكثر وضوحا كما يسهم مفهوم النوع الإجتماعي في دراسة كيفية تحول الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة إلى علاقات قوة في المجتمع وذلك من خلال معالجة الثقافة واللغة لهذه الفروق وإعادة إنتاجها في صورة إجتماعية منمطة مما يتيح فهم الصور النمطية التي تحدد سلوك الأفراد[1].

ولقد نشأ مصطلح النوع الإجتماعي على سبيل الترجمة لمصطلح الجندر والذي تعددت صيغ ترجمته إلى العربية منذ نشأة المصطلح في النظرية النسوية الغربية في سبعينات القرن الماضي لتصبح هي الترجمة السائدة في مجال العلوم الإجتماعية مع إختصارها أحيانا إلى قضايا النوع، إن الوعي بالنوع هو المدرك لدى معظم الجماعات الإنسانية ذكورا وإناثا في تصنيف المجتمع وتقسيم العمل ولقد أدت الحركات النسوية من خلال مطالبها إلى إعادة صياغة مفاهيم نوع الجنس والذي كان مصدرا لعدم المساواة في الأدوار بين الجنسين ويرجع ذلك إلى عوامل إيديولوجية وسياسية وثقافية

[1] رويدا المعايطة وآخرون، **النوع الإجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي**، ص:31، منظمة المرأة العربية، ط1،2010، جمهورية مصر.

مرتبطة بالبناء الإجتماعي وهو ما تأكد بمفهوم الدور الإجتماعي التفسيري التحليلي ففكرة الدور تتصل بمفهوم التوقعات المتصلة بمجموعة من المراكز المترابطة وتتضمن أدوارا إجتماعية يمارسها الأفراد الذين يشغلون هذه المراكز ولما كان الفرد مرتبط بالمجتمع من خلال ممارسة التزامات وواجبات الأدوار الاجتماعية المتعددة المتعلقة بهذه المراكز وفي نفس الوقت، كالمرأة العاملة والزوجة والأم فلكل هذه المراكز أدوار إجتماعية ما ومستلزمات وظيفية معينة[1]، وما تجدر الإشارة إليه أن الوظيفية تؤيد الأدوار التقليدية لنوع الجنس وهذا لتحقيق الانسجام والتكامل،" بارسونز" يرى أن للرجل دور آدئي وللمرأة دور تعبيري وجداني، أما الماركسية والتي تعتبر المصدر الرئيسي للنسوية الجديدة والتي ترى أن خطأ الماركسية القديمة هو اللجوء إلى الأساليب الإقتصادية فقط لبناء مجتمع لا طبقي بينما اللجوء إلى الأساليب الإجتماعية هو السبيل الوحيد لمجتمع خال من الطبقات والميول الطبقية، وتمثل الأسرة والأمومة في نظر الماركسية الحديثة السبب وراء نظام طبقي جنسي يقهر المرأة لذا فلابد من الثورة على السنن الكونية والتخلص منها بحيث تصبح الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة هي فروق إجتماعية متصلة بالأدوار التي يؤديها كل من الرجل والمرأة[2].

أ- سوسيولوجية الجندر: رأينا أن مفهوم الجندر ينصرف إلى تعريف وضعيات اجتماعية تحتاج إلى إعادة تقويم، كما يسمح بتجاوز البني التقليدية والذهنيات الذكورية والجندر هو عملية حركية فهو يتضمن إنتاج النوع وإعادة إنتاجه بصورة مستمرة فالنوع يمثل ويمارس وليس مجرد خاصية ترتبط بالإفراد بل يحدث على كل مستويات البناء الإجتماعي[3] وترجمة الجندر إلى اللغة العربية لم يؤدي إلى توضيح معناها تماما لذا تم تبنيها معربة مثل كلمة ديمقراطية، والجندر يقوم على تكريس وعي التمايز بين الإنتماء البيولوجي للشخص وبين هويته الإجتماعية كرجل أو إمرأة، فالهوية الجندرية هي قناعة الشخص الثابتة بإنتمائه لواحد من الجنسين والتي تتشكل في زمن الطفولة الأولى[4].

---

[1] السيد حنفي عوض، مرجع سابق،ص:15.

[2] أحمد ربيع أحمد يوسف، **الجندرة دراسة تحليلية تقويمية**،ص:68،موقع إلكتروني:

[3] أنور مقارني، **براديغم السياسية عند النساء المنتاخبات في المجالس الشعبية الجزائرية، مقاربة جندرية**، مجلة العلوم الإجتماعية،العدد25،ديسمبر ،2017،ص:42.

[4] عزة شرارة بيضون، **الجندر ماذا تقولين " الشائع والواقع في أحوال النساء**، دار الساقي،ط1،بيروت ،لبنان،2012، ص،ص:18،19.

ولم يبق الجندر منفردا في العلوم الأكاديمية بل أنتشر وأمتزج مع مصطلحات أخرى مثل: المقاربة الجندرية، والخطاب الجندري والحساسية الجندرية، لأن الجندر هو فئة ثقافية إجتماعية مؤثرة في تشكيل الموضوع وتفاصيله

ومن الفروق النوعية التي لها أثر كبير هو الدور الاجتماعي بين الذكر والأنثى، فقد كانت النساء أكثر إحساسا بأهمية الدور كما أن الاختلاف بين الرجال والنساء في الاتجاهات السياسية ترجع إلى الاتجاه نحو السلطة الإجتماعية فأظهر الرجال ميل نحو الأيديولوجيات المحافظة بينما النساء يتقن للبرامج الإجتماعية الحديثة[1].

لقد رسخ المجتمع الطبقي الرجالي التقسيم الجنساني للعمل وسخره لمقتضياته جاعلا منه الأساس الذي يقوم عليه إضطهاده للمرأة مما جعل النساء جنسا من الدرجة الثانية في قيمتها الإنسانية ودورها الإجتماعي وإقتحمت المرأة مجال العمل ضعيفة وغير مرغوب فيها، وعلاقتها بالتحضر لم تتغير بصورة جوهرية بل بقيت أسيرة عصورها الماضية، لذا جاءت فكرة إعمال مقاربة " الجندر" أو ما يصطلح عليه بالنوع الإجتماعي لتحرير المرأة من الحيف وتمكينها، ووردت كلمة "جندر" في وثيقة مؤتمر بكين 1995 ما يعادل 233 مرة والتي تهدف إلى التغلب على كل العقبات التي تحول دون تمكين المرأة ومصطلح الجندر مصطلح غربي إنجليزي لم يتم تعريفه بشكل دقيق وهو يعبر عن حقيقة مضمونه وتطبيقاته في قضايا المرأة وينحدر من أصل لاتيني يعبر عن الإختلاف والتمييز بين الجنسين، والأدوار الجندرية لا تقتصر على العوامل البيولوجية بل تلعب فيها المعطيات الفردية والإجتماعية دور كبير، فالنوع الإجتماعي هي الأدوار الإجتماعية التي يصنعها المجتمع في بناء الدور البيولوجي لكل من الجنسين وإختلاف الأدوار بإعتبارها متصلة بالممارسات الإجتماعية[2] ولهذا المصطلح أبعاد أخرى إجتماعية وإقتصادية وسياسية وبالتركيز على البعد السياسي نجدها تتعلق بالمشاركة السياسية والحق في إتخاذ القرار وتحسين وضع المرأة في شتى المجالات والمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات[3].

ولقد سبق وأن بينا بإقتضاب المفهوم في الفصل الأول من الأطروحة لكن يمكننا التذكير به من خلال أهم ما جاء به المفكرون الأوائل وما ورد في مصطلحات الأمم المتحدة.

---

[1] ناهد رمزي،**سيكولوجية المرأة قضايا معاصرة**،المكتبة الأنجلو مصرية،ط2،1999،القاهرة،ص:67.

[2] خليل النعمات،مرجع سابق،ص:01.

[3] سعاد يوسف نور الدين،**المرأة العربية في البرلمان**،دار النهضة العربية،بيروت ،لبنان،ص ص:26،27.

تشير عبارة النوع الإجتماعي إلى الأدوار الإجتماعية التي يؤديها الرجال والنساء والتي تخصص لهما بناءا على الجنس، وتستخدم عبارة النوع الإجتماعي كوسيلة لدراسة أوجه التشابه والإختلاف بين الرجال والنساء دون إشارة مباشرة إلى بيولوجيا الجنس وإنما بالتركيز على أنماط السلوك المتوقعة والثقافة التي تؤكدها وتنطبق هذه الأدوار عادة على مناطق معينة وفي أوقات محددة من الزمن فأدوار الجنسين لا تنفصل عن السياق الإجتماعي والإقتصادي وتختلف بإختلاف هذا السياق وبالتالي فأدوارهما ديناميكية وليست ثابتة[1]،و لقد كانت عالمة الإجتماع النسوي " آن أوكلي" قد قدمت إسهاما مهما في الضبط العلمي لمفهوم النوع والتي صرحت أن الجنس يمثل مفردة تشير إلى الفوارق البيولوجية بين الذكور والإناث في حين تحمل لفظة النوع على عكس ذلك إحالة إلى الثقافة وتشمل التصنيف الإجتماعي الذكوري والأنثوي مما يستدعي وضع أنماط ثقافية تتماشى على أساس الأدوار والسلوكيات فكل ما يقوم به الأفراد خارج وظائفهم الجنسية هي من صياغة المجتمع وثقافته[2] فما يقوم به المجتمع من تصنيف للذكورة والأنوثة على أساس الجنس يسمى بالتحديد الجنسي أما النوع الإجتماعي فهي التقسيمات والمفاهيم الناشئة والموازية للأنوثة والذكورة والتي تولدت نتيجة عوامل اجتماعية وثقافية تختلف من مجتمع إلى آخر، وكما وضحه" كارفر" أن مفهوم النوع الإجتماعي يعبر عن ظاهرة إجتماعية لها أبعاد سياسية فهو يتناول كيف تحدد الذكورة والأنوثة والعلاقة بينهما ووضع الأفراد ودورهم في المجتمع،و تحول الذكورة والأنوثة إلى علاقات قوة في المجتمع، والنوع الإجتماعي هو الدور الإجتماعي والمكانة الإجتماعية والقيمة المعنوية التي يحملها الفرد في المجتمع والمرتبطة بكونه ذكر أو أنثى[3] وما يمكن فعله من الناحية الإجتماعية هو تغيير الترسيمات بين الجنسين من خلال إستحداث منمطات فرعية فإذا ما خالف شخص أو عدة أشخاص المنمط الجندري فإننا نقوم بإستحداث منمط فرعي يسعه إستعاب السلوك المخالف للتوقع، مثال ذاك: أن تصبح لدينا إمرأة عاملة وأخرى طبيبة أو قاضية فتتكاثر المنمطات الفرعية يسهم في تراجع المنمط الأعم الأصلي ومن ثمة إنحلاله مع تكاثر النماذج الواقعية الفرعية والمخالفة للتعميمات، وهذا ما سعت إليه الحركات النسوية في مراحلها المختلفة كما سنرى ذلك،و مثال ذلك في فرض الكوتا النسائية في مجال الإنتخاب فهي

---

[1] مريم العوضي، **الأسكوا والمرأة العربية والتنمية: بيكين وما بعدها، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي حول دور المرأة في التنمية**، الكويت،2001،ص:07.

[2] مازن مرسول محمد، **إستنطاق معنى الجندر**، مجلة آداب المستنصرية،العدد73،2016،ص:219.

[3] رويدا المعايطة، مرجع سابق، ص ص:32،33.

بذاك تسعى لجعل المنمطات السائدة عن النساء قيد المراجعة فإذا ما تبوأت المرأة مواقع قيادية فإن ذلك سيؤدي إلى ضرورة إيجاد مصنف فرعي من النساء يضاف إلى المصنف الفرعي، مما يدفع إلى مراجعة المنمط الأصلي سعيا إلى إزالته، وتعديل سلوك الأفراد بإتجاه مساواتي ومناقض للأحكام النمطية مما يؤدي إلى التغيير ولكن كثير من التغيرات تفرض متطلبات هيكلية وتعديلات قانونية كما سنرى ذلك في تمكين المرأة السياسي[1] .

قد وضع المفكرون الباحثون في مجال الجندر مقياسا من خلال جدوال لتحديد الفروق الجوهرية بينه والمعاني الأخرى المتدالخلة معه والذي نبينه في الجدوال التالية:

– أولا: مقياس التفريق بين " الجندر والجنس":

[1] عزة شرارة،مرجع سابق،ص:74.

عنوان الجدول: مقياس التفريق بين الجندر والجنس

-جدول رقم:2

	العبارة	المفهوم
1	تلد النساء الأطفال ولا يفعل الرجال ذلك	الجنس
2	تلبس البنت البنت اللون الزهري ويلبس الذكر الأزرق	الجندر
3	تتغير أصوات الرجال عند البلوغ ولا يحصل ذلك للنساء	الجنس
4	يستطيع الرجال إرضاع الأطفال عن طريق زجاجة الحليب	الجندر
5	في عهد الفراعنة كان الرجال يجلسون في البيت ويعملون في الحايكة وكانت النساء يعملن في التجارة ويرثن الأملاك ولا يرثها الرجال	الجندر
6	نجلب هدايا الدمى للإناث والكرة للذكور	الجندر

- **المصدر**: الجندر الأبعاد الإجتماعية والثقافية، عصمت محمد حوسو، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص206.

يظهر من خلال هذا الجدول مجموعة من العبارت والتي يشير بعضها إلى معنى الجنس "النوع البيولوجي" وبعضها الآخر يشير إلى الجندر" النوع الإجتماعي" ويهدف هذا التمرين إلى معرفة مدى وضوح المعنى والتفرقة عند المستجوب وبناءا على التكرار والنسب المئوية لإجابات الأفراد نستطيع أن نحدد مدى وضوح المفهوم ثم يتم تحديد التدريبات الملائمة للإحتياجات المتدربين لإستخدام وتطبيق مفهوم الجندر، وهناك مقياس ثاني للصفات الجندرية المنمطة إجتماعيا وثقافيا بعضها للرجل وبعضها للمرأة وأخرى يشترك فيها الطرفين والذي نورده في الجدول الآتي:

- **مقياس الصفات الجندرية:** وفي الجدول الموالي نقدم مقياس للصفات الجندرية والذي يظهر الصفات المنمطة لكل من الرجل والمرأة.

جدول رقم(3)

	الصفة الجندرية	المرأة	الرجل	الإثنان معا
1	العقلانية	غير تقليدية	تقليدي	متوازن/جندري
2	العدوانية	غير تقليدية	تقليدي	متوازن/جندري
3	العاطفة	تقليدية	غير تقليدي	متوازن/جندري
4	الإبداع	غير تقليدية	تقليدي	//
5	الإهتمام بالعلم	غير تقليدية	تقليدي	//
6	السطحية	تقليدية	غير تقليدي	//
7	الإهتمام بالعائلة	تقليدية	غير تقليدي	//
8	الخجل	تقليدية	غير تقليدي	//
9	الثقة بالنفس	غير تقليدية	تقليدي	//
10	السيطرة	غير تقليدية	تقليدي	//
11	الطموح	غير تقليدية	تقليدي	//
12	تحمل المسؤولية	غير تقليدية	تقليدي	//
13	التنازل في مواقف الصراع	تقليدية	غير تقليدي	//
14	الإتكالية	تقليدية	غير تقليدي	//
15	سرعة البكاء	تقليدية	غير تقليدي	//
16	الإهتمام بالسياسة	غير تقليدية	تقليدي	//
17	بعد النظر	غير تقليدية	تقليدي	//
18				
19				
20				
21				

المصدر: عصمت محمد حوسو: مصدر سابق،ص،209.

يظهر هذا المقياس بعض الصفات المنمطة إجتماعيا وثقافيا لكل من الرجل والمرأة في المجتمع، وغيرها من المقاييس الأخرى المستخدمة في التدريب على الجندر والتي تمكن تطبيقاتها من تعميم مفهوم الجندر داخل مختلف المؤسسات الإجتماعية.

من خلال ما تقدم يمكن تحديد أهم مكونات الجندر والمتمثلة في ما يلي:

ب- مكونات الجندر:

أ_ الشخصية الجندرية: وهي التوافق النفسي والإجتماعي للسلوك الجندري مع المعايير الإجتماعية السائدة وتستمد من عملية التنشئة الإجتماعية.

ب_ المعتقدات الجندرية: وهي المشتركات العامة داخل المجتمع وتتكون خلال سيرورة التنشئة الإجتماعية للفرد وعملية التغيير الإجتماعي، وهي سمات شخصية مشتركة بين النوع الواحد وتختلف إلى حد التناقض مع النوع الآخر.

ج_ الضبط الإجتماعي الجندري: وهو الإتفاق الإجتماعي الذي ينشأ من خلال عملية تعزيز تاريخية وتعليمية وتشريعية، والذي حاز على معايير ضابطة له سواء كانت معايير رسمية أو عرفية[1] والإتجاهات الجندرية تشتمل على مكوننين أساسين وهما: البعد المعرفي والتعصب الجندري.

- البعد المعرفي: ويشتمل على المنمطات السائدة في ثقافة إجتماعية بعينها والتي تقولب أدوار الرجال والنساء وتسند لهم سمات ثابتة عبر الزمان والمكان بإستناد إلى مخزون الثقافة الشعبية في المجتمعات، أما البعد الشعوري فيستمد طاقته من الخبرات الشخصية والجماعية، والعمل من أجل نشر الوعي الجندري يصطدم بنمطين من العوائق ينبغي التنبه لهما وهما إنكار اللامساواة الجندرية من قبل الناس والتعصب الجندري وهو البعد الثاني في الإتجاه الجندري.
- التعصب الجندري: ويصطدم بإتجاهات جندرية كامنة متعصبة ضد النساء تجد مسارها في تشكل الهوية الجندرية وطبيعة تطورها[2].

والمقاربة الجندرية لا يمكن أن تتم إلا من خلال توليد الأدوات والوسائل المنبهة لمفاعيل الجندر ونشر الوعي بين مخططي السياسات، والوعي الجندري هو حلقة وسطى في سلسلة من الخطوات لأجل تحقيق المساواة بين الجنسين وهي ما يمكن أن نسيمها ميكانيزمات إدراج المقاربة الجندرية.

ج- ميكانيزمات إدراج مقاربة النوع الإجتماعي:

تبني مقاربة النوع الإجتماعي يعني أن ننظر للواقع الإجتماعي من منظور جندري وبعدسة جندرية والتعرف على الدور الذي يلعبه الجندر في الحياة الإجتماعية وما يحمله من معاني إيديولوجية، فنهج النوع الإجتماعي بتركيزه على الفروق الجوهرية بين الجنسين يشدد على المشاركة

[1] أنور مقراني ، مرجع سابق، ص:43.

[2] عزة شرارة بيضون، مرجع سابق، ص ص:41،39.

والمساواة والإنصاف كما أنه يجعل من المرأة شريكة ومساوية للرجل كما أنه يعطي مزيد من الأهمية لرفع درجة الوعي بحاجة المجتمع لتمكين المرأة.

وفي إطار النموذج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين يكتسب التمكين للمرأة معنى واسع بحيث يتعدى الأمن المالي والإستقلال الإقتصادي ليشمل التعليم والتدريب والتأهيل بالإضافة إلى التوعية بالحقوق والواجبات وبمراعاة منظور النوع الإجتماعي وتحليل التباينات بين الجنسين والتخطيط مع مراعاة الفوارق في المراحل المبكرة لإعداد السياسات والبرامج، تصبح المرأة جزء من هذه الخطط لا عنصر إضافي، وهناك عدة طرق وميكانزمات لإدماج هذه المقاربة في السياسات العامة، نذكر منها:

– وضع الأجندة: وطرح قائمة القضايا موضع الإهتمام ويتضمن ذلك تغيير نماذج السياسات القائمة وعملية صنع القرار وإعادة تشكيلها بحيث يتم إعطاء الأولوية لأهداف المساواة بين الجنسين وإعادة تقييم نتائج السياسات المتبعة.

– الاندماج: يهدف إلى إضافة منظور النوع الإجتماعي إلى السياسات الموجودة دون الجوء إلى تغييرات جذرية[1]. فالنوع اللإجتماعي يسعى لإبراز صور أخرى لمستويات الحياة الإجتماعية التي ينبغي أن تكون وفق أسس تنظيمية لا تأخذ في الحسبان فقط نوع الجنس وإنما كفاءة الجنس أيا كان ومساهمته في تقدم ونهوض حياته وحياة المجتمع الذي يعيش فيه فتبني مقاربة النوع الإجتماعي من شأنها قولبة الجوانب الإجتماعية للإنسان وفق جوانب تمكن الجنسين من العيش ليس كأجناس مختلفة وإنما بمقدار مساهمة كل منهم في أدوار تمكن المجتمع من الإنطلاق إلى الأمام[2].

إن إرساء الثقافة الجندرية في المجتمع وإدماجها في مختلف السياسات والبرامج من خلال السعي لتحقيق مساواة جندرية يفترض فيها قيام الرجل بالدور البارز لتدعيم هذه المساواة وإرسائها بعد الفهم الصحيح لقضية النوع وما يتطلبه من تمييز إجابي للمرأة ليس على حساب الرجل ولكن لسد الفجوة الناتجة عن التمييز ضد المرأة، لذا فإن المساواة كأساس من أسس التمكين هو ضروري وهام إرساؤه وفهمه الفهم الصحيح وهذا ما نبرزه في العنصر الموالي:

5– المساواة:

لقد حاولت بعض الأمم السابقة أن تنال من أصل خلقة المرأة ما يعوض مبدأ المساواة بينها والرجل فكان من نتائج مؤتمر روما الذي عقد لبحث شؤون المرأة أن المرأة رجس من عمل الشيطان

[1] رويدا المعايطة،مرجع سابق،ص:44.

[2] مازن مرسول محمد،مرجع سابق،ص222.

لذا فهي تستحق الذل والهوان[1]و لكن دافع الدين الإسلامي عن المرأة ورد المزاعم التي تقلل من شأنها من حيث المساواة بين الجنسين في الطبيعة البشرية وأنه ليس لأحدهما مقومات إنسانية أكثر من الآخر كما جاء في قوله تعالى:" هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن إليها" وهو بذلك يعلن عن تساوي الرجل والمرأة في أصل الخلق والتكوين فهي نصف الرجل المتماثل له فهما شطران لنفس واحدة، كما جاء في قوله تعالى " فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض" أي من أصل واحد فقد سما القرآن الكريم بالمرأة حتى جعلها بعضا من الرجل وحد من طغيان الرجل وجعله من المرأة مما يلغي التفاضل بينهما والتعالي[2].

أما في المجتمع الدولي فقد شهد في مراحل سابقة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دعوات متكررة من أجل إعلان مساواة المرأة بالرجل، فقد نشرت "ماري ولستون كرافت" الإنجليزية بيانا طالبت فيه بالمساواة بين الجنسين وتحرير المرأة أسوة بالزنوج العمال لرفع الظلم الطبقي[3]،و توالت بعد ذلك الأصوات المنادية بالمساواة فوجدت ضالتها في فكرة حقوق الإنسان بإعتبارها تمثل الإحترام المتبادل بين الناس وكرامة الإنسان والحقوق القانونية والأساسية غير المرتبطة بالفوارق الفردية والجنسية والثقافية، وقد تمكنت المدافعات عن حقوق المرأة بشعار" حقوق المرأة جزء من حقوق الإنسان"من إزالة الوصم من أن حقوق المرأة هي حالة خاصة وحقوقها متميزة أيضا، من ثمة وجدت المدخل في مناقشات هيئة الأمم المتحدة لطرح العديد من القضايا والتي كان أبرزها موضوع المساواة ومحاربة التمييز، ومن ثمة برزت المساواة كنقطة مركزية في عملية تمكين المرأة فأكدت أغلب الاتفاقيات والتقارير الأممية على مبدأ المساواة بين الجنسين فإعتمدت الإعلانات المتوالية لحقوق المرأة والصادرة عن الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في سنة 1948 في شق إعلان المساواة بين الذكر والأنثى، لتوسيع الإطار إلى نموذج المماثلة في الحقوق بشكل مطلق دون فرق أو خصوصية مما أدى إلى نسف طبيعة الخصوصية بين الطرفين وفي سنة 1975 أقامت الأمم المتحدة في مكسيكو مؤتمر ضم مندوبين عن مئة دولة غايته وضع خطة عشرية عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين، ثم وفي سنة 1980 تم عقد مؤتمر عالمي في كوبنهاقن وهو المؤتمر النصف عشري للخطة العشرية بعدما سبقته مؤتمرات تحضيرية عديدة في باريس وعمان ونيودلهي والتي تهدف

[1] أبو نصر مبشر الطرازي، **المرأة وحقوقها في الإسلام**، ص:10.

[2] عرفة محمد عرفة أحمد، **مباشرة المرأة للحقوق والحريات السياسية**، ص ص:104،105.

[3] نهى القاطرجي، مرجع سابق،ص78.

كلها إلى تطبيق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإشراك المرأة في العمل السياسي وتشجيعها لدخول كل مجلات العمل الإخرى من خلال تعليمها وتدريبها وفرض مساولة المرأة بالرجل داخل الأسرة من خلال تعديل قوانين الأسرة وخرج مؤتمر نيروبي الذي عقد سنة 1985 بمقرارته التالية:

– حض الدول على تبني سياسة المساواة بين الذكر والأنثى.

– تمثيل المرأة في كل الوفود الدولية.

– حق المرأة في تعاطي السياسة وممارسة حقها في التمثيل والإنتخاب وتشجيعها في تطوير المجتمع.

– ضرورة البدء بإجراءات المساواة بين الجنسين وإشراك المرأة في تعزيز السلام العالمي[1] تبدأ أغلب الدساتير الحديثة بالنص على المساواة بين المواطنين كافة ولكن هذه العبارة إما أن تدخل في صلب الحياة اليومية فتحقق نتائجها المرجوة وإما أن تبقى مجرد شعار يتغنى به ويغيب في واقع الممارسة الاجتماعية، إن شرط تحقيق المساواة من أجل تمكين المرأة يقتضي بالضرورة تغيرات جذرية وعميقة في طبيعة النظام السياسي والاجتماعي وذلك من خلال سد الثغرات التشريعية وتحديث وتعديل القوانين بما يحقق المساواة وكذلك من خلال واقع الحياة اليومية بردم الهوة القائمة بين الخطاب السياسي والقوانين وواقع المرأة المعاش، عبر إدماجها بشكل كبير ومتزايد في الحياة العامة والمطالبة بإلغاء كافة أشكال التميز ضد المرأة.

فالتمكين يقتضي المساواة بين الجنسين وإنهاء الهيمنة الذكورية على السلطة واضطلاع المرأة بأدوار هامة في المجتمع ولكن هل لهذه المساواة حدود ؟

من التساؤلات الهامة التي تطرح حتى لا نقع في وهم التماثل بين الجنسين والذي يتنافي والطبيعة لذا فيمكن تنظيم المساواة ضمن الحدود التالية:

– المساواة أمام القانون: والتي تعني تطبيق القانون على كافة الناس دون تمييز بين الجنسين.

– المساواة أمام القضاء: التي تعني أن حق التقاضي مصان للطرفين كما أن أحكام القضاء تطبق دون تفرقة.

– المساواة في الحقوق السياسية: أي التمتع بهذه الحقوق وممارستها مثل الانتخابات والحكم والوظيفة

– المساواة في التكاليف والأعباء: أي التساوي بالالتزامات والإعفاء من الأعباء[2] وكذلك الدساتير الداخلية لمختلف الدول والتي تبدأ أغلبها بكفالة مبدأ المساواة بين الجميع فمثلا في الجزائر لا توجد

---

[1] جعفر حسن عتريسي، مرجع سابق، ص ص:149،148.

[2] الزهراء العمري، **التمكين السياسي للمرأة بين النصوص القانونية والتحديات الإجتماعية**، ص 15.

قوانين أو مراسيم تقيد مشاركة المرأة في الحياة السياسة خاصة بعد إلغاء ما يعرف بالتصويت بالوكالة حيث صادقت الجزائر على إتفاقية سيداو في مارس 2004 وأمر رئيس الجمهورية بمواءمة التشريعات الوطنية مع تطورات القانون الدولي فكانت النتيجة تعديل المادة 31 مكرر من الدستور والذي يقر أسبقية القوانين الدولية على القانون الوطني فإعتمدت الجزائر إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة وإدماجها " الإنصاف والمساواة" سنة 2008 وإستراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة خلال الفترة الممتدة بين 2007-2011 كما أسست المجلس الوطني للأسرة والذي يتألف من خمسين عضو وإعتمدت الجزائر البرامج المشتركة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

ويتمتع مبدأ المساواة بين الجنسين بضمانات دولية لتحقيقه وحمايته من أبرزها الإلتزام الملقى على عاتق الدولة الجزائرية في تقيدها بأهم مبادئ وواجبات المعاهدات والإتفاقيات الدولية خاصة وأن الصكوك الدولية جاءت بحسب التنظيم العالمي الجديد وفي إطار القانون الدولي بصيغة توافقية لكل الإنسانية مهما اختلاف توزيعها الجغرافي، فكان لمنظمة الأمم المتحدة الدور الرائد في التأسيس لمبدأ المساواة وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضمانات وطنية محلية مجارية للمبدأ الدولي العام فجاءت المواثيق التي عرفتها البلاد والدساتير المختلفة لتكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة، فقد جاء في تقرير المؤتمر العالمي لإستعراض وتقييم منجزات الأمم المتحدة والتي عقدت في نيروبي سنة 1985 والمتعلقة بالمرأة والمساواة والتنمية والسلم والتي جاء في الفصل الأول الفقرة 51 والصفحة 26 من التقرير ما يلي:

- تعاني المرأة بسبب جنسها تميزا أدى إلى حرمانها من فرص الوصول المتساوية إلى **بنية السلطة** التي تحكم المجتمع، ولكي تصبح المساواة الحقيقة واقعا بالنسبة للمرأة يجب أن **يكون إقتسامها للسلطة** على قدم المساواة مع الرجل وإستراتيجية رئيسية، كما جاء في تقرير المؤتمر العالمي للمرأة ببكين سنة 1995 وذلك في المرفق الأول من الإعلان الفقرة 13 والصفحة 6 مايلي:

- نحن على إقتناع أن تمكين المرأة ومشاركتها على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم.

أما في الفصل الثاني من نفس الإعلان وفي الفقرة العاشرة من الصفحة 14 فقد جاء:

- تشكل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية في الحياة السياسية وغيرها من مجالات الحياة على الصعيد الوطني والصعيدين الإقليمي والدولي. ....أهدافا ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وجاء في الفصل الثالث من نفس التقرير الفقرة 44 الصفحتين 22 و23:

– إن الحكومات والمجتمع الدولي والمجتمع المدني بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص مدعوون إلى إتخاذ إجراءات إستراتيجية في مجالات الإهتمام الحاسمة ومنها عدم المساواة بين المرأة والرجل في إقتسام السلطة وصنع القرار على جميع المستويات.

إن تفحص وتحليل هذه المواد يكشف عن أمرين إثنين هامين إعتمدتهما الهيئة الأممية في التأكيد على مبدأ المساواة، الأمر الأول والذي يتعلق بالصيغة الإلزامية التي جاءت بها أغلب المواد والتأكيد على آليات التطبيق وكذلك المتابعة مما جعل أغلب الدول في النظام العالمي الجديد مجبرة على التكيف مع الطرح العالمي لمبدأ المساواة وتجسيده على أرض الواقع، أما الملاحظة الثانية هي إعتماد الممارسة السياسية للمرأة بشكل مساوي للرجل وكذلك القدرة على إتخاذ القرار وتقاسم السلطة هي الأرضية والإنطلاقة التي تتجسد من خلالها المساواة في جميع المجلات الأخرى الإقتصادية والإجتماعية، وربما قد تعمدت الهيئات الدولية هذا المدخل" السياسي" للسرعة التي يمكن أن يحققها في تغيير أوضاع المرأة في العالم لأن الأمر يتم بشكل فوقي من خلال تكييف القوانين والتشريعات مع مبدأ المساواة والمشاركة السياسية فيضمن إلزامية فرض التغيير السريع.

ولممارسة الحق ينبغي أن تتوافر الوسائل لذاك من أجل نفاذه ووضعه موضع التطبيق في حين نلاحظ أن حقوق الإنسان الدولية تفتقر بشكل مباشر إلى القدرة على نفاذه لآن بعض المعايير الشائعة في المعاهدات الدولية تتعارض مع بعض الأعراف الاجتماعية والأخلاقية لبعض المجتمعات والدول مثل البنود التي تخدم مبدأ المساواة والمعاملة بالمثل أو تلك التي تفرض حقوق فردية للمرأة للمشاركة في العمل السياسي، وإذا كان من المفروض أن حقوق الإنسان من شأنها أن تصوغ أساليب للإتفاق فيما بين المجتمعات والثقافات لكنها تقع في فكرة أن المبدأ الدولي هو مبدأ شامل وبالتالي أن فكرة حقوق الإنسان هي فكرة كونية، ففرض مبدأ المساواة بين الجنسين بإعتباره ممارسة لحقوق الإنسان هي في الحقيقة ليست ممارسة إجتماعية كاملة النضج إذ يوجد إختلاف في الرأي بشأن جميع عناصرها الرئيسية مثل المعايير والوسائل وكيفية تطبيقها خاصة في حالة تعارضها مع قيم أخرى فلا توجد أسس واضحة لتعيين حدود المجتمع الذي تجري داخله الممارسة مما يؤدي تشويش في فهم الفكرة[1] وهذا ما يحيلنا إلى ضرورة مناقشة الثقافة المجتمعية السائدة والعمل على تغيير الموروثات

[1] تشارلز آر بيتر ،مرجع سابق، ص ص:22،18.

السلبية التي تعوق إرساء مبدأ المساواة وغيرها من الأفكار التي تحقق تمكين المرأة فتغيير الموروث الثقافي البائد مطلب أساسي لتحقيق تمكين المرأة وهو ما نفصله في العنصر الموالي:

6- تغيير الموروث الثقافي:

إن مفهوم الثقافة عرف زخما معرفيا وتراكما كبيرا حيث تناوله العديد من المفكرين أمثال: راد كليف براون،ماكس فيبر، ماركس وغيرهم، وعرفت الثقافة على أنها ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون كما عرفها المفكر مالك بن نبي أنها مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الإجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته لتصبح لا شعورية، تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فالثقافة الحقيقية تظهر في وظيفتها الإجتماعية التي تقوم على مبدأ التبادل الإجتماعي، والثقافة هي رأسمال إجتماعي حسب فوكوياما فهي محصلة المعارف والقيم المتوارثة في المجتمع والتي يتكيف معها السلوك الفردي[1].

فالموروث البائد للمجتمعات العربية هي من تحدد الأدوار النمطية لكل من الرجل والمرأة في المجتمع، فالمرأة ظلت ولعهود طويلة ترى نفسها من خلال الإطار النظري المصاغ والمتمثل في الأنظمة التي صاغها الرجل بمخيال ذكوري وجه الثقافة والممارسات الإجتماعية دون إشراك النساء لذا وجب العمل على تغيير هذا الوضع[2]

وتطويع القيم السائدة بما يساعد على فسح المجال نحو مشاركة أوسع للمرأة في الحياة العامة وذلك دون زعزعة للاستقرار الاجتماعي من خلال التدرج في تطوير المفاهيم الإيجابية مثل المساواة، العمل،المشاركة والتخلص من الموروثات المعرقلة لعملية التمكين مثل فكرة الصراع بينها والرجل أو تبعيتها التامة للرجل باعتبارها مخلوق ناقص والحد من كل التأثيرات السلبية على المرأة من خلال التعليم والتوعية والإعلام والعمل على نشر الوعي السياسي حول أهمية مشاركة المرأة السياسية، ويلعب التشريع والقوانين دورا بارزا في التأسيس لهذه العملية من خلال الدستور وقانون الانتخابات وقانون التوظيف العمومي وغيرها من القوانين باعتبارها الإطار الحاكم للمجتمع[3].

---

[1] شرقي رحيمة، **الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة**، مجلة العلوم الاجتماعية الإنسانية ،العدد11،جوان 2013، ص:192.

[2] سعيدة درويش، **مشكلة المرأة في الفكر الجزائري الإسلامي المعاصر**، عالم الكتب الحديثة،2014،ص:89.

[3] منى غنام، **التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة دور البرلمان والإعلام في مصر، الأردن، البحرين**، 2008، ص ص:24، 30.

لقد عرفت المرأة العربية في النصف الأول من القرن العشرين صراعا كبيرا بين فئة تدعو إلى تحريرها وترى في المدنية الغربية مخرجا لكل المشاكل الإجتماعية والسياسية وفئة أخرى ذات مرجعية دينية إعتبرت نفسها الحامي لكل الأصول من خلال التشبث بالدين والعادات، ونجد في الجزائر كتابات " محمد بن مصطفى بن خوجة الجزائري" قد حددت الإطار النظري لحدود قضية المرأة في مرحلة أولية وهي مرحلة التربية، وكان بن خوجة ممثلا لفكر محمد عبدة وقاسم أمين وهو أشهر من إرتبط إسمه بتحرير المرأة في العالم العربي، كما أن المجتمع الجزائري بعد الإستقلال شهد أزمة ثقافية شائكة سواء من حيث الأيديولوجيا أو المبادئ فقد عرف نهج السياسة الثقافية بعد الإستقلال إنقساما وتغايرا في المنهج والتوجه وهي في الحقيقة إمتداد إلى الحركات المختلفة التي عرفتها الساحة الوطنية قبل الإستقلال فعرفت الثقافة الجزائرية بالإزدواجية والتنافض بين المفرنسين والمعربين، وكما يقول غرامشي فهناك علاقة وثيقة بين الثقافة والسياسة وهي ليست علاقة بسيطة أو ميكانيكية فالثقافة يجب أن تحلل إلى أشكال مختلفة سواءا كانت ثقافة رفيعة أو بسيطة، ثقافة نخبوية أو شعبية، فلسفة أو شعور مشترك، يجب أن تحلل وفقا لفعاليتها في تماسك الأشكال القيادية المتعددة[1].

وفي المغرب نجد فاطمة المرنسي ومن خلال دراستها للموروث الثقافي الإسلامي تشخص مشكلة المرأة العربية في الخلل الحاصل في الهيمنة على مواقع النفوذ والتي يستأثر بها دائما الرجل، فتحدثت عن الإسلام السياسي كممارسة للسلطة تختلف عن الإسلام الرسالة وذاك من خلال ربطها الدين كمقدس والسلطة والمؤنث ربطا وثيقا حمل فيه المقدس المسؤولية كلها في إقصاء المرأة من السلطة[2] وهي السمة المميزة للمجتمعات العربية والتي يطلق عليها السلطة الأبوية كما ناقشها هشام شرابي في كتابه مقدمات لدراسة المجتمع العربي حيث ركز على النظام الأسري وبنية العائلة التي تؤدي إلى الإتكالية والعجز وكذاك مؤلفه الشهير النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، وعليه فهذه الخاصية التسلطية للرجل في المجتمع ما تقتضي التحليل والدراسة للحد منها وتغييرها لكفالة تحقيق تمكين للمرأة.

أ- **النظام الأبوي التقليدي:** يدل هذا النظام على نمط مميز من التفكير والسلوك والعمل، إتسمت به التشكيلة الإجتماعية في العالم بأسره وليس فقط في المجتمعات العربية خاصة في المرحلة التي تسبق

[1] 301 سليمان الرياشي وآخرون ،**الأزمة الجزائرية، الخلفيات سوسيو إجتماعية وإقتصادية والثقافية**، ص:446،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،ط2، 1999.302

[2] سعيدة درويش، مرجع سابق، ص،ص:105،91.

ظهور النظام الرأسمالي، ولما كانت مقولة المجتمع الأبوي تشير إلى مجتمع تقليدي سابق عن المجتمعات الحديثة فالأبوية والتقليدية صفتان متطابقتان تعبران عن كيان عام يتجاوز أسلوب الإنتاج فيحيل إلى واقع تاريخي وإجتماعي له ثقافته وأنماطه السلوكية وبنيته السيكولوجية تقصى فيه المرأة من الحياة العامة وتفتقد للمكانة الإجتماعية ولا تمارس فيه أي دور يذكر، فعنف فاضح في المخيال الأبوي يميز الروابط الإجتماعية بصورة قوية ولتعزيز هذه الثقافة الأبوية فإن المجتمع التقليدي يسخر المعايير الدينية ويصبغ الطابع المقدس على الرابطة الإجتماعية حتى تبقى متمركزة حول القرابة الأبوية وحتى لا يتحرر الفرد بتفكيره[1] فيحتل الأب داخل العائلة رأس الهرم والكل يخضع لسلطته التي لا تناقش أو تجادل وحصر دور المرأة فقط في الإنجاب وإستمرار النوع البشري.

والسلطة الأبوية كما عرفها "راد كليف براون" في كتابه الموسوم ب: البناء والوظيفة في المجتمع البدائي، والذي جاء فيه أن السلطة الأبوية هي القوة التي يمارسها الأب على بقية أفراد الأسرة والتي تحظى بالقبول فينفذ الأفراد ما يتخذه الأب من قرارات وما يصدر عنه من أوامر، وعرفها "فورتس' في كتابه نظم القرابة بأنها موقع إجتماعي يخول للأب إتخاذ القرارات التي تنظم شؤون الأسرة في المجتمع، ويعرفها "باخوفن" أنها ذلك المجال الذي يعطي الحق للذكور في الأسرة بإتخاذ القرارات التي تحدد حاضرها ومستقبلها[2] ونجد المفكر "روجي غارودي" قد إنتقد النظام الذكوري ومركزية هيمنته والذي يرى أن المجتمع ذكوري بإمتياز يهيمن فيه الرجال على النساء وقد تبنى في ذلك التفسير الماركسي الذي أعتبره قانون تاريخي والتي ترجع أشكال التمييز بين الجنسين إلى العوامل الإقتصادية التي تكرس إرادة القوة والسيطرة والتي تمثل الهيمنة الذكورية أحد مظاهرها، فيرى أن اضطهاد المرأة قد سبق اضطهاد الطبقات وتقسيم العمل[3] فالمجتمع الأبوي ترجع جذوره إلى القبيلة والعائلة وتظهر أشكاله بشكل واضح في السلطة والخضوع والتبعية وهو ما يسمى أيضا بالمجتمع البطريركي، والتي تتحكم في كل بنى المجتمع وعلى مختلف مستوياته ولا تقتصر فقط على الأسرة بل تصل إلى طبيعة السلطة السياسية والحكم وبالتالي فإنه لا يمكن تغيير وضع المرأة في المجتمع في ظل الطاعة والإبقاء على هذه النظم التقليدية، فعلى رغم ما توحي به السياسات التنموية الحديثة من

---

[1] محمد حمداوي،**تحولات إجتماعية وسياسية مجلة إنسانيات**،عدد1،2004،الجزائر، صص: 87 ،90.

[2] جقاوة الشيخ،**السلطة الأبوية داخل العائلة الجزائرية مجلة الحقيقة**، العدد43.

[3] la femme ,op4.p12 de، R.GARAUDY.pour l' avenement

أن تغير وضع المرأة وتطويرها يرجع الفضل فيه للسلطة السياسية القائمة، إلا أن ذلك تدحضه الصفة البطريركية للسلطة والتي قامت بتحديد أدوار دقيقة للمرأة وتوظيفها لخدمة السلطة واستمرارها[1].

فالنظام الأبوي البطريركي هو حكم الأب وهيمنته على العائلة والتسلط عليها وهي سمة إجتماعية وسيكولوجية متجذرة في الذاكرة الجمعية تطبع كل من العائلة والقبيلة والسلطة والمجتمع وتكون ضمن علاقة هرمية تراتبية تقوم على التسلط والخضوع وتتعارض مع الحداثة ويقوم على تهميش المرأة واستلاب شخصيتها، وأخذ يتنوع هنا اضطهاد المرأة إلى عدة أشكال وصور نذكر منها:

– اضطهاد نوعي: يقوم على تفوق الرجل على المرأة مما أدى إلى طمس شخصيتها وتقليل دورها الإجتماعي.

– اضطهاد أبوي: في العائلة من خلال إخضاع الأنثى للذكر.

– اضطهاد قانوني: ينعكس في القوانين الوضعية والعرفية التي تحط من شأن المرأة مقارنة بالرجل.

فالهيمنة الذكورية لم يكن أساسها ديني أو بيولوجي كما أريد أن يروج له وإنما بسبب العوامل الإجتماعية والطبقية[2] فكما أرجع ذاك هشام شرابي في مؤلفه أن الفرد الذكر في عالمنا العربي ينمو غريزيا وينزع في شخصيته إلى حب السيطرة ويحتقر المرأة ويميل إلى إذلالها فتكون شخصيته على صورة أبيه وإرتكاسا لها، وهو ما ذهب إليه عالم النفس فرويد والذي يرجعها إلى التربية في المراحل الأولى من الطفولة، فالتحالف الذي يجابهه كل طفل هو تحالف العائلة والمجتمع وهو تحالف يكاد أن لا يقهر فالمجتمع لا يتغير إلا بتغيير العائلة وكذاك هذه الأخيرة لا تتغير إلا في إطار المجتمع فهما مترابطان بشكل لا يقبل التفرقة[3] ومن ثم فالأبوية لم تكن معطى طبيعي بل بناء إجتماعي وتاريخي، يقتضي تمكين المرأة العمل على تقويض هذا النظام ومقاومته فالأبوية تخترق كل مجالات الواقع الإجتماعي والسياسي مما دفع المفكرين خاصة هشام شرابي إلى اعتبارها براديغما جديدة نستطيع اعتمادها في تفسير تخلف المجتمعات العربية، فمن الوجب إعمال الإدراك الذاتي والمعرفة النقدية والوعي الإجتماعي فهما وإدراكا وعملا في معالجة هذه المعضلة.

---

[1] حسن حنفي وآخرون،**المجتمع الأبوي ، قراءة في أعمال هشام شرابي**، ط1،القاهرة،2002 ص ،168.

[2] إبراهيم الحيدري،**الهيمنة الأبوية الذكورية في المجتمع والسلطة**،ص:07، شبكة الإقتصاديين العراقين،أوراق سوسيولوجية،**iraqieconomists.net** تم زيارة الموقع في:6/07/ 2020

[3] هشام شرابي،مقدمات في المجتمع العربي،ص ص:82،25.

ب- المعرفة الذاتية النقدية كآلية التغيير الثقافي:

إن المعرفة النقدية ومحاكمة الذات ومحاسبتها هي المنطلق الأول لمن يرغب حقا في تغيير الأوضاع الإجتماعية فمصارحة الذات بالممارسات الموروثة الخاطئة وتحمل عبئ تغييرها هو الطريق والمسار الصحيح لتأسيس تغيير إجتماعي يحقق خير المجتمع وتقدمه، فالوعي الصحيح هو الوعي القادر على كشف حقيقة الواقع والنفاذ إلى جوهره، فالتجرد من الذاتية وإطلاق الأحكام العامة والإلتزام الموضوعية في معالجة مشاكلنا المجتمعية هي وحدها كفيلة بتعرية الواقع وغربلة التراث والتقاليد الإجتماعية وإخضاعها لمنطق العقل والاعتراف بجمود هذه الأفكار والتحرر منها هو ما يحقق تغيير ثقافي عميق وواع.

أن المعرفة النقدية الصحيحة تستوجب التنبه لعملية التمويه والتي يسعى القائمون بها إلى حجب الحقيقة والواقع بطرق مختلفة وذلك باستخدام وسائل متعددة والتي وللأسف تبدأ في البيت والأسرة وتستمر في المدرسة ثم يمارسها المجتمع في مؤسساته مما يمكن الثقافة الاجتماعية السائدة من الهيمنة وفرض نظرتها وقيمها وأهدافها فيعيق الفرد في النظر إلى الأمور بإستقلال فكري ويؤثر على مدى صحة أحكامه وتصرفاته مما ينتج وعي خاطئ تصنعه الثقافة الاجتماعية السائدة والواقع المسيطر[1]، فلقد بني الفضاء العام كما يرى بورديو من خلال دراسته للمنزل القبائلي بكيفية يتم فيها هندسته بشكل يعيد فيه إنتاج الأنوثة وصناعة النساء من خلال مراعاة مداخل ومخارج للمرأة تعزلها عن الرجل وتحول دون اختلاط الجنسين، فحتى تقسيم الفضاء العام يتم بناءا على الثقافة المهيمنة والتي تؤثر على العديد من المعطيات الأخرى والتي توجه حياة المرأة نحو الإحتكار والتملك، فتقبع المرأة داخل الفضاء الداخلي لتهتم بالطبخ والتنظيف والأولاد فقط، فقد بين بورديو في دراسته كيف ساهم ذلك في تعميق الهوة بين الجنسين، فهذا التقسيم السلطوي التراتبي للفضاء العام يمتد ليشمل كل المدينة والمجتمع فالتنبه لأنثروبولوجيا وسوسيولوجيا الفضاء العام من الدرجات الكبرى للوعي والمعرفة الذاتية والتي تحرر المرأة من القيود المفروضة[2]

ولكن السؤال الذي يطرح اليوم هل مازالت المجتمعات العربية عموما والمجتمع الجزائري خصوصا يعاني من هذه الأبوية والهيمنة الذكورية أم أن الواقع الإجتماعي والبنى التقليدية قد تغيرت؟

[1] هشام شرابي، نفس المرجع السابق، ص:87.

[2] عبد الإله بلقزيز وسمية العلتوم، **صورة المرأة في البناء الثقافي** ، المرأة العربية، ص ص:57،58.

هذا ما نحاول مناقشته في العنصر الموالي من حيث أنه قد برزت صورة جديدة للأبوية داخل مجتمعاتنا.

ج- الأبوية الجديدة وملامح المجتمع الذكوري:

أو الأبوية المستحدثة كما يطلق عليها المفكر هشام شرابي وهي تجمع بين معنيين هما الحداثة والنظام الأبوي، مما أدى إلى ظهور أبوية جديدة مختلفة عن النظام الأبوي القديم، فالحداثة في جوهرها عملية إنتقالية للتحول من نمط معرفي تقليدي إلى نمط آخر يختلف عنه[1].

وبالتالي فكان من شأن إستمرار النظام الأبوي في العالم العربي أن يتقمص صور جديدة تتوائم مع المد الحداثي الذي عرفه، فالأبوية كنظام إجتماعي وسياسي وإقتصادي يطول البنى القاعدية في المجتمع والأنساق الإجتماعية الكبرى هو في حقيقته لم يتغير كما توحي بذاك تسميته " الأبوية الجديدة" ولكن فقط طور من أشكاله وصوره من خلال عملية إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية في صور ورموز جديدة.

ولقد تناول" ليفي ستراوس" في بحثه حول القرابة، للوضعية التي تجعل الرجل ذاتا فاعلة ومن المرأة موضوعا أو آداة في أيدي الرجال وهي وضعية قديمة قدم الحضارات فقد شكلت المرأة موضوعا للتبادل بين القبائل والدول ووسيلة للتواصل وإقرار السلم بين المجتمعات، إن العلاقة غير المتكافئة بين الثقافات في بنائها ولغتها ومعرفتها المرتبطة إرتباطا وثيقا بالسلطة والهيمنة التي تعمل على خلق التمييز والتراتبية بين الغني والفقير وبين الأبيض والأسود وبين البدو والحضر وبين الرجل والمرأة، ويخدم هذا التمييز بين الجنسين المشروع الأبوي في توجهاته وأهدافه فقد فرض هذا المجتمع قوانينه وسن تشريعاته على الأفراد والجمعات بطريقة ناعمة وخفية فتشتغل الهيمنة الذكورية عبر آليات وطرق وإستراتجيات متعددة كالأديان والتقاليد، فالهيمنة الرجولية متغلغلة في أغلب المجتمعات الإنسانية والرجل في هذه الهيمنة يتكلم ليعرف الأخر "المراة" سلبيا حتى يتمكن من تعريف نفسه إيجابيا وبما أن المرأة متكلم عنها فأنها ترى نفسها إنطلاقا من رؤية الرجل إليها وتنظر إلى نفسها ككل مغترب لا من وجهة نظرها لكن من خلال الرؤية المهيمنة الفاعلة في حلبة الصراع الإجتماعي، وإذا كانت القوى الإجتماعية في حلبة الصراع تعمل على تكريس هذه الثنائية وتهميش المرأة وتغييبها عن الشأن العام بهذه الكيفية فإن المؤسسات الإجتماعية المختلفة كمؤسسة الزواج والأسرة قد عملت نحو نفس التوجه[2].

---

[1] هشام شرابي،**المجتمع الأبوي وتخلف العالم العربي**، ص ص:22،21.

[2] ميسون العتوم ،**سيمون دي بوفوار عند العرب،ملاحظات حول المرأة العربية والشأن العام** ،الأردن ،ص: 13.

تطالعنا فاطمة المرنيسي في كتابها " ماوراء الحجاب الجنس كهندسة إجتماعية" أن حق المرأة في العمل لا يتأكد إلا من خلال القانون الذي إختار الإرتكاز على الوهم الذي تغذيه الصورة التقليدية للعائلة حيث تلتبس الرجولة بالقوة الإقتصادية والإنوثة بالوضع السلبي للمرأة كمستهلكة، إنها الصورة المتشكلة في المخيال الإجتماعي على أن عمل المرأة وإندماجها في الفضاء العام يصنف كإمتياز وليس بوصفه حق[1] .

وإن المراحل التاريخية المتعاقبة التي عرفتها المنطقة العربية وخاصة بعد إنهيار الدولة العثمانية وخضوع مجتمعاتنا للإستعمار الأجنبي والذي كان له الأثر البارز في التغير الحاصل في المجتمع سواءا في فترة الإحتلال أو بعد الإستقلال فقد تركت هذه الفترة أثر قوي على المجتمعات جعلها في حالة من الذهول والتذبب الثقافي والتخلل في بناها الإجتماعي فبرزت طبقة من التابعين والموالين للثقافة الغربية سواء من حيث اللغة أو التوجه العام المبني على التقليد والمحاكاة للغرب بإعتبارها مصدرا للحضارة وفي مقابل ذلك ظهر توجه آخر محافظ ينادي بالتمسك بالأصالة وثوابت الدين الإسلامي، فهذا التجاذب والصراع المعلن والخفي الذي عرفه مجتمعنا إنعكس على صور الأبوية فظهرت بشكل جديد، وهذا ما يتفق إلى حد ما مع طرح هشام شرابي والذي جاء فيه أن أول تحديات النظام العربي الأبوي وأشدها صلابة وأطولها ديمومة بعد إحكام السيطرة الأوروربية عليه قد تجسدت في العودة إلى أحكام الشريعة الإسلامية وأصبح الإسلام بصفته عقيدة ونموذج تنظيم إجتماعي المحور الطبيعي للمقاومة في كل من الجزائر والسودان وليبيا[2] لكن وفي الأخير هيمنة القوى الإنبريالية والتي أدت إلى تعزيز السلطة الأبوية وتحديثها وتمكنها من توجيه كل من النظامين الإجتماعي والسياسي، وفيما يخص المجتمع الجزائري فهو حالة لا يمكن فصلها عن السياق العربي من حيث ذكورية وأبوية مجتمعنا الذي يصنف المرأة المتحررة إلى وقت قريب من باب الإبتذال والإنحلال بسبب تجذر البنية الباطريركية والتخوف من كل ماهو أنثوي خارج الفضاء الخاص للمرأة، ونجد المرأة الجزائرية في الأعمال السوسيولوجية للمفكر "بيار بورديو" والذي يتسائل في كتابه " الهيمنة الذكورية " لماذا المرأة القبائلية تعمل في جني الزيتون والرجل في الحرث ؟ لماذا لا يتبادلان الأدوار؟ فقد كشف بورديو في أعماله نمطية الأدوار الإجتماعية لكلا الجنسين في المجتمع الجزائري، فقد تحدث المفكر

[1] أنور مقراني، حسان حامي، **سوق العمل في الجزائر ووهم الهيمنة النسوية، الجندر في محك المخيال الإجتماعي**، مجلة العلوم الإجتماعية ، جامعة الأغواط، المجلد 7 العدد 29، ص،46.

[2] هشام شرابي، مرجع سابق، ص ص: 92، 93.

عن التقسيم الجنساني في المجتمع الجزائري أثناء الإحتلال الفرنسي وناقش مسألة العنف الرمزي والتي لا تزال أثارها مستمرة إلى يومنا هذا[1] كما ترسخت الممارسات الذكورية مع بروز التيار الإسلامي السياسي في بداية الثمانينات والذي حاول فرض الرؤية الأصولية ولكن الرغبة في تجاوز المعيق الذكوري والإنسجام مع معطيات العولمة أدى إلى تبني تنشئة بديلة تسمح بإعادة الإعتبار إلى المرأة العاملة والسياسية والزوجة ضمن نطاق الجندر ومن ملامح ذكورية المجتمع الجزائري هي الأقوال والتصريحات والتي تحمل غالبا في طياتها العداء للمرأة فهو لا ينعت المرأة مطلقا بإسمها بل يشير إلى " الدار" كناية عن من فيها وهي المرأة سواءا كانت زوجة أو إبنة أو أخت وكأن ذكرهن أمر مشين وغير جائز، فاللغة في إستعمالها اليومي تعكس ذهنية أصحابها وتترجم مواقفهم من قضايا هامة في المجتمع، الرجل في المجتمع الجزائري يحب ملاشاة إسم زوجته من سمع الآخرين وخيالهم إلا فضاء بيته السري ولا يريد أن تكون مدونة الإسم في قائمة مقروءة أو مذكورة في حزب سياسي أو منظمة وطنية فالشهرة للمرأة تشكل بالنسبة للرجل إبتذال إجتماعي يؤدي غالبا إلى مشاكل زوجية قد تنتهي بالطلاق[2]. كما أنه قد عرفت الساحة الأكاديمية العديد من الأبحاث والدراسات الميدانية حول مدى التغير الحاصل في السلطة الأبوية نذكر منها ما جاء في بحث سعاد محمد مكي حول التغير في بناء السلطة داخل الأسرة العربية والذي توصلت فيه إلى النتائج التالية:

- هناك تغير حاصل في مفهوم السلطة الوالدية فقد كانت تعني شكلا من أشكال التملك ثم تحولت إلى نوع من أنواع الولاية على الأبناء مما حد من السلطات التي كان يتمتع بها الأب على أبنائه.
- إعطاء الأم قدر أكبر من الصلاحيات والسلطة على الأبناء فتحولت بذلك السلطة الأبوية من إمتياز لمن يباشرها إلى مسؤولية فأسهم ذلك في نشر قيم المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع من خلال قيام الأم بالرقابة والتربية والتوجيه داخل البيت وخارجه مما إنعكس على رقية مكانتها في المجتمع.
- تزايد مستوى الشراكة بين الزوجين من خلال إنتشار نمط الأسرة النووية، وإكتساب الأفراد مزيدا من الإستقلالية[3] وهو الحال في الأسرة الجزائرية فقد خضعت لتأثيرات ثقافية خارجية وداخلية أسهمت في تغيير ملامح البناء الأسري وتغيير نمط السلطة الأبوية في المجتمع من أهمها تقلص ظاهرة زواج

---

[1] عصام بن الشيخ **الجندر والمرأة المغاربية**، https://Kitab.firmabiKes.ru قمنا بزيارته:2019/9/25

[2] عبد الحميد بوكعباش ،**المرأة في المجتمع الذكوري**،مجلة أبحاث قانونية وسياسية، عدد خاص، صص98،97.

[3] سعاد محمد مكي أبو زيد ،**التغير في بناء السلطة داخل الأسرة العربية**، صص:14،13 ، https://scholar.google.com زرناالموقع في:2019/02/11.

الأقارب والذي كرس فيما سبق السلطة الأبوية وكذلك تغير الأدوار والمراكز بين كل من الأب والأم وإقتسام المسؤولية الإقتصادية بسبب خروج المرأة للعمل، فالتغيرات الإجتماعية المختلفة إنعكست بشكل مباشر على التغير الحاصل على مستوى السلطة الأبوية كما نوضحه في الشكل التالي:

شكل رقم (11)

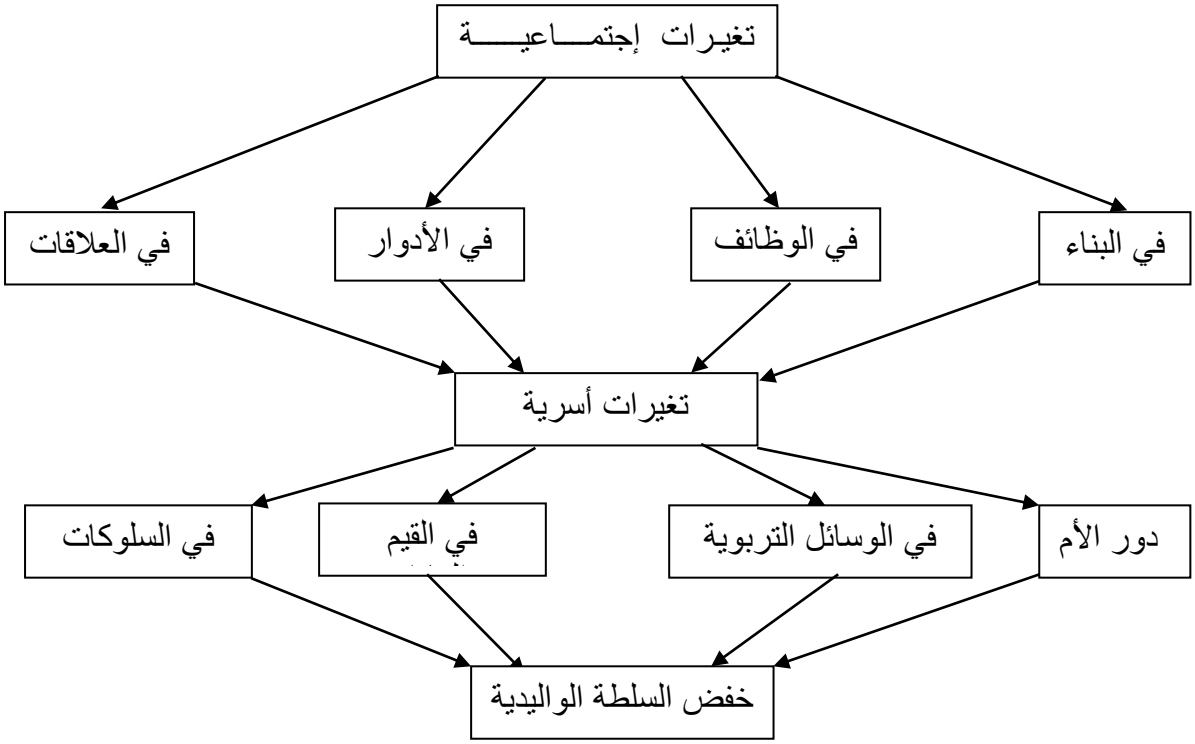

المصدر: دليلة بريك شاوش، الأسرة، السلطة وأثر التغيرات الإجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة لمسيلة، العدد02، جوليا،ص،170.

ويبين المخطط مدى الترابط بين المتغيرات والمؤشرات فيما بينها وإرتبطاها بتحقق نتيجة التغير في السلطة الوالدية والتي تتجه نحو الإنخفاض.

وفي دراسة للباحثة "فيكي لانجور" حاولت الإجابة على تساؤل يعالج نوع جديد من الأبوية في العالم العربي والإسلامي، فهل التمييز بين الجنسين يفسر نزعة السلطوية العربية ؟

لقد قدم الباحثين الغربين والأمركان تفسير لعدم ديمقراطية أنظمة الحكم العربية والإسلامية خاصة من حيث طرحهم لفرضية: أن المجتمعات الإسلامية تتميز بمستويات مرتفعة من التمييز بين الجنسين وهي ما تعرقل الديمقراطية كما ايدت ذلك دراسة الباحث " ستيفن فيش" والذي يرى أن عدم المساواة بين الجنسين يمثل عقبة أمام الديمقراطية وقد وصل لهذه النتيجة من خلال دراسة وقياس مستوى أداء البلدان الإسلامية لمؤشرات النوع الإجتماعي وتمكين المرأة، فوجود العلاقة السببية بين

عدم المساواة بين الجنسين وإنعدام الديمقراطية جاء بعد تحليله للنتائج التي توصل إليها في بحثه فوجد أن هناك علاقة دالة إحصائيا بين ضعف الأداء على مستوى هذه المؤشرلت حول النوع الإجتماعي وضعف الأداء في المجال الديمقراطي وإستخدم فيش أربعة قياسات إحصائية لخضوع المرأة وهي: نسبة نوع الجنس، فجوة التعليم، ونسبة النساء في المواقع العليا للهيئات التنفيذية، ومقاييس تمكين النوع الإجتماعي التي وضعتها الهيئة الأممية[1] فيعد هذا الطرح صورة للأبوية الجديدة التي تعرفها المجتمعات العربية في ظل النظام العالمي الجديد الذي يترقب لحاقها بالركب الحضاري والتقدم الديمقراطي وكل ما تطرحه العولمة من إملاءات تخدم الإنسانية وحقوقها،فإهمال المرأة في مجتمعاتنا يؤدي لا محالة إلى بطريركية السلطة السياسية فيها وبالتالي رفضها للمسار الديمقراطي.

ويرى المفكر جيل ليبوفيتسكي في كتابه "المرأة الثالثة" أنه إذا كان كل من الرجال والنساء في أيامنا هذه لا يحتلون مكانة متكافئة في التنافس على السلطة فإن ذلك لا يرجع للنزعة الجنسانية فقط بقدر ما يعود إلى معايير التكيف الإجتماعي، فرغم أن عدم المساواة بين الجنسين مازال قائما في مجتمعتنا إلا أن التحولات البنيوية والثقافية التي نشهدها ولو بشكل تدريجي تسمح بإحداث ثغرة في القلعة الذكورية ففتح المجال أمام المرأة في الفضاء العام والعمل بسبب حصول المرأة على المؤهلات والمهرات المهنية والعلمية ذاتها التي يمتلكها الرجل وتفوقها عليه في بعض المرات، أدى إلى ظهور القيم التنافسية بين الطرفين مما أدى إلى زعزعة متجلية للتراتبية والهيمنة الذكورية[2] والتغير الثقافي لابد منه لمواكبة التطور والحداثة ولكن يتم ذلك ضمن الحدود والأطر المعقولة والتي نحافظ فيها على الهوية الوطنية وأسسها من دين ولغة وأصول فالإنفتاح ضرورة ملحة لمواكبة التطور والعلوم والتقدم فتحقيق التمكين للمرأة يقتضي العمل على كل هذه الركائز وتثبيتها من مساواة وتغيير للثقافة التقليدية وتعليم وتكوين وغيرها من الدعائم لتمكين المرأة في أبعاده المختلفة والتي سنتطرق لها في المبحث الموالي وكذلك نرصد أهم المؤشرات لقياس التمكين سواء التي إعتمدتها المنظمات الدولية أو السياسات المحلية.

---

[1] ميرفت حاتم، ترجمة شهرت العالم،**نحو دراسة النوع في العلوم السياسية،مؤسسة المرأة والذاكرة**، ط1 ، 2010، ،شارع شهاب المهندسين، القاهرة. ،صص:192،191 .

[2] جيل ليبوفيتسكي، ترجمة: دينا مندور، **المرأة الثالثة، ديمومة الأنثوي وثورته**،المركز القومي للترجمة،ط1، 2012،القاهرة ، ص:274.

رابعا– أبعاد التمكين ومؤشراته:

1– أبعاد التمكين:

هناك تمييز رباعي لأبعاد التمكين ويتعلق ب: البعد المعرفي،البعد النفسي،البعد الإقتصادي،و أخيرا البعد السياسي، والأبعاد الثلاث الأولى يرى المفكرون أنها تحدث تغييرا على المستوى الفردي أما البعد السياسي فإنه يتحقق على المستوى الكلي المجتمعي حيث يتم في المستوى الأول ترتيب العلاقات الأسرية التي تتبع فكرة المقاومة داخلها للحد من تبعية النساء للرجال، أما عن أهمية كل بعد فيرتبط بمعدلات التمكين والتي تختلف بإختلاف أبعاده حيث ترتفع في البعد الإقتصادي بالنسبة للمرأة ويليه البعد النفسي ثم المعرفي وتقل معدلاته في البعد السياسي[1]، كما ميز " ستاند وأوتمان" بين ثلاث مداخل وأنواع تحدد أبعاد التمكين، المدخل الأول كان يستند على النظرية النسوية " تمكين المرأة" والتي تقوم على تحسين الظروف العامة لمجموع النساء المستضعفات عبر العالم، أما المدخل الثاني فيسمى بالتمكين الهيكلي ويستند بصورة رئيسية على النظريات التنظيمية ويتم في هذا المدخل التركيز على مجموعة من النشاطات والممارسات التي تعمل على أساس منح القوة والسلطة والرقابة على الأداء بينما يركز المدخل الثالث على التمكين النفسي ويستند على النظريات النفسية الاجتماعية من خلال افتراض أساسي: أن التمكين يدرك من قبل الأفراد كما أنه من المفكرين من يقسم أبعاد التمكين إلى بعد داخلي وهو البعد النفسي وبعد خارجي يتمثل في التمكين النفسي[2] وبالرغم من تعدد مداخل التمكين إلا أن ذلك لا يعني الفصل القطعي بينها بل على عكس ذلك فهي متكاملة ومتبادلة فكل مدخل يحتاج للآخر لقيام التمكين فعلا، ومادام موضوع بحثنا ينصب على تمكين المرأة في المجتمع فإنه وإن ارتبط من حيث النشأة بحركات التحرر النسوية والبعد الجندري لهذه الحركات إلا أن ذلك لا ينفي مدى الحاجة لتمكين المرأة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا إلى ترسيخ التمكين الهيكلي التنظيمي لمساعدة المرأة على أن تمكن سواء داخل المنظمة أو في أطر أخرى خاصة التمكين السياسي الذي لا يتأتى للمرأة إلا ضمن أطر هيكلية أما التمكين النفسي فإننا نرى أنه أساس تمكين المرأة الفعلي وهو

[1] إعتماد علام وعبد الباسط معطي، **العولمة وقضايا المرأة والعمل** ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية،2003، ص،160.

[2] إحسان دهش جلاب وكمال كاضم الحسين، **إدارة التمكين والإندماج**، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان الأردن،ط1 2013،، ص: 378.

أهم الأبعاد التي يجب التركيز عليها لإرساء تمكين حقيقي للمرأة داخل المجتمع لذا سنتناول هذا البعد بشيء من التفصيل.

1- التمكين النفسي:

تكون المرأة أكثر إنتاجية ودافعية إذا شعرت بإمكانية تقديم مساهمات قيمة من خلال أفكار جديدة أو طرق أفضل لأداء العمل والمشاركة في عملية اتخاذ القرار لذا فعملية التمكين تسعى لتنمية المرأة وزيادة قدراتها لقيادة نفسها وغيرها من خلال استقلالها الفكري مما يكسبها الثقة والرضا عن النفس وأهم مرتكزاته:

- المعنى أو المغزى: أي الانسجام بين الفهم الشخصي للقيم وتوقعات الدور من خلال اهتمام المرأة بعملها وإيمانها أن ما تقوم به مهم وأهم طريقة لزيادة الشعور بالمعنى هو وضع أهداف واضحة لا تتناقض مع القيم التي تحملها المرأة.

- المقدرة والجدارة: هي القدرة على الأداء وتستند على كفاءة الدور وهي قابلية شخصية لأداء المهام المنوط بالمرأة فهي ثقتها بذاتها وهو ما يمكنها من مواجهة التحديات.

- تقرير الذات والاستقلالية: يشير ذلك للتحمل بالمسؤولية الشخصية وحرية التصرف والتحرر من التبعية إزاء النشاطات التي تقوم بها والحرية في الاختيار.

- الأثر: وهو إدراك الممكن لمقدار التأثير الذي يمكن أن يمارسه على نتائج العمل والمحيط الاجتماعي وذلك من خلال قوة الشعور بالارتباط بالأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها[1].

فيتضمن البعد النفسي استطاعة النساء العمل على تحسين واقعهن الفردي والمجتمعي اللاتي يعشن فيه ومن ثم يركز على البعد الشعوري للمرأة ومدى اعتقادها بإمكانية إحداث التغيير في مجرى حياتها كما يتضمن ويقتضي البعد النفسي للتمكين ثورة المرأة على السيطرة الذكورية التي تعيقها من تحقيق ذاتها.

2- التمكين المعرفي الإدراكي:

يتشكل التمكين المعرفي من خلال مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية والتأكيد على دورها الهام في تكوين القيم الإيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع، وذلك من خلال رفع مستوى الوعي والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها، والعمل ومن خلال إستراتيجية وطنية على توفير الخدمات التي تساعد المرأة على إحداث التوازن في مسؤوليتها المجتمعية ودورها التنموي كما أن البعد المعرفي

[1] إحسان دهش وكمال كاضم، المرجع نفسه،ص،ص:42،40.

للتمكين يقتضي فهم طبيعة العوامل والظروف المسببة لتبعية النساء من خلال إمكانية المراجعة النقدية الذاتية لخبرات النساء وتحديد أنماط السلوك المؤدية للتبعية والشعور بالدونية، لذلك يشير البعد المعرفي إلى فهم الحاجة لصنع خيارات جديدة للمرأة والمجتمع.

3- التمكين اللإقتصادي:

وهو كل ما يتعلق بتجاوز فكرة تأنيث الفقر ودفع المرأة إلى وضع الكسب المادي من خلال العمل المأجور والعادل والمساوي في الأجر بينها والرجل زياد على مراعاة الفروق النوعية بينها والرجل في ظروف العمل وذلك من خلال قيام السلطة في المجتمع بتقديم الدعم اللازم وتذليل العقبات التي قد تواجهها في هذا المضمار، فالتبعية الاقتصادية للمرأة تؤدي إلى عرقلة قدراتها على رعاية نفسها ولا يتم القضاء على هذه التبعية إلا من خلال زيادة حجم مشاركة المرأة في سوق العمل، والتمكين الاقتصادي للمرأة هو العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من وضع اقتصادي أدنى إلى آخر أعلى وذلك من خلال زيادة تحكمها في الموارد الاقتصادية والمالية مما يمنحها استقلالية مادية مباشرة [1].

4- التمكين السياسي:

وهو من أهم الأبعاد على الإطلاق في عملية تمكين المرأة فهو ما تم التركيز عليه بشكل كبير في مختلف المحافل الدولية ومقررات وأحكام المعاهدات والاتفاقيات، وينطلق هذا البعد من فكرة إمكانية المرأة في الحراك نحو التغيير الاجتماعي ويتبلور التمكين السياسي من خلال زيادة نسب مشاركة المرأة وتمثيلها في المجالس المنتخبة ومواقع إتخاذ القرار وزيادة نسبة عضويتها في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات[2] من خلال تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية من خلال مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشطات المنظمات السياسية وكذلك وصولها إلى مواقع إتخاذ القرار وتعزيز دورها لتكون قادرة على التغيير.

5- التمكين القانوني:

إن البعد القانوني في عملية تمكين المرأة يبرز في قبول القانون كوسيلة شرعية وسبيلا لحماية الحقوق وضمان تكافؤ الفرص، فيصبح التمكين القانوني عملية تغيير منهجية يمكن من خلالها الفرد من سلطة القانون وخدماته لحماية مصالحه فالتمكين القانوني يمثل قوة مركزية في عملية الإصلاح

[1] محمد عادل العجمي، **التمكين الإقتصادي للمرأة**2017 مجلة الوفد، موقع الإلكتروني:http//m.alwaafd.news

[2] اماني قنديل، مرجع سابق، ص،4،5.

تتضمن إلتزاما مزدوجا: – داخليا من خلال إلتزام الدولة بواجبها نحو إحترام حقوق الإنسان وحمايتها وهو ما يتطلب مؤسسات فاعلة لإرساء حكم القانون وتمكين الأفراد من ممارسة الأدوات التي تجعلهم فاعلين في عملية التنمية ومستفيدين منها في ذات الوقت، وإزالة كل معوقات تطبيق القانون لضمان حرية أكبر للحقوق والحريات التي ترقي من شروط الحياة ويتصف التمكين القانوني ب:

– الواقعية: فتتركز الإصلاحات القانونية على فهم واقعي لحقيقة المعوقات القانونية التي تحول دون تحقيق التمكين.

– إمكانية التحقق:أن تكون كل القوانين والتدابير المقترحة والإجراءات المتفق عليها والمتطلبات المفروضة في نطاق الوسائل المتاحة والإمكانات الحقيقية لا ما يفترض أن يكون.

– إدراك المخاطر: يجب توخي الحذر عند صياغة القوانين والإصلاحات وتنفيذها ومراقبتها بما يستجيب للمخاطر الفعلية التي تهدد أمن الإنسان وحياته.

– التحرر: أي أن ينصب التمكين على إزالة العقبات القانونية التي تحول دون تحقيق الإنسان لحقه في الأمن[1]

6– التمكين الاجتماعي:

وهو التمكين الذي تمارس فيه المرأة كل صلاحياتها وقدراتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعية تحد مما يعرف بالسلطة الذكورية ولنشر هذه الثقافة عملت الحركات النسوية عبر المجتمعات إلى بناء مؤسسات وأندية خاصة بها تروج فيها ثقافتها التمكينية[2] فالتمكين الاجتماعي للمرأة يفترض حالة من التحول في النظم الاجتماعية التقليدية بشكل يسمح للمرأة بولوج أكبر لمساحات العمل الاجتماعي المختلفة وتحقيق مكاسب مختلفة، فالتمكين الاجتماعي يتضمن رؤية متكاملة تهدف إلى إزالة كافة العوائق الاجتماعية والتغلب على الأشكال المختلفة لعدم المساواة وضمان تكافؤ الفرص في المجلات المختلفة: السياسية والاقتصادية والاجتماعية [3] فالبيئة التمكينية تقتضي تهيئة الشروط الضرورية والظروف المواتية والقوانين واللوائح والمهارات التي تمكن النساء من الانتفاع من حقوقها وذلك من خلال سياسات وبرامج اقتصادية وسياسية واجتماعية للوصول إلى أسس تنظيمية تنمي مهارات المرأة

[1] قنوفي وسيلة، **مفهوم التمكين في عملية التنمية الإنسانية**، ،مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد الرابع، ص،306،305.

[2] رانيا نور ، **تمكين المرأة بين التفسيرات الغربية وثقافتنا الإسلامية** موقع إلكتروني:www.lahaonline.com

[3] هويدة عدلي وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة ط2017،1،ص:96

وتزيد من قدراتها، فالتمكين تبلور كإستراتيجية للتنمية العامة والشاملة تعتمد على قوة الفاعل وقدرته على تحويل الاختيارات إلى قرارات فعالة مما أدى إلى التركيز على زيادة الاستثمار في مفهوم تمكين المرأة [1].

ومن خلال تتبع إستراتيجيات مدروسة للخروج من دائرة التهميش وتحقيق التمكين وهي:

– النظر للمرأة ككيان أخلاقي: وتعليمها كيفية التعامل الأخرين في ظل منظومة أخلاقية معينة بحكم أنها دائما مساوية للغير بحكم المولد لكنها مختلفة عنه من حيث المهارة.

– النظر للمرأة كعضو في الأسرة التي تمثل نواة المجتمع والتي يرتبط أفرادها برابطة الدم ويحكمها مبدأ الإستمرار.

– النظر للمرأة كشريك في عملية صنع القرار، مما يكسبها القوة الإجتماعية والتي تتيح لها المعلومة وتكسبها المهارة ومنه المشاركة في المنظمات الإجتماعية[2].

ويهدف التمكين في جميع مستوياته وبمختلف أبعاده إلى رقي وتطوير الفرد والمجتمع وكذلك تمكين المرأة يعمل على تحقيق سيطرتها على كل حقوقها وتأهيلها لتكون فاعلة في المجتمع وفي جميع مجالاته، وذلك من خلال تنمية قدراتها المختلفة وتحفيزيها للحصول على فرص أفضل في الحياة، و عليه وبهذا المعنى نلخص ابعاد التمكين في عنصرين أساسيين:

– تأهيل إجتماعي وإقتصادي وسياسي وقانوني للمجتمع من أجل القبول بالتمكين بصفته حق وواجب وعلى الجميع العمل ليكون مؤهلا لذلك.

– منح الفرصة لكي ينخرط الجميع في ممارسة الحياة السياسية والإقتصادية والإجتماعية حسب قدراتهم ومؤهلاتهم[3] وما يمكن ملاحظته أن التمكين يتحقق على مستويات مختلفة سواء على المستوى الفردي أو مستوى الجماعة أو الجمعات الكبرى ولا يهم أيها يتحقق أولا بقدر أهمية أن يتحقق معا، فالعلاقة تلازمية بين المستويات المختلفة فلا يمكن مثلا أن نحقق تمكين في بعده السياسي على المستوى الفردي" المرأة " فقط مثلا دون أن يتحقق تمكين سياسي لمختلف الجماعات الأخرى على

[1] جربال كهينة، مرجع سابق، ص 58.

[2] أماني مسعود ، **التمكين**، مرجع سابق ، ص27

[3] علي عبد محمد سعيد الراوي، **التمكين إقتصادي، و التنمية البشرية المستدامة**، مجلة كلية بغداد، للعلوم إقتصادية، العدد خاص ،2014 ص5.

مستوى عام، كما أن التمكين السياسي للمرأة يقاس عادة على أساس جماعي وليس على مستوى فردي كما تمنح القوة النفسية للمرأة الشعور بالرضا والثقة.

2 – المؤشرات:

إن المعضلة التي تطرح حول مدى قيام تمكين فعلي للمرأة في المجتمع هي كيف يمكننا أن نرصد فعلا ظاهرة تمكين المرأة وكيف نتمكن من قياسها وهل هي فعلا قابلة للقياس ؟

كل هذه الأسئلة واجبة الطرح في مسار بحثنا حول مؤشرات التمكين زيادة على معضلة أخرى تبرز للباحث وهي تعدد وتنوع المؤشرات مما يطرح إشكالية صدقها وهل يمكن تمعميمها على مختلف المجتمعات وهل هي مناسبة للمجتمعات العربية والمجتمع الجزائري ؟

كل هذه الأسئلة نحاول الإجابة عنها في هذا العنصر:

يشكل المؤشر إحدى مواد البيانات والمعلومات التي تلخص كما كبيرا من المعلومات بواسطة رقم واحد، حيث يشير إلى التغيير الذي يطرأ بفعل الزمان مقارنة بالقاعدة السائدة وتختلف المؤشرات عن الإحصائيات في كونها لا تكتفي بعرض الواقع بل يشكل المؤشر إحدى مواد البيانات والمعلومات التي تلخص كما كبيرا من المعلومات بواسطة رقم واحد، حيث يشير إلى التغيير الذي يطرأ بفعل الزمان مقارنة بالقاعدة السائدة وتختلف المؤشرات عن الإحصائيات في كونها لا تكتفي بعرض الواقع بل إنها تشمل في تفسيرها المقارنة بالسائد[1] المؤشر هو علامة دالة على تحقق وضع ما وقد يكون رقما أو حقيقة واقعية أو رئيا أو إدراكا يقيس التغيرات في ظرف معين أو حالة محددة خلال فترة محددة من الزمن[2].

يرى "ستاثيس كاليفاس" بأن إستخدام حالات متعددة يوفر تنوعا في المتغير التابع فيما يضبط ويسيطر على المتغيرات المستقلة لذا ينبغي على الباحث إستخدام المنهجين معا أي المنهج المقارن والمنهج المعمق والمركز[3] ومؤشرات التمكين تحمل في طياتها وظائف تشير إلى الكيفية التي اتبعت لتحقيق برامج ومشاريع التمكين وهناك نوعان من المؤشرات:

- النوع الأول: المؤشرات النوعية.
- النوع الثاني: مؤشرات كمية.

---

[1] دليل المؤشرلت الدالة على النوع إجتماعي، منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ص11.

[2] دليل مؤشرات النوع الإجتماعي الصادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي،2004،ص 42.

[3] بن رحو بن علال، مرجع سلبق، ص106.

وتهدف هذه المؤشرات بالأساس إلى تقويم مسارات التمكين ومعاينة ما تحقق منه وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من المؤشرات لقياس مدى تمكين المرأة في المجتمع وأهم هذه المؤشرات ما يلي:

– الاعتماد على الذات في المجال الخاص والعام.

– تحقيق الاستقلال الاقتصادي للمرأة من خلال العمل والسعي للنفاذ لمصادر التمويل كالحصول على القروض والمساعدات للمشاريع الإقتصادية.

– المشاركة الواعية للمرأة في إدارة شؤون أسرتها والمجتمع من خلال السعي للتمثيل المباشر وتبوء المناصب العليا أو غير المباشر من خلال المشاركة في الإنتخاب.

– إلمام المرأة بحقوقها المختلفة: القانونية والتشريعية في مختلف القطاعات السياسية والإجتماعية.

– حصول المرأة على أعلى درجات المعرفة والمهارات المختلفة.

ويمكن توزيع هذه المؤشرات بحسب أبعاد التمكين إلى مؤشرات اقتصادية وأخرى اجتماعية ومؤشرات سياسية[1].

أ– المؤشرات الاجتماعية:

قام برنامج الأمم المتحدة في إطار تقرير التنمية البشرية في العالم الذي بدأ إصداره في 1990 بتطوير مؤشر التنمية البشرية بنوع الجنس ومؤشر التمكين الجندري عام 1995، ويستخدم مؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي تستخدم في دليل التنمية البشرية وهي: مستوى المعيشة، والمستوى الصحي والتعليمي، أما بالنسبة للإختلاف بينهما فيكمن في تعديل متوسط إنجاز كل بلد وفقا لدرجة التفاوت في الإنجاز بين المرأة والرجل باستخدام صيغة ترجيحية تعبر عن درجة ابتعاد متوسط الإنجاز عن إنعدام المساواة، وذلك بإفتراض معامل لتجنب عدم المساواة بين النوعين في المجتمع أما مؤشر التمكين الجندري فيستخدم متغيرات مرتبطة بالمشاركة في المجال السياسي والإقتصادي، وقد تزامن مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ومؤشر التمكين الجندري مع الإعتراف الدولي المتزايد بأهمية رصد التقدم المحرز في القضاء على الفجوة بين الجنسين في كل نواحي الحياة، كما ظهر سنة 2010 مؤشر جديد هو مؤشر عدم العدالة بين الجنسين وذلك بسبب القيود المفاهيمية والمنهجية، فمؤشر التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس هو في حقيقته تعديل لمؤشر التنمية البشرية والذي يأخذ بالإعتبار التفاوت بين الجنسين، زيادة على أن الفرق بين مستويات

[1] جربال كاهينة، مرجع سابق ص 33.

المؤشرين تبدو صغيرة لأن التفاوت في المكونات الثلاث ضعيف مما يعطي إنطباعا مضللا بأن الفجوة بين الجنسين ليست ذات صلة، فجاء مؤشر عدم العدالة بين الجنسين من أجل إعتماد منهجية ومكونات مختلفة تعكس أكثر الفجوة بين الجنسين وهي مجال الصحة النفاسية والمشاركة في سوق العمل والتمكين[1]، أما مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي إعتمده المنتدى الإقتصادي العالمي يهدف هذا المؤشر لقياس حجم التفاوت القائم على مستوى النوع الإجتماعي وتتبع التقدم الذي تحرزه المجتمعات في محاربة هذا التفاوت وذلك من خلال المؤشرات الفرعية التالية: التعليم، الصحة، المشاركة الإقتصادية، والتمكين السياسي،فتسعى المجتمعات لسد هذه الفجوة من خلال تصميم التدابير اللآزمة[2].

إذا فقد تم إعتماد مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي في المنتدى الإقتصادي العالمي "دافوس" بدءا من سنة 2006 حيث إستخدم كإطار مخصص لإدراك حجم التفاوت القائم بين الجنسين وقد صمم المؤشر العالمي لخلق وعي حول التحديات التي تفرضها الفجوة بين الجنسين والتعرف على الفرص الممكنة للحد منها، وفيما يلي جدول يبين مقياس فجوة النوع الإجتماعي العالمي والمتمثلة في المؤشرات الفرعية ومتغيراتها مع بيان مصادرها[3] وما يجب التنبه له في دراسة هذا الجدول أنه يسعى لقياس الفجوة بين المرأة والرجل بغض النظر عن مستوى الموارد المتوفرة في كل دولة، كما أنه يركز على المخرجات والنتائج وليس الوسائل، كما أنه يصنف الدول وفق واقع إنصاف النوع الإجتماعي وليس وفق تمكين المرأة، فهذا المؤشر وبحسب هذا التوزيع في الجدول لا يصدق على كل المجتمعات وفي كل الظروف مما يستوجب الإستمرار في إعادة النظر وتمحيص مؤشرات جديدة تصدق على ميدان الدراسة المحدد.

[1] فيصل المناور،تمكين المرأة العربية في المجال التنموي, المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، العدد133 ،2017، ص، ص: 12،11.

[2] فيصل المناور، نفس المرجع، ص 14.

[3] بن رحو بن علال مرجع سابق،ص،ص:110،109.

جدول رقم:4

المؤشرالفرعي	المتغيرات	المصادر
المشاركة والفرص الإقتصادية	معدل مشاركة القوى العاملة النسائية بالنسبة لقيمة الذكور معدل المساواة في الأجور بين النساء والرجال للعمل المماثل معدل مقدار الدخل المكتسب للنساء بالنسبة لقيمة الذكور معدل نسبة المشرعات وكبار المسؤولين على قيمة الذكور معدل نسبة العمال الفنيين والتقنيين الإناث أكثر من قيمة الذكور	منظمة العمل الدولية،المؤشرات الرئيسية لسوق العمل KILM 2012 المنتدى الإقتصادي العالمي،مسح الرأي التنفيذي EOS 2014 المنتدى الإقتصادي العالمي على أساس منهجية الأمم المتحدةالإنمائي منظمة العمل الدولية،قاعدة بيانات ILOStat 2013
التحصيل العلمي	معدل نسبة محو أمية المراة مقارنة بذكر المعدل الصافي لإلتحاق الإناث بالتعليم الإبتدائي على قيمة الذكور المعدل الصافي لإلتحاق الإناث بالعليم الثانوي على قيمة الذكور المعدل الصافي للإلتحاق الإناث بالتعليم العالي على قيمة الذكور	معهد اليونسكوللإحصاء،2013 معهد اليونسكو للإحصاء، قاعدة بيانات التعليم،2013 معهد اليونسكو للإحصاء، قاعدة بيانات التعليم 2013 معهد اليونسكو للإحصلء، قاعدة بيانات التعليم،2013

الصحة والبقاء على قيد الحياة	نسبة النوع عند الولادة تحويلها إلى نسبة الإناث أكثر من الذكور معدل أمد الحياة الصحية بالنسبة للأنثى بالنسبة لقيمة الذكور	وكالة الإستخبارات المركزية CIA، كتاب حقائق العالم،2014 بيانات منظمة الصحة العالمية،قاعدة بيانات المرصد للصحة، 2012
التمكين السياسي	معدل حصول الإناث على مقاعد في البرلمان بالنسبة للذكور معدل تواجد الإناث على المستوى الوزاري بالنسبة للذكور معدل عدد سنوات تواجد المرأة على رأس رئاسة دولة أو رئاسة الوزراء بالنسبة للذكور (أخر خمسين عام)	الإتحاد البرلماني الدولي،المرأة في السياسة،2014 الإتحاد البرلماني الدولي، المرأة في السياسة،2014 المنتدى الإقتصلدي العالمي،2014

المصدر: The Global Gender Gap report,World economic forum2014

ب- مؤشرات التمكين السياسي:

لقد جاء في مضمون دليل المؤشرات الدالة على النوع الإجتماعي الذي أصدره صندوق الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية سنة 2004 أن مفهوم التمكين السياسي للمرأة يتم قياسه من خلال جملة من العناصر الأساسية تم إعتبارها كمؤشرات يتم الإعتماد عليها لقياس مدى تفعيل تمكين المرأة سياسيا في أرض الواقع من فترة إلى أخرى وتتمثل في:

- تحديد النسبة المئوية لعدد المقاعد التي تحتلها النساء في الإدارة المحلية والبرلمان وفي مواقع صنع القرار.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في السلطة التنفيذية.
- تحديد النسبة المئوية للنساء في الوظائف العامة.

– تحديد النسبة المئوية للنساء والرجال الذين أدلو بأصواتهم في الانتخابات.

– تحديد النسبة المئوية للذين يحق لهم التصويت من الجنسين.

– تحديد نسبة الأعضاء النساء مقارنة بنسبة الأعضاء الرجال في المنظمات الشعبية والنقابات المهنية والجمعيات الأهلية[1].

وتمكننا هذه المؤشرات من إلتقاط حجم الفجوة بين الجنسين على هذه المستويات لكنها تفشل في تحديد الفروق على المستوى المحلي الضيق سواء على مستوى الحكم التنفيذي أو المنتخب وهي في حقيقتها تبحث في مدى قيام المسواة بين الجنسين أكثر من تمكين المرأة، ويرى "ريتشارد أنكر" أن الفجوات بين الجنسين ستضيق متى تقلدت نسبة عالية من النساء المناصب القيادية وهو ما يحدث تغيرا إيجابيا نحو تحقيق المساواة[2].

3– واقع مؤشرات تمكين المرأة:

إن التحدي الذي يواجه الباحثين في مجال تمكين المرأة هو قراءة الواقع الفعلي وما هي البيانات التي يمكن إعتمادها ومدى توافر الإحصائيات والمعلومات اللازمة لمعرفة وضع المرأة في مرحلة محددة وما هي المؤشرات التي يمكن إعتمادها لقياس تمكين المرأة.

إن تعدد المناهج المستخدمة وكثرة المؤشرات وإختلاف طبيعة المعلومات من شأنه أن يعيق التوصل إلى فهم مشترك للمؤشرات الواجب اعتمادها في دراسة تمكين المرأة وبما أن المؤشرات هي أحدث الطرق لمراقبة الالتزامات الدولية المتعلقة بتمكين المرأة أستوجب تطويرها وتطويعها والإختلافات الجغرافية والثقافية، وفي هذا المجال قدمت الباحثة نائلة كبير نقد للمؤشرات المعتمدة من قبل الهيئات الأممية مفاده أنها غير كافية واشترطت أن تكون هذه المؤشرات مرئية وقابلة للقياس والتحقق من قبل النساء ذاتهم[3]، وإنه لأمر شائع أن بعض المعايير الموجودة في المعاهدات الدولية تتعارض مع بعض الأعراف الاجتماعية والأخلاقية لبعض المجتمعات مثل مبدأ المعاملة بالمثل أو البنود التي تطالب بحقوق فردية متساوية للعمل السياسي والتي تمخضت عنها مؤشرات التمكين، فممارسة حقوق الإنسان بهذا المعطى العالمي الكوني ليست ممارسة اجتماعية كاملة النضج إذ نجد إختلاف في الرأي

[1] دليل المؤشرات، مرجع سابق، ص38.

[2] بن علال مرجع سابق، ص :124

[3] سهام بن رحو بن علال، مرجع سابق، ص 112.

بشأن عناصرها الرئيسية مثل المعايير والوسائل وكيفية تطبيقها[1] مما أدى إلى الاجتهاد والسعي الدءوب لوضع مؤشرات جديدة تمكننا من معرفة واقع التمكين في مختلف المجتمعات لاسيما المجتمعات العربية فأستحدث مؤشر جديد لتوفير مقياس موضوعي عن كيفية تأثير اللوائح والقوانين على وضعية النساء ونشاطهم الاقتصادي خاصة وهو ما صدر عن تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون سنة 2019، فإذا كان تحقيق المساواة يتطلب طائفة واسعة من الجهود فإن القانون يختصرها في الخطوات التالية:

1- حرية التنقل.
2- بدء العمل.
3- الحصول على أجر.
4- الزواج.
5- الإنجاب.
6- إدارة الأعمال.
7- إدارة الأصول.
8- الحصول على معاش تقاعدي.

بحيث ترتبط هذه المؤشرات إرتباطا وثيقا بنتائجها والتي تتعلق بتمكين المرأة الاقتصادي، فالتركيز على المؤشر القانوني يوجه عملية إتخاذ القرار في المجتمع نحو إصلاح السياسات العامة التي تحقق السرعة في عملية التمكين[2]، إن البعد الجغرافي الذي إتبعته منظمات الأمم المتحدة من: الشرق الأوسط، غرب آسيا، شمال إفريقيا....إلخ هو معيار معتمد منذ عقود في إحصاءات ودرسات المنظمات الدولية وهي تؤدي إما إلى تضخيم الوضع أو أنها تعطي صورة جزئية هامة ولكن غير كافية عن واقع العالم العربي كما أن الدرسات والإحصاءات الصادرة عن الهيئات المختصة غير حديثة مما يؤدي إلى الخطأ في الحكم والدراسة، وعليه يجب تحري الصدق والشفافية في رصد وجمع المعلومات والبيانات لتحليل وضع المرأة.

---

[1] تشارلز آزبيتر ترجمة شوقي جلال، **فكرة حقوق الإنسان**، سلسلة كتب عالم المعرفة،الكويت،2015 ص،ص:22،18.

[2] صراح إقبال ،**نحو المساواة بين الجنسين : مؤشر جديد للإصلاحات القانونية لمساعدة التمكين الإقتصادي للمراة**، 2019/27/02 ،موقع إلكتروني: http//blogs.worldbank.org

إن مؤشر الفجوة بين الجنسين أو ما يسمى كذلك بمقياس النوع الإجتماعي أثبت أن التمييز مايزال قائما بين الجنسين ووجود تفاوت على أساس النوع الإجتماعي في العديد من المجالات منها الحقوق المدنية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية كما تحدد ذلك في الدراسات التي إنصبت على المجالات التالية:

– الأداء التعليمي: سواء على المستوى الأساسي أو مستويات أعلى.

– المشاركة والفرص الإقتصادية الناتجة عن الرواتب ومستويات المشاركة والحصول على فرص العمل التي تتطلب المهارة العالية.

– التمكين السياسي الناتج عن التمثيل في هياكل صنع القرار.

– الصحة والبقاء على قيد الحياة والذي يشتمل متوسط العمر المتوقع عند الولادة[1]

مما يعطي مصداقية إلى حد بعيد في إستخدام هذه المؤشرات وتطويرها لمعرفة حقيقة وضع المرأة ومدى تمكينها فهذه المؤشرات تساهم في رعاية الجندر وتحقيق تمكين المرأة، ونعتمد في دراستنا للتمكين السياسيي للمرأة على المؤشر المذكور سابقا والمتعلق بعدد النساء في البرلمان مقارنة بعدد الرجال فيه وكذلك عدد مرات ممارسة المرأة لعهدتها البرلمانية مقارنة بالرجل وأضفنا مؤشر آخر في قياس التمكين السياسي للمرأة في الجزائر هو مستوى الأداء البرلماني والذي نرى أنه أهم المؤشرات الدالة فعلا على تمكينها من الممارسة السياسية كما سنفصل ذلك في الفصل الميداني للدراسة.

أما في البحث الموالي سنتناول بالدرسة دور الحركات النسوية في تمكين المرأة على النطاق العلمي الواسع ثم ننتقل للتخصيص ودراسة دورها في المجتمع الجزائري.

خامسا– دور الحركات النسوية في تمكين المرأة:

كما تطرقنا سابقا وفي المبحث المتعلق بالتأريخ للتمكين إتضح أنه مفهوم تبلور بشكل واضح إثر الحركات النسوية العالمية، فماهي الحركة النسوية وكيف أسهمت من خلال منطلقاتها الفكرية والعملية في ظهور فكرة تمكين المرأة والحد من البطريركية؟ وهل توجد علاقة بين الحركات النسوية الغربية والحركة النسوية في العالم العربي وكيف أسهمت الحركات النسوية في الجزائر في تغيير وضع المرأة ؟

كل هذه الأسئلة وغيرها نحاول الإجابة عنها في هذا المبحث من خلال التطرق أولا لمفهوم الحركة النسوية.

[1] بن رحو مرجع سابق، ص:112.

1- مفهوم الحركة النسوية:

لا يوجد هناك تعريف موحد للحركة النسوية في العالم وذلك بسبب التطور التاريخي الذي عرفته هذه الحركات في العالم وتوزعت توجهاتها بين العديد من التيارات الفكرية والفلسفية، ولكن كان لها هدف موحد وهو تحرير المرأة من الظلم والقهر والعمل ضد الهيمنة الذكورية، وهي كحركة تندرج ضمن ما يسمى بالحركات الإجتماعية عموما قبل تخصيصها بالفئوية النسوية.

ويمكن تعريف الحركات الإجتماعية كما جاء عند "بول ويكبسون" أنها الجهود الجمعية المقصودة للدفع بالتغير في أي إتجاه وبأي وسيلة لا يستثنى منها العنف ومخالفة القانون والثورة وهي كذلك عمليات إجتماعية تتألف من ميكانزمات معينة عن طريقها ينخرط الفاعلون في الفعل الجمعي[1] فالحركة بالمعنى الإجتماعي تشير إلى القيام بعدد من الأنشطة للدفاع عن مبدأ ما أو الوصول إلى هدف معين، كما تتضمن إتجاه للتغيير، وأعضاؤها يحملون عقيدة وأفكار مشتركة ويستخدمون خطابا يستهدف تغيير المجتمع وتحدي سلطة النظام السياسي القائم[2].

إذا فالحركة وإن كانت إجتماعية فهي مرتبطة بالسياسة والتي تعمل ضمن سياقات ثقافية مختلة وتتأثر بها فالثقافة تلازم مسار الحركات الإجتماعية وتحقق ربط المراحل المختلفة بسمات المجتمع الذي يحتضنها، ولا تختلف الحركات النسوية في تكوينها عن العناصر الجوهرية المكونة للحركات الإجتماعية وإن كانت تختلف في الأهداف كما سنبين ذلك.

ومهام الحركات الإجتماعية عموما فهي لا تخرج عن المهام الثلاث الموالية:

- تشخيص حدث معين أو جانب معين من الحياة الإجتماعية بإعتباره مشكلا.
- طرح حلول من خلال إستراتيجيات ممكنة التطبيق.
- الدعوة إلى النضال[3].

وننتقل إلى ما جاء به الفكر في مجال تعريف الحركات النسوية لنتعرف على مدى تطابقها وإنسجامها في تكوينها مع الحركات الإجتماعية عموما بإعتبارها جزء منها أو نوع من أنواعها والذي يختص بفئة النساء.

---

[1] سيد فارس، **الحركات الإجتماعية وممارسة التأطير...مقاربة أنثروبولوجية** ،،مجلة عالم الفكر،العدد170، 2016. ، ص ص159،158.

[2] تشارلز تلي،ترجمة، **ربيع وهبة ،الحركات الإجتماعية من 1768إلى 2004** ، المجلس الأعلى للثقافة،ط1، 2005، القاهرة،ص:14.

[3] سيد فارس، مرجع سابق، ص 158.

عرفت الحركات النسوية في السبعينات من القرن الماضي تعريفا راديكاليا في أمريكا فعرفها الليبراليون بأنها حركة سياسية منظمة تدعو لمساواة المرأة بالرجل، كما تعرف أنها كلمة تدل على الأفكار التي ترتكز عليها العلاقات بين الجنسين في المجتمع، وأصول تلك العلاقة وطرق تحسينها وتطويرها، وهي المطالبة بأخذ وضع سياسي يمكن المرأة من حقوقها، كما تعرف أنها قوة إجتماعية، لأن أي مجتمع يقسم الإنسان إلى ذكر وأنثى، وقيمة المرأة دون الرجل هي الفكرة التي ولدت هذه الحركة وتعتمد على مقدمة منطقية هي أن المرأة تستطيع بوعيها وتجمعاتها أن تغير المكانة الإجتماعية لها[1].

فمن خلال مناقشة هذه التعريفات نجد أنها تركز على العناصر الأساسية التالية في فهم الحركة النسوية:

– فكرة المساواة بين الرجل والمرأة وهذا بسبب الأوضاع غير العادلة التي شهدتها المرأة في العالم مقارنة بالرجل سواء في المجال السياسي أو الإجتماعي أو الإقتصادي مما جعلها تركز على مطلب المساواة.

– السعي للتغير الإجتماعي وإقحام المرأة في العمل السياسي خاصة والذي كان حكرا على الرجال.

2– المبادئ العامة للحركة النسوية:

تشترك الحركات النسوية على إختلاف مراحلها في مجموعة من المبادئ والأسس والتي شكلت في نفس الوقت أهدافا يجب العمل على تحقيقها ومن أهمها نذكر ما يلي[2]:

– نقد التراث السوسيولوجي والذي يقوم على مركزية الرجل وإهمال المرأة فاللغة النظرية السوسيولوجية الكلاسيكية هي لغة رجال ترصد أنشطتهم وخبراتهم كحقائق إجتماعية وتغيب النساء، فلقد إفترض الرواد الأوائل لعلم الإجتماع كل من "كونت" و" ماركس" و"سبنسر" و"دوركايم" و"فيبر" أن العالم الإجتماعي مبني أساسا على الحياة العامة للرجال، والمتمثلة في القوة العاملة والحياة المدنية والسياسية والنساء يمثلن فقط المجال الخاص والأسرة، ومن هنا تنتقد النسوية هذه الطروحات الوظيفية التي تفصل بين الخاص والعام.

---

[1] الكردستاني، مرجع سابق، صص،47،46.

[2] براهم عصام، **مؤسسة الأسرة في الدراسات النسوية، مقاربة أنثروبولوجية**، ،ص ص: https://www.asjp.cerist.dz،150،156

– تقسيم العمل أساس إضطهاد المرأة والذي يكرس نمطية الدور.

– الإضطهاد المنزلي وثنائية الداخل والخارج لأنها تعمل دون أن تلقى أجر على ذلك بل تعمل العمل المنزلي من باب الواجب المفروض وهو ما يعزز الإضطاد ضد المرأة ويطيل تاريخ عبوديتها.

– تفكيك النظام الأبوي: أجمعت كل الحركات النسوية على أن البنية الأبوية للمجتمعات هي أساس الظلم الذي طال المرأة وأنه ومن أجل تحرير المرأة يجب العمل أولا على تفكيك هذا النظام.

– دمقرطة الأسرة والإنتقال من الأبوية إلى الشراكة من خلال التنشئة القائمة على تعزيز الحرية والثقة بالنفس.

فالحركات النسوية كما سبق ونوهنا إليه هي نتاج تاريخ وثقافة مجتمع معين في مجال جغرافي محدد، ولقد عاشت المرأة في الغرب وأمريكا فترة مزرية فسعت هذه الحركات فيها إلى مساواتها المطلقة مع الرجل إنطلاقا من المبدأ الليبرالي القائم على الحرية والمساواة، ومرت في ذلك بمرحلتين:

– مرحلة نسوية المساواة.

– نسوية الجندر والذي إرتكز على مفهوم النوع والضحية أي ضحية الهيمنة الذكورية.

وروجت الحركات النسوية الغربية إلى عولمة مبادئها ومطالبها لتخرج من النطاق الغربي إلى العالمي من خلال الإتفاقيات والتشريعات اللأممية.

ولقد تشكلت تدريجيا على مدى قرننين من الزمن في كل من أوروبا وأمريكا من خلال عدة مؤسسات وإتحادات ومنظمات نسائية، وكانت تطالب في البداية ببعض حقوق المرأة مثل التعليم والعمل ثم تحولت إلى المطالبة بالحق السياسي، كما تعرفها نوال السعداوي أنها: تعني الحركة النسوية بأن عليك أن تقرأ الكثير لتفهم الكثير ولتشعر بالكثير ولتكون صادقا فالحركة النسوية الحقيقية تعني أن تكون ثوريا وأن يكون المرء ثوريا يعيني أن يدرس مشاكل النساء من جميع الجوانب تاريخيا وإجتماعيا وإقاصاديا ونفسيا. ...و كنسوية ثورية فإنني أعتقد بأنه يتوجب عليك معارضة الإمبريالية والصهيونية والإقطاعية وعدم المساواة بين الأمم والجنسين والطبقات[1].

ومن خلال تعريف نوال السعداوي نستنتج مدى توسع الحركة النسوية في الفهم والممارسة فهي لا تقف عند حدود المرأة بل تتضمن كل إديولوجية متفردة في رفض كل ماهو هيمنة وظلم وإحتكار وقهر للإنسانية كلها، لأنه فعلا لا يمكن الحديث عن قضية للمرأة بشكل منعزل عن واقعها الإجتماعي والذي يشتمل على كل مركب من الأطياف والمؤسسات والتي يقف فيها الرجل جنب إلى جنب مع

[1] ويندي كيه كولمار، فرانسيس بارتكوفيسكي ، **النظرية النسوية**، مرجع سابق، ص21.

المرأة، فلا تكون النسوية مجدية إلا إذا تضمنت هذا الوعي الواسع وشملته بالدراسة والتحليل، وهي كنظرية إجتماعية وممارسة سياسية قد إهتمت بالكفاح لتغيير العالم وتبلورت أكثر كمدرسة فلسفية ونظرية إجتماعية وبرزت أفكارها في أطر تحليلية متعددة ومن هنا يقتضي من التطرق للنسوية كفكر وتوجه من غير التنظيم في إطار حركة إجتماعية والتي عرفت كفلسفة نسوية، وفي ما يلي أهم ما جاء في تعريف الفكر النسوي.

3- النسوية ومدارسها الفكرية:

من الصعب الوقوف على تعريف جامع مانع للنسوية كفكر وفلسفة وإيديولوجيا لتعدد مشاربها وتوجهاتها، وطرح مصطلح النسوية أول مرة في سنة 1860، وإزدهر أكثر في فرنسا فظهرت النزعة الآنثوية عند الإشتراكي الغربي" فورسيه" والذي دعا إلى تحرير المرأة على كل الأصعدة، البيت، العمل،الجنس وقال أن العائلة تشكل سدا في وجه التقدم، وقد عرفها معجم "هاشات" " منظومة فكرية ومسلكية مدافعة عن مصالح النساء وداعية إلى توسيع حقوقهن" أما معجم "ويبيستر" فيعرفها أنها " النظرية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة وإهتماماتها وإزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة" أما "سارة غامبرل" فتعرفها في كتابها " النسوية وما بعد النسوية" أنها حركة سعت إلى تغيير المواقف من المرأة كإمرأة قبل تغيير الظروف القائمة وما تتعرض له النساء من إجحاف كمواطنات على المستويات القانونية والحقوقية في العمل والمشاركة في السلطة السياسية والمدنية.

من هذا المنطلق فالنسوية لا تقتصر على كونها حركة سياسية وإجتماعية تهدف للدفاع عن مصالح المرأة والوقوف في وجه الهيمنة الذكورية بقدر ما تعتبر نهج حياة وفكر وعقيدة فلسفية جديدة تسعى إلى قلب النظم الإجتماعية السائدة وتحوير الخطاب الديني أو إنكاره مطلقا.

كما عرفتها " يمنى طريف الخولي " أنها كل جهد نظري أو عملي يهدف إلى مراجعة أو إستجواب أو نقد أو تعديل النظام السائد في البنيات الإجتماعية التي تجعل الرجل هو المركز وهو الإنسان والمرأة جنسا ثانيا أو آخر في منزلة أدنى فتفرض عليها حدود وقيود وتمنع عنها إمكانات العطاء والنماء فقط لإنها إمرأة وتبدو الحضارة صناعة ذكورية خالصة مما يؤكد ويوطد سلطة الرجل وهامشية المرأة[1] فالنظرية النسوية هي مجموع الكتابات التي تحاول أن تصف وتحلل ظروف حياة النساء فهي طريقة لرؤية العالم وفهم ما يحدث داخلنا، فالنسوية كفكر وممارسة عرفت تاريخ طويل من

[1] يمنى طريف الخولي، **أنثوية العلم من منظور الفلسفة النسوية**، عالم المعرفة،الكويت،2004، ص11.

النظال والكفاح في العالم الغربي خاصة في فرنسا وبريطانيا وأمريكا وخلال مراحل تطورها إنبجست عنها العديد من التيارات الفكرية وتبنت العديد من الإبعاد أهمها:

– بعد سياسي: يحيث تشكل جماعة ضغط تمارس العمل السياسي من خلال الضغط والتأثير في مراكز القرار السياسي وتعبئ النساء وتنضمهن لهذا الغرض.

– بعد حقوقي: قانوني تطالب فيه بتشريع قوانين جديدة تضمن حقوق وحريات النساء وتراقب وتتابع التطبيق العملي ومدى فاعليتها في رفع التمييز ضد المرأة.

– بعد معرفي نظري: إنتقلت فيه الحركات النسوية إلى مرحلة الإبستيمولوجيا والتنظير للرؤية الأنثوية.

– بعد عقائدي فلسفي: موزعة على مدارس فكرية مختلفة كما سنبين ذلك وبعد ظهور الحركة المطلبية الراديكالية للنسوية أصبحت مدرسة بحد ذاتها ذات عقائد وتصورات خاصة بها[1].

إن محاولة الإلمام بكافة الجوانب الفكرية الخاصة بالحركة النسوية وتتبع مراحل تطورها ومختلف الجوانب التي ركزت عليها من شأنه بيان مختلف التفاوتات الإجتماعية والفكرية في المراحل المختلفة للنسوية والتي طبعت كل منها بطابع خاص وإن لم تكن منفصلة عن بعضها كل الإنفصال ولكن متفاوته ومختلفة عن بعضها البعض.

ويمكن تأطيرها في ثلاث إتجاهات وتيارات أساسية وهي المدرسة الليبرالية والتيار الماركسي والتيار الراديكالي ومنهم من يطلق عليها وصف التيار الإصلاحي والتيار المقاوم وأخيرا التيار المتمرد، كما يوجد من يقسمها إلى نظريات كلاسيكية ونظريات حديثة.

1– المدرسة الليبرالية:

توجد العديد من النظريات النسوية المختلفة التي حاولت رصد مظاهر التفاوتات الإجتماعية بين الرجل والمرأة في المجتمعات البشرية وبشكل خاص أوضاع المرأة في الغرب فإرتبطت بالسياقات الغربية ودرجة تطور مجتمعاتها وتتسم هذه النظريات بمحاولة تشخيص أوجه التفاوت التي تواجه المرأة وبشكل خاص في مجال العمل، كما تهدف هذه النظريات إلى التركيز على أوضاع المرأة وجعلها في الواجهة الإجتماعية.

وهناك فرق كبير بين النظريات النسوية القديمة والتي تتعامل مع قضايا المرأة كعنصر وحيد والنظريات الحديثة التي تعاملت مع هذا النوع من القضايا كعمليات مشكلة إجتماعيا تنطوي على

[1] أمين الكردستاني، مرجع سابق، ص35.

العديد من العناصر والقضايا المجتمعية الأخرى[1]

والمدرسة الليبرالية هي فلسفة تتناول جميع جوانب الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وهي مأخوذة من لفظ الحرية في اللغة الأجنبية وتهدف إلى توسيع الحريات وضمان الحقوق، والحركة النسوية الحديثة نشأت في أحضان الليبرالية فقد سعت الحركة النسوية في ظلها إلى تحسين وضع المرأة وزيادة فرصها وحصولها على حقوقها ولكن كل ذلك من غير التطرق إلى جذور المشكلة وبنية المجتمع، ويقر التيار الليبرالي أن المرأة قد عانت من التمييز بسبب جنسها ولكنها تشخص العلاقة بين الجنسين أنها علاقة قوة، ويندرج هذا التيار ضمن ما يعرف بالإتجاه الإصلاحي والذي ينطلق من سياقات واقعية ملموسة تحاول فهمه والعمل على تغييره وتغلب عليه النزعة البراغماتية، ويمكن تلخيص أهم خصائص هذا التيار في ما يلي:

- يعد أول صيحة للمناداة بحقوق المرأة.
- لم يتبنى شعار المساواة المطلقة حسب المفهوم الراديكالي.
- لم يتطرق للقضايا الجنسية وإقتصر على الحقوق السياسية والإقتصادية والمدنية.
- طالب بتحسين وضع المرأة وتوسيع فرصها دون الحديث عن تغيرات جذرية في بنية المجتمع وعلاقات الجنسين.

ويعد "جون ستوارت مل" من أهم رواد هذا التيار من خلال كتابه الشهير" إستعباد النساء" والذي يدعو إلى التجديد الأخلاقي للجنس البشري والذي يبدأ فعلا عند تطبيق مبدأ المساواة والعدالة من خلال التوزيع العادل للأدوار والذي يحقق التكامل بين الجنسين[2]و تنتقد النظرية الليبرالية التفاوتات القائمة على الإختلافات البيولوجية بين المرأة والرجل وكما بينت " لوربير" فإن النسوية الليبرالية نجحت في القضاء على العديد من العقبات التي تقف في وجه النساء للدخول إلى مجالات العمل التي كانت حكرا على الرجال كما أنها ساعدت في المساواة في الأجور بين الجنسين، وعلى الرغم من النجاحات التي حققها هذا الإتجاه في دعم المرأة في سوق العمل إلا أنها كانت أقل نجاحا في القضاء على أشكال التمييز الأخرى غير المعلنة في مؤسسات العمل والتي تمنع المرأة من تحقيق تقدمها والإرتقاء في مناصب العمل فهي تصطدم دائما بالسقف الزجاجي، وكما جاء عند "كامبل وواسكو" فإن النسوية

[1] صالح سليمان عبد العظيم، **النظرية النسوية ودراسة التفاوت الإجتماعي**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 41 ملحق 1 ،2014 ص،639.

[2] الكردستاني، مرجع سابق، ص:88،90.

الليبرالية قد دافعت عن حقوق المرأة من داخل النظام ذاته من خلال الدعاوات المختلفة لتشريع المساواة بين الجنسين فهي سعت إلى تغيير البنية القانونية للمجتمع مع البقاء عليه والحرص على مؤسساته، فلم تكن هذه النظرية راديكالية في الذهاب بعيدا نحو تقويض الأسس التي يقوم عليها المجتمع الرأسمالي وإحلال أطر أخرى محله بقدر ما كانت براغماتية نفعية، فالهدف النهائي لهذا التيار هو تحسين ظروف المرأة وإصلاحها ضمن بنى المجتمع القائم دون التمرد عليه بخلاف النسوية الماركسية[1].

2- التيار الماركسي:

أساس هذا التيار هو حل التناقضات الطبقية ونجاح الثورة الإشترلكية هي وحدها القادرة على تحسين أوضاع المرأة وتحريرها من الغبن والإستغلال، وذلك من خلال إلغاء كافة أشكال التمييز في المجتمع وتبني فكرة تنمية الوعي

من خلال ضرورة وجود نظرية للمرأة تساهم في الدعوة للثورة الإشتراكية وتساعد النساء في فهم خصوصية الإضطهاد الذي يعانين منه، فبرزت نقاشات فكرية عديدة في ظل هذا التيار تدرس وضع المرأة من أبرزها ما جاءت به "جولييت ميشيل" في كتابها " سلطة المرأة" والتي تقول فيه أن قمع المرأة ينحدر في صيانتها في ظل المجتمع الطبقي ولذلك يجب تغيير وضع المرأة ووظيفتها في المجالات العامة لكي تتحقق لها الحرية الكاملة[2] فقد ركزت النظرية الماركسية على مختلف أشكال الظلم التي عرفتها المرأة بسبب إعتمادها على الرجل في معيشتها وكذلك بسبب إستغلالها كمصدر يد عاملة رخيصة مقارنة بالرجل، كما تناقش النظرية الأشكال المختلفة من الإستغلال الذي تتعرض له المرأة سواءا في بيتها من قبل زوجها أو في المجتمع من خلال تدني أجرها، فتحاول النظرية تغيير وضع المرأة من خلال تغيير النظام الإقتصادي القائم على الرأسمالية والملكية الفردية لوسائل الإنتاج والذي يعتبر في نظر الماركسية أهم سبب مكرس للإستغلال الإنسان عامة وإضطهاد المرأة، كما تؤكد النسوية الماركسية على الإرتباط الوثيق بين النوع والطبقة والتي تمثل أحد المرتكزات الهامة في التحليل الماركسي من خلال الربط بين الطبقات الإجتماعية والتفاوتات المختلفة القائمة على التمييز وفقا للنوع، فتحلل أوضاع المرأة وفقا لمستويين:

- المستوى الأول: الوضع الطبقي الذي تنتمي له المرأة.

---

[1] صالح عبد العطيم، مرجع سابق، ص ص: 641، 642.

[2] رانيا كمال، **إتجاهات فكرية في النظرية النسوية**، مجلة عود الند ، ص88.

– المستوى الثاني: وضعها كأنثى مستغلة من قبل الرجل.

فتواجه المرأة إستغلال مضاعف وفقا للتحليل الماركسي مرة بسبب إنتمائها الطبقي ومرة أخرى بسبب نوعها البيولوجي[1].

وتمتد جذور النسوية الماركسية إلى كتابات " إنجلز" حول أصول العائلة والملكية الشخصية والدولة الذي نشره سنة 1884 حيث قدم أدلة تاريخية وإثنوغرافية ليوضح أن وضع المرأة تطور مع تطور العائلة التي فقدت طبيعتها العامة وأصبحت خدمة شخصية وصارت المرأة هي الخادمة المنزلية الأولى وطردت من المشاركة في الإنتاج الإجتماعي، فأرجع إنجلز التبعية المفروضة على المرأة إلى أصول الملكية الخاصة في العصور القديمة والتي إمتد للأسرة الحديثة التي تقوم على الإستعباد المنزلي الصريح والضمني للمرأة[2].

ويندرج التيار الماركسي كذلك في الإتجاه الإصلاحي وإن كان يختلف عن التيار الليبرالي الذي يدعو إلى تحسين أوضاع المرأة ولكن بين أحضان النظام القائم ولكن الماركسية الثورية تقوم ضد الدولة والنظام الرأسمالي وتجد أنه سبب القهر الذي تعاني منه المرأة وأن إصلاح وتحسين وضعها يقتضي تقويض النظام القائم وبعبارة أخرى فالماركسية وضفت قضية المرأة لخدمة التحول في البنية المجتمعية والتي تنشدها الماركسية وتصبو إليها.

أما النسوية الإشترلكية فهي ترتبط إرتباطا وثيقا بالماركسية وإن كانت تتناول النظرية النسوية من زاوية أخرى تتمثل في التركيز على عمل المرأة المنزلي والسلطة الأبوية وإنعكاسهاعلى وضع المرأة، فمن خلال التركيز على المجال العام والمتمثل في النظام الإقتصادي والمجال الخاص المتمثل في بنية الأسرة تبني الإشترلكية أطرها التحليلية في النظرية النسوية، فالتمييز الذي تواجهه المرأة في سوق العمل يرتبط إيديولوجيا بدورها في العمل المنزلي غير مدفوع الأجر فالإستغلال المزدوج للمرأة ضمن الأسرة وسوق العمل هو ما ينتج فائض القيمة أكثر مما ينتجه عمل الرجل.

أما عن الفرق الجوهري بين التيار الماركسي والتيار الإشتراكي، الذي نشأ في أحضانه هو تركيز الماركسية على البنية الإقتصادية فقط أما التيار الإشترلكي فيركز على طبيعة البنية الإسرية وكيف يؤثر النظام الأبوي على وضع المرأة زيادة على النظام الإقتصادي الرأسمالي.

---

[1] صالح عبد العظيم، مرجع سابق، ص 642.

[2] سوزان آلس واتكنز، و ميريزا رويدا، ترجمة :جمال الجزيري، **أقدم لك الحركة النسوية**، المجلس الأعلى للثقافة، ط 1،2005 ، القاهرة،ص:98.

إن النسويات الإشتراكيات لا يرغبن في تحويل ملكية وسائل الإنتاج فحسب وإنما كذلك تغيير النظام الإجتماعي الأبوي إلى نظام ذكوري وأنثوي في نفس الوقت، يقوم على أساس المساواة بين الرجال والنساء ويتقاسمن كذلك المفهوم الماركسي التقليدي للطبيعة البشرية والذي يفيد أن حرية الفرد مرتبطة بحرية النشاط الإنتاجي كما يرين أن الطبقة مظهر أساسي من مظاهر الإضطهاد والإستغلال[1] تحولت الحركة النسوية بعد التيار الماركسي ممهدة بظهور التيار الراديكالي من مجرد المطالبة بتحقيق بعض الحقوق للمرأة إلى تحليل علاقات السلطة والطريقة التي تساوم بها النساء كأشخاص وفئات وتحولت الأعمال النسوية هنا من رؤية النساء كفئة مضطهدة وضحية للرجل فحسب إلى محاولة صياغة طرق جديدة لتجلي السلطة ولقد أثر تحليل السلطة فيما بعد وخاصة ما جاء به المفكر" فوكو" على منظري النسوية فبدأت الحركات النسوية تأمل في بلورة نموذج لعلاقات السلطة يكون معقدا ويمكن أن يتضمن متغيرات متعددة، كالجنس والطبقة الإجتماعية وهذا ما تبلور بشكل واضح في التيار الرادكالي.

3- التيار الراديكالي:

أكثر ما ركز عليه أصحاب التيار النسوي الراديكالي على ما هو "شخصي سياسي" ويرجع الفضل في ذلك إلى تحليل فوكو للسلطة فحاول أصحاب هذا الإتجاه دمج المجال الشخصي بالمجال السياسي بالسعي إلى رسم إستراتيجية ممكنة لإحداث التغيير ضمن نظام السلطة[2] ويوصف هذا التيار بالراديكالية لأنه يرى أن قهر المرأة واحد من أهم أشكال القهر الإجتماعي والذي لا يقف فقط عند المرأة ولكنه يتقاطع مع الحدود العرقية والثقافية والطبقات الإقتصادية، فوسع هذا التيار من مفهوم القهر ليشمل العرق واللون والثقافة والطبقة، ويهدف بالدرجة الأولى إلى تغيير المجتمع الذي تتواجد فيه المرأة، كما عرف مفهوم الأبوية أيضا توسعا في مداه ومجالته من الأسرة وبطرريكية السلطة الأبوية إلى البنية المجتمعية الكلية المتمثلة في سلطة الحاكم السياسية فعملت النسوية الراديكالية في إشتباك وصراع ضد الرجال.

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين التفسيرية والنظريات التكوينية**، ،دار الخلدونية،2007 ،الجزائر، ص، 339.

[2] حفناوي بعلي، **مدخل في نظرية النقد النسوي ومابعد النسوية**، منشورات الإختلاف، ط1،2009 ،الجزائر ،ص: 75.

كما يسعى إلى إيجاد حلول جذرية لقضية المرأة، ويغلب على أصحاب هذا التيار الحدة والتطرف وما تدعو إليه من حلول، تقفز على الواقع الإجتماعي وتحرق المراحل المنطقية المتدرجة، وأهم اسس هذا التيار كما جاء في كتاب حركة تحرير المرأة للكردستاني مايلي:

– تعتمد على التحليل التاريخي لواقع المرأة والرجوع دائما إلى التاريخ الطويل من القهر النسائي.

– المطالبة بالتغيير الجذري في مجموع العلاقات بين الجنسين وبزوال السلطة الأبوية وصولا إلى المساواة المطلقة[1].

وظهر في نطاق التيار الراديكالي ما يعرف بالوجودية والتي ترمز لها "سيمون دي بوفوار" في كتابها "الجنس الأخر" الذي أعتبر إنجيل التيار النسوي الراديكالي وكل ما يدعو إليه كما بينا أنفا من التنبه للعوامل الثقافية والمجتمعية والتي تنمط أدوار كل من الرجل والمرأة، والوجودية هي فلسفة التجارب الشخصية والفردية فهي فلسفة ممارسة حق الذات وفلسفة الشك والرفض[2] ويعد "جون بول سارتر" أكبر الوجوديين اللذين تأثرت بهم "دي بوفوار" وإستلهمت منه النظرة الوجودية في فلسفتها النسوية، وقد إستهلت "دي بوفوار" كتابها بعبارة شهيرة والتي أصبحت شعار للنسويات في التيار الراديكالي وهو قولها: " المرأة لا تولد إمرأة، بل تصبح إمرأة" إشارة إلى الدور الكبير الذي يقوم به المجتمع في صياغة الأنثى مما يقوض مقولة الحتمية البيولوجية مما أدى إلى بلورة مفهوم النوع الإجتماعي كما سبق وأن أشرنا إليه، فالمرأة بحسب الكاتبة الفرنسية" دي بوفوار" ليس لها جوهر أو طبيعة أبدية بل تاريخ والمجتمع الذي تعيش فيه يرسم لها في كل حقبة تجويف معين من أجل قالب توضع فيه فكان سؤالها: لماذا تمثل المرأة آخر بالنسبة للرجل؟ فجنس النساء وجد دائما كجنس ثاني وبات من الضروري أن تحارب هذا الوضع الجائر لتحقق كيانها البشري الكامل، فأعتبرت بذلك "سيمون دي بوفوار" أم الحركة النسوية الحديثة ومن ألهبت فتيل الحركة الراديكالية[3] فأهم إسهام قدم للحركة الراديكالية النسوية والذي كان له الأثر البالغ من خلال التركيز على النقاط التي أثارها والمتمثلة في:

– محاولة تشخيص واقع المرأة من منظور نسوي واقعي تحرري وفق الفلسفة الوجودية.

---

[1] الكردستاني، مرجع سابق، ص ص:104،103.

[2] نفس المرجع السابق، ص:97.

[3] حفناوي بعلي مرجع سابق، ص ص: 104،103.

– التأكيد على فكرة التراتبية النخبوية في المجتمع وأنها ركام ومخلفات الثقافة الذكورية المهيمنة والدعوة لتغييرها بفهم المرأة لذاتها وكينونتها.

– دور المجتمع في تشكيل الصورة النمطية للأنثى وإمكانية تغييره.

وأهم سمة ميزت التيار الراديكالي كما بينا أنفا هو تأنيث السلطة، فما هو المقصود من ذاك؟

4– تأنيث السلطة:

وتسمى كذلك بالنسوية السياسية وهي وليدة التيار الراديكالي، فقد قدم علم الإجتماع السياسي والعلوم السياسية إدانة تاريخية للسلطة بإعتبارها أبوية باطريركية تستبعد المرأة من نطاقها وتغيبها تغييب تام وكلي، وخرج إلى الوجود سنة 1986 مؤلف جماعي بعنوان "جنس السلطة" فتساءلت المفكرة "ميشال بيروه" فيه عن الصلة بين إعادة تعريف السياسة والمكانة التي تحتلها المرأة في المجتمع المعاصر، وتوالت بعد ذلك التساؤلات النسوية حول المرأة والسلطة مما أدى إلى نشوء رابطات وإتحادات نسوية في بداية التسعينات كان هدفها مناصرة النزعة النسوية للسلطة وفي سنة 1992 عقد مؤتمر في أثينا دعت إليه ومولته وحدة تكافؤ الفرص التابعة للمفوضية الأوروبية ونظمته مجموعة الخبيرات بشأن " دور المرأة في عملية إتخاذ القرار " وعقب هذا المؤتمر قام عدد من النساء في أوروبا يتبوئن مسؤوليات سياسية بارزة وبرز معيار التكافؤ بين الجنسين كوجه للديمقراطية، فالديمقراطية دون المرأة ليست ديمقارطية[1] فبدأت الدول بشكل تدريجي تدرج المرأة في مواقع السلطة من خلال القوانين والتشريعات التي تمكنها من ذلك وكان الفضل في ذلك لنظال الحركات النسوية الراديكالية وإن كان لمصطلح تأنيث السلطة الكثير من الإشتباك والتشنج ولكن ومع تعدد أدوات النضال النسوي بدأت الدول الديمقراطية تحتضن المشروع النسوي لتحقيق مزيد من المكاسب السياسية للمرأة، وبهذا تكون الحركة النسوية وعلى إختلاف مراحلها التاريخية وتياراتها الفكرية المختلفة قد أسهمت فعلا في بلورة مفهوم تمكين المرأة وتكريس تمكينها السياسي بصفة عملية وواقعية من خلال التراكم الدائم لإنجازاتها وسقف مطالبها الذي لم يعرف حدود.

لقد تحدت النسوية الكتابات الأولى في النظرية الإجتماعية والتي تظهر المرأة على أنها ضعيفة ودورها الوحيد داخل الأسرة بإعتبارها زوجة وأم، فأسست النسويات الحديثات نضرتهن على فرضية مؤداها أن الهزيمة التاريخية للمرأة ترجع للأسرة هذه المؤسسة التي تتحكم فيها السلطة الأبوية

[1] نفس المرجع السابق، ص:120.

الذكورية، لقد دفعت النظرية النسوية علماء الإجتماع لإعادة إختبار وتعديل النظرية الإجتماعية من خلال لغة جديدة تضمنت مفاهيم جديدة من أهمها " الجندر والنوع".

5- مراحل الحركة النسوية:

ويجب التمييز في الحركات النسوية بين نزعاتها وموجاتها المختلفة بين المعتدلة منها والأخرى المتطرفة، فأقصى ما طمحت إليه دعوات حركات التحرر النسوية هو إنصافها من الغبن الإجتماعي أما النزعة الأنثوية المتطرفة والتي ظهرت في ستينات القرن العشرين فإنها تحمل معالم التطرف والحرب على الفطرة والذي بلغ درجة الصراع بين الجنسين كما روجت لذلك كتابات كل من: فوريه وهربرت ماركيوز[1] وقد عرفت النسوية العديد من المراحل والتيارات يمكن إجمالها في ثلاث تيارات أو موجات وهي:

أ- الموجة الأولى: القرن 16 إلى القرن19

وتنادي بالمساواة بين الرجل والمرأة وحق المرأة في التعليم وتميزت بالإعتدال في مطالبها مقارنة بما سنجده في الموجات النسوبة الأخرى.

فبعد أن كانت المرأة مستبعدة عن الدولة ويشك في قدراتها العقلية فإنه وخلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر حدث إنقلاب في الأفكار القائمة فأصبحت المرأة تشارك في الحياة الإجتماعية والثقافية وتكتسب العلم وتمارس الكتابة لكن غالبا ما كانت الأفكار الجديدة تصتدم بالسلطة القائمة، وفي القرن السابع عشر كان للمرأة دورا فعلا في الأحداث الثورية لسنة 1789 فتبنت "ماري أوبري" بحماس الأفكار الثورية وطالبت بتحرير النساء كما أسهمت في تأسيس جمعية " الحائكات" وعلى إثر إعلان حقوق الإنسان ردت بإعلان لحقوق المرأة والذي جاء في إحدى بنوده " أنه إذا كان للمرأة الحق بإعتلاء منصة الإعدام فلها الحق أيضا بإرتقاء خشبة المنبر"[2].

فقد مهدت العديد من الأحداث التاريخية والتحولات الإجتماعية وظهور شخصيات نسائية ثورية لظهور ما يعرف بالموجة النسائية الأولى والتي أسهمت كل منها في بلورت جانب مهم من جوانب الحركة النسوية، نذكر من هذه الشخصيات: شخصية " مدام رولان" بين سنوات " 1754،1793" وهي إمرأة شغوفة بالدراسة والبحث وتميزت بإستقلالية فكرية وسلوك يندر وجوده في تلك الفترة وأعدمت

---

[1] أمين الكردستاني،،مرجع سلبق،ص 5.

[2] ناي نبسادون، ترجمة: وجيه البعيني، **حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا**، عويدات للنشر والطباعة،بيروت،لبنان،ط1،2001 ص77.

بالمقصلة وهي تردد: " أيتها الحرية كم من جريمة إرتكبت بإسمك ؟" وتلت هذه الأحداث إهتمام ونشاط المرأة في فرنسا بالحركات الإيديولوجية التي أطلقتها النوادي مثل نادي المعوزين ونادي الأسواق والكرملين، وفي القرن التاسع عشر برز تطور في الحركة النسوية من خلال الصراع ضد المحرمات الجنسية والمحرمات الإجتماعية لأجل الإعتراف بحقوق المرأة وقد نشرت " ماري ولستونكرافت" مؤلفها النسائي المعنون ب:" الدفاع عن حقوق المرأة" سنة 1792و طالبت فيه بالإعتراف بحق المرأة في التعليم والإعتراف بحقوقها المدنية والسياسية[1].

فكان من اللازم على الحركة النسوية التي ظهرت في هذه المرحلة أن تسعى إلى تغيير الظروف المجتمعية العامة المحيطة بالمرأة قبل تغيير وضعها هي فقط، فكان أكبر تحدي لها هو تغيير الصورة الدونية عن المرأة والتي تشكك في قدراتها وأخلاقها، فعرفت هذه الفترة جهود كبيرة من النسويات لمراجعة الموروث الثقافي والدين الأوروبي وإعادة قراءة للنصوص الدينية التي تحط من مكانة المرأة.

فقد أشارت"ماري واستونكرافت" في كتابها إلى أن هدفها هو أن تبين أن الأناقة أدنى منزلة من الفضيلة وأن الهدف الأول للطموح هو أن يصبح المرء شخصيته كإنسان بغض النظر عن كونه رجل أو إمرأة، فتدعو في كتابها إلى الثورة في السلوك أولا وعولت كثيرا على التعليم أنه سيرسم الحدود العادلة في العلاقة بين كل من الرجل والمرأة ثم ظهرت كتابات أخرى مثل كتاب " حنا مور" عن تعليم الفتيات وكتاب "سارة ميلز" المعنون ب: نساء انجلترا الذي صدر سنة 1839 وتلته بعدها سلسلة أخرى من الكتب مثل: أمهات إنجلترا وبنات إنجلترا وكانت تحمل كتاباتها رسالة مفادها أن للمرأة دور هام تجمع فيه بين وطنيتها وإخلاصها لأسرتها[2] ومن أهم كتاب هذه المرحلة جون ستوارت ميل في كتابه إستعباد النساء والذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول لهذا البحث والذي أشار فيه إلى دور العادات والتقاليد في تكريس الوضع المزري للمرأة وكذلك دور التنشئة الإجتماعية في تكريس الصورة النمطية لأدوار كلا الجنسين، فيرى " ميل" أنه لا شك هناك فروق عقلية بين الجنسين ولكنها ليست سوى الأثر الطبيعي للإختلافات في التربية والظروف لا تدل على أي إختلاف جذري خلقته الطبيعة ومن ثمة فليس هناك أي إنحطاط في قدرات المرأة عن الرجل، فهو يرى أنه سيكون للمرأة وضع أفضل

[1] ناي نبسادون، نفس المرجع ،ص ص:88،78.

[2] سارة جامبل، ترجمة: أحمد الشامي، **النسوية ومابعد النسوية**، المجلس الأعلى للثقافة،2002،ط1، القاهرة، ص 42،41.

في حال تمتعها بحقها في التعليم وهو ما ينعكس على تحررها الإجتماعي والسياسي[1] فأثر كتابه تأثير بالغ في ما يعرف بحركة "الطليعيات " في إنجلترا فأسست " إيما باترسون " في هذه المرحلة وبالضبط سنة 1874 رابطة الإتحاد النسائي ثم ظهر ما يعرف ب" المستنخبات" أي المناديات بحق الإنتخاب وفي سنة 1918 صدر قانون يمنح المرأة حق التصويت عند بلوغها سن الثلاثين[2].

وقد صيغ المصطلح " النسوية " لأول مرة في عام 1895 وعلى المستوى الرسمي أسس الكونغرس الأمريكي سنة 1920 أول هيئة فدرالية نسوية وهو المكتب الأمريكي للنساء العاملات، إذا فغاية المرأة في موجتها النسوية الأولى هو نيل بعضا من حقوقها العامة والمساواة بين الجنسين لكن هذه المرحلة لم تكن كافية في تحقيق مطالب المرأة والتي عرفت تصعيدا لمطالبها مما أدى إلى ظهور الموجة النسوية الثانية.

ب- الموجة الثانية: بعد نهاية الحرب الباردة

فبعد المواجهة العنيفة التي عرفتها الحركة النسوية في بدايتها توقفت جهود الكتاب النسويين قرابة خمسين عام ثم عادت للظهور من جديد في صورة هجمة نسوية مضادة لا تدعو فقط للمساواة بل إلى تحرير المرأة على كل الأصعدة، فعرفت هذه المرحلة وعي نسوي راديكالي نتيجة التغيرات العالمية الكبرى وتميزت بالعمل على المستوى الجماعي الكبير وليست فقط جهود وكتابات فردية متفرقة مثل ما كان الحال عليه في الموجة الأولى وإنقسمت هذه الموجة إلى تيارين في أمريكا حيث ظهرت تكوينات إجتماعية تتبنى هذه المطالب منها المنظمة الوطنية للمرأة وكما نشأت في المقابل حركة الحقوق المدنية والحركة الطلابية، أما في بريطانيا فظهرت تباشير الموجة الثانية، وبظهور جماعات المساواة في الحقوق ولكنها لم ترتبط بأي منظمة مهنية نسائية وإنما بنضال عمال المصانع ونساء الطبقة العاملة[3]

وكانت الريادة في هذه المرحلة "لهربرت ماركيوز" والذي يعد فيلسوف النسوية والذي اثرت كتاباته في التحولات الإيديولوجية التي شهدها العالم حيث ركز على التشابه بين الجنسين فكانت الفلسفة الراديكالية، ثم المفكرة الوجودية " سيمون دي بوفوار" وكتابها " الجنس الآخر" وتمحورت

---

[1] جون ستوارت ميل،مرجع سابق،ص،ص: 155،105.

[2] ناي بانسدون،مرجع سابق،ص:92.

[3] بن يزة يوسف، **إنجازات الحركة النسوية العالمية من منظور النوع الإجتماعي : مقاربة مفاهيمية تأصيلية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد1،مارس 2014، ص43.

فكرتها المكزية حول: أنه لا يولد المرء إمرأة بل تصبح كذلك فالمجتمع الذي نعيش فيه هو ما يجعلها إمرأة وأثرت أفكرها تأثير بالغ في نساء الحركة النسوية في موجتها الثانية، فركز جيل هذه المرحلة على الحرية بمعناها المطلق وفكرة إمتلاك المرأة لجسدها، فقد وسع هذا التيار المفهوم السياسي ورفع شعار" كل ماهو شخصي هو سياسي" ورفض حصر مفهوم السياسي في التعريف التقليدي ونادى بتعميم المشاركة النسوية للمرأة في كل مؤسسات المجتمع، وقد تنبهت النسوية في هذه المرحلة إلى الفروق الجوهرية بين النساء في مختلف أرجاء العالم وتجاوز المناداة بالمساواة إلى المساواة المطلقة والتي تشتمل إلغاء كافة أشكال التمييز فكان الصراع سمة من سمات هذا التيار.

فقد كانت له رؤية معرفية نابعة من الإيمان بأن الأنثى كيان منفصل عن الذكر ومتمركزة حول ذاتها بل في حالة صراع كوني تاريخي معه[1].

كما يعتبر"روجي غارودي" من أبرز المؤسسين لهذا التيار من خلال كتاباته وأفكاره من أبرزها "في سبيل إرتقاء المرأة" وتأسس فكر غارودي على نقد نظام الذكورية والذي يرى أن المجتمع ذكوري يهيمن فيه الرجال على النساء وتبنى التغيير المعرفي الذي إعتبره بمثابة قانون تاريخي، فأشكال التمييز بين الجنسين تولدت من إقتصاد السوق بإعتباره تكريس لإرادة القوة والسيطرة والذي تمثل الهيمنة الذكورية أحد مظاهره فيرى أن إضطهاد المرأة قد سبق إضطهاد الطبقات، كما أثنى غارودي على مطلب المساواة عند نسويات الموجة الأولى إلا أنه غير كافي لأن التمييز مازال قائما فحاول الدفع بالحركة النسوية إلى المطالبة بالتغيير الجذري لمجموع العلاقات الإجتماعية[2] إن المطالبة بحق التباين والنوعية من خلال الإعتراف بالصفات الأنثوية وقيمها هي التي تحدد هوية المرأة مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في المجتمع وتغيير نظامه، أما الأساس الثاني للفكر النسوي عند غارودي هو أن الفوارق بين الجنسين تعود لأسباب تاريخية لا وراثية أو بيولوجية وهو يتفق في ذلك مع ماجاءت به المفكرة الفرنسية "سيمون دي بوفوار" والأساس الثالث تمثل في قوله أن تأنيث المجتمع لا يعني إستبدال هيمنة بهمينة أخرى بل نسعى إلى تحقيق التحرير الإنساني الشامل، وتأنيث السياسة لا يعني أن تكون مقاليد السلطة في يد النساء بقدر ما تتعلق بنهج وأسلوب ممارسة هذه السلطة[3].

---

[1] عبد الوهاب المسيري،**إشكالية التحيز**، ص 174،

[2] R garaudy.pour l'avènement de la femme,p 15.

[3] روجي غارودي **في سبيل إرتقاء المرأة** ،ص 34.

كما أن كتاب " السحر الأنثوي" لبيتي فريدان وكتاب " المرأة المخصية" ل جيرمين جرير يعدا جزء مهم من الموجة النسوية الثانية، فعندما كتبت بيتي فريدان السحر الأنثوي عام 1963 كانت ترى أن النسوية قد قضت نحبها ومن يتبع تحليلها يجد أن العلاقة بين النسوية الجديدة والقديمة الداعية للمساواة في الحقوق مسألة معقدة فيميل البعض إلى وضع حدود فاصلة بين الموجتين، لأن الحركة النسوية الجديدة نتاج التغيرات الإجتماعية وتتميز بوعي نسوي راديكالي فإذا كانت النسوية القديمة فردية وإصلاحية فإن تحرير المرأة حركة جماعية وثورية التي إرتبط بالعديد من الأحداث التاريخية الهامة[1]، فتدعو بيتي فريدان في كتابها إلى إعادة تشكيل كامل للصورة الثقافية للأنوثة بما يسمح للمرأة للوصول إلى النضوج والهوية وإكتمال الذات ويقوم مفهوم السحر الأنثوي على أن أسمى قيمة للمرأة هو تحقيق أنوثتها وهي غامضة وغريزية فأسهمت بذلك في توعية النساء وكان لكتابها تأثير كبير في الموجة النسوية الثانية.

وأهم ما تمخضت عنه الحركة النسوية الثانية خاصة في فرنسا هو إعلان دستورها لسنة 1946 عن ضمان القانون للمرأة في كافة المجالات حقوقا مساوية للرجل وذلك نتيجة عملية التناضج السوسيولوجي بين التشريعات والمعطيات الإجتماعية الجديدة، فمنح حق التصويت للنساء في فرنسا سنة 1944 وتم إنتخاب 33 إمرأة في الجمعية التأسيسية في سنة 1945[2]، وكل هذه الإنجازات التي حققتها الحركة النسوية وغيرها في مختلف المجتمعات لم تسقف مطالب الحركة النسوية ولم تضع لها حدود بل بقي سقف المطالب في إرتفاع مستمر وتزايدت مطالب الحركات النسوية إلى أن تبلورت في ما يعرف بالموجة الثالثة للحركة النسوية.

ج- الموجة الثالثة" ما بعد النسوية":

ظهر مصطلح ما بعد النسوية في الثمانينات من القرن الماضي والذي لم يتم الإتفاق على معناه وأثار جدلا واسعا في مكوناته وما هيته، وعرفته سوزان فالودي في كتابها " الحرب غير المعلنة على النساء " هو أن موجة ما بعد النسوية لا تعني أن النساء وصلن إلى تحقيق العدالة والمساواة مع الرجال أو تجاوزناها إلى ماهو أفضل كما أنتقلت هذه الموجة من النقد الموجه ضد الحركة النسوية البيضاء والتي بدأتها النساء الملونات في دول العالم الثالث وتعتبر الكاتبة السوداء "بل هوكس" واحدة من اللواتي ارتبط إسمهن بالموجة النسوية الثالثة فقد دعت للتصدي للنسوية التي تتسم بالهيمنة والتي

[1] سارة جامبل، مرجع سابق، ص:57.

[2] ناي بنسادون، مرجع سابق، ص ص: 161،162.

تعتبر إختيارا متعلقا بأسلوب الحياة لا إلتزاما سياسيا[1] كما عاصرت هذه الموجة إزدهار التعددية والإبتعاد عن الإديولوجية فدعت ناشطاتها إلى شخصية جديدة للمرأة النسوية وركزن على التقاطع بين النوع والعرق فزاد عدد الناشطات الملونات سواءا كن إفريقيات أو أسياويات، وتبن هذا التيار مبدأ ميل المرأة إلى الجنس الآخر" الرجل" مع التأكيد على إختلاف المرأة عن الرجل وفي عام 1970 نشرت جيرمين جرير كتابها عن " تجريد المرأة من الأنوثة" وأعتبر من النصوص المؤسسة للموجة الثالثة للنسوية ثم نشرت كتاب آخر بعنوان" المرأة الكاملة" والذي أثار جدلا بإعتباره ردة فعل على الإيديولوجية ما بعد النسوية لأن ما دعت إليه من مطالب يتجاوز التقليدي بل إنه يجعل المرأة سلعة مما يفرغ الحركة النسوية من محتواها ويبعدها عن أهدافها الحقيقة في تحسين أوضاع النساء في العالم[2] وإرتبطت الموجة الثالثة بالعمل السياسي للمرأة بشكل كبير وبارز من خلال الإتفاقيات والمؤتمرات العالمية التي تدعو كلها إلى تمكين المرأة سياسيا فأصبحت هذه الموجة بحق أكثر من دعوى نظرية لقلب أوضاع المرأة بل منهج عملي يومي يرصد مدى تطبيقه في المجتمعات المختلفة، فرفضت هذه الحركة دور الضحية وأصبحت تأخذ بزمام المبادرة والإلحاح لتغيير الأوضاع من خلال التأثير على الحكومات والبرامج وذلك بفضل حركتها المطلبية العالمية والواسعة والتي تميزت بالتنظيم والتنسيق مع السطوة والحكامة القانونية التي ضمنتها نصوص المواد الإلزامية الدولية، وقد قدمت كل من " جينيفير بومغاردنر" و" إيمي ريتشاردز" في كتابهما "مانيفيستا" بيان نسوي للموجة الثالثة والذي تضمن ثلاث عشر نقطة من أهمها:

1- إخراج النسويات غير المعترف بهن إلى الوجود، على الأخص أولئك الأصغر سنا، بحيث أن الجيل"س" يمكن أن يصبح حركة واضحة وأكثر من ذلك، كتلة تصويت ممن تبلغ أعمارهن الثامنة عشر إلى الأربعين.

2- الإستفادة من تاريخينا الثوري وزيادة الوعي به وبحقيقة أن جميع الحركات بدأت كحركات شبابية وإتاحة الوصول إلى تراثنا الفكري النسوي وتاريخ المرأة، وأن تبقى المصادر الكلاسيكية للنسوية الراديكالية وتحرير المرأة وجميع جذورنا مطبوعة وأن يتم تعليم تاريخ المرأة للرجال والنساء على حد سواء بوصفه جزء من جميع المناهج الدراسية.

---

[1] مريم محمود لمزين، **المضمون الإجتماعي والسياسي للخطاب النسوي الفلسطيني**، رسالة ماجستير ،2011،غزة، ص ص: 10،69.

[2] سارة جامبل، مرجع سابق،ص:87.

6- مشاركة النساء اللواتي يرغبن بذلك في جميع المراكز الهامة للمؤسسة العسكرية بما في ذلك القتال وأن يتمتعن بجميع المزايا الممنوحة لأفرادها طالما أنه لا يزال لدينا قوات عسكرية نشطة، وللنسويات مهمة التأكد من أن النساء يتمتعن بقدرة على الوصول إلى كل الرتب العسكرية الرفيعة.

7- الإعتراف بأننا بالرغم من أنه يمكن أن يكون للنسويات تباين في القيم، نشترك بالهدف ذاته المتمثل في المساواة ودعم بعضنا البعض في محاولتنا لكسب السلطة لتحديد خياراتنا الخاصة.

8- إقرار قانون تعديل الحقوق المتساوية ليتسنى لنا الحصول على أصول دستورية للإنصاف والمساواة، تقوم عليها مؤتمرات مستقبلية حول حقوق المرأة[1].

هذه بعض النقاط وليست كلها والتي أوردناها بحسب أهميتها وعلاقتها وموضوع بحثنا فقد أصبحت الحركة النسوية في هذه المرحلة عابرة لكل الحدود مع الإعتراف بالإختلافات الثقافية بين النساء في العالم ولكن مع توحيد الأهداف والمطالب والتركيز على السعي لتبوء المرأة المراكز العليا والحساسة ووصولها إلى مواقع السلطة، وهذا ما تضمنته العولمة التي إندرجت في إطارها كل المجتمعات في العالم، كما جاء في ميثاق المبادئ النسوية للنسويات الأفارقة في سنة 2006 في الصفحة الثالثة: "نحن نعترف ونسمي أنفسنا " نسويات" لأننا نحتفي بهويتنا وسياساتنا النسوية وندرك أن العمل على النضال من أجل حقوق النساء هو في العمق مسألة سياسية وعملية التسمية هي شأن سياسي أيضا، وإختيار تسمية أنفسنا " نسويات" يضعنا في موقع إيديولوجي واضح. ...نقوم بتسيس النضال من أجل حقوق النساء...." فقام هذا التقرير على إعلان التحدي للنظام الأبوي وتحدي الأنظمة القمعية والإستغلالية الأخرى والتي تدعم كل منها الأخرى، كما نص على مجموعة من الأخلاقيات الفردية كالإلتزام والتضامن والمشاركة الفعالة والتعامل النقدي مع خطابات الدين والثقافة وغيرها[2] وهي لا تختلف في ذلك عن نظيراتها من الحركات النسوية العالمية والغربية وإن إعترفت وتمسكت بخصوصيتها الثقافية والجغرافية إلا أنها توحدت في الأهداف والمطالب وهي ميزة وسمة الحركة النسوية في موجتها الثالثة كما نوهنا إلى ذلك.

رابعا-عولمة الحركة النسوية:" الشبكة النسوية"

---

[1] ويندي كيه كولمار، فرانسيس بارتكوفيسكي، ترجمة: عماد إبراهيم، **النظرية النسوية مقتطفات مختارة**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،2010ط1،

[2] ميثاق المبادئ النسوية للنسويات الأفارقة، ترجمة: يارا سلام، ط2 ،2017، على الموقع www.africanfeministforum.comwww.awdf.org

بعد إنهيار نظام القطبين العالمي وبدء مرحلة عالمية جديدة تبني وتكرس النظم الديموقراطية وضعت سياسة عالمية جديدة قوامها الإنفتاح والتعاون العابر للحدود، فوجدت الحركات النسوية في العالم فرصتها التاريخية للمشاركة والصياغة السياسية في الهيئات والمؤسسات السياسية في العالم كضرورة ديمقراطية، وكان شعارهن "دون مشاركة النساء لا توجد ديمقراطية" وإنتقدن الأنظمة التي تعزل النساء وإعتبرن ديمقراطيتهم ناقصة، وسعت النساء إلى إحداث تغيير تدريجي من خلال التأثير على سعة وحجم المواضيع النسوية في المؤتمرات وطالبن بالمشاركة إلى جانب مختلف الدول ليس فقط فيما يتعلق بقضيا المرأة ولكن توسيع المشاركة فيما يتعلق بالسياسة الإقتصادية والإجتماعية العالمية بهذا تم طرح قضية السلطة في السياسة طرحا جديدا، وتزامن ذلك مع قمة الأرض سنة 1991 وهي السنة السياسية العالمية الجديدة والتي أسست للتمكين السياسي للمرأة حيث نظمت شبكة عالمية مقرها في نيويورك بقرب إستراتيجي من منظمة الأمم المتحدة ولها فروع في مختلف أنحاء العالم، فإنتهجت النساء في كل مؤتمرات العالم إستراتيجية طرح الموضوعات النسوية بشفافية والمطالبة بتقديم الحساب ومتابعة البرامج الأممية المتعلقة بالمرأة، وطورت من وسائلها حيث إعتمدت على الأنترنات وشبكات الإتصال العالمية وتم تدريب النساء لتمكينهن من المراقبة والتأثير على الوفود المشاركة والحكومات[1].

فتحققت العملية السياسية المركزة للحركات النسوية من خلال تثبيت وضع النساء على الصعيد الداخلي الوطني لكل بلد وتقديم مطالب إجرائية مستقبلية لتحقيق مشاركتهن السياسية وكذلك نسج شبكة من العلاقات وتحقيق التفاهم على المستوى القاري وربط بدايات وأهداف المؤتمرات بالنتائج الختامية وهذا ما حقق لهذه الحركات ومن خلال عملها المحبوك والدقيق قدرة وقوة الضغط على الحكومات لتنفيذ بنود ومواد الإتفاقيات العالمية، وطبعها بالإلزامية الدولية، وبذلك فتحت العولمة أفاقا جديدة للحركة النسوية من خلال الإستفادة من فرص الحياة الجديدة وتوسيع أفق الخيارات والتنوع في العمل والثقافة العالمية وذلك بفضل التكنولوجيا وتطور الأنترنت، فعملت هذه الحركات على التحول والمشاركة وإستلام السلطة السياسية لإحداث تغير بنيوي سياسي من خلال الوصول إلى مواقع إتخاذ القرار.

فبرز إقامة سلطة النساء أو ما يعرف أيضا بتأنيث السلطة من خلال ثلاث مستويات: على مستوى الدولة وإصلاحها وعلى مستوى السوق وإعادة هيكلته وعلى مستوى المجتمع المدني من خلال إعادة تشكيل السلطة فيه، كعمليات تتداخل وتحدث في نفس الوقت من خلال تحالفات أفقية وعمودية

[1] فيشتريش كريستا، ترجمة: سالمة صالح، **المرأة والعولمة**، منشورات الجمل، ط 1،2002، ص ص:200،210 .

كإستراتيجية لإحداث تغيير شامل،فظهر ما يعرف بتحديد نسب مئوية للنساء كتمييز إيجابي وكعامل مساعد لتشكيل السلطة في المؤسسات وهو ما أخذت به أغلب دول العالم في نظمها الإنتخابية كإستراتيجية لتمكين المرأة سياسيا[1].

كما أستظلت الحركات النسوية بمظلة حقوق الإنسان كإطار للتوصية السياسية ذو التوجه العالمي بإعتبار حقوق الإنسان تضمن كرامة الفرد وحقوقه بغض النظر عن الفوارق الفردية والجنسية والثقافية، وهو ما جعل أغلب الحركات النسوية في العالم ترفع شعار "حقوق المرأة هي جزء من حقوق الإنسان" فنجحت الحركات النسوية التي تعمل ضمن الشبكات العالمية في تدويل قضيتها وتأثيرها في السياسات في العالم، وذلك من خلال عملها الدائم على تطوير مفهوم حقوق الإنسان وفي كل مرة إدخال موضوع جديد من مواضيع وقضايا المرأة في نطاقه لتحقيق قدر أكبر من المكاسب السياسية والإجتماعية والإقتصادية للمرأة.

هذا عن مراحل تطور الحركة النسوية وما أصطلح على تسميته بموجات الحركة النسوية، هذا عن الحركة النسوية بصفة عامة أما في العنصر الموالي سنخصصه للحركة النسوية في الجزائر:

7- الحركة النسوية في الجزائر:

لقد إرتبط التمكين السياسي للمرأة إرتباطا وثيقا بالحركة النسوية في العالم، وعموما هناك تصنيف يقسم الحركة النسوية إلى حركة غربية وأخرى عربية، ولكل منهما خصائص وأهداف معينة، وفي حوصلة لما سبق بيانه يمكننا القول أن الحركة النسوية في الغرب ظهرت في أوائل القرن التاسع عشر للميلاد كحركة إجتماعية تطالب بالمساواة، وكان مفهوم المساواة هو المفهوم المركزي وخرجت هذه الحركة من رحم الفكر الليبرالي الغربي، أما الجيل الثاني للحركة النسوية في الغرب بدأ مع ستينات القرن العشرين وكان متأثر بالأفكار الإشتراكية والحركات العمالية وفسرت الإختلافات النوعية بين الجنسين على أنها نتاج التاريخ والتنشئة الإجتماعية،و في ثمانينات القرن العشرين ومع تبني المؤسسات العالمية لقضية المرأة ظهر الجيل الثالث للحركة النسوية والمعروف بجيل الجندر وعرفت الحركة النسوية هنا تصاعدا وتصعيدا فأبدت الإهتمام والمطالبة بمعالجة ثلاث قضايا هامة وهي: مناهضة العنف ضد المرأة ومشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي وتعزيز عمل المرأة، وفي أواخر العشرينات من القرن العشرين وحتى نهاية الستينات من نفس القرن شهدت أغلب الدول العربية ظهور حركات نسائية منظمة ترمي إلى تحقيق التطلعات نحو الإستقلال أين كانت أغلب الدول العربية تعاني من الإحتلال

[1] فيشتريش كريستا، مرجع سابق، ص:208.

الأجنبي ولقد مرت الحركة النسوية في الجزائر كغيرها من الحركات في العالم بمراحل تاريخية مختلفة أرتبطت بواقع التحولات الإجتماعية لكل فترة كما تأثرت وتبلورت في خضم الحركات النسوية العالمية والعربية فكان ميلادها مزدوج المنشأ فهو عربي إسلامي متأثر بإسهامات المفكرين العرب ورواد النهضة العربية أمثال محمد عبدة ورفاعة الطهطاوي وقاسم أمين وغيرهم، وكذلك تأثرت بإسهامات الغرب بسبب التموقع الجغرافي والتاريخ الكولنيالي الذي عرفته البلاد فكان مد قوي أثر تأثيرا بالغ في بلورة هذه الحركة كما كان لكتابات فاطمة المرنسي في المغرب أثر واضح في بلورة الوعي النسوي على المستوى المحلي والمجتمع الجزائري.

رغم إنتماء فاطمة المرنيسي إلى تيار نسوي لائكي متأثر بالغرب فلقد ركزت في دراستها على وضع المرأة في الإسلام وسعت في كتابها " الحريم السياسي" إلى إعادة النظر في العديد من القضايا المرتبطة بوضع المرأة كما ركزت على بيان الكذب والوضع الذي طال الحديث النبوي وعلى الخصوص الأحاديث التي تروج لفكرة كره النبي للنساء وسخطه عليهن، فتقول في مقدمة كتابها المذكور أنفا "كم هو عبء ضخم وثقيل على من يريد الرجوع إلى المصادر ،قد قرأت وأنا مسلحة بإرادة شرسة للمعرفة الطبري والمؤلفين الآخرين، وبخاصة إبن هشام في كتاب السيرة وإبن سعد مؤلف الطبقات وإبن حجر مؤلف الإصابة في تاريخ الصحابة وغيرهم وذلك من أجل أن أعرف وأوضح سر هذا العداء للنساء والذي يتوجب على المسلمات مواجهته"[1] ورغم ما أثارته طروحات المرنيسي من الجدل والإستنكار نظرا للجرأة غير المعهودة في نساء العرب عامة ونساء المغرب على وجه الخصوص إلا أنها حرضت الفكر النسوي على العمل والنقد، وبرغم هذه المؤثرات الخارجية إلا أن الحركات النسوية الجزائرية كانت لها بصمتها الخاصة التي إرتبطت ومعطيات الواقع الإجتماعي المحلي.

أ- الحركة النسوية إلى غاية الثمانينات:

لقد كان لكتاب " تحرير المرأة" لقاسم أمين في مصر والذي نشر سنة1899 تأثير كبير على التوعية بقضية المرأة والذي إمتد صداها لكل أسقاع العالم العربي ومنه للجزائر، ثم اصدر قاسم أمين كتاب "المرأة الجديدة" سنة 1900 فكانت لدعوته المدوية لتحرير المراة من التقاليد والعادات البائدة صدى واسع، وإن معاناة المجتمع الجزائري ولفترة طويلة من الإحتلال كانت له بصمة قوية على واقع

[1] فاطمة المرنيسي، **الحريم والنساء، النبي والنساء**، ترجمة: عبد الهادي عباس، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، ص 18.

أفراد وجماعات المجتمع المحلي فعرف قهر وحرمان كبير لكل من الرجل والمرأة على حد سواء، وما المرأة إلا جزء من المجتمع وليست بمعزل عما يحدث وإن إختلف مستوى إدراكها لما يحصل سياسيا في هذه الفترة وذلك بحسب إنتمائها الإجتماعي والتعليمي والذي ورغم تدنيه لم يكن سبب في عزلها عن واقعها أين إندمجت المرأة في مختلف الحركات الناهضة ضد الإستعمار[1] كان وضع المرأة في الجزائر في أوائل القرن الماضي متخلفا للغاية فهو جزء لا يتجزأ من الوضع العام للبلاد فدور المرأة لم يتعدى دور الإنجاب والقيام ببعض الأعمال المنزلية وكانت المرأة محرومة من التعليم فأصبحت فريسة سهلة للخرفات الإجتماعية وكما جاء في كتاب "فرانز فانون" في كتابه "سوسيولوجية الثورة": رجال الجزائر ونساؤها لا يشبهون اليوم رجال ونساء سنة 1830 فالجزائر القديمة قد إنتهت، إن الدم البرئ الذي يتفجر من الشرايين المتنكرة فوق التراب الوطني قد دفع الى الوجود إنسانية جديدة[2].

إن الثورة قدمت إمرأة جديدة مندفعة ومتحررة من كل القيود تسعى مثل أخيها الرجل وتشاركه ميدان المعركة والوعي والنضال من أجل الحرية، كانت هذه الإرهاصات التاريخية التي بلورة بعد الإستقلال الحركة النسوية الجزائرية فقد أنشأت السلطة في هذه المرحلة ما يعرف بالمنظمة النسوية والتي تمثلت أهدافها في ترقية المرأة ووجود هذه المنطمة لم يكن هبة تقدمها الدولة للمرأة الجزائرية ولكن كان نتاج مشاركتها الفعلية في الثورة التحريرية وقيامها بدورها كمواطنة، وإستطاعت بذلك ومباشرة بعد الإستقلال أن تنتزع حقها في إنشاء هذه المنظمة وظهر الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات ولكن للأسف إستخدمته السلطة كقناة لإصال أيديولوجيتها لشريحة النساء لذا فإن الحركة النسوية التي جاءت مباشرة بعد الإستقلال لم تكن سوى شكل من أشكال حصر المطالب النسوية في مهدها وربطها بالبرامج السياسية المخطط لها من طرف الحزب الواحد آنذاك وبالتالي مراقبة وتسطير مسار الحركة النسوية الجزائرية[3]، وزيادة على عامل هيمنة ومحاصرة السلطة للحركة النسوية فإن جمودها وعدم تطورها في هذه المرحلة يرجع كذلك إلى هيمنة العادات والتقاليد على المجتمع والتي تقيد من حرية المرأة في حركتها ونشاطها في الفضاء العام، وعليه فقد كان من الصعب تقديم حركة نسوية قوية في تركيبتها وصلبة في مطالبها وإستمرارها لأن المرأة مازالت سجينة البنية الأبوية للأسرة والمجتمع،

---

[1] عابد الجرماني، **إتجاهات الحراك النسوي في ظل ثورات الربيع العربي،مبادرة الإصلاح العربي**، ديسمبر 2017، ص8.

[2] عوفي مصطفى،**نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية"رؤية سوسيولوجية"** مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ص47.

[3] كويحل فاروق، **الحركات النسوية في الجزائر بعد الإستقلال**،ص:153.

فالإتحاد الوطني للنساء الجزائريات والذي أنشئ سنة 1963 أي بعد الإستقلال مباشرة كان إمتداد للحركة النسوية التي تشكلت أثناء الحرب التحريرية والتي إستمدت برنامجها ومبادئها من جبهة التحرير الوطني، وبالموازاة مع هذه المنظمة ظهرت عدة أشكال أخرى للتنظيمات المدافعة عن المرأة غير أنها لم تكن سوى فروع أو ملحقات لأحزاب ومنظمات دولية وكان من أهم النشاطات التي قام بها الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات هو المطالبة بقانون يضمن المساواة بين الرجل والمرأة، وقد قامت نساء الإتحاد بالمظاهرة في 08 مارس 1965 من أجل فرض هذا المبدأ " المساواة"[1] وتكون الإتحاد في بدايته من 75 مناضلة من مختلف مناطق الوطن وكان هدفها تعبئة عدد كبير من النساء وتنظيمهن لمعالجة مشاكل المرأة ولكن كانت تعمل تحت مضلة الحزب الواحد لأن الثقافة السياسية السائدة في هذه المرحلة ذات توجه أحادي فكانت هيمنة شاملة على جميع تنظيمات المجتمع المدني على أساس أنها وسائل لتدعيم النظام السياسي القائم وأهداف السلطة، وعليه كان الإتحاد في هذه الفترة مجرد إمتداد لسياسة حزب جبهة التحرير الوطني وكل نشاطاته مخطط لها بتوصيات الحزب ولوائحه[2] ولكن وفي سنة 1969 تبن الإتحاد طروحات جديدة تضمن المطالبة بإدماج النساء إدماجا كاملا في كل مستويات الحزب وأجهزته وتمكينهم من الوصول إلى مواقع المسؤولية السياسية ولكن الحزب لم يتقبل هذه المطالب وفظل أن يبقى نشاط الإتحاد في الإطار الإجتماعي ورفض تدخله في الشؤون السياسية التي يعتبرها حكرا على الحزب الواحد، فقام بتنصيب قيادة جديدة للإتحاد وفرض عليها التخصص فقط في المشاكل الإجتماعية وإعطائها الأولوية[3].

وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد أن المرأة الجزائرية كانت سباقة في مطالبها السياسية حتى قبل أن تفرضها الإتفاقيات والهيئات الأممية مما يجعله مطلب أصيل نابع عن وعيها السياسي الذي إكتسبته وأنضجته ثورة التحرير فرغم حداثة عهدها بلإستقلال والممارسة النسوية المنظمة إلا أنها إنتفضت مطالبة بالمشاركة الفاعلة في العمل السياسي وإن كان على مستوى الحزب الواحد، ولكن القيود التي فرضها الحزب على نشاط الإتحاد والتبعية التي فرضت عليه أدى إلى عزوف النساء على الإلتحاق به.

---

[1] كويحل،مرجع سابق،ص:156.

[2] نعيمة نصيب،**المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية**، رسالةدكتوراه،كلية الأداب قسم علم الإجتماع،عين شمس،2002،ص188.

[3] سامية بادي،**المرأة والمشاركة السياسية،تصويت،عمل حزبي،العمل النيابي**،2005ص 114.

ب- الحركة النسوية بعد 1988:

وبقي الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات منفردا في ميدان النضال النسوي إلى غاية الثمانينات حيث لم يتم إعتماد أي جمعية نسوية رغم وجود بعض الجمعيات التي تنشط بصفة سرية وداخل منظمات أخرى مثل الإتحاد الطلابي والعمالي إلى غاية سنة 1988، أين عرفت البلاد أحداث سياسية وإجتماعية خطيرة وشهدت الساحة إنعطافا كبيرا في مسارها وفتح المجال للتعددية الحزبية وتكوين الجمعيات فبدات النساء تنضوي تحت لواء هذه المنظمات وبدأت الشخصيات العامة النسوية بالبروز كناشطات من أجل حقوق المرأة وبهذا أخذ النضال السياسي للمرأة أشكالا مختلفة بحسب الإنتماءات الحزبية والتوجهات الإيديولوجيا التي برزت في هذه الفترة، ومن بين أهم المطالب التي رفعتها الحركات النسوية في هذه المرحلة هو تعديل قانون الأسرة عند بعضهم والمطالبة بإلغائه عند البعض الآخر ومجموعة أخرى طالبت بالمحافظة عليه، وكان أول إجتماع تنسيقي للجمعيات النسوية سنة 1989 حيث تم الإتفاق على توحيد الجهود من أجل الحصول على المزيد من الحقوق حيث أن لقائهن الأول كان في 20 نوفمبر في الجزائر العاصمة حيث سمح هذا الحدث التاريخي للنساء سواء كن ضمن جمعيات أو إتحادات أو منظمات أخرى بالتعبير عن الإضطهاد الذي يعانين منه والتعرف على توجهاتهن المطلبية المختلفة والقارار بمواصلة النضال مع بعضهن البعض[1]لقد تشكلت في هذه الفترة أكثر من 30 منظمة نسوية مهمتها الدفاع عن حقوق المرأة وإحتشدت ضمن تنضيمات مختلفة من أهمها:

- الجمعيات الخيرية النسوية: وتعتبر من أكثر التنظيمات النسوية إنتشارا وتحاول التكفل بالجانب الإقتصادي للمرأة من فقر وعوز وذاك من خلال المساعدة بتوزيع الإعانات على المحتجات فكانت تركز على المساعدة المؤقتة للمرأة المعوزة دون طرح حلول بديلة دائمة.
- الجمعيات التابعة للأحزاب السياسية: وتسعى للتغلل داخل المجتمع وإستقطاب أكبر عدد ممكن من النساء وتتحرك بدعم من أحزابها وتعتبر هذه الجمعيات قوية للتنظيم المحكم ومساندة الحزب لها.
- الهيئات النسوية المهنية: وهي تنظيمات مستقلة عن الحكومة والنقابات المهنية والأحزاب السياسية مثل جمعية تحقيق المساواة والتي تأسست سنة 1985 بمناسبة تنظيم المعارضة النسوية لقانون الأسرة[2].

---

[1] كويحل فاروق مرجع سابق،ص: 159.

[2] جمعة معزوزي، **المرأة والمشاركة السياسية في الجزائر**، عمان ،دار السندباد للنشر، 2000، ص 337.

لقد تميز النضال النسوي في هذه المرحلة بالتطور ليس فقط في العدد ولكن كذلك في طبيعته حيث تميز بالطابع الحضري لأنها كانت مركزة في المدن الكبرى مثل: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة وغيرها، وأعتبرت الحركة النسوية هنا ظاهرة جديدة نسبيا على المجتمع الجزائري من حيث مضمون مطالبها وشكل تدخلاتها ومستوى إستقلالها في تكوينها ومبادراتها مثل مبادرة المطالبة بتحسين قانون الأحوال الشحصية للمرأة عن طريق تدخلات سياسية ودفاعها أن قانون الأسرة تمييزي ومناقض للدستور، فقد تميزت سنة 1989 بمبادرات نسوية كثيفة وغنية ومتعددة وفي هذه المرحلة ظهرت الحركة النسوية على أنها الحركة الإجتماعية الأكثر قوة ووحدة بالرغم من تعددها[1] لقد إنقسم النشاط النسوي إلى صنفين: الصنف الأول يركز على النشاط السياسي ويعطيه الأولية والصنف الثاني تبحث المشاكل الإجتماعية للمرأة ودمجها بصورة أفضل، وسنة 1995 نشات في بعض المدن الجزائرية جمعيات نسوية ذات طابع جديد متعددة الإهتمامات فهي تتدخل في القضايا السياسية الحساسة وفي القضايا الأخرى الأقل حساسية مثل موضوع هوية الحركة النسوية الجزائرية وقضية النضال من أجل حقوق المرأة وفي نفس الوقت النضال ضد الأصولية الدينية، ووسعت هذه الحركات في نقاشاتها خاصة بعد الندوة العالمية المنعقدة في بيكين سنة 1995 فإستطاعت من خلال مختلف المبادرات التي أخذتها أن ترفع الوعي بقضايا المرأة وتمكنت من كسر الطابوهات حول العديد من المسائل التي كان " محرم" الحديث عنها أهمها ماجاء في تعديل قانون الأسرة حول الولاية في عقد الزواج وموضوع تعدد الزوجات وغيرها، كما حصلت هذه الحركات على مكانة داخل المجتمع وفي الحركة النسوية العالمية[2] لقد تزامن مع هذه الأحداث السياسية والإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري ومع ظهور الأحزاب الإسلامية على ساحة المعركة السياسية والتي تميز البعض منها بالتطرف في نظرته لقضيا المرأة فإنه وفي مقابل ذلك ومن خلال أحزاب إسلامية أخرى يمكننا أن نصفها بالإعتدال ظهرت ما يسمى بالحركة النسوية الإسلامية والتي ترجع في جذورها للنساء الإيرانيات في بداية التسعينات لوصف خطاب جديد لنساء مسلمات ووجدت هذه الحركة صداها في كل أرجاء العالم الإسلامي كما تأثرت بها الأحزاب السياسية في الجزائر.

[1] مليكة رمعون، **الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة**، مجلة إنسانيات،العدد08، 1999، ص 49.

[2] مليكة رمعون، المرجع نفسه،ص50.

ومضمون الحركة النسوية الإسلامية أنها خطاب وممارسة نسوية يستمدان فهمهما وشرعيتهما من القرآن الكريم ويضعان مسألة الحقوق والواجبات والعدالة في إطار علاقة مساواة بين الرجال والنساء في شمولية وجودهما[1]

وهذا ما يفسر الحشد الكبير من النساء المناضلات في أحزاب إسلامية معينة والاتي برزن في التجمعات ووصلن إلى قبة البرلمان وهذا بسبب السياسية التشاركية لهذه الأحزاب بإعتبار المرأة شريحة هامة في المجتمع ومنه الحزب ومن خلال ذلك تبلورت الحركة النسوية الإسلامية ذات الطابع المتجدد والتي تجمع بين الأصالة والحداثة.

أدى التباين في الطروحات السوسيو سياسية للحركات النسوية في هذه المرحلة إلى ظهور صراع بين تيارين، محافظ وراديكالي فأصبحت وضعية المرأة بين المد والجزر حيث رأى البعض أن المبادئ الإسلامية حررت المرأة وأكرمتها ويرى البعض الأخر أنها السبب في تدهور وضع المرأة والصراع كان معلنا أحيانا وخفي رمزي أحينا أخرى، ودام طيلة سنوات التسعينات من القرن العشرين وتطور في شكله ومضمونه فأصبح ليس من أجل تحرير المرأة ولكن بين مرجعية دينية إسلامية وأخرى غربية راديكالية تسعى إلى تغريب المرأة الجزائرية وإجتثاثها من أصولها الإسلامية، وهذا تأثرا بالوضع السياسي العام للبلاد لأن أغلب الجمعيات النسوية هي في حقيقتها قواعد خلفية لأحزاب سياسية معينة أو فروع لها[2].

ج- الحركة النسوية بعد 1998 "العشرية السوداء":

وهي من أهم مراحل الحركة النسوية في الجزائر بسبب الإنجازات التي حققتها سواءا في المجال الإجتماعي أو السياسي والتي عرفا نوع من الركود خلال فترة العشرية السوداء وهو ركود عام عرفته البلاد بسبب الأحداث الدامية التي شهدها المجتمع والعنف الذي عانى منه سنوات طوال، فإقتصر دور الحركات النسوية النشطة في الدفاع عن حق المرأة في الحياة ومكافحة العنف[3].

---

[1] سليمة لوكام، **النسوية الإسلامية بين طروحات الأنا وتصورات الآخر**، مجلة التواصل في اللغات والأدب،عدد43، 2015، ص:160.

[2] كويحل فاروق مرجع سابق، ص ص: 160،159.

[3] نفس المرجع السابق،ص: 163.

ولكن بعد ذلك عادت هذه الحركات لآنشطتها وطورت من ميكانزماتها في جو من التضامن والتآزر الوطني من أجل إحداث إقلاع جديد للمجتمع نحو مستقبل أفضل، ورغم تغير المعطيات المحيطة بالجو السياسي إلا أن المبادئ الأساسية للإتجاهين لم تتغير فبقي تيار محافظ وتيار أخر راديكالي وأهم ما تمخض عن هذه المرحلة هو تعديل قانون الأسرة والتغير الملاحظ في توجه السلطة السياسية نحو قضية المرأة وسن تشريعات تدمجها أكثر في الحياة العامة مثل التعديل في قانون الإنتخابات وسنة 2008 وتخصيص حصص محددة للمرأة في المجالس المحلية والوطنية.

فبعد سنوات من الوجود والممارسة وفي ظل ظروف إجتماعية وسياسية متمايزة إستطاعت الحركة النسوية الجزائرية من بناء نفسها ولو بصورة متعددة المشارب والإتجاهات وتبحث جميعها في "إشكالية النسوية " وتسعى لتكون قوة مؤثرة في صنع القرار السياسي وفي تغيير ذهنيات المجتمع من خلال العمل على تحسين التكوين ودمج الشباب وتجديد الوعي بحقوق الإنسان والمواطنة.

وإنه وتلخيصا لما جاء في هذا الفصل فإن التمكين السياسي للمرأة هو حلقة في سلسلة مترابطة ومتداخلة من العمليات الإقتصادية والإجتماعية والتربوية والسياسية وهو عملية ديناميكية تتأثر وتؤثر ببيئتها الإجتماعية وهناك العديد من المتطلبات لقيامه منها تحطيم ظاهرة السقف الزجاجي والحواجز الوهمية وتغيير الموروث الثقافي التقليدي وتفعيل مبدأ المساواة وإعمال مقاربة النوع الإجتماعي في مختلف السياسات الإجتماعي وغيرها من المتطلبات الأخرى وأهمها الأمن الإنساني والمجتمعي العام والذي يوفر الجو الديمقراطي والسلمي على المجتمع عامة خاصة وكما تبين أنه لا يمكن تحقيق تمكين للمرأة وحدها في المجتمع وهي جزء من هذا الكل.

الفصل الرّابع:

واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر

أولا- مكانة المرأة في المجتمع الجزائري.

ثانيا- آليات السلطة السياسية لتمكين المرأة.

ثالثا- المرأة في البرلمان ونظام الكوتا.

رابعا- التمكين السياسي للمرأة...رؤى وأفاق مستقبلية.

حاولنا في هذا الفصل الربط بين متغيري الدراسة: السلطة السياسية من جهة والتمكين السياسي للمرأة من جهة ثانية من خلال مختلف المباحث التي تبين مدى الإرتباط والتأثير المتبادل بين هذه العناصر من خلال واقع الحال في المجتمع الجزائري.

وإن رصد واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر يتطلب معرفة تامة بأوضاعها الإجتماعية الراهنة والتطورات المختلفة التي عرفتها في مختلف المراحل وما رافقها من إصلاحات سياسية وقانونية شاملة أهمها نظام الكوتا والذي جاء بموجب التعديل الدستوري لسنة 1996 وكرسه المشرع الجزائري بموجب القانون العضوي للإنتخابات أين خصص مقاعد للمرأة في المجالس المنتخبة، وإتخذت كإستراتيجية لتمكين المرأة سياسيا والتصدي للثقافة التقليدية من خلال برامج تزيد من وعي المرأة بضرورة إستغلالها لقدراتها التي تتمتع بها، وإن عملية تمكين المرأة سياسيا من خلال ترسيخ مبدأ المشاركة السياسية وفي عملية صنع القرار تعد ظاهرة حديثة نسبيا إرتبطت بعملية التحول الديمقراطي في المجتمع الجزائري، ورغم تنامي دور المرأة في المجال الإقتصادي والإجتماعي إلا أن دورها السياسي مازال يعرف نوع من الإحجام والتراجع والذي يرجع للعديد من الأسباب التي تتعلق أهمها بمكانة المرأة في المجتمع، وهذا مانحاول بيانه في المبحث الموالي من هذا الفصل.

1- مكانة المرأة في المجتمع الجزائري:

أ- مفهوم مكانة المرأة:

كان ينظر لموضوع مكانة المرأة كموضوع خاص أو مستقل عن غيرها من الدراسات السوسيولوجية وكانت أكثر إلتساقا بالطرح الوظيفي والعائلي في علم إجتماع الأسرة، فماذا نقصد بمكانة المرأة كمفهوم سوسيولوجي؟

- مكانة الشخص تحمل معنى مجموع الأدوار الإجتماعية المختلفة التي يقوم بها الشخص أو إعادة تشكيل مواقعه داخل النظام الإجتماعي، والمكانة هي مجموعة من العلاقات المتساوية أو السلمية أو الرتيبة التي يقيمها الشخص مع غيره من الأشخاص كما أن المكانة أو الوضعية ظاهرة برزت ونتجت عن التنظيم الإجتماعي من خلال إجراء عملية التمييز والتقييم أكثر منه كنتاج طبيعي لآي خصائص لصيقة بطبيعة الشخص نفسه[1].

ولقد إختلفت الدراسات في تحليل وضع المرأة من مختلف الزوايا ودراسة مكانتها وكل ما يؤثر على وضعها ومن أهم هذه الإتجاهات: الإتجاه التاريخي والذي يعنى بإعادة قراءة وتحليل التاريخ وأنماط الإنتاج وتأثيرها على وضعية المرأة وأبرز من مثلوا هذا الإتجاه هم سلامة موسى، قاسم أمين،الطاهر حداد،فاطمة المرنيسي، فإنصب التحليل السوسيو تاريخي على ربط مكانة المرأة بدورها في عملية الإنتاج في النظام التاريخي وهو إتجاه يتبناه التحليل الأنثروبولوجي في مراحل تطور المجتمع البشري، فموقع المرأة المتدني داخل المجتمع إرتبط بمرحلة الصيد والتي تقوم على القوة العضلية للرجل مما أدى إلى ظهور النظام الأبوي أين تخلت المرأة عن حقوقها في مقابل المزايا المادية، على أن هذه المرحلة لم تكن حاسمة في تاريخ المرأة فلقد تطور المجتمع إلى نظام الزراعة والذي فرض مشاركة المرأة في العملية الإنتاجية وإنعكس ذلك على دور المرأة الذي إتسم بالإزدواجية داخل الأسرة وخارجها وبالتالي تحول في مكانتها الإجتماعية، كما عولج موضوع مكانة المرأة في جانبه التاريخي من خلال زاوية الرق الذي عرفه المجتمع العربي قبل الإسلام وهو ما نصطلح عليه بالطبقات الإجتماعية، فالطاهر حداد يرجع تأخر مكانة المرأة في المجتمعات العربية لحالة الرق

[1] مصلي رضوان، ،**البناء المفاهيمي لمكانة المرأة في الأبحاث السوسيوديمغرافية**، العدد10، ص43.

والعبودية التي عانت منها المرأة قبل مجيئ الإسلام، أما فاطمة المرنسي تناولت التحليل من زاوية تحليل الموروث الثقافي والديني والوقوف مطولا عند موضوع حجاب المرأة في الإسلام[1]،

أما التحليل السوسيو إقتصادي فقد تناول موضوع المرأة من زاوية الإنتاج من خلال موقعها في البنية االإقتصادية ودورها في عملية الإنتاج، ووضع المرأة حسب هذه الرؤية يتغير نتيجة لحصول تحول في البنى الإقتصادية ونظام الملكية، في زاوية أخرى من زوايا التحليل نجد التحليل السوسيوسياسي والذي يحلل مكانة المرأة من خلال دراسة النظم السياسية المختلفة وتأثيرها على مكانة المرأة وتحليل الواقع السياسي والطبقي لآن وضعية المرأة في المجتمع هي جزء لا يتجزأ من الكل الإجتماعي،و ينصب التحليل السياسي على ثلاث جوانب هامة تنعكس بشكل مباشر على وضع المرأة وهي:

– السلطة السياسية وطبيعتها الأبوية والتي تكرس الوضع المتدني للمرأة بسبب الهيمنة الذكورية والقمع الذي تمارسه على المرأة.

– الفوارق الطبقية التي تكرسها أنظمة الحكم والتي تنعكس على وضع المرأة وتحط من قدرها وتضعها في أدنى الدرجات لآن مشكلة الطبقة الإجتماعية تنعكس على مستويات الوعي لدى الأفراد الذي يدعم التفوق الذكوري ويكرس سلطة الرجل على المرأة.

– الجانب القانوني للمرأة والذي تميز في أغلب الدول العربية بالمرجعية الدينية والثقافية التي تهدر من حقوق المرأة.

أما التحليل الإجتماعي فهو أشمل وأوسع هذه الطرق من خلال تبني مفاهيم إجتماعية لتفسير وضعية المرأة والإعتماد على عناصر إجتماعية تنتمي لبنية المجتمع مثل السلطة العائلية والتقاليد والعادات وتأثيرها في بناء النظام الإجتماعي والذي يؤثر في وضع ومكانة المرأة التي تأخذ شكل علاقة هرمية تحتل فيها المرأة موقع المقهور[2]

لقد ترك المفكر الجزائري مالك بن نبي بصمته القوية في موضوع المرأة ضمن بنيته الفكرية التي حدد فيها مشكلة الحضارة بأبعادها العامة، السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية والأخلاقية وطرح تسمية " مشكلة المرأة " في كتابه شروط النهضة وأعتبر أن مشكلة المرأة ليست معزولة عن

[1] ضامر وليد عبد الرحمان ،**التحليل الإجتماعي لوضع المرأة في الفكرالعربي الحديث**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية. ص ص: 10،12.

[2] ضامر وليد، ، مرجع سابق ،ص ص:15،16.

مشكلة الرجل فهي مشكلة الفرد في المجتمع[1] كما ركز على مسألة الهوية ويرى أن أي أصلاح أو تغير في وضع المرأة يقتضي إرتباطه بالصالح الإجتماعي العام في إطار من التكامل البنائي الوظيفي، فيقول مالك بن نبي في هذا الصدد: الواجب أن توضع المرأة هنا وهناك حيث تؤدي دورها خادمة للحضارة، وملهمة لذوق الجمال وروح الأخلاق، ذلك الدور الذي بعثها الله في المرأة أما وزوجة للرجل[2]

ب- المرأة في المجتمع الجزائري:

إن مكانة المرأة في المجتمع لا يمكن عزلها عن الأوضاع العامة المميزة لكل المجتمع لأنها تنعكس بشكل مباشر على وضعية المرأة فيها، ولقد تميز الوطن العربي عموما من الناحية التاريخية وبعد إنهيار الخلافة العثمانية برزوخه تحت الإحتلال الأجنبي الأوروبي الذي عمل على تدمير البنى التحتية والفكرية وسعى لطمس هويتها وتنوعت أشكال أنظمة الحكم والسلطة فيها بين نظام ملكي ونظام جمهوري سلطوي أو راديكالي وهي أنماط متشابهة خيم عليها النظام القبلي بمميزاته "البطريركية" والعقلية الذكورية التي يتم فيها إقصاء المرأة وتحجبم دورها في الإنجاب والخدمة المنزلية وحجبها عن المشاركة في الفضاء العمومي[3] ويقسم الباحثين الدراسة في موضوع مكانة المرأة في المجتمع الجزائري إلى مراحل أهما التقسيم الثنائي إلى مرحليتن رئيستين هما مرحلة ما قبل الإستقلال والمرحلة الثانية وهي مرحلة ما بعد الإستقلال،و اللذان يرتبطان بوضعيتها في بنية الأسرة التقليدية وفي بنية الأسرة الحديثة، ونسلط الضوء في العنصر الموالي على وضع المراة في المجتمع الجزائري قبل الإستقلال:

1- مرحلة ما قبل الإستقلال: لقد تدخل المحتل الفرنسي في تنظيم الأسرة الجزائرية من خلال سن التشريعات والقوانين التي تحد من سيطرة الرجل على المرأة من أجل السيطرة على التنظيم الإجتماعي ولقد تم ذلك بشكل تدريجي فقد أنشأ في البداية قوانين خاصة بفئة من المجتمع ثم وضع قوانين لتحديد بعض الحقوق والواجبات ثم أنشأ المحاكم الإسلامية وبعد ذلك وضع مجموعة من القوانين الواجب إتباعها والتي كانت تهدف إلى إحداث وضع جديد للتقسيم الإجتماعي للآدوار والوظائف بين الرجل

---

[1] العرباوي عمر،أرزازي محمد، **إشكالية المرأة في الفكر العربي الإسلامي رؤية مالك بن نبي نموذجا**،الناصرية للبحوث الإجتماعية والتاريخية، العدد الأول 2011،ص 209.

[2] مالك ين نبي،: ،**شروط النهضة**،ترجمة:عمر كامل مسقاوي وعبد الصبور شاهي،ط3، 1969، دار الفكر بيروت،ص198.

[3] نادية السعيد عيشوروأخرون،**التحول المجتمعي في الوطن العربي،المؤشرات،الأليات والأبعاد"حالة الجزائر**"، ط1، 2019،دار سوهام للنشرو التوزيع،الجزائر. ص139.

والمرأة ورغم الطابع الإلزامي لهذه القوانين والحرية المنتزعة من أفراد المجتمع الجزائري إلا أنهم لم يرضخوا لهذه التغيرات التي حاول المحتل فرضها عليهم وتشبثوا أكثر بعاداتهم وتقاليدهم من خلال لجوئه في أحكامه الشرعية بكبير العائلة أو إمام المسجد وإبتعادهم عن المحاكم التي ينظمها المحتل الفرنسي، ولكن لم يكن الأمر بنفس المستوى في جميع نواحي الوطن، ففي المدن الكبرى حاول المحتل وبسبب ضعف تأثير الفكر القبلي فيها للتأثير في الفكر السوسيوثقافي الخاص بكل من الرجل والمرأة[1]، ولكن الثورة التحريرية والعمل الجهادي المسلح هو فعلا ما أحدث الفارق والتغيير في مكانة المرأة ودورها في المجتمع الجزائري فخرجت من دورها التقليدي المنحصر داخل فضائها الداخلي إلى المجال الإجتماعي والمشاركة في بناء مصير المجتمع الجزائري فإحتضنت الأسر الجزائرية الثورة التحريرية لكل أطيافها وساهم كل من الرجل والمرأة في نجاح الثورة وهذا ما أحدث التحول الملموس في وضعية المرأة الجزائرية وأدوارها الإجتماعية فساهمت بأعمالها المساعدة والجهادية للثورة، وهو ما شكل إمتداد للتحول الإجتماعي والتغير في دورها لما بعد الإستقلال. فقد عملت المرأة جندية وممرضة ومسؤولة عن التموين والسلاح والإتصالات السرية في مختلف الولايات الست ودورها داخل المدن كفدائية ومسبلة[2].

فقد جاء في ميثاق طرابلس الذي صادق عليه بالإجماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية والذي أنعقد قبل إعلان إستقلال الجزائر محددا أبعاد السياسة الوطنية لهذه المرحلة فنوه بدور المرأة أثناء الكفاح المسلح وأكد على الإلتزام بترقيتها لتكون عنصر فاعل في المجتمع وخرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

- إشراك المرأة إشراكا كاملا في تسيير الشؤون العامة وتنمية البلاد.
- القضاء على كل العوائق التي تقف أمام تفتح المرأة وتطورها.
- تدعيم المنظمات النسوية[3].

وقد إنعكست هذه المشاركة على تطوير وعي المرأة بقضيا المجتمع والعالم وفيمايلي نقدم إحصاء لعدد النسوة المشاركات في الحرب التحريرية بحسب الإختلاف في المهام والأدوار:

---

[1] كويحل فاروق،**حفريات في حقيقة وواقع وضعية المرأة الجزائرية**،مجلة الأداب والعلوم الإجتماعية، العدد17، جوان، 2017، صص:6،7.

[2] عوفي مصطفى ،مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية رؤية سوسيولوجية**، ص،53.

[3] الزاوي مصطفى ، بقدوري حورية ،**المرأة في الدساتير الجزائرية**، https://www.asjp.cerist.dz

جدول رقم 5_: يبين مشاركة المرأة الجزائرية في حرب التحرير.

المناضلات	نشاطات محددة	نشاطات غير محددة	المجموع
مدنيات	3066	6128	9194
عسكريات	205	1550	1755
المجموع	3271	7678	10949

المصدر: عبد القادر جغلول " المرأة الجزائرية وحرب التحرير: 1954-1962،ص26.

وفي قراءة بهذا الجدول نجد عدد النسوة المشاركات بشكل مباشر في الثورة التحريرية ومن خلال إثباتات ووثائق تارخية عدد غير هين في فترة كانت المرأة الجزائرية لم تخرج بعد خارج حدود المنزل والأسرة وهو ما ساهم في التغيرات الحاصلة بعد هذه المرحلة.

2- مرحلة ما بعد الإستقلال: رفع شعار ترقية المرأة منذ سنة 1962 بإعتبارها شرط ضروري لإنجاح التنمية لا سيما في مجال إتاحة التعليم والخدمات الصحية والشغل ولقد نص القانون التأسيسي لسنة 1963 في المادة 12 على المساواة بين المواطنين من الجنسين فيما يتعلق بالحقوق والواجبات ومحاربة التمييز وهذا ما أكده دستور 1976 في المادة 39 ومنع التمييز المبني على الجنس وفرض مساواة الجميع أمام القانون كما نصت المادة 42 منه على حماية الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية للمرأة كما أكد دستور 1989 نفس الحقوق والمساواة وعدم التمييز بين الجنسين وتكريس الحريات الأساسية في مواده: 51،53 والمادة 61 التي تنص على التساوي في تقلد المهام والوظائف في الدولة والتساوي في التعليم والتكوين في أداء الواجبات، وجاء تعديل دستور 2008 لتكريس مكانة المرأة في المجال السياسي من خلال المادة 31 مكرر والتي نصت على أن الدولة تعمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال مضاعفة حضوضها في النجاح خلال الإستحقاقات الإنتخابية، وترجمت هذه المادة إلى الواقع العملي الذي كرس من خلال وضع قانون عضوي ينظم ذلك[1] وموضوع المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها مرتبط بواقع مكانتها الإجتماعية المتعلقة بالعادات والتقاليد والممارسات الموروثة، فقد تمكنت المرأة الجزائرية من توسيع مشاركتها في مختلف المجالات وإن بناء الشخصية السياسية للمرأة تعكس درجة وعيها ويتم ذلك في مراحل متعددة ووفق مصادر مختلفة وأهمها التنشئة الإجتماعية والسياسية والتي تتم من خلال مؤسسات ومصادر عديدة، وتعد الأسرة أهم هذه

[1] نور الدين تابليت، **مكانة المرأة في الحياة السياسية الجزائرية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد 9،جوان 2014، ص،9.

المصادر وأولها والتي يغلب عليها تغييب الجانب السياسي في تنشأة المرأة وإعتباره مسألة تخص الرجل فقط وهو ما يجعل المرأة تعتقد أنها غير معنية بالمسألة السياسية وأنها من إختصاص الرجال فقط[1] وهذا ما يتعارض مع ما يعرف بالثقافة الدستورية التي حاولت المؤسسات التشريعية إرسائها، فالثقافة الدستورية هي محور عملية التنمية الإجتماعية فتعتبر مقاربة سلوكية أكثر منها معرفية، فالاليات القانونية وحدها غير كافية لترسيخ هذه الثقافة التي تحقق مشاركة المرأة بل المعرفة الدستورية وتعميمها ما يحقق ذلك.

كما تعد مرحلة اتعددية السياسية منعطفا كبيرا في تاربخ الممارسة السياسية أين إتسع نطاق الحريات من حيث تكوين الجمعيات والأحزاب وهنا بدأت النساء تنتظم داخل هذه الهياكل وبذلك أخذ العمل السياسي للمرأة أشكالا متعددة، ولقد شهد المجتمع الجزائري منذ وقف المسار الإنتخابي سنة 1992 ضغطا هائلا مما أدى إلى تراجع واضح في النشاط السياسي،و يمكن رصد واقع دور المرأة في المجال السياسي من خلال تقسيمه إلى محطتين هامتين:

3- مرحلة قبل سنة 1999: إن الإعتراف بحق التصويت للمرأة كان منذ الإستقلال إلا أن ذلك قد تخلله بعض التجاوز وهو ما عرف بالتصويت بالوكالة مما قلص المشاركة الفعلية للمرأة، أما حق الترشح فقد شمل كل المواطنين وضمنته كل الدساتير من دستور سنة 1962 إلى دستور 1989، وبالرجوع إلى واقع التمثيل النسوي في البرلمان منذ الإستقلال فتأسيس المجلس التأسيسي لسنة 1962 أنتخبت 10 نساء من بين 194 نائبا ما يمثل نسبة 0/05 ولم تعين المرأة في السلطة التنفيذية إلا في سنة 1982 حيث عينت وزريتان في الحكومة وفي سنة 1991 تراوح عددهن من إثنين إلى ثلاث وزيرات، وهذا ما يبن الخلل الواضح بين سن القوانين وواقع المرأة فمن خلال قراءة بسيطة للواقع نجد أن المرأة يكاد يكون حضورها منعدما في الحياة السياسية[2] أما في ميادين العمل السياسي المنظم فإنه تعود الجذور التاريخية للحركة النسوية وتنظيماتها من أجل التغيير إلى أشكال نضال ومكونات الحركة الوطنية ضد الهيمنة الكولونيالية التي تضمنت ميلاد أولى التنظيمات النسوية كجمعية نهضة المرأة

[1] أرزقي نوال، **المرأة والفضاء السياسي بالمجتمع الجزائري**، دراسات إجتماعية، العدد13 ص37 .

[2] خلفان كريم ، **المواطنة،المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية**، مجلة القانون ،المجتمع والسلطة، ص 49.

المسلمة وجمعية النساء المسلمات الجزائريات التي اسسها حزب الشعب الجزائري في جوان 1947 في إطار حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية[1].

فنجد أولا العمل الجمعوي حيث تشكلت أكثر من 30 منظمة نسوية تدافع عن حقوق المرأة في سنة 1989 وإنصب إهتمام هذه الجمعيات حول قانون الأسرة كما نشطت النساء ضمن جمعيات خيرية تهتم بالشؤون الإجتماعية، كذلك نشطت النساء في المنظمات المهنية والحرة والنقابات المهنية والتنظيمات الأخرى التي تسمي بالنوادي النسائية وهي تنظيمات مستقلة عن الحكومة والنقابات المهنية، كما عرفت كل الأحزاب التي ظهرت في هذه المرحلة إستقطابا للمرأة في العمل الحزبي وإن كان ذلك شكليا فقط لضمان تمثيل واسع للحزب والإستأثار بأكبر عدد من الأصوات.

4- مرحلة ما بعد 1999: صدر دستور سنة 1996 ليؤسس لحقوق المرأة وحرياتها الأساسية ضمن الفصل الرابع والمتعلق بحقوق وحريات الإنسان والمواطن في الجزائر فنص على حق الترشح الذي لم يميز بين المرأة والرجل كما نصت المادة 29 من هذا الدستور على أن كل المواطنين سواسية أمام القانون ونصت المادة 31 مكرر منه على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظها في التمثيل في المجالس المنتخبة.

وقد حاول البعض الربط بين دور المرأة السياسي وأمنها النفسي والجسدي بناءا على إفتراض أن المرأة لن تشارك في العمل السياسي بشكل كامل إلا إذا شعرت بالأمن النفسي والجسدي والمعنوي وتوفير حاجياتها المنزلية والأسرية والمهنية[2]

وإقترن ذلك بما مرت به البلاد من أحداث دامية وعنف سياسي كبير طال كل المجتمع وأدى إلى ركود عام في المجتمع إلى أن تم الإعلان عن قانون المصالحة الوطنية وإسترجاع السلم والأمن العام حيث عرف المجتمع إنتعاش إجتماعي وسياسي وكان للنرأة نصيب من العمل السياسي في مختلف المستويات لسيما التمثيل الشعبي في مختلف المجالس المحلية والوطنية بعد إستفادتها من نظام الحصة في قانون الإنتخابات.

---

[1] جريال كاهينة، **دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة**، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، العدد الأول، أكتوبر 2017 ، ص،70

[2] سهام بن رحو،**الآمن الإنساني كنسق مغاير لتمكين المرأة سياسيا**،مجلة العلوم القانونية والإدارية،العدد 08،2009، ص 118.

ثانيا– آليات السلطة السياسية لتمكين المرأة:

نستعرض في هذا المبحث أهم الآليات المعتمدة في ترقية المرأة في مختلف المجالات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، والآلية هي العمل الجاد والمخطط الرسمي التي تعنى بشؤون المرأة وترتبط بشكل مباشر بأعلى السلطة وتتضمن توفير موازنة خاصة كافية لتنفيذ برامج ومشاريع النهوض بالمرأة التي تتضمنها الخطط والإستراتيجيات الوطنية للدولة.

كما عرفت مناهج عمل بكين المناهج الوطنية بأنها إيجاد مؤسسات وأجسام حكومية خاصة تعنى بشؤون وقضايا المرأة والتي تكون بمثابة الوحدة المركزية لتنسيق السياسات داخل الحكومة وتتمثل مهمتها الأساسية في دعم عملية إدماج منظور المساواة بين الجنسين في التيار الرئيسي لكافة مجالات السياسة ولكي تتمكن هذه الآليات من القيام بمهامها من الهام توفر مجموعة من الشروط أهمها:

– أن ترتبط بشكل مباشر بأعلى سلطة تنفيذية.

– توفير موازنة كافية لتنفيذ برامج ومشاريع النهوض بالمرأة.

– إيجاد آليات مساندة لها بهدف إشراك المنظمات غير الحكومية من القاعدة إلى القمة.

– إتاحة الفرصة للتأثير في وضع جميع السياسات العامة الحكومية[1].

كما إندرجت هذه الآليات فيما يسمى بلإصلاح السياسي والذي يعبر عن حالة من حالات التحول التي تحدث في النظام السياسي في إطار عملية بناء الديمقراطية من خلال التغيير أو التعديل بالوسائل المتاحة وذلك للإنتقال من البنية التقليدية إلى البنية الحديثة ويعد تكريس حقوق المرأة من أهم أهداف هذا الإصلاح، ولكن الإشكال الذي يطرح من خلال عرض هذه الآليات هو هل هي فقط تعبئة دون تحرر فعلي للمرأة أم أنها فعلا أدت إلى تمكين المرأة في مختلف المجالات وهذا ما سيتبين في مايلي:

1– إتفاقيات حماية المرأة:

يعد التشريع عن طريق القوانين أو الإتفاقيات أو الأوامر أهم وأسرع الأليات المتبعة من السلطة لتحقيق تمكين المرأة، وسعت السلطة في الجزائر إلى إستحداث آليات مختلفة لتحقيق تمكين للمرأة على مختلف الأصعدة من أبرزها:

[1] تقرير المؤتمر العالمي الرابع،1995

– إتفاقيات حماية المرأة: في إطار حماية المرأة وتحسين وضعها قامت الجزائر بالتوقيع على عهود وصكوك وإتفاقيات دولية والتي توجت كلها لخدمة مصالح المرأة وحفظ حقوقها ونوردها حسب تسلسلها الزمني وهي:

– الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: إنضمت الجزائر إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1963 الذي بنص في مادته الأولى على حق كل شخص في التمتع بحقوقه وحرياته المعلن عنها دون تمييز قائم على العرق، اللون، أو الجنس.

– كما صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية سنة 1989 مع الإعلانات المفسرة للمواد: 23،13،8،1.

– الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب: صادقت الجزائر على هذا الميثاق سنة 1987 وبموجب الفقرة الثالثة من المادة 18 منه تلزم الدولة الطرف: بالسهر على القضاء على شتى أشكال العنف ضد المرأة وضمان حماية حقوق المرأة مثل ماهو منصوص عليه في الإعلانات والإتفاقيات الدولية.

– صادقت الجزائر على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة 1989 مع الإعلانات المفسرة للمواد: 23،13،1.

– إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي الإتفاق الدولي الأكثر شمولا في هذا المجال ولقد صادقت عليه الجزائر في سنة 1996 مع لائحة من التحفظات.

– الإعلان الرسمي لرؤساء الدول الإفريقية حول المساواة بين الرجل والمرأة والذي يقوم على مبدأ تكافؤ الفرص في إتخاذ القرار وصادقت عليه الجزائر سنة 2004 كما نقحت الجزائر دستورها سنة 2009 مع إدخال المادة 31 مكرر حول تكريس مبدأ المشلركة السياسية للمرأة[1].

2– القوانين المحلية:

أما بالنسبة للقوانين المحلية فنجد أغلب المواثيق والدساتير الوطنية قد نصت على حقوق للمرأة وعملت على ترقية مكانتها من أبرزها:

– **ميثاق طرابلس 1962**:أكد على دور المرأة والإلتزام بترقيتها وتدعيم حقها في المشاركة في البناء الوطني وضرورة تكوينها سياسيا.

[1] منيرة سلامي ، **المرأ ة وإشكالية التمكين الإقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05 ، ديسمبر،2016، ص137

– **ميثاق سنة 1976:** قيم هذا الميثاق مسيرة المرأة وواقعها وحث على ضرورة الإستجابة لتطلعات كل النساء في البلاد كما حثها على النضال من أجل حماية حقوقها ومكتسباتها.

– **ميثاق 1986:** نص على ضرورة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية والإجتماعية إنطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين حيث أكد في مجمله على تكوين الفرد الجزائري بالخصوص النساء تكوينا سياسيا وتحويل الشعارات إلى قواعد سلوكية وضرورة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية والإجتماعية إنطلاقا من مبدأ المساواة بين الجنسين حيث أكد في مجمله على تكوين الفرد الجزائري بالخصوص النساء تكوينا سياسيا وتحويل الشعارات إلى قواعد سلوكية وإنجاح عملية بناء مجتمع جديد خال من كل أصناف التمييز، فالمواثيق الجزائرية جاءت كلها داعمة للمرأة كمواطنة تتمتع بكامل الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية كما أكدت على الإلتزام بترقية المرأة والنهوض بها لتكون عضوا فاعلا في الحياة العامة[1].

– **دستور1963:** أول دستور للدولة الجزائرية وقد أشار إلى مبدأ المساواة وإحتوى فصلا خاصا بعنوان الحقوق السياسية حيث نصت المواد:13،12،10 على أن كل الإفراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات.

– **دستور 1976:** جاء ليقر المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف العليا تماشيا مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان في العديد من مواده والحماية القانونية المتوفرة للممارسة الإجتماعية للمرأة ومفهوم المرأة المواطنة[2].

– **دستور 1989:** أبقى على المفاهيم السالفة عندما تناول حقوق المرأة وعدم تميزها تعزيزا لمبدأ المواطنة وإدماج المرأة في الحراك السياسي والتنموي المحلي والوطني،إلا أنه لم يشر إلى الوسائل والإجراءات التي يجب على الدولة أن تتخذها لتطبيق ذلك في الواقع.

– **دستور 1996:** أكد على مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وقد خضع لتعديلين الأول: في شهر أفريل 2002 والثاني في شهر نوفمبر 2008، ولقد شهدت البلاد خلال هذه الفترة تسارعا في إجراءا ت تمكين المرأة في الهيئات التشريعية وتم النص على المادة 31 من الدستور والتي

[1] الزاوي مصطفى بقدوري حورية،مرجع سابق

[2] سميرة بوشعالة،**المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الطموح والتحدي** مجلة المعيار ،مجلد 23، السنة 2019، ص،ص: 1104،1105

تنص على ترقية حقوق المرأة السياسية بتوسيع حضوضها في المجالس المنتخبة وهو ما يعرف بنظام الكوتا في الإنتخابات والذي نتوسع فيه في موضع أخر من البحث.

– **دستور2016:** جاء فيه تعديل لمواد كثيرة وسن قوانين جديدة وإلغاء أخرى حيث جاء فيه تعديل لقانون الأسرة وإحداث صندوق المطلقات ودعم قانون العقوبات بتحريم التحرش بالنساء وفرض نظام الكوطا في المجالس المنتخبة وجاء فيه كذلك قرار المناصفة في سوق الشغل وجاء داعما لكل ماجاء في الدساتير السابقة من حقوق وحريات[1]

كما عملت السلطة السياسية في الجزائر على تأسيس تمكين المرأة من خلال إنشاء الوزراة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2002 واللجنة الوطنية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة سنة 2009 ومنتدى النساء والمشاركة السياسية وإستراتيجية مقاومة العنف المبني على النوع الإجتماعي والمجلس الوطني الجزائري للأسرة والمرأة[2] وقد عملت هذه المؤسسات على تعزيز دور المرأة في مجال التنمية الإقتصادية والإجتماعية فوضعت الوزارة المنتدية المكلفة بالأسرة برنامج عمل يهدف إلى توعية المرأة بحقوقها كما أنشأ المجلس الوطني للأسرة وهو هيئة إستشارية بدأت العمل في مارس من سنة 2007 وعملت على التشاور والحوار والتنسيق وتقييم الأعمال والأنشطة المتعلقة بالأسرة والمرأة[3]و زيادة على هذه الأليات هناك آليات قانونية وتشريعية أخرى عملت كلها على ترقية وضع المرأة من أبرزها قانون الأسرة وقوانين الإنتخابات التي خصت المرأة بنسب محددة من المقاعد في المجالس المنتخبة مما جعل نظام الكوتا من أبرز الآليات القانونية وأسرعها في إشراك المرأة في العملية السياسية وتمكينها منها.

ولأهمية نظام الكوتا في دراستنا وبإعتباره من أهم الآليات المعمول بها في ترقية مشاركة المرأة سياسيا ونظرا للنقاش والجدل الذي يثيره إرتأينا دراسته في المبحث الموالي مقترنا بعمل المرأة في البرلمان.

---

[1] الزاوي مصطفى بقدوري حورية، مرجع سايق.

[2] عابد أحلام، **التمكين السياسي للمرأة كمؤشر لقياس الديمقراطية التشاركية في الجزائر**،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد الخامس، جانفي2018، ص243.

[3] قدودو جميلة ،**القانون العضوي رقم 12-03 بين قيود الأعراف الإجتماعية والسعي لتجسيد الحقوق السياسية للمرأة**، مجلة الحقيقة، العدد40، ص578.

ثالثا- المرأة في البرلمان ونظام الكوتا

إن حضور النساء في برلمانات العالم اليوم بات حقيقة تؤثر على النسيج الإجتماعي والسياسي والإقتصادي للدول والعالم أجمع ومع ذلك فإن وصولهن لهذه الهياكل الهامة مازالت تمثل تحديا هاما يستهدف جميع مراحل المشاركة السياسية للمرأة من لحظة إتخاذها قرار الترشح إلى غاية وصولها إلى المقعد البرلماني وذلك لهدف إمتلاكها بوصفها عضور في البرلمان الموارد الآزمة لتكون قادرة على التأثير بشكل إيجابي وبناء، والنساء في سائر أنحاء العالم وفي الجزائر غير ممثلات برلمانيا على النحو المطلوب في جميع المستويات الإجتماعية والسياسية وهن مستبعدات إلى حد كبير عن دوائر صنع القرار وتختلف العوامل التي تعيق سير تقدم المرأة في العمل السياسي تبعا لمستوى التقدم الإجتماعي والإقتصادي وللمكان والثقافة ونوع النظام السياسي كما أن النساء أنفسهن لسن فئة متجانسة فثمة تباينات كثيرة بينهن تبعا للثقافة والإنتماء والتنشئة الإجتماعية[1] ولقد كان حضور المرأة في البرلمان ضعيفا طيلة الفترة الممتدة من 1963 إلى غاية 2006 بعكس مشاركتها في مجالات أخرى مثل سوق العمل والتعليم والإعلام وغيرها، فرغم إرتفاع عدد أعضاء البرلمان من 197 نائب سنة 1965 إلى 389 نائب سنة 2002 لم تنعكس هذه الزيادة على عدد النساء المشاركات في البرلمان[2] ويعد مؤشر تواجد المرأة في البرلمان ونصيبها من المقاعد معيارا ذا دلالة عن واقع مشاركة المرأة في عملية صنع القرار والمساهمة في رسم السياسة العامة ولقد إرتفعت نسبة مشاركة المرأة في البرلمان بين سنتي 2002 إلى 2007 وبلغت نسبة6,24 / أما في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012 فقد بلغت النسبة 7,70/ أما في الفترة التشريعية 2014 فقد بلغت نسبة 32/[3] أي بعدد 146 نائبة سنة 2012 مما يجعل الجزائر تحتل المرتبة الأولي عربيا والثامنة والعشرين عالميا.

وقد أدى إقبال الجزائر في هذه المرحلة على التعددية السياسية والتي بدأت سنة 1988 إلى إتساع مشاركة المرأة في الحياة السياسية فدخلت المرأة للحكومة والبرلمان والمجالس المنتخبة والأحزاب السياسية والتنظيمات والجمعيات مما أعطي هذه المشاركة بعدا كميا هاما كما نوضحه في الجدول الموالي:

---

[1] جولي بالينغتون وعزة كرم، **النساء في البرلمان ، بعيد عن الأرقام**،ص،31.

[2] معتوق، مرجع سابق. ص، 4

[3] نورالدين تالبيت ،**مكانة المرأة في الحياة السياسية،مجلة العلوم القانونية والسياسية**،عدد9،جوان 2014، ص،10.

جدول رقم:6

المجالس المنتخبة	1997		2002	
	المرشحات	المنتخبات	المرشحات	المنتخبات
البلدية	1281	75	3679	147
الولاية	905	62	2684	113
المجلس الشعبي الوطني	322	11	694	27

المصدر: التمكين السياسي للمرأة دراسة مسحية، معتوق فتيحة، الوزارة النتدبة المكلفة بلأسرة وقضايا الأسرة ص 8.

يبين هذا الجدول الزيادة الواضحة في عدد النساء المترشحات والمنتخبات ما بين الإنتخابات التشريعية لكل من سنة 1997 وسنة 2002 وذلك بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية والولائية والمجلس الشعبي الوطني.

وتعتير هذه الزيادة الملحوظة في عدد المترشحات والمنتخبات مهمة جدا خاصة وأنها جاءت في مرحلة صعبة من التحول إلى الديمقراطية وما عرفه المجتمع من أحداث عنف وإرهاب من مختلف النواحي السياسية وألإجتماعية والإقتصادية، كما أثمرت الجهود في هذه المرحلة عن إنشاء الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة في سنة 2002 والتي تتكفل بشؤون المرأة في شتى المجالات ويوسع أمامها الخيار الإجتماعي والسياسي وأفاق إدراكها لقضيا المرأة والمجتمع وفق تصورات ومفاهيم متطورة.

لم يكن التغيير البطئ في التمثيل البرلماني نتيجة حتمية لتوسع الفضاء السياسي في عملية بناء الديمقراطية بل هو بالأحرى ناتج عن التعبئة المستمرة من النظام السياسي لتمكين المرأة في المجال السياسي، ولقد مثلت سنة 2012 مرحلة هامة في الشأن السياسي للمرأة في المجتمع الجزائري وكان لصدور القانون العضوي الذي يحدد الكيفيات في توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة أثر كبير في الرفع من نسبة تواجدهن والجدول الموالي يبين التطور الذي عرفه هذا التمثيل من 1997 إلى 2017:

جدول رقم:7

السنوات	مجموع النواب	عدد النساء النساء	النسب المئوية
2002- 1997	380	12	3, 5
2007-2002	389	24	6, 42
2012- 2007	389	31	7'71
2017-2012	462	145	31'38
2022- 2017	462	145	31'38

المصدر:الموقع الإبكتروني للمجلس الشعبي الوطني:/http://www.apn.dz/ar/les-membres-ar

إن هذه الزيادة العددية وإن بدت مشجعة إلا أنها غير كافية لإنجاح العمل السياسي للمرأة، فقد أكد علماء النفس والإدارة أن مبدأ التعامل الإيجابي مع الأخرين هو أحد أهم الأسباب في نجاح عمل المرأة والذي يرتكز على أساسين هما:

- الوعي الذاتي.
- قوة الشخصية.

فنجاح وفاعلية عمل المرأة يعتمد على ما تتمع به من خصائص ومؤهلات ثقافية وخبرات مهنية تؤهلها لإتخاذ قرارات صائبة[1] ولا يتم ذلك إلا في إطار من التغير الشامل الإجتماعي والثقافي وقد تكون عملية التغير بطيئة أو سريعة والتي يكون لها الأثر الواضح على بناء الأسرة ووظائفها وأدوار المرأة بإعتبارها جزء أساسي من الأسرة والمجتمع.

وكما سبق وبينا في مفهوم التمكين السياسي أنه لا يقتصر على المشاركة في النظم القائمة فحسب بل نقصد منه العمل الحثيث لتغيير هذه النظم وإستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وتؤكد الإتجاهات العالمية على ضرورة إعادة تعريف التمكين بمعني القدرة على التواصل والتنظيم وليس فقط فرض التشريعات والإجراءات وهو ما يستوجب تجديد ديمقراطي

[1] غيات حياة، **صراع الأدوار عند المرأة العاملة في المواقع القيادية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد 12،سبتمبر 2013،ص،99.

وخلق نظم إنتخابية تستوعب جميع الفئات المهمشة ومن أهم متطلبات التمكين السياسي وجود نظام سياسي قائم على الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في المواثيق والدساتير[1].

وإن البحث في طبيعة السلوك السياسي للمرأة نجده في مراحل معينة تراوح بين التوجيه والتبعية والإتجار بأصواتهن بالرغم من التزايد العددي المتصاعد والمستمر وتبني المفهوم السطحي والمغلوط لمشاركة المرأة السياسية والتي لا تتعد الوجود الشكلي غير أن تخصيص مقاعد للنساء سواء على مستوى البرلمان أو المجالس المحلية إنطلاقة لابد منها لتعزيز المشاركة السياسية والتعامل مع الكوتا على أنها وسيلة هامة من أجل تحقيق التمكين السياسي للنساء والإنتقال من مستوى التمثيل إلى مستوى التمكين.

1- نظام الكوتا كآلية لتمكين المرأة سياسيا:

كان نظام "الكوتا" أو تخصيص حصص للمرأة إحدى الآليات المقترحة في المؤتمر الرابع العالمي للنساء في بكين سنة 1995 كحل مرحلي لمشكلة عزوف المرأة عن المشاركة السياسية وقد طرح هذا النظام جدلا واسعا ونقاشا سياسيا وقانونيا موسع حول مدى دستوريته بسبب التمييز الإيجابي الذي يمنحه للمرأة، وهناك ثلاثة أشكال للكوتا النسائية وهي:

- الكوتا القانونية: وهي الكوتا القانونية أو الدستورية التمثيلية التي يتم من خلالها تخصيص نسبة محددة من المقاعد في المجالس التشريعية للنساء والتي ينص عليها الدستور.
- الكوتا الترشيحية: تكون مقننة فتجبر الأحزاب على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها.
- الكوتا الطوعية: التي تتبناها الأحزاب في لوائحها دون وجود نص قانوني ملزم[2].

كما يرجع الأصل التاريخي لهذه الفكرة إلى تمثيل الصوالح وهو نظام كان معروف في القرون الوسطى ويتجسد في تمثيل طبقة الأشراف وطبقة رجال الدين وطبقة العوام بحيث تكون لكل طبقة من يمثلها في المجلس النيابي، وعرفت كذاك الكوتا على أنها تخصيص نسبة معينة للمرأة في مقاعد

[1] هويدا عدلي،**المشاركة السياسية للمرأة**، ،مؤسسة فريديريش إيبرت مكتب مصر،جمهورية مصر العربية 2017، ص، 79.

[2] نظام الكوتا حول العالم ، **www.nazra.org** قمنا بزيارة الموقع في :2019/12/19

البرلمان والمجالس المحلية وقوائم الترشح الحزبية[1] وهدفه إزالة الفجوة المتمثلة في اللامساواة بين الجنسين في ممارسة الحياة السياسية لكن ما طرحه الباحثين في هذا المجال أن النص القانوني وحده لم يكن كافيا لإحداث التغير المطلوب وذلك بسبب عوائق محددة من أبرزها:

– طابع المنحة: فلإصلاحات المقررة لم تكن ثمرة نقاش واسع ماعدا تلك المشاورات التي سبق ذكرها كما أنه لم يكن هناك نقاش على مستوى وسائل الإعلام مما أدى إلى تعميق الهوة وإنعدام الثقة في كل ما يمنح من السلطة وزيادة الإغتراب السياسي كما ان أغلب هذه الإصلاحات كانت نتيجة ضغوط دولية[2].

وتعد الكوتا من بين أهم الأليات القانونية الفعالة في ضمان الزيادة العددية للنساء في المجالس المنتخبة والتي تحقق التمكين السياسي للمرأة وهو القانون رقم 12–03 الصادر بتاريخ 14 جانفي 2012 والمتعلق بتوسيع حصة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وإعتماد نظام الكوتا والذي جاء في إطار التشكيل العادل للنوع الإجتماعي في الحياة السياسية كماجاء إستجابة لخلفية قانونية دولية إثر مصادقة الجزائر على الكثير من الإتفاقيات الدولية وخلفية وطنية تتمثل في ما جاءت به الدساتير المحلية، وأخرى سياسية كما جاء في خطاب رئيس الجمهورية المؤرخ في 28أكتوبر 2008 بأنه سيعيد جميع الحقوق المسلوبة للمرأة مؤكدا بأنه ماض على الدرب دون أن يخشى لومة لائم " وأضاف في كلمته بمناسبة اليوم العالمي للمرأة: "إن إدراج مادة جديدة لتوسيع مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة لتصبح حقيقة ملموسة على أرض الواقع عن طريق بلورة الصيغ والتصورات العلمية التي من شأنها أن تكفل للمرأة حضورا قويا في المجالس وإدراة الشأن العام تأكيدا منا على المساواة بين الجنسين وتعاضد الجميع لمواجهة التخلف..."[3]، ما أكد رئيس مجلس الأمة عند إفتتاحه أشغال منتدى النساء السياسيات أن تحقيق التقدم المنشود في الجزائر يستدعي إتساع دائرة المشاركة السياسية لكل المواطنات والمواطنين دون تفرقة أو تمييز وإستعاد إمكانية إرساء دولة القانون وبناء ديمقراطية تعددية

[1] محمد أحمد عبد النعيم،**مدى دور المشرع الجزائري في دعم التمث يل النيابي للمرأة دراسة تحليلية مقارنة** ،دار النهضة العربية ،القاهرة ، ص18.

[2] عبد الجبار محمد، مصطفى جزا،**الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التغير القسري المحدود والتأسيس لآرضية مجتمعية داعمة**، مجلة أبحاث،المجلد الأول، العددالأول،جوان2016، ص،ص:26،27.

[3] رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الموقع : http://www.elkhabar.com/ar/politique/246758.html

لا يتم دون إشراك المرأة في الحياة السياسية مبررا أهمية التعديل الدستوري الذي صادق عليه البرلمان[1].

ونورده بالتفصيل الموالي والذي جاء في نص المادة 02 من القانون العضوي 12-03 نصت على أنه: لا يجب أن يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة أو مقدمة من حزب أو عدة أحزاب سياسية عن النسب المحددة أدناه لحسب عدد المقاعد المتنافس عليها:

1/ بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني:

- 20% عندما بكون عدد المقاعد يساوي أربعة.
- 30% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو بقوق خمسة.
- 35% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق أربعة عشر.
- 40% عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق إثنان وثلاثون.
- 50% بالنسية لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج.

2/ بالنسية للمجلس الشعبي الوطني الولائي:

- 30% عندما يكون عدد المقاعد 35و39و43و 47 مقعد.
- 35 % عندما يكون عدد المقاعد 51إلى 55 مقعد.

3/ بالنسبة للمجلس الشعبي البلدي:

- 30% للبلديات التي يفوق عدد سكانها عشرون ألف نسمة.

وتنص المادة 03 على أنه:" توزع المقاعد بين القوائم بحسب عدد الأصوات التي تحصل عليها كل قائمة وتخصص النسب المحددة في المادة 2 أعلاه وجوبا للمترشحات حسب ترتيب أسمائهن في القوائم الفائزة.

كما تنص المادة 05 من نفس القانون على أنه:" ترفض كل قائمة ترشيحات مخالفة لآحكام المادة 02 من هذا القانون العضوي غير أنه يمنح أجل لتطابق قوائم الترشيحات مع أحكام المادة المذكورة في الفقرة أعلاه على أن لا يتجاوز هذا الأجل الشهر الذي يسبق تاريخ الإقتراع "

[1] بن عشي حفصية،بن عشي حسين، **ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي** ،مجلة الفكر،العدد11،ص،110.

كما تنص المادة 06 على أن: " يستخلف المترشح أو المنتخب بمترشح أو منتخب من نفس الجنس في جميع وحالات الإستخلاف المنصوص عليها في القانون العضوي المتعلق بنظام الإنتخابات. ..".

ومن خلال تحليل هذه النصوص نجدها وفرت مجموعة من الضمانات لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة وضمان تطبيق القانون والتي يمكن تحديدها في مايلي:

– الإلزامية: طبعت هذه النصوص بالطابع الإلزامي تحت طائلة بطلان إجراءات الترشح والإنتخاب وهذا ما يستشف من الفقرة الأولى من نص المادة 02 كما أنها حددت عدد المناصب للنساء على وجه الدقة حفاظا على نسب المشاركة ولتفعيل هذه الضمانة تضمن القانون النص على رفض قائمة الترشح التي لا تحتوي على مثل هذه النسبة.

– الإستمرار: بالنص على أنه لا يجب الإخلال بالنسب المحددة للنساء في حالة تخلف مرشحة عن الإلتحاق لأي ظرف أو مانع وإستخلافها بمرشحة أخرى من نفس جنسها وهو ما يحمي مقاعد النساء المنتخبات ويسمح بإستمراره وذلك بالمحافظة على الأماكن التي تم الحصول عليها.

– التشجيع: وذلك بمنح إمتيازات مادية للأحزاب التي فازت مرشحاتها بمقاعد على مستوى المجالس المنتخبة من أجل تشجيع هذه الأحزاب على ترشيح النساء في قوائمها الإنتخابية وزيادة فاعلية هذا القانون وبين مؤيد ومعارض لهذا القانون طبق على الإنتخابات التشرعية بعد صدوره مباشرة وحقق التواجد العددي للمرأة على مستوى المجالس المنتخبة ومن أهم الإنتقادات التي وجهت له ما يلي:

– أثار نص القانون المقتضب جدل فهو يحتوي فقط على ثمانية مواد وهو لا يحقق المساواة الحقيقة بين الرجال والنساء في التمثيل بقدر ما يحقق التواجد الرمزي للمرأة في المجالس المنتخبة وذلك بدليل النسب المحددة.

– إقتصاره على المجالس المنتخبة فقط لا يحقق التمكين السياسي الفعلي للمرأة لآن العمل السياسي لا يتعلق فقط بالمجالس بل يتعلق كذلك بالمشاركة في السلطة التنفيذية والحكومة والوصول إلى مراكز إتخاذ القرار.

– إقصاء البلديات التي يقل عدد سكانها عن 20.000 نسمه لا مبرر منطقي له فقد تتواجد في هذا العدد نسبة لا بأس بها من النساء اللاتي يمكن أن ينجحن في العمل السياسي، ولقد فسر البعض هذه الثغرة على أن المشرع لم يقصد إقصاء المرأة الريفية من العمل السياسي بقدر ما حاول تجنب رفض القوائم الإنتخابية التي ليس بها عدد كافي من النساء المرشحات بسبب القيود الإجتماعية والثقافية

في تلك المناطق وهذا يضع السلطة في تناقض صارخ من حيث مناداتها بالمساواة وخطابها المتكرر بتحرير المرأة من جهة وإستثناء المناطق الريفية من هذه الحقوق بحجة التماشي مع فكرها الضيق الذي يهمش المرأة.

– إستثنى هذا القانون الغرفة الثانية في البرلمان وهي مجلس الأمة وكان الأجدر توسيع حظوظ المرأة فيه مثل المجلس الشعبي الوطني[1].

وما يمكن تلمسه في هذا المجال أن هناك تخوف داخل الأحزاب من نجاح المرأة المثقفة والمتكونة سياسيا من العمل السياسي وبالتالي السيطرة وبإعتبار المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري فإنه يرفض أن يسلم أمره للمرأة وخاصة في ميدان السلطة والعمل السياسي،و مازال نظام الحصة في المجتمع الجزائري قيد التجربة وهو على محك الواقع والممارسة ورغم ما أثاره في مختلف المجتمعات من تحفظ ونقاش فإننا في مجتمعنا مازالنا نختبر مدى جدواه في تمكين المرأة سياسيا، ومن خلال التقرير حول المرأة العربية والديمقراطية الصادر من منظمة المرأة العربية في سنة 2013 نجد أنه قد تم تقييم هذا النظام في العديد من الدول العربية من خلال جمع إيجابيات وسلبيات هذا النظام والتي تتقاطع إلى حد كبير مع الإنتقادات السابقة ونقدمها في الجدول الموالي:

[1] قدودو جميلة، مرجع سابق،ص،582.

جدول رقم:8

عنوان الشكل: تقييم النظام الحصصي.

الإيجابيات	السلبيات
– يتم اللجوء إليه االتعويض عن الحواجز الفعلية التي تمنع المرأة من الحصول على نصيبها العادل من المقاعد السياسية. – للمرأة الحق كمواطنة في التمثيل المتساوي وهناك حاجة لتجارب المرأة في الحياة السياسية. – يتم الإنتخاب حسب التمثيل النسائي وليس المؤهلات العلمية. – المرأة مؤهلة مثل الرجل ولكن لا يتم النظر إلى مؤهلاتها في نظام سياسي يسيطر عليه الذكور. – يمكن أن يسهم نظام الحصة في عملية التحول الديمقراطي من خلال جعل عملية الترشح أكثر شفافية وإضفاء الصفة الرسمية عليها.	– الحصص ضد مبدأ تكافؤ الفرص للجميع حيث تعطي للمرأة الأفضلية على الرجل. – الحصص نظام غير ديمقراطي لأن الناخبين يجب أن يكونوا قادرين على إتخاذ قرار بخصوص من يريدون إنتخابه. – الحصص تقوم على إنتخاب المرأة بسبب جنسها وليس بسبب مؤهلاتها بحيث يتم إقصاء الكفاءات. – الكثير من النساء لا يرغبن في الحصول على مقعد في البرلمان بسبب أنهن نساء فقط. – تقديم حصص للنساء يخلق صراعات كبيرة داخل التنظيم الحزبي. – نظام الحصص ينتهك مبادئ الديمقراطية الليبرالية لأنه يكرس التمييز ويدحض المساواة.

المصدر: المرأة العربية والديمقراطية، هيفاء أبو وهبي، منظمة المرأة العربية، جمهورية مصر،2014،ص:61.

وبحسب المادة الرابعة من إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 سيداو فإنها وإن فتحت الباب لنظام الكوتا لكنها في مقابل ذلك طرحت فكرة المرحلية الزمنية المقترنة بتحقيق الهدف والذي جاء فيها ما يلي:" لا يعتبر إتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل في المساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به الإتفاقية ولكنه يجب ألا يستتبع على أي نحو،الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة".

هذا عن أهم النقاش المثار في الجدل القائم حول نظام الحصص وتبقى الدراسة الميدانية الموجهة في دراستنا للنساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني هي المحك الأمبريقي لمدى فاعلية هذا النظام والتي سنتناولها في الفصل اللاحق.

2- إيديولوجية التمثيل النسوي في الجزائر:

يستخدم مصطلح الإيديولوجيا للإشارة إلى نسق الأفكار والأحكام الواضحة والمنظمة بوجه عام والذي يقوم بوصف وتفسير وتأويل وتبرير وصنع الجماعة أو التجمع، والذي يحدد إستنادا إلى قيم معينة إتجاها محددا للعمل التدريجي للجماعة أو التجمع وبهذا التعريف تقترب الإيديولوجيا إلى ما يعرف " بتحديد الموقف" أو الأسلوب الذي يحاول من خلاله أعضاء جماعة معينة تفسير وضعهم القائم وإضفاء معنى معينا عليه ويتضمن هذا التعريف ثلاثة أبعاد يمكن إيجازها فيما يلي:

1- الأفكار المتضمنة في الإيديلوجيا تظهر في شكل منهجي ومنسق ومنظم لأنها تكون واضحة ومعلنة أمام الجميع داخل النسق.

2- تشير الإيديلوجيا إلى مجموعة معينة من القيم وهي تبرير لرؤية معينة للعالم أو نسق معين من القيم.

3- للإيديولوجيا وظيفة الدفع بأفراد الجماعة المؤمنين بها إلى العمل والفعل وتوجيههم إلى إتجهات سلوكية محددة من خلال تزويدهم بأهداف وغايات معينة[1].

كما تشير الإيديولوجيا إلى الفلسفة الإجتماعية الموجهة للمجتمع كله،فهي تمد المجتمع بتفسير معين لوضعهم وأهداف وغايات محددة توجه سلوكهم، ومن أهم خصائص الإيديولوجيا العقلانية والتوعية وخدمة مصالح معينة لأنها ليست أمر مجرد منفصل عن الواقع فهي توجه دائما إلى جماعات المصلحة الذين يحاولون الإحتفاظ بمصالحهم القائمة لتبرير الوضع القائم[2]، وكان قانون توسيع التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة عن طريق آلية الكوتا ركنا أساسيا في فلسفة النظام حول الإصلاح الذي تشرف عليه المؤسسة الرئاسية فجاءت المادة 31 مكرر من الدستور سنة 1996 لتأكيد دستورية هذا الإجراء وهذا ما يدل على فوقية هذا القانون.

---

[1] محمد توفيق لسمالوطي، **الإيديولوجيا وقضايا علم الإجتماع،النظرية والمنهج والتطبيق**، دار المطبوعات الجديدة للطباعة والنشرو التوزيع، نبيل، الإسكندرية ، ص32

[2] مرجع سابق ص36. لسملوطي

ومن خلال الترويج والتوجيه لمبادئ ومصطلحات معينة من أبرزها المواطنة والمساواة والديمقراطية وتطبيقا لمفهوم المواطنة الذي يقوم على الحقوق والواجبات الممنوحة للأفراد ويعتمد معنى المواطنة على إنتماء الفرد وولائه لوطنه فهو معنى يتضمن تنظيم العلاقة بين الأفراد والدولة من جهة ومفهوم الديمقراطية التشاركية[1] التي تسمح بتسهيل المشاركة السياسية للمرأة من جهة أخرى، وتأثرا بهذه الأسس الديمقراطية أسست مختلف الدساتير الجزائرية لتمكين المرأة في العملية السياسية فأكدت على مبدأ المساواة من خلال إستراتيجية الإصلاح الواسعة التي إعتمدتها السلطة والتي مست مختلف المجالات منها: الحقوق السياسية للمرأة في إطار ما يعرف بالديمقراطية التشاركية من خلال التركيز على مقاربة النوع الإجتماعي كزاوية هامة لتفعيل الديمقراطية، ويتجلى الإرتباط الوثيق بين كل من تمكين المرأة سياسيا وتفعيل الديمقراطية التشاركية من خلال مناقشة مفهوم الديمقراطية وأهم أسسها وأبعادها.

- الديمقراطية التشاركية:

يشارك المواطنون من خلالها مشاركة مباشرة في رسم السياسة العامة وصنع القرار وأول صياغة لمفهوم الديمقراطية التشاركية كان عام 1960 وإستخدمه الفيلسوف الأمريكي أرنولد كونمان[2]، كما جاء في كتاب النسوية والمواطنة لريان فوت أن الديمقراطية التشاركية تتطب قدرا كبيرا من العمل التطوعي من كل مواطن، فهي عملية إستشارة المواطنين وإتخاذ القرارات والإسهام في مراقبة السياسيات العمومية، وكان ظهور الديمقراطية التشاركية كرد لسيئات الديمقراطية التمثيلية[3]، وتضمن الديمقراطية التشاركية حق المواطن في الوصول إلى المشاركة في المجالس المنتخبة ومتابعة المشاريع المنجزة وتحقيق المساواة في خلق الفرص للمساهمة في صنع القرار ومن هنا وجب إشراك المرأة في هذه العملية في إطار ما يعرف بالتمكين السياسي كمفتاح لتحقيق الديمقراطية التشاركية في النسق السياسي العام.

---

[1] بوحنية قويدر ،**جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا**،: http://www.bouhania.com/news قمنا بزيارته في:2019/03/26

[2] SandrineRui « **Dèmocratie participative** »in :Casillo I avec Brbier R ,Blandiaux L ,Chteaura F, yaud J-M,Lefebvre R,Neveu C et Salles D (dir),Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation,GIS **Dèmocratie et Participation,** Paris, 2013, ISSN :2268-5863.URL :http://www.dicopart.fr/it/dico/democratie-participative.

[3] عابد أحلام، **التمكين السياسي للمرأة**، ،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد الخامس، جانفي ، 2018ص،237

إذا فهناك ترابط وظيفي بين ما يعرف بالديمقراطية التشاركية والتمكين السياسي للمرأة في ما يسمى بالمشاركة السياسية فهي نقطة الإلتقاء التي يلتف حولها كل من المتغيرين،لأن تأسيس الديمقراطية الحقة لا تتأتى دون تحقيق مشاركة فعلية للمواطنين في الشأن العام والمرأة كشريحة هامة في المجتمع تأخذ نصيبها في ذلك وهذا ما يضمنه تمكينها السياسي.

كما أن التنمية السياسية هي من أبرز الأهداف والأطر الحديثة لما يسمى بالتمكين السياسي للمرأة وكما عرف "غابريل ألموند " التنمية السياسية بأنها إستجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية وبالذات إستجابة النظام لتحديات بناء الأمة والمشاركة السياسية[1].

كما أن للتنمية السياسية العديد من المؤشرات من أبرزها:

- تحقيق المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن إختلاف الأصول أم الإنتماءات أو الثقافة الفرعية.
- مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال النظم البرلمانية والمؤسسات الدستورية والقانونية.
- عدم تركيز السلطة في يد هيئة واحدة وتحقيق الفصل بين السلطات.
- قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة.
- نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها والتعامل معها تعاملا رشيدا.
- تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية ووجود حد أدنى من الإتفاق حول القيم السياسية مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية[2]، ويكون ذلك في إطار ما يعرف بالتحديث السياسي والذي يقوم على الركائز التالية:
- تعزيز سلطة الدولة المركزية مع إضعاف نفوذ مصادر السلطات التقليدية القبيلية والأسرية.
- دعم صلاحيات التخصص في المؤسسات السياسية لتحديد الأدوار والمهام المنوطة بها.
- زيادة نطاق المشاركة الشعبية في العملية السياسية في إطار التنسيق والتفاهم والإتصال بين المواطنين والنظام السياسي.

3- المؤسسة البرلمانية:

ونجد أن البرلمان الجزائري مطالب بإدماج مقاربتين هامتين وتتعلق الأولي بتطبيق مفهوم الديمقراطية التشاركية ومقاربة النوع الإجتماعي والتي تضمن للمرأة الحصول على نفس الحقوق

[1] http://forum-setif.yoo7.com/t9069-TOPIC

[2] نادية السعيد عيشور، مرجع سابق ، ص،129

والواجبات المتاحة للعضو البرلماني الرجل على قدم المساواة ودون تمييز على أساس الجنس أو العرق ومن هنا جاء إلتزام الجزائر بالمواثيق والقوانين الدولية التي تعزز مكانة المرأة السياسية،كما أن نظريات الفكر النيابي تقوم على مناقشة فكرة الوكالة ونظرية النيابة ونظرية العضو والنظرية الواقعية[1].

1- نظرية الوكالة: وأساسها إلزام النائب بتمثيل دائرته الإنتخابية التي إختارته دونا عن بقية أقطار الوطن على الرغم من أن نظام الوكالة لا يتيح عزل الموكلين للنائب قبل إنتهاء عهدته النيابية.

2- نظرية النيابة: وتقوم على حقي الإقتراع والتمثيل على أساس أن الشعب جماعة غير قابلة للتقسيم فهي تقوم على مبدأ أن النواب يمثلون الأمة دون أن يلزمهم الشعب الذي إنتخبهم بحق التمثيل.

3- نظرية العضو: وتستبعد فكرة الوكالة فهي تصف عضو الهيئة التشريعية بالنائب الذي يتولى السلطة ممن منحه إياها بحيث يكون الإنتخاب مجرد طريقة لتعيين الممثلين دون التدخل في مهامهم أو صلاحياتهم ولكن يستخدم الناخب الحق في تجديد الثقة أو سحبها.

4- النظرية الواقعية:تحاول أن تبحث هذه النظرية في العلاقة بين الأمة والبرلمان وتنطلق من التسليم بعدم قدرة البرلمان على قيادة البلاد من خلال الرأي العام مما يؤدي إلى صعوبة إيجاد توازن بين صلاحيات البرلمان وتوجهات الرأي العام.

وعند الحديث عن التمثيل النيابي النسوي نجد أنه التمثيل العام للأغلبية بإعتبار عضوة البرلمان ممثلة للشعب وليس لفئة النساء وحدهن وأنه من الجدير أن تقسم النائبة إهتماماتها وأعمالها بين الأدوار الرسمية والأدوار المجتمعية والتي تهتم فيها لقضايا المرأة، ومعالجة واقع الممارسة البرلمانية للمرأة وتمكينها من هذا الجانب يستوجب إلقاء الضوء على العديد من الجوانب الهامة في العمل البرلماني ومعالجة مدى فعالية آداء المرأة المنتخبة والذي سيتوضح أكثر في الدراسة الميدانية، وأهم هذه الجوانب هي:

- المجال التنظيمي للبرلمان: أي مشاركتها في الأجهزة الرئيسية للبرلمان ولجانه الدائمة.
- المجال التشريعي: ومدى مساهمة المرأة في مناقشة المشاريع والتصويت عليها وإقتراح القوانين.
- المجال الرقابي: ومدى مشاركة المرأة في إستجواب الوزراء ومحاسبتهم سواء من خلال الأسئلة المكتوبة أو الشفهية

[1] عصام بن الشيخ، **جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا حالة الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، العدد12، جانفي 2015 ص37.

– مجال المشاركة في الكتل البرلمانية: أي مدى مشاركة المرأة في نشاطات هذه الكتل والتحالفات الحزبية ومجموعات الصداقة والنشاطات الدولية[1].

وهذا ما سنفصل بيانه في الدراسة الميدانية في الفصل اللاحق.

وتمكين النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني لا يتم إلا في حالة تطوير كلي للعمل البرلماني عموما وهذا ما يحاول البرلمان الجزائري العمل عليه من خلال المشاركة في المنتديات الدولية التي تعمل على تطوير العمل البرلماني وأخر مشاركة كانت بين 01 و03 من شهر جويليا سنة 2019 بالعاصمة موسكو أين شارك وفد جزائري مشترك بين غرفتي البرلمان برئاسة مليك خذيري نائب رئيس مجلس الأمة والذي ناقش النقاط التالية:

– الأمن الدولي: حول حوار المشرعين من أجل السلم والإستقرار.

– النظام القانوني والتشريعي في مجال الرقمنة: التحديات والحلول.

– التعاون الدولي: القيم الأساسية والمؤسسات.

– دور التشريعات في مجال محاربة الفقر واللامساواة.

– حرب وسائل الأعلام وكيفية مواجهة الأخبار الكاذبة.

– دور الشباب في تطوير العمل البرلماني: الخبرة والأولويات[2].

4– آليات العمل البرلماني:

فالبرلمان يحتل مكانة أساسية في البناء المؤسساتي لأي دولة ويعتمد على مجموعة من الأليات والوسائل التي تسمح له بالتدخل في مجال السياسات العامة وهو ما يحدده النظام الداخلي للبرلمان واللجان الداخلية والتي تضطلع بمهام مختلفة.

وتتشكل من مجموعة من النواب المنتمين لمختلف الأحزاب السياسية الممثلة داخل البرلمان مما يضفي عليها تمثيلا عادلا يضم جميع التشكيلات السياسية التي تشارك في عملية صياغة السياسات العامة في إطار من التكامل والتجانس الوظيفي بإعتبارها تتشكل من نواب يتمتعون بقدرات فنية متخصصة فنجد مختلف اللجان تراعي عند تشكيلها إختيار نواب أكفاء متخصصين بإعتبار أن كل لجنة تختص بقطاع معين وتقوم بإجراء دراسة أولية لتشريعات السياسية القطاعية التي تهتم بها ثم

[1] عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص38.

[2] مجلس الأمة متاح على الرابط: www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-10-05-06-52-(48-48-11-29-06-2019-2493/20) .

تعرضها على النقاش البرلماني العام وبذلك يعتبر معيار المؤهلات الفنية المعيار الذي تتميز به هذه اللجان، مما يجعلها متفوقة على كافة أجهزة المجلس البرلماني من الناحية الفنية[1]

أ- اللجان:

و يمكن التمييز بين نوعين من اللجان البرلمانية والتي كانت نتاج تطور الحياة البرلمانية في مختلف الأنظمة السياسية:

1- اللجان البرلمانية الدائمة: ويعتبر هذا النوع من اللجان قاعدة النشاط البرلماني والتي تتوزع داخل البرلمان من حيث المهام والأعضاء لأجل تفعيل دوره الممتد عبر تدخلاته في كل القطاعات ويعكس نشاط اللجان الدائمة الإستمرارية والتخصص من خلال أنها تشرف على قطاع معين دون تجاوزه.

و يتم تشكيلها طوال العهدة البرلمانية ووظيفتها هي منبت مختلف التشريعات وفي هذا الإطار تتحدد مدى فعاليتها في إعدادا السياسات العامة وتتبلور قدرتها في التأثير من خلال وظيفتها التشريعية كما يمكن لها ممارسة دور رقابي من خلال تتبع الأداء الحكومي ومن هذا السياق تحتل اللجان الدائمة مكانة هامة في مختلف الدساتير.

2- اللجان البرلمانية المؤقتة: يتم إنشاؤها لتحقيق في مسائل خاصة وتؤسس لغرض دراسة مشروع ذو طابع خاص ومناقشة الإقتراحات التي تبادر لها الحكومة لمعالجة مشكل معين وتتميز بالطابع المؤقت حيث ينتهي دورها بمجرد إنتهاء عملية التحقيق فتقدم تقرير إلى رئيس المجلس البرلماني الذي بدوره يقدمه إلى كافة أعضاء البرلمان للإطلاع عليه والفصل فيه وذلك بعقد جلسة برلمانية عامة تخصص لمناقشة ما توصلت إليه هذه اللجنة وتستلزم طبيعة عمل هذه اللجنة ضرورة الأخذ بعين الأعتبار الإختلاف الدلالي والوظيفي بين التقصي والمراقبة.

3- اللجان المشتركة:يسود هذا الصنف من اللجان في نظام الثنائية البرلمانية وهي ذات طابع مؤقت لكن تختلف من حيث وظيفتها وطريقة تشكيلها عن اللجان الخاصة أين تقوم غرفتي البرلمان بإنشاء لجنة متساوية الأعضاء وهي لجنة إستثنائية تتمحور وظيفتها حول مناقشة مشروع قانون كان محل خلاف بين الغرفتين وينتهي دورها مع حل هذا الخلاف.

[1] طرطار أحمد، **دور اللجان البرلمانيه في تفعيل الأداء البرلماني**، مجلة الفكر البرلماني العدد، 17، مجلس الأمة، الجزائر،2007، ص41.

4- و تسمح هذه اللجان بإختلاف أنواعها بفرض رقابة تفصيلية على أعمال الحكومة مما يجعل عملها جزء مهم من النشاط البرلماني وهو أحد أهم محاور إستمارة الإستبيان التي نعرضها على المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني للتعرف على دور المرأة المنتخبة في عمل هذه اللجان[1].

ب- السؤال:

إلى جانب هذه اللجان المختلفة نجد داخل العمل البرلماني آلية أخرى على درجة كبيرة من الأهمية في توجيه العمل وفرض الرقابة وهي ألية السؤال البرلماني فماهو المقصود بذلك؟

- السؤال البرلماني: هو ألية يمارسها أعضاء البرلمان خلال مزاولتهم إختصاصاتهم الرقابية التي يتم فرضها على أعضاء الحكومة من خلال المتابعة الدائمة لحالة تنفيذها لمختلف السياسات فمن حق كافة أعضاء البرلمان توجيه أسئلة إلى الوزراء التي تتعلق بأعمالهم ويهدف السؤال البرلماني إلى إستضاح مسألة معينة والإستفسار بشأنها فهو يفيد بطلب إيضاحات عن موضوع معين من رئيس الوزراء أو أحد الوزراء وهي من أسهل الطرق والوسائل التي يلجأ إليها أعضاء المجلس لفرض الرقابة وللوصول إلى:

- الإلمام بالمشاكل السياسية التي يتعرض لها المجتمع والإحاطة بحلول لها.

- إستخدام السؤال كوسيلة لممارسة حق أقتراح القوانين والإلمام بالمعلومات الكافية والتحقق بمدى مطابقة السياسات والبرامج مع الواقع وتكون طبيعة السؤال إما شفوية والذي تخصص له جلسة بعد موافقة الحكومة أو سؤال كتابي ولا يتطلب إنعقاد جلسة لذلك، فيقوم الوزير المعني بالسؤال بإداعه لدى مكتب المجلس النيابي الذي بدوره يوجه الإجابة النائب الذي تقدم به وبتم ذلك وفقا للإجراءات المحددة للنظام الداخلي للمجلس[2].

ج- الإستجواب:

عرف حق الإستجواب في فرنسا سنة 1791 ويختلف عن السؤال البرلماني من حيث أنه يؤدي إلى مناقشة عامة وأن جواب الحكومة في هذه الحالة غير كافي والموضوع المطروح يستوجب المزيد من البحث والتدقيق،كما أنه يحمل معه عقابا سياسيا إن لم تنجح الحكومة في تقديم جواب مقنع للنواب بالسياسات التي إتبعتها، والإستجواب يأتي عادة بمنهجية المسائلة التي يحاسب فيها أحد

[1] شلغوم نعيم،**أليات التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة قراءة دستورية / سياسية** www.webreview.dz

[2] خرباشي عقيلة ،**العلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة** ، دار الخلدونية الجزائر 2007. ، ص137

الوزراء عن تصرف معين بما يتصل بالمسائل الهامة فهو إستضاح يضم الإتهام أو النقد وتشريح لسياسة الحكومة وممكن أن يؤدي بالحكومة إلى الإستقالة، فهي آلية تتيح تقويم السياسات العامة ويكون تفعيل هذه الأالية متى إستدعت الضرورة ذلك وليس بصفة دورية[1].

هذا عن أهم كواليس العمل البرلماني، وتطوير ذلك لا يقتصر على الإمكانات الخاصة لكل من المراة أو الرجل كل على حده بل هو عمل مؤسساتي كبير ودقيق يتطلب تطويره التحديث في مختلف أجهزة البرلمان والقوانين المنظمة للعمل فيه على وجه الخصوص، والتركيز على تمكين المرأة وترقيتها من خلال دعم مشاركتها السياسية والعمل على إزالة كافة أشكال التمييز ضدها حتى تتمكن من المساهمة الفاعلة في قوة العمل الوطني وذلك بالإعتماد على ما لديها من خبرات ومؤهلات على ضوء المعنى الإيجابي للتمكين الذي لا يسعى إلى حمايتها فحسب بل إلى تنمية قدراتها ومهارتها بما يمكنها من الإسهام الفعال في كافة الميادين،و تعتبر ثقافة المواطنة الحلقة الذهبية التي تنير المعنى الإيجابي لتمكين المرأة من خلال إزالة كافة العقبات القانونية، وعمل المرأة البرلماني لا ينسجم إلا في إطار تنمية سياسية شاملة تبدأ من مهد التنشئة الإجتماعية والسياسية إلى غاية الوصول إلى معترك الممارسة السياسية الفاعلة.

من أجل ذلك ينبغي أن تتظافر كل الجهود التي تستهدف تطوير المشاركة السياسية بصورها المختلفة من عضوية الأحزاب والمنظمات السياسية ومرورا بممارسة حق التصويت وصولا إلى تولي المناصب السياسية مثل عضوية البرلمان والمجالس المحلية فضلا عن المناصب القيادية، فثقافة المواطنة تدعو إلى تطبيق آليات تمكين المرأة من خلال تفعيل مختلف الإستراتيجيات والسياسات المتعددة، ولا شك أن هناك مجالا واسعا للتفكير والإبداع فيما يتعلق بآليات تمكين المرأة حول السياسات التي توضع من أجل إدماج النوع الإجتماعي[2] فوضعية المرأة وعملها السياسي بين واقع صعب وطموح بتحقيق التمكين يقتضي تفكيرا إستراتيجيا لوضع رؤية وأفاق مستقبلية يمكن إستشرافها في العنصر الموالي:

---

[1] خرباشي عقيلة ،**آلية الإستجواب في عملية الرقابة البرلمانية** مجلة الفكر البرلماني العدد 25، مجلس الأمة الجزائر2010. ، ص 37.

[2] أحمد قوراية، **ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان"في الفكر النفسي الإجتماعي والسياسي"**، ديوان المطبوعات الجامعية،2012، الجزائر، ص ص،244،243 .

رابعا– التمكين السياسي للمرأة... رؤى وأفاق مستقبلية:

لا يستقيم الحديث عن تمكين المرأة سياسيا إلا داخل النسق والسياق المجتمعي الذي أسهم بشكل مباشر في تطوير الخبرة البرلمانية للمرأة العربية عموما والمرأة في الجزائر على وجه خاص،فالخطوة الأولى في تحليل الخبرة البرلمانية للمرأة في أي مجتمع تتمثل في تحديد أبعاد السياق المجتمعي الذي تتحرك فيه النساء وذلك أن الأحكام المطلقة على النائبات في مجتمع بأنهن فاعلات أو عكس ذلك تبدو أحكاما مضللة، فمن المؤكد أن جانبا هاما من قدرة النائبات على الفعل مستمدة من مقوماتهن الشخصية وخبراتهن الذاتية وجزء أخر مرتبط بالواقع الذي يعشن فيه ودرجة الإنفتاح السياسي، فالسياق المجتمعي وتاريخ التجربة النيابية ومختلف التباينات الأخرى لها الأثر المباشر على مدى التمكين السياسي للمرأة النائبة، وتميز الدراسات العربية المختلفة التي تناولت موضوع الممارسة النيابية للمرأة في الدول العربية بين الإعتراف بحق المرأة سياسيا ووصولها للبرلمان والتمييز بين نقطة التمتع بالحقوق السياسية للمواطنة ونقطة ممارسة النيابة البرلمانية يفتح المجال لإدخال تأثير العامل الإجتماعي في الإعتبار[1].

وهناك نقطتين رئيسيتين في ما يتعلق بالواقع الإجتماعي والواقع السياسي هي:

– أولا: مساحة المعارضة في البرلمان محل الدراسة وما يحتويه من إنتماء حزبي .

– ثانيا: الدور الذي يمارسه البرلمان محل الدراسة في إطار العملية السياسية.

إن الشائع في دراسة النظم السياسية العربية عموما القول أن هناك خللا في العلاقة بين السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية مما يؤثر سلبا على وظيفة الرقابة والمسائلة التي يفترض أن تمارسها مختلف البرلمانات زيادة على ذلك يلعب تاريخ الممارسة البرلمانية طولا أو قصرا دورا بارزا على طبيعة الأداء وكذاك نسب النساء المتواجدات في البرلمان، فالنظام النيابي في الجزائر وإن كان حديث نسبيا مقارنة بغيره من الدول العربية مثل مصر، إلا أنه الأكثر تمثيلا للنساء وهذا ينعكس بشكل إيجابي على تجربة أداء المرأة للعمل النيابي ويؤدي إلى نضج وتمكين المرأة سياسيا بسبب الإحتكاك المتزايد ميدانيا بالعمل السياسي.

إن ضيق الهامش الديمقراطي أو ما يعرف بمرحلة التحول الديمقراطي الذي عرفه نظامنا السياسي وكانت مرحلة طويلة مازلنا نعايشها ليومنا هذا، لا محالة له تأثير مباشر على الممارسة

[1] نيفين مسعد وآخرون، **الأداء البرلماني للمرأة العربية دراسة حالات، مصر، سوريا، تونس**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت،2005، ص 186 .

النيابية ويضع قيود مباشرة على نشاط كل من النائب والنائبة على حد سواء، بالإضافة إلى الخلفية الإقتصادية والإجتماعية للنائبات فتسليط الضوء عليها من شأنه أن يفيد في التطوير وتعزيز الرؤى المستقبلية، كما أن فكرة التنسيق بين النائبات فيما بينهن وبين النساء بشكل عام من أهم محاور دراسة وتطوير العمل النيابي للمرأة من خلال فهم وجهات نظرهن سواءا إتفاقا أو أختلافا والذي ينعكس على طبيعة عملهن بشكل مباشر حول إقتراح القوانين أو تعديلها وغير ذلك، وهو ما يندرج فيما يعرف بالرؤية الإستراتيجية للعمل.

1- تفعيل الأداء البرلماني للمرأة: رؤية للمستقبل:

إن إعداد بيئة مجتمعية ملائمة للمرأة يعزز من مؤهلاتها السياسية ويحمسها للترشح وخوض غمار المنافسة السياسية عموما،كما يطور آدائها النيابي ومن أهم العوامل المساعدة على ذلك ما يلي:

- التوعية الإجتماعية والثقافية بقضية المشاركة السياسية للمرأة بشكل عام ومشاركتها البرلمانية خصوصا، فلإنتخاب والترشح محك المواطنة، من خلال العمل على تطوير الذهنيات لأنها الرهان الحقيقي على المستقبل وإن كان العمل على تطوير القوانين والمؤسسات هام فإن الذهنيات هي أساس أي عمل ناجح، ومن المهم أن تجري هذه العملية وفق إستراتيجية متكاملة يندرج ضمنها التعليم والإعلام ومنظمات المجتمع المدني والسياسات الحكومية لأن التنسيق يجنبنا التناقض الذي يضعف هذه العملية.

- العمل على تنفيذ برامج الإصلاح السياسي وإرساء قواعد النظام الديمقراطي فلا حرية سياسية للمرأة في مجتمع لا يتمتع بحريته، ولا يتوفر ذلك إلا بتوفر الإرادة السياسية الصادقة.

- ضمان إحترام القوانين الداعمة للمرأة وكفالة تطبيقها،و العمل الدائم على تطوير المنظومة القانونية الداعمة للمشاركة السياسية للمرأة نخص منها تلك الداعمة لتأهيل المرأة لدخول البرلمان من خلال تنشيط دور المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تدريب المرشحات على وسائل إدراة العملية الإنتخابية ومخاطبة الناخبين وذلك من خلال إعداد مؤسسات متخصصة في التكوين على العمل النيابي تعنى بتدريبهن وتطوير أدائهن.

- تدعيم المسوؤلية المجتمعية للمرأة وذلك من خلال تقديم " القدوة" في العمل النيابي وذلك لمواجهة الإزدواجية في معايير التقييم والتي تعد غير عادل في مواجهة المرأة، لأنه إذا كان الإنسان عموما يحاسب على خطئه مرة واحدة فإن المرأة تحاسب على خطئها مرتين: مرة لكونها سياسية ومرة أخرى لكونها إمرأة.

– التكتل والتشابك مع غيرها من النائبات مما يساعد على الإنسجام وطرح القضايا الجوهرية الخاصة بالمرأة على وجه الخصوص من خلال التفاعل الإيجابي مع مطالب المرأة وحاجاتها[1]، وهو ما يسمى بإستراتيجية شبكات الدعم السياسي للنساء من خلال إعدادا خطط وطنية مراعية للنوع الإجتماعي وتعميم المنظور الجنساني في التخطيط الإنمائي وتعد دوائر المساواة بمثابة شبكات لدعم النساء للدخول في السياسة وبتم تقديم المساعدة لها من طرف المنظمات غير الحكومية بهدف الإسهام في تعزيز مصالح النساء وآداء وضيفة التواصل والتعبئة[2].

إن العمل على خلق وإيجاد طرق ووسائل غير تقليدية تفعل الأداء البرلماني عموما ومنه عمل المرأة النائبة يقتضي التفكير في الإبداع والتطوير والخروج من الحدود الوطنية الضيقة للمساهمة في التشريعات العالمية على المستوى الأممي والدولي مادامت سياساتنا الداخلية هي دائما جزء من خطط تنموية عالمية، وعليه فمساهمة مجالسنا النيابية على هذا المستوى أصبح مطلب ضروري لفرض الوجود والمشاركة والخروج من إطار التبعية وبذلك تمكين كل من الرجل والمرأة على حد سواء وعلى جميع المستويات.

فقد ساعدت أصوات برلماني العالم على وضع خطة لعام 2030 وتحديد أهداف التنمية المستدامة فهناك إعتراف أممي صريح بضرورة إشراك البرلمانيين بصفتهم مشرعين وأيضا ممثلين منتخبين من أجل لعب دور فعال في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومن خلال التجمعات العالمية والإقليمية يلتزم البرلمانيون بتقييم الثغرات وتحديد فرص وأولويات العمل، ولقد ساهم الإتحاد البرلماني الدولي بشكل فعال في دعم البرلمانين من أجل إدراج أفكارهم في العمليات الرسمية ولقد نص بيان " كيوتو" على أن البرلمانات القوية ستلعب دورا هاما في تنفيذ أهداف التنمية مما يحتم ضمان صياغة سياسات وخطط التنمية من خلال عمليات تشاركية وشاملة مع تقارير دورية حول التقدم المحرز تتم إحالتها على البرلمان لمراجعتها[3].

إن ما يمكن إستنتاجه من كل ما تقدم وكبلورة عامة لرؤيتنا المستقبلية لتمكين المرأة سياسيا، في ميدان العمل البرلماني وعلى المؤسسة التشريعية تحديدا، وهي الجانب الميداني لعملنا وكمؤشر

---

[1] نيفين مسعد ، مرجع سابق. ، صص206،207

[2] هيفاء أبو غزالة، **تقرير المرأة العربية والديمقراطية**، جمهورية مصر العربية،ط1، 2014. ، ص ص، 55،56

[3] دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، دار أبي الرقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2017، ص ص:25،26.

قوي على تمكين المرأة الجزائرية في الجانب السياسي، هو العمل على خلق مؤسسة تشريعية وبرلمان قوي يراعي التطور العالمي ويجيد الموازنة بين مختلف القوى العالمية، وضليع بالسياسات الخارجية ناهيك عن الداخلية ليكون له الدور الجاد والفاعل كما يراعي ما يعرف بسياسات النوع الإجتماعي التي تخص المرأة وتفعل آدائها.

ويقدم دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية مصفوفة تبين العلاقة بين المهام الدستورية للبرلمان وبين تتبع لبعض أهداف التنمية المستدامة والتي يجب أن يراعيها برلماننا في الجزائر ليكون في مصاف برلمانات العالم القوية إن التمكين السياسي للمرأة في مجال العمل النيابي يقتضي أن تحدث المرأة فيه تغيير فعلي وفارق ملحوظ في الأداء فالتساؤل الذي يطرح دائما حول ممارسة المرأة للعمل النيابي خاصة في النظم الإنتخابية التي تأخذ بنظام الحصة كما هو الحال في التنظيم السياسي الجزائري، هل حضورها وآدؤها شكلي فقط؟

لأن التطلع اليوم إلى تجاوز التمثيل العددي للنساء والتركيز عما يمكنهن فعله حقا داخل البرلمان، أي كيف يحدثن تأثيرا بغض النظر عن أعدادهن، فكيف يمكن أن تحقق النساء أكبر تأثير ممكن على العملية السياسية من خلال البرلمان ؟ وماهي أفضل الإستراتيجيات لذاك؟

جدول رقم:9

الهدف الأساسي	مثال لهدف فرعي	أمثلة لممارسة المهام الدستورية للبرلمان الكفيلة بتتبع وأجرأة الهدف
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار اللذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقا للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030	– التشريع: (أمثلة) – تقديم مقترحات قوانين أو مناقشة مشروع قانون يحدد أهداف دعم الفئات الفقيرة والهشة عبر إستهداف ترابي وإجتماعي ملائم. – تقديم مقترحات تعديل على نفقات التجهيز في مجال التنمية وإنجاز مخططات التنمية الإستراتيجية – الأسئلة: مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة والإستماع إلى مسوؤلي الإدارات والمؤسسات العمومية. القيام بمهام إستطلاع حول مواضيع محددة تتعلق بشروط وظروف تطبيق نص تشريعي معين.

المصدر: دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص 29.

2- إستراتيجية القواعد:

إن شق المرأة النائبة في البرلمان طريقها للممارسة الفاعلة صعب عمليا لأن المؤسسة ذكورية في نشأتها ويستند الأثر الفعلي الذي تحدثه البرلمانات إلى متغيرات عديدة تختلف من مجتمع لأخر، كالسياق الإقتصادي والسياسي وخلفية خبرة النساء داخله وقواعد العملية البرلمانية مما يقتضي وضع إستراتيجية تسمى بإستراتيجية القواعد التي تؤدي إلى عمل نسوي نيابي فعال من أهم مراحله[1]:

- **الحضور:** حسب رأي " درود داليروب" فأن محك وجود كتلة حرجة من النساء يحقق التسارع في تطور تمثيلهن من خلال القوانين التي تحسن أوضاعهن ويعد ذلك حاسما على صعيد عملية التمكين، فعندما تتواجد أعداد كبيرة من البرلمانيات المستعدات للعمل معا لصالح قضايا النساء يصبح التغلب على ظاهرة الحالة " الشكلية" ممكنا بمعنى كسر الصورة النمطية التي تحكمهن.

وجدت " داليروب" في دراستها عن البرلمانيات في الدول الإسكندنافية أن السياسات عبأت النساء وأعدت تشريعات ومؤسسات جديدة لصالح النساء وكلما كبرت أعدادهن أصبح تحولهن إلى سياسيات أكثر سهولة، كما توصلت " مرسيدس ماتيو دياز" في سنة 2005 في دراستها عن البرلمانيات في بلجيكا والسويد إلى أنه كلما إزداد وجود النساء في البرلمان إزداد ثقلهن الإجتماعي.

وتساعد إستراتيجية القواعدعلى زيادة تأثير النساء في العملية التشريعية إلى أقصى حد ممكن وتتكون هذه الإستراتبجبة من ثلاث أقسام: تعلم القواعد، إستخدام القواعد، تغيير القواعد، ونقصد من القواعد هنا الأعراف والتقاليد المنظمة للعمل التشريعي وتقوم هذه الإستراتيجية بشكل أساسي على الإيمان بضرورة التغيير.

- **تعلم القواعد:** تناقش المجالس التشريعية السياسات وتصدر القوانين وتتابع تنفيذها والأثار المترتبة عليها وتشكل منطلقا لتبوء مناصب حكومية، ولكي تصبح النساء البرلمانيات فاعلات عليهن أن يفهمن تماما وظيفة السلطة التشريعية وبتعلمن قواعد اللعبة وإجراءات سير العمل في البرلمان وآلياته من خلال برامج التوجيه والتدريب والتي تقدم تدريبا خاصا على المهارات كما يتم تعلم القواعد من خلال التشبيك مع البرلمانيات والإسترشاد بالبرلمانيات المخضرمات فهو آلية حاسمة للتدريب والتكيف الإجتماعي للبرلمانيات فهي توفر وصولا سريعا للمعرفة وتمكنهن من مناقشة قضاياهن سوية وتبادل معارفهن وخبراتهن مما يعزز آفاق فعاليتهن.

[1] النساء في البرلمان، مرجع سابق، ص188

كما أن الإطلاع المتواصل على قضايا النساء من خلال الحفاظ على علاقات وثيقة مع الحركة النسائية ومنظماتها له تأثير جيد على مخرجات البرلمانيات.

- **إستخدام القواعد:** إن تعلم كيفية إستخدام القواعد يسمح للنساء بإغتنام فرص المشاركة في اللجان والمناصب الرئيسية وإسماع أصواتهن في المناقشات فإتقان القواعد هو خطوة أولى في مسار طويل لتعزيز مكانة النساء والخطوة الثانية هي تعلم كيفية إستخدام تلك القواعد لتحقيق أقصى قدر من التأثير، وتلعب المنظمات الدولية كمجلس أوروبا والأمانة العامة للكومنولث والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية دورا حيويا في مساعدة النساء على تعلم كيفية إستخدام القواعد من خلال تسهيل تبادل المعلومات والأفكار من خلال مختلف المناقشات المتعلقة بإحتياجات المرأة والإستراتيجيات والإنجازات[1].

- **تغيير القواعد:** لضمان حضور النساء وإدراج قضاياهن أصبح تغيير جدول المواعيد البرلمانية وأماكن الإجتماعات وساعات العمل مطروحا ليصبح أكثر ملاءمة لها وتشبيك النساء العابر للإنتماء الحزبي لأجل التعاون وتعدد تجارب النساء وأدوارهن البرلمانية تحقق تراكما في رأس المال السياسي والهياكل القائمة ودعم الأجيال الجديدة من السياسات ويتضمن ذلك أيضا تغير على المستويات التالية:

1- التغيير المؤسسي الإجرائي: بإدخال معايير التناسب في عضوية اللجان بين النساء والرجال وقد يكون تغيير الإجراءات فعالا بحد ذاته وقد يحقق تأثيرا واسعا على المجتمع مثال ذلك:

الإجراءات المعمول بها في البرلمان الألماني عندما ترفع إمرأة يدها طالبة المناقشة فإنها توضع تلقائيا على رأس القائمة للمتحدثين وذلك بهدف التغلب على خجل المرأة أثناء التحدث أمام مجتمع يهيمن عليه الذكور وذك بزيادة فرص مشاركتها إلى أقصى حد ممكن، كما شهدت هذه البلدان تغيرات جوهرية في التراتبية البرلمانية غيرت طريقة النظر إلى بعض القضايا خاصة تلك الخاصة بالمرأة.

2- التغيير التمثيلي: من خلال وضع قواعد جديدة مثل نظام الحصة لمساعدة المرأة للوصول إلى المناصب السياسية للنساء وتفعيل تدابير خاصة لذالك.

[1] نفس المرجع السابق ،ص ص، 188،190

3- التغيير بالتأثير والإنعكاس على المخرجات: إن واقع وصول المرأة للبرلمان يؤدي إلى حدوث نتيجة مؤثرة وتغيير في المخرجات نتيجة إزدياد فاعلية النساء في تعزيز قضاياهن وإهتماماتهن بأخذها مكان مستمر على جدول الأعمال[1].

4- تغيير الخطاب: يزداد تغيير الخطاب كلما زاد إعتزاز المرأة بذاتها وهويتها كإمرأة وعدم شعورها بالخجل من أنوثتها.

وفي الجدول الموالي نبين أهم أشكال التغيير ومجالاته التي تؤثر على مشاركة النساء:

جدول رقم: 10

التغيير المؤسسي/الإجرائي	تحويل البرلمان إلى بيئة "صديقة للمرأة" بإعتماد إجراءات من شأنها رفع مستوى الوعي بقضايا النساء.
التغيير التمثيلي	ضمان إستمرار وصول النساء للبرلمان وتعزيزه من خلال تشجيع المرشحات وتغيير القوانين الإنتخابية وقوانين الحملات الإنتخابية وتعزيز تشريعات المساواة بين الجنسين.
التغيير بالتأثير / الإنعكاس على المخرجات	"تأنيث" التشريعات من خلال ضمان مراعاتها لقضايا المرأة .
تغيير الخطاب	تغيير اللغة البرلمانية بهدف سماع وجهات نظر النساء وتطبيعها وتشجيع تغيير المواقف العامة تجاههن.

ولا تكفي معرفة مستوى أداء المرأة في البرلمان بل نسعى إلى زيادة وتعزيز تأثيرها من خلا ل وضع وتفعيل إستراتيجيات معينة تعمل على رفع الكفاءة وزيادة مستوى الإداء من أهمها:

أ- إستراتبجية تعزيز التأثير:

ويتم ذاك من خلال ما يلي:

[1] نفس المرجع، ص ص: 202 203.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص 204،205

– رفع مستوى الوعي: من خلال وسائل الإعلام التي تبرز أهمية التمثيل والمشاركة للمرأة ومن خلال توطيد العلاقة بين الجماعات الفاعلة في المجتمع.

– الشراكة مع الرجال: من خلال تصميم برامج تأخذ بعين الإعتبار شراكة رأي زميلها الرجل في بعض القضايا لتتحصل على الدعم والناخبين الذكور مما يؤدي إلى زيادة قيمة رسالتهن الإجتماعية والسياسية.

– زيادة كتلة النساء المؤهلات والطموحات: من خلال تعبأتهن وزيادة فرص حصولهن على التعليم والتأهيل والدخل المادي وهو ما يسمى بالبؤر النسائية.

– تبني إجراءات إيجابية: مثل نظام الحصص والنموذج التراكمي والمسار السريع من خلال تعديل القوانين للسماح بالتمييز الإيجابي[1].

ب– إستراتيجية مراعاة النوع الإجتماعي في البرلمان:

كانت السمة الذكورية المؤسسية سمة خفية في المجالس التشريعية حتى وقت قريب متغلغلة ومسلما بها وجزء لا بتجزأ منها ولم يسلط الضوء إلا مؤخرا على هذه التحيزات الذكورية التشريعية ولم يتحول الدور السياسي للنساء في المجتمعات إلى قضية عامة إلا في النصف الثاني من القرن العشرين.

ومن خلال الحوارات المختلفة تبين أن السلطة أمر في غاية التعقيد فالنسويات ناضلن على مدار ثلاثون عاما من أجل فهم العلاقة القائمة بين هياكل السلطة وفهم التفاعلات في أنظمة السلطة الأبوية والعنصرية والطبقية وتلك المتعلقة بالجنسانية الغيرية مما أفضى إلى توسع في مفهوم السلطة فيمكن للبشر أن يتمتعوا بالسلطة المؤسسية أو الهيكلية دون أن يدركوا ذلك[2].

إن مقاربة النوع الإجتماعي وكما بينا قبل يقصد منه مجموع المفاهيم الإجتماعية حول التصرفات والنشاطات التي تعتبر ملائمة لكل من المرأة والرجل وتدور حول الحقوق والسلطات التي يمكن أن يتمتع بها كل من النوعين "الذكر والأنثى" حسب الأعراف الإجتماعية والتراكمات الثقافية لمختلف المجتمعات، وعلى هذا الأساس يعتبر النوع الإجتماعي كفئة إجتماعية تقرر فرص للإنسان

[1] المرجع نفسه، ص ص،206،208.

[2] شارلين ناجي هيبي–بايبر ،باتريشا لينا ليفي، ترجمة : هالة كمال،**مدخل إلى البحث النسوي**، ممارسة وتطبيقا، مطابع الأهرام التجارية–مصر–
ط1،2015. ص،254.

في الحياة وتحدد مشاركته في مختلف نشاطات المجتمع بما في ذلك النشاط الإقتصادي الأمر الذي يكسب مفهوم النوع الإجتماعي في ذاته قيمة تحليلية[1].

ويعد إدماج مفهوم النوع الإجتماعي إستراتيجية تهدف الوصول إلى المساواة المتعلقة بالجندر وتهتم بالتخطيط والتنظيم والتحسين والتقييم لعمليات السياسة المتقدمة بحيث يكون المنظور المتعلق بالجندر متحدا ومدمجا في السياسات التنموية والإستراتيجيات ولكي يكون مفهوم الجندر مؤثرا هناك العديد من المراحل الواجب إتباعها أبرزها الإحصاءات المبنية على الجنس والمعلومات النوعية بهدف تنفيذ تحليلات جندرية وتطوير أهداف المساواة وتحديد الرقابة التي تتمتع بالحساسية للجندر وأنظمة التقييم والمؤشرات[2] ومن أبرز هذه المؤشرات هو مؤشر الفجوة العددية بين الرجال والنساء ونسبة وصول النساء إلى مراكز إتخاذ القرار والقدرة على الأداء بفاعلية، وفي الواقع أن الإهتمام بتفعيل هذه المقاربة كان نتاج البحوث والدراسات المعمقة حول موضوع "المرأة والسياسة" خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات السبعينات والتسعينات وإن إختلفت في منهجية وطريقة طرحها إلا أنها كلها أعتمدت على المرأة كوحدة للتحليل، كما ركزت على موضوع السلطة وكانت أغلبها تمس بهذا الموضوع بشكل أو بآخر، من أجل تطوير السلطة وبالتالي إحداث التغيير.

ولقد شعرت الكثير من النسويات بالقلق تجاه سلطة الدولة فوفقا لما طرحته " كارول باتمان" تدخل النسوية الليبرالية في تحالف غير سهل مع الدولة عندما تعتمد على فكرة العقد الإجتماعي من أجل تعزيز المساواة بين الرجال والنساء، فقد حاول البحث في مجال النساء والسياسة جعلها مرئية وفاعلة في العمل السياسي على عكس البحوث السلوكية وذلك ليس فقط بإعتبارها فرد وإنما أيضا كقوة سياسية جماعية منظمة[3].

4- نقد المفاهيم القائمة على النوع الإجتماعي حول السلطة:

يقع مفهوم السلطة في مركز البحوث السياسية التي تقوم على التحليل الوصفي والمعياري والمفهوم " التطوعي" للسلطة يمكن إعتباره أحد منتجات الحداثة نظرا لإمتداد جذوره إلى نظرية العقد الإجتماعي والفردية المناهجية التي تشكل الخيار السلوكي والعقلاني لدراسة السياسة، ولقد كان "

[1] علي عبد القادر علي، **التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية**، سلسلة إجتماعات الخبراء، العدد 22، ص 9.

[2] زينة خروب وأمل الخاروف، **واقع إدماج النوع الإ في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الأردن**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 31،2017 ، ص1161.

[3] ميرفت حاتم ، **نحو دراسة النوع الإجتماعي في العلوم السياسية**، ترجمة، شهرت العالم، مؤسسة المرأة والذاكرة، دار إلياس العصرية ، القاهرة، ط1، 2010 ، صص،29،28 .

هوبز" أول من أدرك مفهوم التطوعية الذي يربط السلطة بالنوايا والإستراتبجيات التطوعية للأفراد الذين يسعون إلى تعزيز مصالحهم، وفي هذا الإطار فإن السلطة ليست سوى " الوسيلة الحالية للخير في المستقبل"، ولقد قامت الباحثات النسويات بتطوير نقد تفصيلي للمفهوم التطوعي للسلطة وأوضحن أنه يرتكز على مفهوم معيوب يتسم بمركزية ذكورية واضحة للطبيعة البشرية ويضع الأفعال الفردية والشؤون الدولية على قدم المساواة مع نموذج بعينه حول " الذكورة التجريدية"[1].

وبديلا عن النموذج التطوعي للسلطة هناك المفهوم " الهرمنيوطيقي" الذي تطور خلا ل تراث الفينومينولوجيا الألمانية ويدرك أن السلطة مبنية في المعاني المشتركة لمجتمعات بعينها وبإتساقه مع البنى الرمزية والمعيارية المختلفة التي تشكل العقلانية العملية للفاعلين الإجتماعين، فإن النموذج الهرمنيوطيقي للسلطة يعي بقوة العادات الذاتية الجماعية التي تجعل الفعل بشكل عام وإستخدام السلطة بشكل خاص ممكنا وواضحا وقد خصصت الباحثات النسويات هذا المفهوم للسلطة للبحث في الأثار السياسية الرمزية للنوع الإجتماعي، أي تشفير أشكال بعينها من السلوك الإنساني بإعتبارها ذكورية أو أنثوية في الأساس وإفتراض ان رمزية النوع الإجتماعي تقود إلى توليد منطق لسلوك مناسب يصوغ الفهم الذاتي للفرد وطموحاته كما يؤدي إلى هيكلة الفرص اللإجتماعية والسياسية فعلى سبيل المثال عند تشفير العقلانية والكفاءة والقيادة بوصفها ذكورية، يجري تطبيع السلطة الذكورية وإضفاء الشرعية عليها وعندما يرمز للأمة كإمرأة ويجري حث الرجال على المخاطرة بحياتهم للدفاع عنها تصبح أعراف المواطنة والشجاعة ذكورية بإمتياز،كما حاولت النسويات ربط لا تماثل النوع الإجتماعي بالسلطة في معتقدات وقيم الملامح البنيوية للحياة الإجتماعية والسياسية وإستخلصن من نموذج بنيوية السلطة تأكيد وجود ممارسات عدم المساواة مضمورة في المؤسسات والهياكل على نحو يؤدي إلى تمكين المسيرة الذكورية من العمل بصورة مستقلة عن إرادة فاعلين بعينهم[2].

ولكي يكون إدخال مفهوم النوع الإجتماعي مؤثرا يجب إتباع عدد من المراحل الأساسية بهدف تنفيذ تحليلات جندرية وتطوير أهداف المساواة المتعلقة بالجندر وتحديد الرقابة التي تتمتع بالحساسية المتعلقة بالجندر وأنظمة التقييم والمؤشرات[3].

[1] ميرفت حاتم، ،نفس المرجع السابق، ص79

[2] نفس المرجع السابق، ص 80 .

[3] زينة خروف،مرجع سابق، ص1161.

كما طرح "فيش" في دراسته حول النوع الإجتماعي والديمقراطية وجود علاقة سببية بين المساواة بين الجنسين والديمقراطية فتوصل إلى وجود علاقة داله إحصائية بين ضعف الأداء على مستوى المؤشرات الخاصة حول النوع الإجتماعي وضعف الآداء في مجال الديمقراطية[1].

فمن خلال إكتشاف الأنساق القائمة بين الوثائق الموجودة والمفقودة من خلال علاقات السلطة والنوع في المجتمع يتم خلق روابط جديدة تساعد في فهم العلاقة القائمة بين النوع والسلطة، وإن التدخل النسوي في الثقافة الجماهرية يساعد في خلق براغمتية لإحداث تحول في موازين القوى وتمهيد الطريق أمام التغيير وإحداث تحول في المجتمع.

ويحتاج إبراز دور المرأة في السياسة إلى تعزيز الهوية السياسية بوصفها مرجعية رئيسية لذلك، بضمان حق المساواة الكاملة وتجريم التمييز والعنف ضد المرأة مما يقتضي إستبعاد كل المرجعيات البطريركية التي تعزز الإنتماءات غير المدنية مثل الإنتماءات الدينية والمذهبية والقبلية والعرقية كما يقتضي تحديد الهوية السياسية تبني شمولية العملية التشاركية.

5- العدالة والنوع الإجتماعي:

إن التحول الديمقراطي والسياسي حقق مزيدا من الإهتمام والتركيز على كافة الشرايح السكانية المهمشة وبالتالي السعي لتحقيق مزيد من التمكين السياسي للمرأة،مما يطرح إتفاق في الرؤية إزاء موقع المرأة في الخريطة السياسية وفي هياكل السلطة ودوائر النفوذ وهو ما يسمى بتحقيق العدالة.

والعدالة بوصفها عملية تدمج أربع جوانب:

- المصالحة: تتطلب العدالة التنوع داخل المجتمع وحدة الإختلاف والتبادل والإندماج وعدم إبادة التعارضات والتمايزات ويمكن بناء العدالة على أساس الحفاظ على لعبة الإختلاف وليس الإلتزام بمقياس منسق أو تماثلية.

- التبادلية: تدل التبادلية على مشاركة مستمرة وإن كان تعريفها للسلطة وتبادلية إتخاذ القرار غبر دقيق وهي لا تتطلب تساوي القوة لكنها تحول دون السيطرة.

- الإعتراف: يتضمن الإقرار بشرعية الأخرين وضرورة أخذهم في الحسبان وقبول إنفصالهم الأساسي وإختلافهم عن ذات الفرد، كما يتضمن الإعتراف التطابق مع الآخر ورؤيته بشكل ما بإعتباره مثل ذات الفرد أو جزء منها.

[1] ميرفت حاتم، مرجع سابق، ص 193.

– الحكم: عملية من التوازن والتناسب والدليل والتأمل ويتضمن القدرة على رؤية الأشياء من وجه نظر الآخر وبالتالي إستدعاء صفات التقمص العاطفي، التخيل، المنطق والموضوعية كما يرتبط الحكم بالأفعال وتقييم الأثار المترتبة على القرارات السابقة ووضع الخيارات الحالية في سياق إحتياجات الأفراد والجماعات[1].

6– مقترحات لتمكين "التمكين" السياسي للمرأة:

وحتى نسلط الضوء حول مقترحات نابعة من إحتياجات ملحة وممكنة بعد حراك أسقط نظام سابق وهو بصدد الإطاحة بركائز وأسس نظام شمولي وسلطوي عبر أليات متعددة ويحتل فيها الدستور الصدارة من حيث تنظيم العلاقة القائمة بين السلطة والمواطن وتحديد طبيعة النظام وضمان الحريات.

يجب وضع سياسات وإتخاذ تدابير مؤقتة تتضمن إجراءات إيجابية لتأكيد تمكين المرأة سياسيا: مثل الديمقراطية والتكافؤ والمشاركة الجندرية المتوازنة بين الجنسين في جميع مجالات السلطة وتخصيص نسب للحد الأدنى للنساء في جميع الهيئات والمؤسسات التنفيذية والتمثيلية من أجل معالجة التمييز الهيكلي والإقصاء على أساس الجندر حيث تصبو النسبة للمناصفة وإستخدام لغة تشتمل على صيغ المذكر والمؤنث مع الأخذ بعين الإعتبار المدلول الرمزي وهذا العمل تقوم به لجنة مختصة لجندرة اللغة تشمل الألقاب والوظائف والأدوار لأن لغة المذكر لا تعد مرجع محايد، فإعداد مستقبل ديمقراطي يعني أننا بحاجة إلى فضح ومواجهة مظاهر العقلية الأبوية في جميع الميادين دون إنتضار تغيرات جذرية في البنية التحتية والتي تحتاج إلى عقود طويلة من الزمن[2].

وإن التأمل في أوضاع المرأة داخل الدساتير بشكل خاص وداخل القوانين والإتفاقيات الدولية بشكل عام يدفعنا إلى القول أن الديمقراطية بمفهومها الواسع هي ليست ثقافة فرد أو جماعة ولكن ثقافة مجتمع بأكمله وليست مجرد قواعد وتنظيمات إجتماعية وسياسية والتواصل الدائم مع القاعدة الشعبية هو الضمان لإستمرار الثقة والتقدير وكذلك حضور المرأة في اللجان المختلفة هام جدا لمساعدتها على فهم ما يحدث في المطبخ السياسي.

[1] نفس المرجع السابق، ص66.

[2] سوسن زكزك وآخرون، **المدخل إلى دستور حساس للنوع الإجتماعي**، ص31.

إن الحاجة ماسة إلى وضع خطة شاملة تعالج مشاكل المرأة بصورة متكاملة مع مشاكل المجتمع ككل وتشير إلى التغيرات الأساسية اللازمة ولتحقيق مثل هذه الخطة لابد من توافر العناصر التالية[1]:

– وجود سياسة واضحة ومناخ ملائم لدمج المرأة في عمليات التنمية القومية.

– متابعة وتنفيذ تلك السياسات من جانب السلطة في مختلف المستويات وجمع المعلومات والبيانات حول الوضع القائم.

– توفير الجهاز الكفؤ والموارد البشرية اللازمة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة ودعمه بالتشريعات الازمة.

– بعث التنظيمات النسائية وتدعيم القائم منها.

إن التحول النوعي في العلاقات البنيوية للمجتمع وتحرر المرأة رهين بتحرر الرجل وإنعتاق المجتمع وإن ثنائية السلطة الظاهرة والسلطة الخفية تترجم الإختراق الحاد للمجتمع المدني ومصادرة أشكاله التمثيلية الأولية ومنع تبلور أي تكتل متميز بداخله فجاء الوصف للعلاقة بين الدولة والمجتمع ب:" دولنة المجتمع" وإقصاء المجتمع المدني مما يعبر عن جدلية الطلاق والتسلط بين الإثنين[2].

وهو ما أدى إلى إزدواجية في العلاقة بين الفكر والواقع وإنعكس بدوره على تشكيل الوعي لدى الأفراد والجماعات ويمكن تحديد وعي المرأة بذاتها في الجوانب التالية:

– وعي المرأة بذاتها أي صورة الذات لديها وهو إقتناعها وإعتزازها بكونها أنثى وإمراة وبالتالي التعامل مع جسدها وعقلها بنوع من الثقة والإستقلال وعدم إحساسها بالدونية نتيجة وجود فروق تشريحية بينها والرجل.

– وعي إجتماعي وينقسم إلى:

وعي يتعلق بعملية تقسيم العمل الإجتماعي بين المرأة والرجل وفهم المرأة وإدراكها للأسباب والأبعاد الإجتماعية والتاريخية لعملية التمييز، ووعي يتعلق بعملية تقسيم العمل وعوامله الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تراكمت تاريخيا وإنضوت تحت ما يسمى بالحتمية البيولوجية، وفي الأخير وعي سياسي يتعلق بفهم وإدراك طبيعة النظام السياسي القائم بعلاقاته الداخلية وإرتباطاته الخارجية والإلمام والإستعاب لأهم القضايا والتحديات السياسية على المستوى الوطني والقومي والدولي والوعي

[1] مريم سليم وآخرون، **المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1999، ص72 .

[2] مريم سليم وأخرون، مرجع سابق ،ص، 117

لا ينمو بعيدا عن المؤثرات الإجتماعية والسياسية والفكرية السائدة[1] وإن التدخل النسوي في الثقافة الإجتماعية يقدم سياسات إستراتيجية لإحداث التحول في موازين القوى وتمهيد الطريق أمام التغير وإحداث تحول في المجتمع ومواجهة المعوقات الخاصة بالمرأة كنوع، كالمعوقات الخارجية وإختراق السقف الزجاجي لتحقيق النجاح في المراكز القيادية بالإعتماد على قدرتها على التغلب على النمط الثابت الذي وسمه لها المجتمع حتى تظهر طاقاتها الحقيقية وتخترق السقف الزجاجي الذي يعوق تقدمها ولن يتم ذلك إلا بالقضاء على النظرة النمطية التي تحددالإختلافات بين المرأة والرجل مما يستوجب أن تخوض المرأة مخاطرة مدروسة من خلال النظام السياسي والتوجه الإيديولوجي للدولة الذي يساعد على نجاح المرأة المهني وقد يقف كمعوق أمامها فهو يلعب دورا أساسيا في تشكيل شخصية المرأة وتوجيه طموحها.

كما أشارت دراسات عن المرأة في الحياة العامة أجراها قسم تحسين أوضاع المرأة في الأمم المتحدة أنه لتغيير القيم المختلفة للحياة العامة يتعين مشاركة المرأة في الحياة السياسية بأعداد كبيرة محسوسة فكلما قل عدد السيدات في الحياة العامة كلما قلت قدرتهن على تأكيد القيم والأولويات الخاصة بالمرأة وعندما تنجح المرأة في الوصول إلى المستويات العليا في الوظائف المدنية للدولة فإنه يفتح أمامها الأبواب لمزيد من السلطة السياسية من خلال التعين في المناصب الحكومية[2]، وهو ما شهدناه في التغير الحكومي بعد الإنتخابات الرئاسية في بداية شهر جانفي لسنة 2020 أين تم تعين خمس وزيرات من بينهن وزيرة كانت نائبة في البرلمان " بسمة عزوار" على رئس الوزارة المكلفة بالعلاقات بين البرلمان والحكومة.

إن التوجه اليوم لتحقيق تمكين فعلي للمرأة يحتاج خمس مقومات هامة:

1- النخبوية: وتمتد إلى الأليات الطبيعية التي يستخدمها الجمهور العام في تبادل الأفكار والقيم أي على مستوى الجذور حتي تكون السياسة المقترحة نابعة من الطلب وليس العرض، ونقصد بالجذور عملية التنشئة الإجتماعية في جميع مستوياتها ومختلف مراحلها المستمرة وفي المدرسة والأسرة والمسجد.

[1] نفس المرجع السابق،ص،172.

[2] شارلين ناجي مرجع سابق، ص ص،267-268.

2- سلسلة إستطلاعات الرأي العام: ويه يقاس نبض الجسد الإجتماعي بعد حقنه بفكرة أو توجه جديد بشأن التمكين السياسي للمرأة ولكي يتطور الرأي العام هو الآخر وينضج ويصبح أكثر عقلانية وأقل إنفعالية.

3- طرح ورقة بيضاء: تتضمن النوايا والتوجهات الأولية بشأن تمكين المرأة سياسيا ثم الحصول على ردود الفعل من القوى المنظمة سواءا كانت أحزاب أو جمعيات أو وزارات وغيرها، ثم تطوبر تلك الورقة إلى ورقة سياسية وبلورتها بما يراعي الإلتزامات الدولية والأطر القانونية الملزمة وطبيعة المجتمع، ثم تحديد الأولويات وتخصيص الموارد اللازمة ووضع أفق زمني وعلاقات إسترشادية لكي نستطيع قياس التقدم في مرحلة محددة.

4- أن تكون الإرادة السياسية ملزمة للسلطة التنفيذية:من خلال السبطة التشريعية التي تفرض سياسة واضحة ومستقرة بشأن التمكين السياسي للمرأة بمعناه الشامل أي إستحضار موضوع المرأة أو ما يسمى منظور النوع الإجتماعي عندما يتصدى البرلمان للموضوعات المختلفة ومن المفارقات في المشاهدات البرلمانية أن العضوات قد يتأثرن بالإلتزام الحزبي السياسي أكثر من تأثرهن بأجندة النوع الإجتماعي[1].

كما يكشف الجدل البرلماني في عدد من المجالس العربية عن إشكالية مزدوجة في تعاطي المشرع مع موضوع المرأة من خلال السلبية في تحديث التشريعات من منظور النوع الإجتماعي من خلال طرح برامج سياسية أكثر منها تشريعية كما يجب أن تصاحب الرؤية إلتزام بتخصيص الموارد اللازمة لإنقاذ هذه الرؤية ففي العادة يصل النقاش حول الإرادة السياسية وتوجهات النخبة إزاء موضوع المرأة إلى طريق مسدود إذ تركز هذه الرؤية فقط على النوايا.

ويجب أن تكون هذه الرؤية قابلة للتحقيق بحيث تستطيع السلطة إستكشاف المخاطر والفرص الحقيقية لتمكين المرأة سياسيا بحيث يصعب الحكم على جدوى التمكين السياسي للمرأة لأنه ما يزال في مرحلة الإستهلال برغم كل التقدير للمبادرات الفردية والجماعية والمؤسسية لتعزيز إنخراط المرأة في السياسة، ولكن في الوقت نفسه هناك مخاطر جادة ومخاوف حقيقة إزاء التمكين السياسي للمرأة سواء نابعة من قناعات وثقافة سائدة أو بالنظر إلى تواضع إنحياز المرأة أو مخاوف من السياق السياسي والإجتماعي العام والمزايدة على السلطة من جانب المعارضة بإستخدام سلاح " المرأة" ومن ثمة يتأثر

[1] علي الصاوي وآخرون، **واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي**، عمان الأردن،2007، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، مطبعة الأجيال، ص ص34،35.

موضوع المرأة بهشاشة حالة الإستقرار السياسي والإجتماعي والعناصر السابقة تؤثر في جدية وواقعية الإرادة السياسية نحو تمكين المرأة تشكل تحديا أمام المرأة في الحياة السياسية[1].

[1] علي الصاوي، مرجع سابق ، ص، 38.

وتلخيصا لما سبق فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى محاولة رصد واقع التمكين السياسي للمرأة في الجزائر وذلك من خلال بيان مكانتها الإجتماعية والتي تدرجت بحسب المراحل التاريخية والسياسية للمجتمع وكذلك بحسب تنوع الاليات المفعلة من قبل السلطة السياسية في كل مرحلة، من مصادقة على إتفاقيات حماية المرأة وتشريع قوانين محلية تضمن لها الحقوق والحريات، كما عرجنا في دراستنا على وضع المرأة في البرلمان من خلال تقديم بعض الإحصاءات لتواجد المرأة في العمل النيابي في مختلف المراحل ودراسة النظام الإنتخابي الحصصي وأهم ما جاء في شأنه من بيان أهم سلبيات وإجابيات هذا النظام، كما أن التوجهات الإيديولوجية للتمثيل النسوي تساعد على فهم واقع تمكينها السياسي، وحاولنا في العنصر الأخير من الفصل تقديم رؤية مستقبلية لتفعيل أداء المرأة النيابي من خلال إعمال الإستراتيجيات التقنية والتي تمنح المرأة القوة والمرونة في نفس الوقت، قوة الأداء ومرونة في التعلم والتعامل مع التغيرات لإحداث أثر وفارق فعلي في العمل، فالبرغم من أنها مرحلة هامة وصلت إليها مختلف القوى المؤثرة في عملية تمكين المرأة إلا أن التمكين مازال يحتاج إلى " تمكين" في ظل المعطيات السياسية والإجتماعية الراهنة والتي تعبر محطات هامة من التغيير والتحول وتطلب درجة كبيرة من وعي المرأة بذاتها أولا وفهم أهم خصائصها وإحتياجاتها ووعي إجتماعي وسياسي عام يمكنها من فهم وإدراك مختلف التوجهات السياسية الداخلية والتأثيرات الخارجية للتمكن من إعطاء البدائل والحلول.

الباب الثاني:

الدراسة الميدانية

الباب الثاني: الدراسة الميدانية

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

الفصل السادس: النظام الإنتخابي الحصصي وتكريس التمكين السياسي للمرأة

الفصل السابع: التمكين السياسي للمرأة ومستوى الوعي والأداء البرلماني

الفصل الثامن: المعوقات الإجتماعية والسلطة الذكورية وتمكين المرأة.

الفصل الخامس:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

أولا- مجال الدراسة:

ثانيا-المنهج وأدوات جمع البيانات.

إن الإجراءات المنهجية المتبعة في دراستنا تعد من أهم مراحل البحث والتي إقتضت منا تحري الدقة في إنجازها لأنها من أهم خطوات البحث الإجتماعي، فهي حلقة الوصل بين الجانبين النظري والميداني للتوصل للإجابة عن تساؤلات الدراسة فتضمن هذا الفصل شرح وتفصيل للإجراءات والوسائل التي إعتمدناها في البحث والوسائل التي إستعنا بها في جمع المعلومات، وعليه سنعرض في هذا الفصل الإجراءات المنهجية المتبعة وتبرير إستخدامها وكيفية توظيفها إذ يتضمن الفصل العناصر التالية:

مجال الدراسة، المنهج وأدوات جمع المعلومات والأساليب الإحصائية المعتمدة.

أولا- مجال الدراسة:

إن الدراسة الميدانية لأي بحث إجتماعي تقتضي تحديد مجاله الجغرافي وحيزه المكاني والزماني وذلك لأن الظواهر الإجتماعية المدروسة قابلة للتغير بحسب الزمان والمكان والتي يحددها وبدقة عنوان البحث وكما هو مبين في عنوان العمل فإن بحثا يتعلق بالسلطة السياسية وتمكين المرأة في الجزائر والنساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني هن موضوع البحث الميداني.

1- المجال المكاني للدراسة: لقد حددنا مكان دراستنا بالمجلس الشعبي الوطني الكائن مقره في الجزائر العاصمة أين تتواجد أكبر نسبة من النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني خاصة عند إنعقاد الدورات وجلسات التصويت وأيضا على مستوى اللجان الدائمة داخل المجلس أو داخل مكاتب الكتل البرلمانية.

لماذا البرلمان؟

- حيث أنه وبعد إطلاعنا المعمق على العنوان الرئيس للدراسة ومتغيراته التي تتمحور حول السلطة السياسية وتمكين المرأة إتضح أن المجال المناسب لهذه الدراسة هو المجلس الشعبي الوطني فطبيعة الموضوع تنصب على النسق السياسي الأعلى وعلية فالممارسة السياسية للمرأة وتمكينها تعبر عنه ممارستها البرلمانية أكثر من الممارسة المحلية.

إن البرلمان هو المؤسسة السياسية الطبيعية لحشد الإرادة السياسية وبلورة إلتزام المجتمع لتمكين المرأة، ويعد المجلس الشعبي الوطني هو حقل التجارب الأمثل في التعامل مع قضايا التمكين السياسي للمرأة الجزائرية وذلك من خلال إلقاء الضوء على طبيعة التمثيل فيمكن أن نتصور تولي إحدى العضوات رئاسة المجلس الشعبي الوطني. .و مع مواصلة التجارب يمكن الوصول إلى نتائج هامة تخدم موضوع تمكين المرأة.

أيضا إن البرلمان بإعتباره هيئة تشريعية ومن ثمة إمكانية تأثير المرأة البرلمانية على السلطة العامة والسلطة السياسية خاصة، بإعتبارها شريك فاعل في العمل السياسي، وإن الإجابة على إشكالية الدراسة من حيث مدى كون المرأة شريك فاعل في العملية السياسية ومعرفة طبيعة العلاقة بين السلطة السياسية وعملية تميكن المرأة لا يتأتى إلا من خلال إجراء بحث ميداني مع عضوات البرلمان وتحليله للوصول للنتائج ومعرفة أثرها على الواقع الإجتماعي ومحاولة تقييم آداء النائبات في البرلمان ومشاركتهن في العمل التشريعي والرقابي.

وتقع مؤسسة المجلس الشعبي الوطني في الجزائر العاصمة في شارع زيغوت يوسف وهو موقع هام وإستراتيجي وهو مؤسسة من مؤسسات الدولة الجزائرية والمنتخب أعضاؤها من طرف الشعب والذي تأسس في 20 سبتمبر 1962 وهو الغرفة الأولى من البرلمان الجزائري ويتكون من 462 نائبا وقد حدد النظام الداخلي للمجلس هياكله وأجهزته وأبرزها مكتب المجلس وهيئة الرؤساء والمجموعات البرلمانية وهيئة التنسيق واللجان الدائمة والبالغ عددها 12 لجنة أبرزها:

- لجنة الشؤون القانونية والإدراية والحريات.
- لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية.
- لجنة الدفاع الوطني.
- لجنة المالية.
- لجنة الشؤون الإقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط.
- لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية.
- لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة.
- لجنة الثقافة والإتصال والسياحة.
- لجنة الصحة والشؤون الإجتماعية والعمل والتكوين المهني.
- لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية.
- لجنة النقل والمواصلات والإتصالات السلكية واللاسلكية.
- لجنة الشباب والرياضة والنشاط الجمعوي.

ومن مهام ووظائف المجلس الشعبي الوطني: من بين أهم وظائف أعضاء المجلس ما يلي:

- التشريع: وسن القوانين فأي قانون هو موضوع مناقشة من طرف أعضاء المجلس ويتم المصادقة عليه ليصدر بشكل رسمي ويكون واجب النفاذ والتطبيق.
- مراقبة سير الحكومة: والتي يمارسها النواب من خلال طرح الأسئلة المكتوبة والشفوية والإستجواب والموافقة على برنامج الحكومة وإنشاء لجان للتحقيق[1].

وما يجدر التنويه به في هذا المجال أنه وأثناء قيامنا بالدراسة الميدانية وتنقلنا إلى عين المكان فقد وجدنا كل الدعم والمساعدة خاصة من طرف مدير التشريع في المجلس والذي أذن لنا للتنقل إلى مكاتب اللجان الدائمة ومكاتب المجموعات البرلمانية وتمكنا من توزيع إستمارة الإستبيان كما أنه وبعد

[1] الموقع الإلكتروني: http ://www.apn.dz/ar/plus-ar/

الظرف الصحي الذي إجتاح العالم بسبب مرض كورنا وخاصة خلال شهر مارس من سنة 2020 فإننا أكملنا دراستنا من خلال التنقل الشخصي ومقابلة النائبات في كل من ولاية تبسة وسوق أهراس وأم البواقي وباتنة وقسنطينة، كما أتممنا توزيع إستمار الإستبيان على بقية مفردات العينة من خلال الولوج إلى صفحاتهن عبر مواقع التواصل الإجتماعي خاصة الفايس بوك.

2- المجال الزمني: تطور بحثنا الميداني إلى عدة مراحل والتي بدأت مباشرة بعد إنهاء الجانب النظري للدراسة فبدأنا بلإعداد والصياغة للإستمارة المعدة للإستبيان وضبطها للنزول للميدان والذي تزامن مع حركة الحراك والإحتجاج الوطني والذي كان في أوجه خلال هذه الفترة مما جعلنا نعمد إلى إجراء الدراسة الميدانية في أقرب الفرص خاصة وأن تداعيات الحراك ونتائجه في ذلك الزمن كانت مجهولة وكان مستقبل البلاد مجهول حيث دامت دراستنا الميدانية ثمانية أشهر من ديسمبر 2019 إلى غاية أوت 2020.

وبذلك يمكن تقسيم المراحل الزمنية للدراسة إلى مرحلتين هامتين: المرحلة الأولى وهي ماقبل كورونا والمرحلة الثانية أثناء كورونا.

- **المرحلة الأولى:** ومهدنا لهذه المرحلة بإعداد إستمارة الإستبيان ومناقشتها مع المشرف وعرضها على التحكيم ثم شرعنا في القيام بالإجراءات المطلوبة للنزول لميدان الدراسة وذلك بالحصول على مراسلة من السيد مدير الجامعة للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني لإستقبالنا من أجل الترخيص لنا للقيام بالدراسة وذلك بتاريخ: السادس من شهر نوفمبر 2019 (مراسلة مرفقة ملحق رقم..) وبتاريخ 2 دسيمبر 2019 تنقلنا إلى المجلس الشعبي الوطني في الجزائر العاصمة إلى مصلحة المديرية العامة للإدارة والمالية ومديرية الموارد البشرية والشؤون الإجتماعية الذي إستقبلنا ووضح أن إجراء التربص مع نائبات المجلس الشعبي الوطني يتطلب منه إجراءات تحترم السلم الوظيفي وقام بدوره بإجراء مراسلة للسيد المدير العام للتشريع حول موضوع إجراء التربص والترخيص لنا بذلك (أنظر لطفا نسخة من المراسلة مرفقة رقم...) ومكثنا لفترة في الجزائر العاصمة إلى أن أتصل بنا السيد المكلف بمديرية الموارد البشرية الذي أعلمنا أنه تم التأشير والترخيص لنا بطلب إجراء التربص وفي تاريخ 8 من شهر ديسمبر تحصلنا على بطاقة التربص وحددت مدتها بشهر كامل قابل للتجديد (نسخة مرفقة رقم..) وما يجب التنويه له في هذا المقام هي المعاملة الراقية والحسنة لكل المسؤولين الذين قابلتهم في إطار إجراء دراستي حيث تم عرض المساعدة المادية المتمثلة في طباعة الوثائق وإستمارات المقابلة وحسن الإستقبال والتوجيه وكذلك توفير خدمة الإطعام طيلة فترة التربص.

وخلال فترة التربص مكثنا في العاصمة فترة شهر كامل تمتد من 8 ديسمبر إلى غاية 7 جانفي، فقمنا بالإتصال بمكاتب اللجان الدائمة أين تقابلنا مع فردات عينة الدراسة ووزعنا إستمارة الإستبيان وكذلك على مستوى مكاتب المجموعات البرلمانية وإلتزمنا بالنزول لميدان الدراسة يوميا إلى غاية نفاذ المدة المحددة في بطاقة التريص، وبعد فترة تحديدا من 20 من شهر جانفي 2020 إلى غاية أواخر شهر فيفري 2020 عاودنا الإتصال بالسيد مدير التشريع والذي مدد لنا فترة التربص لشهر أخر وسمح لنا بقابلة مفردات العينة في البهو المخصص للنواب أمام قاعة الجلسات أين تمكنا من توزيع المزيد من الإستمارات على عدد أخر من السيدات النائبات.

– **المرحلة الثانية:** والتي بدأت بعد الجائحة التي عرفها العالم وإمتدت من شهر مارس2020إلى غاية شهر أوت 2020 أين تنقلنا إلى كل من ولاية تبسة وأم البواقي وقسنطينة وباتنة ووزعنا إستمارات الإستبيان على المبحوثات كما أتممنا العمل من خلال صفحات النائبات في الفايس بوك وإنتهت هذه المرحلة بجمع وإسترداد الإستمارات للقيام بتفريغ البيانات.

3– المجال البشري:

كما هو مبين في موضوع دراستنا فإن مجالها البشري محدد في نائبات المجلس الشعبي الوطني " المرأة" ويتكون مجتمع الدراسة عموما من 462 نائبا تمثل النساء فيه ب 120 نائبة للعهدة النيابية 2017–2021، وعينة الدراسة هي عينة قصدية عمدنا لإختيارها لموائمتها لموضوع الدراسة الذي ينصب بالدرجة الأولى على المرأة الممكنة سياسيا مما يجعل إختيارنا معبر عن المجتمع المدروس.

إن المقصود من العينة هي أعداد مناسبة من مجتمع البحث الأصلي يتم إختيارهم بطريقة معينة[1] والمجتمع الآصلي لدراستنا هم نواب المجلس الشعبي الوطني والعينة التي إخترناها عمدا هن النساء النائبات في المجلس الوطني وتعد عينة قصدية وهي العينة الممثلة والكافية لإنجاز دراستنا، والعينة القصدية يتم إختيارها بطريقة حرة تخدم أهداف الدراسة.

وقد تم تطبيق إستمارة الإستبيان على عبنة البحث لكن لم نسترجع من الإستمارات إلا 78 إستمارة جاوبت عليها النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني من مجموع 125 منتخبة والعدد المدروس يمثل نسبة تجاوزت الستين في المئة من مجموع مفردات العينة مما يجعله معبرا ويمكن تعميم نتائجه.

[1] سيف الإسلام سعد عمر، **الموجز في منهج البحث العلمي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، دمشق، ط،2009، ص: 1

حيث تم توزيع 125 إستمارة والمسترجعة كانت 78 إستمارة والتي قمنا بتفريغها ومعالجتها إحصائيا وفق برنامج spss الإصدار 25 وذلك في جداول إحصائية مركبة ورسوم بيانية توضيحية تنوعت بين الأعمدة البيانية وو الدوائر النسبية والخطوط البيانية وذلك لتقريب النتائج وترجمة الأرقام بشكل تمثيلي بصري، فالتمثيل البياني يشير إلى سلسلة من الوسائل والتقنيات المتطورة التي تساعد على إكتشاف وفحص المعطيات الرقمية وتحليلها وعرضها بصريا مما يساعد على الملاحظة المباشرة والسريعة وتفهم الظاهرة المدروسة ومن ثمة قمنا بالتحليل وفق النتائج المحصل عليها.

ثانيا- المنهج وأدوات جمع البيانات:

1- المنهج:

لا تقوم أية دراسة علمية إلا من خلال إتباع منهج علمي يخدم أهداف البحث ويوصل إلى الإجابة عن تساؤلاته، فالمنهج العلمي هو عبارة عن مجموعة من القواعد يتم وضعها من أجل الوصول إلى حقائق علمية صحيحة تخص موضوع الدراسة فهو عملية لا تخضع لإرادة الباحث بقدر ما تتعلق بطبيعة موضوع البحث وهدفه[1]

وهذه العملية الذهنية المتكاملة تمكن الباحث من من تحديد الوسائل الملائمة للموضوع المدروس وبناءا عليه فقد إستخدمنا في بحثنا المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على وصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا من خلال جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها، كما أنه يعتير من أساليب التحليل التي تركز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة زمنية معلومة للحصول على نتائج علمية يمكن تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة [2].

ولم نكتفي في بحثنا بوصف الظاهرة المدروسة من خلال تجميع المعلومات بل إنتقلنا لمستوى تحليل هذه الظاهرة للإستخلاص النتائج والإجابة على تساؤولات البحث والوصول لفهم نوع العلاقة بين متغيري الدراسة.

---

[1] محمد عبيدات وأخرون، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، دار وائل للنشر، عمان، ط2 ،1999، ص:46.

[2] بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني،منهجية العلوم الإجتماعية ،دار الهدى ،عين مليلة،الجزائر،2004،ص:60

وإنطلقنا في دراستنا من تساؤل مركزي مفاده: ما طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة السياسية وتمكين المرأة في المجتمع الجزائري ؟

والذي إنبثقت عنه العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

ماهو دور السلطة السياسية في عملية تمكين المرأة في الجزائر؟

هل التمكين السياسي للمرأة يشكل تهديد للسلطة السياسية؟

الآليات المعتمدة من قبل السلطة في تحقيق التمكين السياسي للمرأة أثبتت فاعلتها فعلا في الميدان؟

إذا فالنتغير الرئيسي لدراستنا هو السلطة السياسية والمتغير التابع هو تمكين المرأة ونقصد بالتمكين هنا التمكين السياسي والنتغير التابع هو الخاضع للقياس وهو ما يمليه طبيعة الموضوع والذي تم إستخراج أبعاده ومؤشرات الدراسة والتي توضحها إستمارة الإستيبان وما تضمنته من أسئلة.

فلإجابة على الأسئلة المطروحة من شأنه قياس التمكين السياسي وبيان طبيعة العلاقة القائمة بينه والسلطة السياسية.

وإنه ومن خلال تتبع هذا المنهج والإعتماد عليه تمكنا من الوصول إلى نتائج علمية يمكن تعميمها على الظاهرة المدروسة في المجتمع الجزائري.

2- أدوات جمع البيانات:

هي الوسائل التي يستعين بها الباحث في مسيرة بحثه وذلك لتحقيق هدفه من البحث والتي تتماشى وطبيعة الموضوع المبحوث:

1- الملاحظة:

أول أداة يستعين بها الباحث في أي بحث علمي هي الملاحظة والتي تستدعي إنتباه الباحث للقيام خاصة بالإجراءات الميدانية للدراسة وإن إختلفت طبيعة ونوع هذه الملاحظة من بسيطة إلى علمية إلى ملاحظة بالمعايشة وقد إستعنى في بحثنا بالملاحظة البسيطة خاصة عند تنقلنا لمقر المجلس الشعبي الوطني وتنقلنا عبر مكاتبه ومقابلة مفردات العينة، فقد شاهدنا المبنى المؤسساتي الضخم والفخم والمنظم كما أنه وعند تنقلنا في مكاتب اللجان الدائمة خاصة اللجان التي تترأسها النائبات النساء أين لاحظنا تجمع "نسوي" بإمتياز في مكتب لجنة التربية والبحث العلمي تسوده الألفة

والتعاون والتلقائية أما في مكاتب اللجان الأخرى فنجد حضور أقل ومتفرق يالنسبة للعنصر النسوي، وهي الملاحظة التي رافقتنا طيلة إنجازنا لهذا البحث...

2- إستمارة الإستبيان:

إعتمدنا على وسيلة إستمارة الإستيبان والتي طبقناها على عينة البحث كأداة لجمع المعلومات والبيانات الميدانية، وهي تقنية مباشرة للتقصي العلمي الموجه لمفردات العينة وتسمح بإستجوابهم بطريقة موجهة والتي تسمح بتفريغها وتفسيرها كميا من خلال أرقام ونسب.

وتعرف الإستمارة أنها عبارة عن مجموعة من الأسئلة تدور حول موضوع معين تقدم لعينة من الأفراد للإجابة عنها، وتعد هذه الأسئلة في شكل واضح بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي وتجمع معا في شكل إستمارة [1].

بناء إستمارة الإستبيان: تماشيا مع طبيعة الموضوع المدروس وإنطلاقا من هدف الدراسة وبعد الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة المشابهة لموضوعنا قمنا بتصميم إستمارة الإستيبان والتي قسمت إلى ثمانية محاور و44 سؤال وهي إستمارة إستبيان مختطلة تنوعت فيها الإيجابات بين محددة بنعم أو لا وأخرى متاح فيها الخيارات وأسئلة أخرى مفتوحة تركنا فيها الحرية للمبحوث للتعبير عنها و إشتمل كل محور على مجموعة من العبارات الدالة والتي تحقق في مجملها إثبات أو نفي فرضيات الدراسة والتي نبينها في الأتي:

- المحور الأول: البيانات الخاصة: وتضمن العمر والمستوى التعليمي والحالة المدنية وعدد الأولاد والعامل الجغرافي وبيان طبيعة العمل قبل الإلتحاق بالمجلس الشعبي الوطني وممارسة العهدة النيابية كما تضمن الإنتماء الحزبي إن وجد ويبرز هذا المحور أهم الخصائص المشتركة بين مفردات العينة المدروسة[2].
- المحور الثاني: الرؤية الذاتية لعمل المرأة بالبرلمان: وتضمن هذا المحور كيفية رؤية المرأة النائبة لعملها البرلماني وهل ستعارض ذلك مع واجبتها الإجتماعية ومرجعيتها الدينية وأهم دوافع العمل النيابي ومدى فاعلية آدائها البرلماني والهدف من العمل في هذا المجال.
- المحور الثالث: علاقة المرأة البرلمانية بمحيط عملها: يهدف هذا المحور من خلال نختلف الأسئلة فيه إلى بيان طبيعة علاقة المرأة النائبة بمحيط عملها وزملائها وإذا ماكنمت تشعر بتمييز في

[1] أحمد عياد ، مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،ط2009،2،ص:121.

[2] نيفين مسعد، الأداء البرلماني للمرأة العربية ، مرجع سابق ،صص:192،193.

العمل بينها وزميلها الرجل وإذا كان عملها في هذا المستوى قد أحدث فعر تغيير في رؤية المجتمع التقليدية للمرأة وإذا ماكانت تتعرض لأي نوع من العنف داخل عملها.

- المحور الرابع: الإنتماء الحزبي: ويبين هذا المحور علاقة الإنتماء الحزبي كممارسة سياسية بكيفية الإتحاق بالعمل النيابي وتأثيره على نوع الأداء وأهم الإعتيارات التي إعتمدها الحزب في ترشسحها للنيابة المجلس وكيف إستفادة المرأة النائبة من نظام الكوتا ورأيها فيه ومدى نجاعته .
- المحور الخامس: الآداء البرلماني: حاولنا من خلال أسئلة هذا المحور بيان نوع الأداء البرلماني ومدى إلتزام النائبات به من حضور ومناقشة وإقتراح وتصويت والمشاركة في البرامج التكوينية إن وجدت والملتقيات الدولية والتي تنعكس كلها على مستوى الأداء لديها وأهم الأدوار التي تقوم بها في العملية التشريعية من إقتراح للقوانين وإلغاء أو تعديل.
- المحور السادس: تابع للآداء البرلماني " المشاركات والعضويات": إن هذا المحور تابع للمحور السابق من حيث الموضوع وهو الأداء البرلماني ولكن بختلف عنه في أنه يعالج جزئية مختلفة في الأداء والتي تتعلق المشاركة في اللجان المختلفة وطبيعة العضويات وكيفية العمل وتقديم التوصيات ومدى إنعكاس الخبرة النيابية أن وجدت على طبيعة الأداء داخل هذه اللجان ومدى تولي المرأة النائبة للمراكز القيادية داخل المجلس سواء نواب رئيس المجلس أو رئاسة اللجان كما تناولت الأسئلة مدى دعم السلطة للمرأة النائبة وتنكينها سياسيا.
- المحور السابع: تحسين واقع المرأة البرلمانية وتحفيزها: وتناوت أسئلة هذا المحور أراء النساء المبحوثات في أوضاع عملهن وأهم مقترحاتهن لتحسينه وكيف يقيمن تجربة أدائهن.

3- إختبار العينة وصدق إستمارة الاستبيان:

يقصد بالصدق فاعلية الإختبار في قياس ما وضع من أجل قياسه بحيث يقيس فعلا ما وضع من أجل قياسه[1] أي أن الأسئلة تكون وثيقة الصلة بموضوع البحث وقد عرضنا إستمارة الإستبيان على المحكمين اللذين أبدوا ملاحظات وإقترحوا تعديلات تم أخذها بعين الإعتبار لتوضع إستمارة البحث في شكلها النهائي بعد التعرف على مدى ملائمتها لمحاور البحث وقدرتها على جمع البيانات الصحيحة الملائمة لموضوع وهدف البحث.

[1] عبد الرحمن العيسوي، **قاموس مصطلحات علم النفس الحديث والتربية**، 2002، ص: 249.

أ- **صدق الاتساق البنائي وفقا لمعامل ارتباط سبيرمان:** يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور أداة الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الاستبيان.

معامل ارتباط سبيرمان Spearman Correlation Coefficient

يستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين للحالات الاتية:

1- اذا كان كلا المتغيرين او احدهما من النوع الترتيبي (Ordinal Variable).

2- اذا كان كلا المتغيرين او احدهما لايتبع التوزيع الطبيعي، او في حالة البيانات اللامعلمية ويعتبر كمعامل بديل لمعامل الارتباط بيرسون.

الجدول رقم**11** : صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

محاور الاستبيان القياسية	الارتباط مع الدرجة الكلية للاستبيان يساوي=		
	Spearman Correlation	Sig	N
النظام الانتخابي الحصصي	0.621	0.003	20
تمكين المرأة	0.827	0.000	20
الأداء البرلماني	0.886	0.000	20
الادوار النمطية للمرأة	0.573	0.008	20

قـــاعدة: إذا كانت قيمة الاحتمال الخطأ (Sig. or P-value) أقل من أو تساوي مستوى الدلالة 0.05 فإنه يوجد ارتباط معنوي بين محور وأبعاد الاستبيان والدرجة أو المعدل الكلي لإجمالي عبارات الاستبيان.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج تحليل(SPSS)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن معاملات الارتباط بين كل محاور الاستبيان والدرجة الكلية لإجمالي عبارات الاستبيان دالة إحصائيا حيث أن قيمة مستوى المعنوية اقل من 0.05، ومنه تعتبر محاور الاستبيان صادقة ومتسقة لما وضعت لقياسه.

- ثبات إستمارة الإستبيان:

يقصد به تماسك أداة القياس والتجانس في النتائج ويوصف الإختبار بالثبات إذا كنا نثق أنه يعطينا النتائج نفسها عند إعادة تطبيقه مرة أخرى على العينة نفسها بعد مرور فترة من الزمن وفي ظروف التطبيق نفسها، أن الثبات يعطي الثقة من خلال الحصول على نفس النتائج عند تطبيق الأداة أكثر من مرة على الأفراد أنفسهم[1] وقد تأكدنا من ثبات إستمارة الإستبيان من خلال تطبيقها في مرحلتها الأولية على جزء من مفردات العينة أثناء إجراءنا لبحث إستطلاعي فوجدنا التجانس في إجابات المبحوثين مما يجعل الإستمارة تتمتع بالثبات.

[1] بشير صالح الرشيدي، **مناهج البحث التربوي**، دار الكتاب الحديث، الكويت،2000 ، ص:164.

4- الوسائل الإحصائية المستعملة:

لدراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، يتم الاعتماد على الطرق الإحصائية حتى يتم وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينهما، ومن أجل دراسة الاستمارة وتحليل البيانات التي تم جمعها، كان من الضروري القيام بترميز البيانات وإدخالها للحاسوب باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.V25، ثم القيام بتحليل محاور الدراسة تحليل وصفي حسب كل سؤال وقد تم اعتماد الادوات الإحصائية التالية لمعالجة البيانات وتحليلها:

التكرارات: وهو تعداد كل الإجابات المذكورة لأسئلة الاستبيان وتلخيصها في جداول، وذلك عند عرض نتائج الاستبيان[1].

النسبة المئوية: لمعرفة نسبة أفراد العينة الذين اختاروا كل بديل من بدائل الأسئلة وهي الوسيلة الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في تفسير خصائص أفراد العينة ومن ثم تمثيلها في أشكال إحصائية، وذلك من أجل الاستعانة بها في تحليل نتائج محور الاستبيان.

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{تكرار المجموعة} \times 100}{\text{المجموع الكلي التكرارات}}$$

الانحراف المعياري: يستخدم لبيان تركيز وتشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بمحاور الدراسة. ويرمز له بالعلاقة التالية:

$$\delta = \frac{\sqrt{\sum(Xi - \overline{X})2}}{\mathrm{N}}$$

المتوسط الحسابي: يستخدم للتعرف على مستوى شدة الإجابة لأفراد عينة الدراسة[2].

معامل الارتباط سبيرمان: يقيس الإرتباط مدى العلاقة بين الظواهر المختلفة (ظاهرتين أو أكثر أو متغيرين أو أكثر) لمعرفة ما إذا كان تغير أحدهما أو مجموعة منها مرتبطاً بتغير الاخرى.

مربع كاي للاستقلالية[3] Chi Square test for Independence: لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين متغيرين.

إختبار مان وتني (ي) لعينتين مستقلتين Mann Whitney Test (U): من الاختبارات الإحصائية اللامعلمية للمقارنة بين العينات المستقلة، ويستخدم للمقارنة بين عينتين مستقلتين عندما

[1] طارق البدري وسهيلة نجم، **الإحصاء في المناهج البحثية** ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،الأردن،ط2014،2،ص:36.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص:86،87.

[3] المرجع نفسه، ص 158.

تكون البيانات عددية بطبيعتها، وهو في الغالب يستخدم بدلاً عن الاختبار t-test ويعتمد إختيار الادوات والاختبارت الاحصائية لاختبار فرضيات الدراسة على طبيعة البيانات التي نعالجها وطبيعة توزيعها وهناك نوعان من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في اختبار الفرضيات:

أساليب إحصائية معلمية: وتستخدم في حالة البيانات الرقمية التي توزيعها يتبع التوزيع الطبيعي.

أساليب إحصائية غير معلمية: وتستخدم في حالة البيانات الرقمية التي توزيعها لا يتبع التوزيع الطبيعي.

يجب تحديد ما إذا كانت اجابات افراد العينة متبعة للتوزيع الطبيعي أم التوزيعات الاحتمالية؟ هناك عدةطرق إحصائية للكشتف عن نوع التوزيع.

اختبار التوزيع الطبيعي

الجدول رقم **12** : اختبار التوزيع الطبيعي

المحاور القياسية	Kolmogorov-Smirnov Statistic	Sig	نتيجة نوع التوزيع
النظام الانتخابي الحصصي	0.379	0.000	توزيع غير طبيعي
تمكين المرأة	0.151	0.000	توزيع غير طبيعي
الأداء البرلماني	0.151	0.000	توزيع غير طبيعي

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من خلال نتائج الجدول نجد ان مستوى المعنوية sig اصغر من 0.05 لجميع المحاور مما يدل على عدم إتباع افراد العينة للتوزيع الطبيعي.

ومنه يتم استخدام الأدوات **الإحصائية الامعملية** في إختبار الفرضيات.

5/ خصائص العينة:

خصائص العيّنة من النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني يتناولها المحور الأول من الإستبيان من خلال البيانات الخاصة بالمبحوثات، حيث تحدد الخصائص الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للفئة محل الدراسة، والتي قمنا بتحديدها بالمتغيرات التالية: العمر، المستوى التعليمي، الحالة المدنية، عدد الأولاد، العامل الجغرافي، المهنة قبل الإلتحاق بالبرلمان، والإنتماء الحزبي.

والتي سنتناولها بالدراسة والتحليل:

1- متغير العمر:

الجدول رقم 13: يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	25-35سنة	9	11.5
	36-45 سنة	23	29.5
	46-55 سنة	31	39.7
	56-65 سنة	15	19.2
المجموع		78	100.0

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم:1 توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

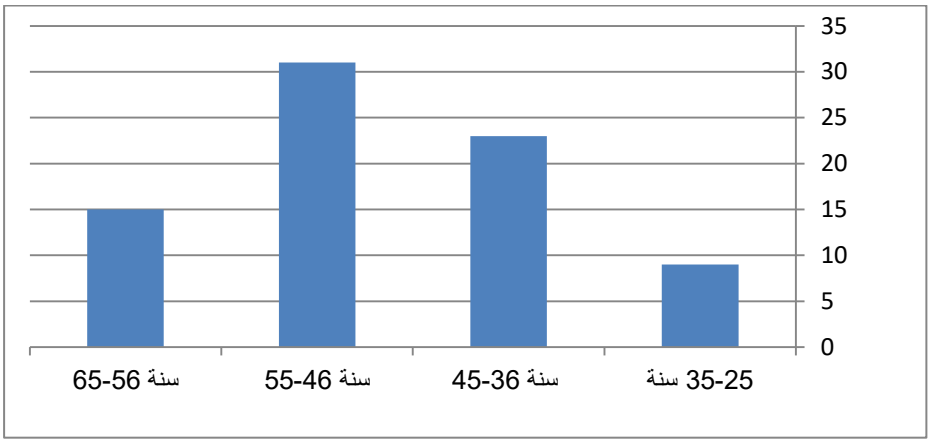

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

إن الفئة العمرية من 46-55 سنة هي الاكثر تكرارا (31 تكرار من اصل 78) بنسبة 39% وهي فئة تتمتع بالنضج ما يؤهلها للممارسة السياسية بخبرة، كما أن هذا العمر يحقق موع من الإستقرار الإجتماعي والأسري والمادي للمرأة مما يجعلها أكثر إقداما على خوض غمار المشاركة المجتمعية الواسعة ومنها المشاركة السياسية، تليها الفئة العمرية من 36-45 سنة بنسبة 29، ثم في المركز الثالث الفئة العمرية الأكبر سنا من 56-65 سنة بنسبة 15% وأخيرا الفئة العمرية الأصغر سنا 25-35 سنة بنسبة 11 % .

نلاحظ أن النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني موزعات على مختلف الفئات العمرية لكن بتباين والأغلبية للفئات العمرية الاكبر سنا مما يؤكد أن للخبرة أهمية كبرى في إقدام المرأة على الممارسة النيابية مع مشاركة الفئات العمرية الأخرى المختلفة.

2- متغير المستوى التعليمي:

الجدول رقم14: المستوى التعليمي للعينة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
إبتدائي	5	6.4
ثانوي	17	21.8
جامعي	58	71.8
المجموع	78	100

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم:2 توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

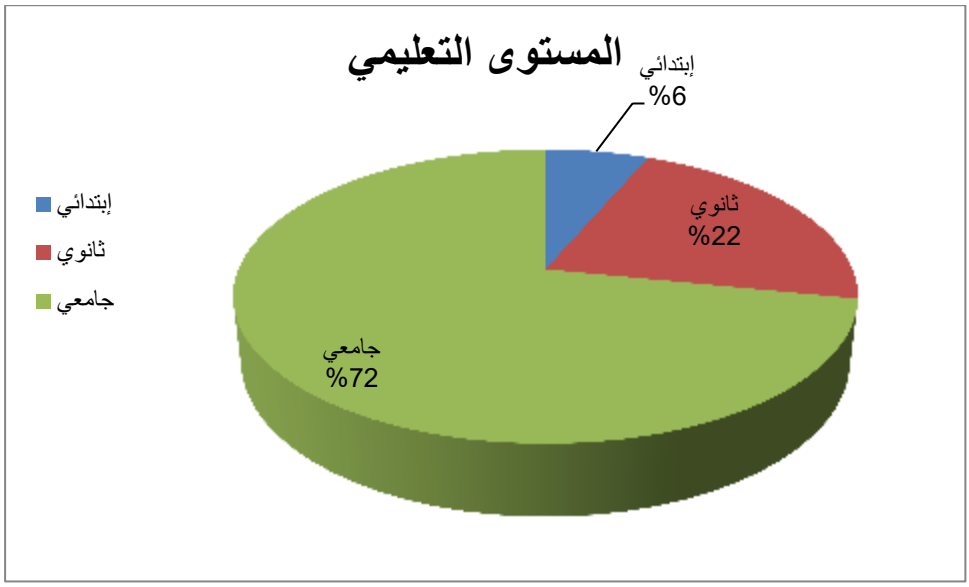

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من خلال نتائج الجدول اعلاه نلاحظ أن أغلبية المبحوثات من النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني لديهن شهادات جامعية بنسبة كبيرة تقدر ب 71% فهي تمثل الأغلبية بمستوى تعليمي عالي ما يكون دفعا لتمكين واثراء قضايا المرأة، بينما فئة المستوى الثانوي بنسبة 21%، أخيرا فئة المستوى الإبتدائي بأقل نسبة 6%.

وإن إرتفاع نسبة النائبات ذوات المستوى الجامعي يدل على دقة إنتقاء المرشحات اللواتي يتمتعن بكفاءة علمية تؤهلن للمهام النيابية التي تتطلب قدرا من المهارة والحنكة العلمية، ومنه فإن التمكين السياسي يكون نتيجة التمكين العلمي للمرأة ووصولها إلى أعلى المستويات العلمية التي تدفعها للطموح في الممارسة السياسية والإستفادة من الأيام الدراسية والدورات التدريبية في المجلس الشعبي الوطني مما يساهم في إرساء ثقافة المشاركة السياسية لديهن.

3- متغير الحالة المدنية:

الجدول رقم:15يبيّن توزيع أفراد العينة حسب متغيّر الحالة المدنية

الحالة المدنية	التكرار	النسبة المئوية %
عازبة	21	26.9
متزوجة	49	62.8
أرملة	3	3.8
مطلقة	5	6.4
المجموع	78	100

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم:3 توزيع العينة حسب متغيّر الحالة المدنية

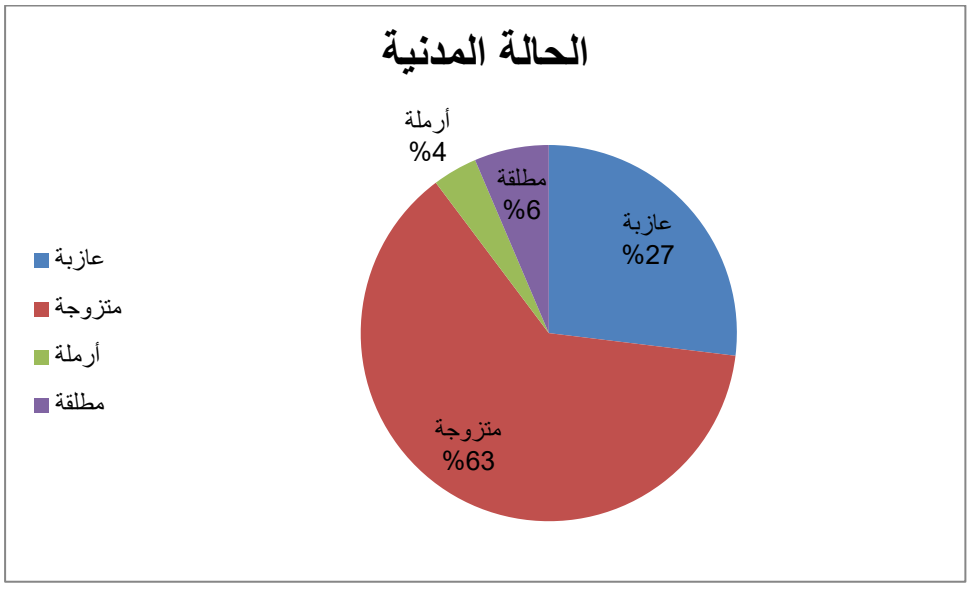

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تبين معطيات الجول اعلاه ان 62.8% من أفراد العينة ينتمين الى فئة المتزوجات حيث كانت هذه الفئة بأكبر نسبة وهي الفئة الاكثر تحملا للاعباء الاسرية والواجبات الاجتماعية ما قد يؤثر على الاداء البرلماني حسب إجبات المبحوثات، بينما فئة العازبات الاقل إلتزامات قدرت بنسبة 26.9%ما يعطيها افضلية مشاركة واداء سياسي، وفئة المطلقات بنسبة 6.4% وفئة الارامل 3.8%.

وهو ما يشكل تحديا للدور الإجتماعي التقليدي للمرأة فقد مثلت النساء المنتخبات المتزوجات النسبة الأكبر مما بحيل إلى توسع وتعدد أدوار المرأة الجزائرية اليوم من محيطها الأسري الداخلي إلى المحيط العام ودورها المجتمعي والسياسي،فدورها كزوجة لم يعد يشكل عائقا بالنسبة لها وهو محصلة التغير الإجتماعي الحاصل والتغير في الذهنيات والنظرة للمرأة.

4-متغير عدد الأولاد:

الجدول رقم16: توزيع العينة حسب عدد الأولاد

عدد الأولاد	التكرار	النسبة المئوية %
2-1	16	20.5
4-3	29	37.2
6-5	7	9.0
أكثر من 6	1	1.3
بدون أولاد	25	32.1
المجموع	78	100

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم4: توزيع العينة حسب عدد الأولاد

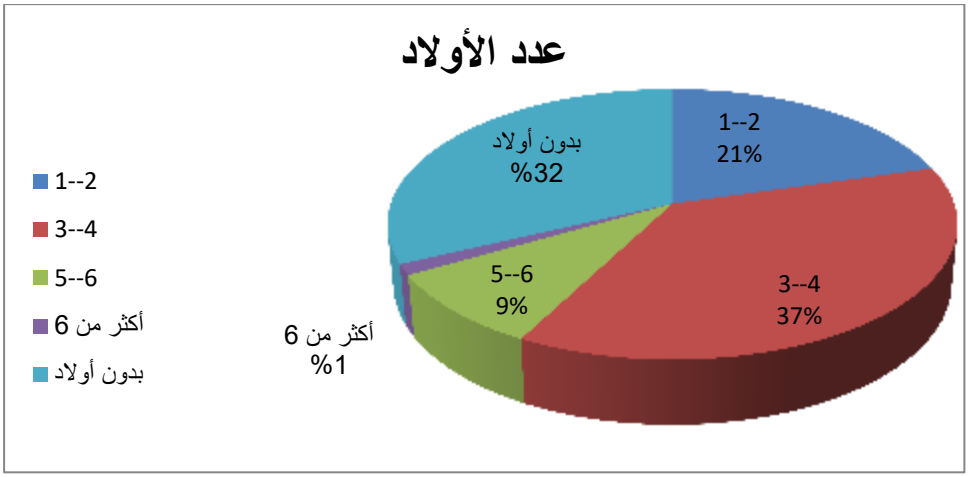

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تشير نتائج الجدول اعلاه ان 37.2% من عينة الدراسة لديهن عدد اولاد من 3-4 باكبر نسبة، بينما 32.1% من العينة بدون اولاد، اما 20.5% لديهن عدد اولاد بين 1-2، 9% من العينة بعدد اولاد بين 5-6، اخيرا 1.3% فقط من المبحوثات بعدد اولاد اكثر من 6.

نلاحظ ان نصف العينة تقريبا 49% لديهم عدد اولاد أكثر من 3 ما يؤكد الإلتزامات اللأسرية لمرأة النائبة والتي لم تنمعها من الإقدام على العمل النيابي وهذا ما يعكس التوجه الحديث للمرأة الجزائرية التي تسعى لمواكبة التطور العالمي وتحقيق المشاركة الفعلية في المجتمع.

5-متغير العامل الجغرافي:

الجدول رقم17: توزيع العينة حسب المنطقة

المنطقة	التكرار	النسبة المئوية %
من العاصمة	15	19.2
من الشرق	31	39.7
من الغرب	15	19.2
من الجنوب	4	5.1
من الوسط	13	16.7
المجموع	78	100

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الجدول: رقم18توزيع العينة حسب طبيعة المنطقة

طبيعة المنطقة	التكرار	النسبة المئوية %
منطقة حضارية	23	29.5
منطقة ريفية	13	16.7
بدون اجابة	42	53.8
المجموع	78	100

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم5: توزيع العينة حسب المنطقة

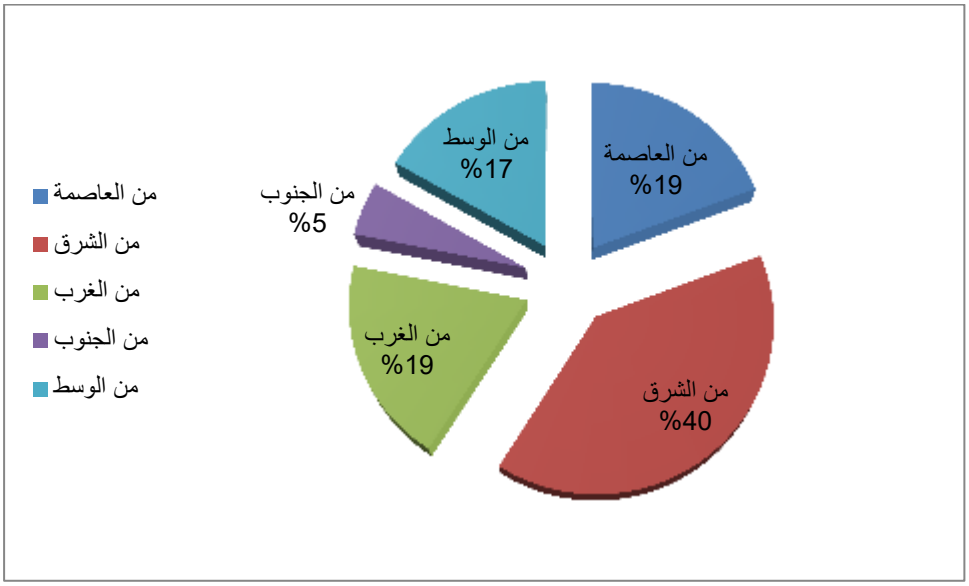

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

حسب الجدول اعلاه نلاحظ توزع افراد العينة على جميع مناطق الوطن بنسب مختلفة، حيث **40%** من المبحوثات من الشرق كاكبر نسبة، ثم العاصمة والغرب بنفس النسبة 19%، منطقة الوسط بنسبة **17%**، بينما منطقة الجنوب بنسبة **5%** كاقل نسبة.

التباين في التوزيع حسب مناطق الوطن يرجع الى صعوبة توزيع الاستبيان وعدم استرجاع عينات منه خاصة في الظروف الاستثنائية الحالية وكانت أغلب المبحوثات اللاتي تمكنا من توزيع إستمارة الإستبيان عليهن من الشرق ومن العاصمة وضواحيها.

بالنسبة لطبيعة المنطقة **29.5%** من المبحوثات كانت اجابتهن انهن من منطقة حضرية، بينما **16.7%** من منطقة ريفية، فيما امتنع **53.8%** عن الاجابة وهي أكبر نسبة وهذا إن دل على شيئ إنما يدل أن النساء المنتخبات وفي ممارستهن النيابية توصبن إلى درجة من الوعي والإنفتاح الذي لم يعد يترك مجال للتفرقة في طبيعة الدائرة الإنتخابية الممثلة فكلها على درجة واحدة من الأهمية والإهتمام.

6- متغير المهنة قبل الإلتحاق بالبرلمان:

الجدول رقم:19 يبيّن المهنة قبل الإلتحاق بالبرلمان

المهنة قبل الإلتحاق بالبرلمان	التكرار	النسبة المئوية %
قطاع التعليم	13	16.7
القطاع العام	23	29.5
الإعلام	4	5.1
الصحة	11	14.1
القضاء	3	3.8
المهن الحرة	20	25.6
قطاعات ومهن أخرى	4	5.1
المجموع	78	100

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم6: يبيّن المهنة قبل الإلتحاق بالبرلمان

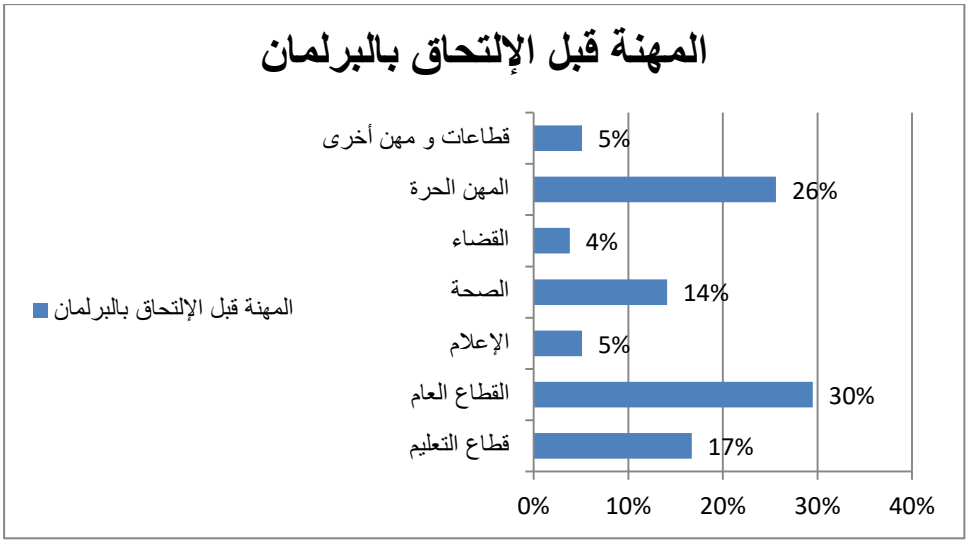

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ من الجدول اعلاه ان 29.5% من المبحوثات من القطاع العام كاكبر فئة، بينما 25.6% من قطاع المهن الحرة، ثم 16.7% من قطاع التعليم، يليه قطاع الصحة بنسبة 14.1%، قطاع الإعلام بنسبة 5.1%، القضاء بنسبة 3.8%، اما أقل نسبة ب5% من العينة من قطاعات ومهن أخرى وبدون عمل.

يمكن القول ان اغلبية المبحوثات لديهن خبرة عمل وتعامل مع الامور الادارية بسبب سيطرة صاحبات القطاع العام وما يتيحه لهن من خبرة إدارية كما أن تقارب النسب الأخرى يدل على أن العمل السياسي لم يعد حكرا على فئة معينة في المجتمع بل هو متاح للجميع على إختلاف مهنهم ووظائفهم.

7- متغير الإنتماء الحزبي:

الجدول رقم: 20 توزيع العينة حسب الإنتماء الحزبي

الإنتماء الحزبي	التكرار	النسبة المئوية %
أفلان	38	48.7
أرندي	20	25.6
حمس	3	3.8
حزب العمال	2	2.6
أففاس	3	3.8
أرسيدي	1	1.3
إنتماءات أخرى	11	14.1
المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الجدول رقم: 21 توزيع العينة حسب الإنتماء الحزبي " إنتماءات أخرى"

الإنتماء الحزبي" إنتماءات أخرى"	التكرار	النسبة المئوية %
الاتحاد من اجل النهضة والعدالة والبناء	2	2.6
الاحرار	2	2.6
التجمع الوطني الجمهوري	1	1.3
التحالف الوطني الجمهوري	3	3.8
الجبهة الديمقراطية الحرة	1	1.3
الحركة الشعبية الجزائرية	1	1.3
تجمع أمل الجزائر	1	1.3
المجموع	11	14.1

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم6: توزيع العينة حسب الإنتماء الحزبي

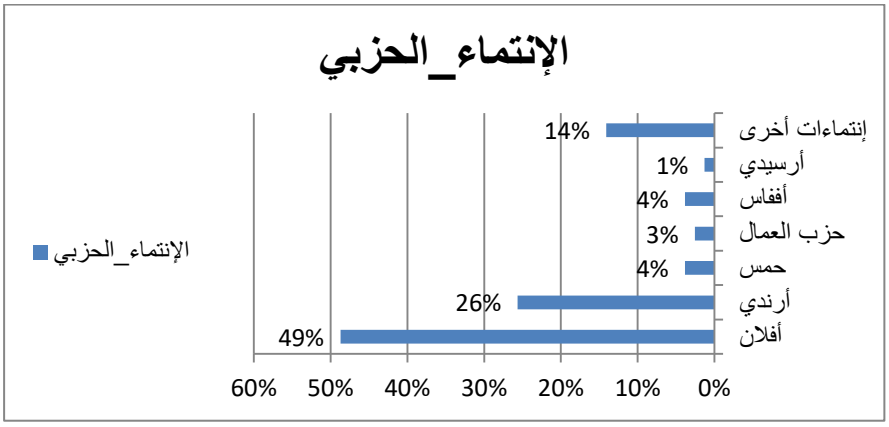

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تبين معطيات الجدول اعلاه ان ما يقارب نصف العينة من حزب الافلان بنسبة 48.7**%**، يليه حزب الأرندي بنسبة 25.6**%**، حزبي حمس وافقاس بنفس النسبة 3.8**%**، حزب العمال بنسبة 2.6**%**، ارسدي 1.3**%**، بينما 14.1% من عينة الدراسة في إنتماءات أخرى.

رغم توزع المبحوثات على عديد الاحزاب والتوجهات السياسية الا ان الملاحظ هو ان 73**%** من النساء المنتخبات من احزاب السلطة (افلان، ارندي)، وهي الأحزاب الحاصلة على الأغلبية في الإنتخابات وبالتالي فإن الإنتماء لهذه الأحزاب القوية يوفر الحظوظ الكبرى لمناضلاتها ليصلن إلى قبة البرلمان.

وعليه وتلخيصا لمجمل ما ورد في هذا الفصل فإنه تبين ومن خلال العرض الوصفي لخصائص العينة المدروسة أنها تباينت من حيث متغير السن بين مختلف الفئات العمرية وكما أن الحالة الإجتماعية لهن تنوعت بين عازبات ومتزوجات ومطلقات وأرامل ومنهن الأمهات واللاتي لم ينجبن بعد، أما المستوى التعليمي فالملاحظ أن النسبة الغالة عليهن هن النساء ذوات المستوى الجامعي مما يشير إلى إرتفاع المستوى التعليمي لأغلب مفردات العينة والذي يرجع عموما إلى إنتهاج الجزائر عقب الإستقلال مباشرة لسياسة إجبارية التعليم ومجانيته في نفس الوقت مما أدى إلى القضاء على ظاهرة الأمية وتمكن المرأة من تحقيق أعلى المستويات التعلمية وهو ما يعد تمكينا معرفيا وهو بعد هام من أبعاد التمكين كما وضحنا ذلك في الإطار النظري لماهية التمكين، والذي بدوره يحقق للمرأة تمكينا نفسيا ويكسبها الثقة في نفسها ومنه قدرتها على تحقيق خياراتها في الحياة، فوصولها للتمكين السياسي هو محصلة لما تقدم وهي متطلبات لا يمكن الإستغناء عنها لتحقيق التمكين السساسي للمرأة.

الفصل السادس:

النظام الإنتخابي الحصصي وتكريس التمكين السياسي للمرأة.

أولا- الإنتماء الحزبي.

ثانيا- تحليل التمكين السياسي للمرأة

ثالثا- المناقشة وإختبار الفرضية

رابعا- النتيجة الجزئية الأولى.

نحاول في هذا الفصل ومن خلال تحليل المعطيات الإحصائية ومناقشة النتائج للوصول إلى مدى صدق الفرضية الأولى للدراسة وإذا كان النظام الإنتخابي الحصصي الذي ميز المرأة تميزا إجابيا وحقق لها التواجد العددي في المجالس المنتخبة والمجلس الشعبي الوطني ميدان دراستنا إذا كان فعلا قد ساهم في تكريس التمكين السياسي لها.

وتحليل المعطيات هي وسيلة لوصف معمق لجميع المشاهدات عندما تكون المتغيرات أو الصفات متداخلة في ظاهرة ما، وهي مجموعة من التقنيات التي تسمح بمعرفة خصائص أو مميزات أساسية في ظاهرة غامضة أو متداخلة في المعطيات والهدف من تحليل المعطيات هو تحديد تركيبة مجموع من خلال المشاهدات دون استعمال الفرضيات الخاصة بتركيبة هذه المتغيرات أو المشاهدات، ويعود السبب الرئيسي الذي يدفعنا لتحليل ووصف المعطيات هو عدم قدرتنا على معرفة تركيبات المتغيرات مباشرة نظرا لتعقيد هذه المعطيات المدروسة.

تعددت طرق تحليل المعطيات حسب استعمالها، حيث انقسمت إلى نوعين:

- الطرق العاملية "Les méthodes factorielles".
- طرق الترتيب الأوتوماتيكي " Les méthodes de classification automatiques".

إتباعنا في دراستنا طريقة التحليل العاملي وركزنا بالخصوص على تحليل المركبات الأساسية (Analyse en Composantes Principales).

ومع التقدم الملموس في البرامج المتخصصة للتحليل الإحصائي، ونتيجة لتطور التحليل العاملي واتساع استخدامه في العلوم الاجتماعية أصبح التحليل العاملي من الأمور ذات الأهمية الخاصة في البحوث العلمية، فالتحليل العاملي يعد منهجا إحصائيا لتحليل بيانات متعددة ارتبطت فيما بينها بدرجات مختلفة من الارتباط في صورة تصنيفات مستقلة قائمة على أسس نوعية للتصنيف، ويتولى الباحث فحص الأسس التصنيفية واكتشاف ما بينها من خصائص مشتركة، وفقا للإطار النظري والمنطق العلمي الذي يبدأ به.

وقمنا في هذا الفصل بعرض البيانات الإحصائية التي أنجزناها وفق برنامج spss الإصدار 25 وتحليل البيانات والنتائج المحصل عليها ضمن جداول كما قمنا بعرضها عن طريق التمثيل البياني وإستقراء النسب والأرقام كما هو مبين في الأتي:

أولا/ الإنتماء الحزبي

تبين الجداول الأتية إجابات مفردات العينة حول الأسئلة المتعلقة بالإنتماء الحزبي:

الجدول رقم22: إجابات افراد العينة حول كيفية الالتحاق بالحزب

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
كيف التحقت بالحزب؟	بعد نضال طويل	12	15.4
	الإيمان بمبادئ وبرنامج الحزب	40	51.3
	أقارب في الميدان	18	23.1
	بمناسبة ترشحك لعضوية البرلمان	8	10.3
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم:7

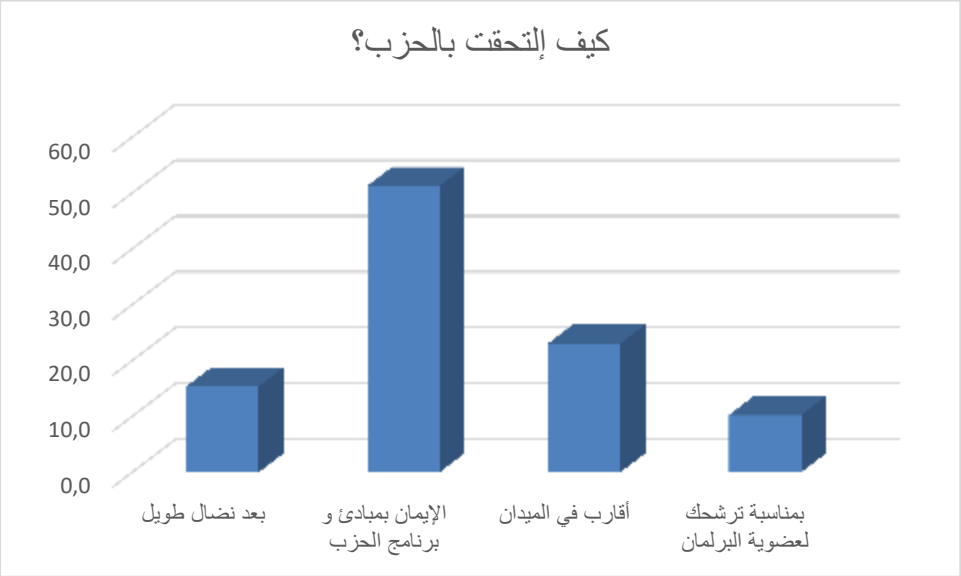

تشير نتائج الجدول الى ان نصف المبحوثات بنسبة **51%** اخترن الالتحاق بالحزب للايمان بمبادئ وبرنامج الحزب، اما نسبة **23%** أقارب في الميدان، بينما **15%**من العينة التحقن بالحزب بعد نضال طويل، فيما لم تمثل نسبة الالتحقاق بالحزب بمناسبة الترشح لعضوية البرلمان سوى **10%**.

ومن خلال ذلك يتبين المستوى المقبول من وعي المرأة النائبة بأهمية المشاركة السياسية على مختلف الأصعدة وليس كما كان يسوق له أن النئبات في المجتمع الجزائري غير مؤهلات فهو تصور دحضه الواقع وإجابات المبحوثات وإن لم نجد أثر مباشر وآني لعمل الإحزاب السياسية سواءا كانت أحزاب معارضة أو غيرها فإن النائبات المناضلات يؤمن أن العمل النضالي يتطلب الوقت والجهد الكبير ليؤتي أكله وأنهن في بداية المسار نحو التمرس في الميدان السياسي الذي يقتضي الكثير من الصبر والمجهود وأن وصول أغلب النائبات إلى العمل النيابي قد سبقه عمل سياسي داخل الأحزاب.

الجدول رقم 23: إجابات افراد العينة على المكانة في الحزب

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ماهي مكانتك في الحزب؟	مناضلة	68	87.2
	مسؤولة	10	12.8
	رئيسة	0	0
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم8: اجابات العينة على المكانة في الحزب

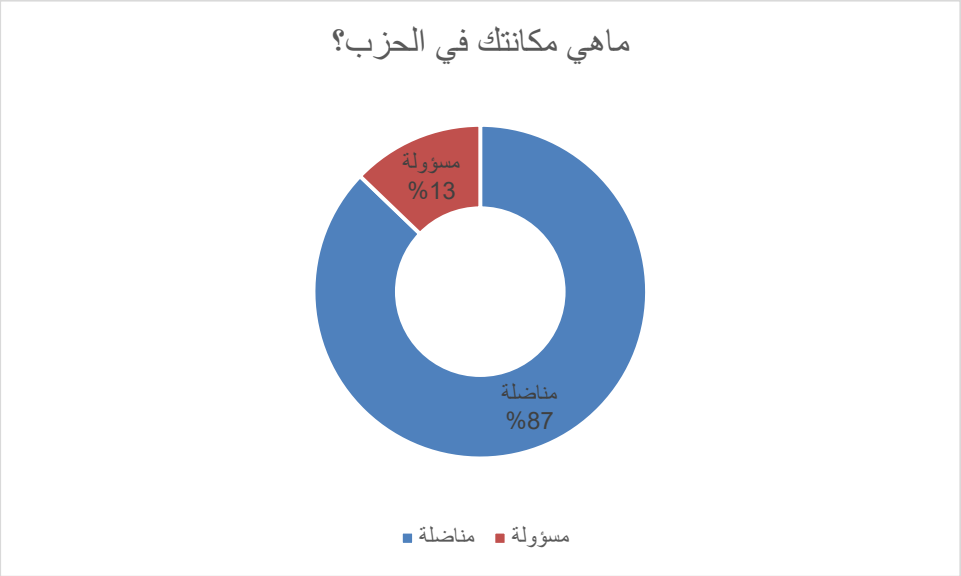

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان نسبة 87**%** من العينة من فئة مناضلة، اما فئة مسؤولة تمثل نسبة 13% من المبحوثات، بينما فئة رئيسة ب0 تكرار ومنه فممارسة المرأة للعمل السياسي من خلال الحزب مازال في جزئه الكبير يتعلق بالعمل القاعدي ولم تتطلع بعد لترأس الأحزاب السياسية فقط إمرأة واحدة وهي رئيسة حزب العمال.

ماهي الإعتبارات التي من خلالها قدمت للترشح ؟

الجدول رقم 24: اعتبارات الترشح للبرلمان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ماهي الإعتبارات التي من خلالها قدمت للترشح ؟	الوعاء القبلي	27	34.6
	الكفاءة	46	59.0
	الثروة	2	2.6
	أسباب أخرى	3	3.8
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم9: اجابات العينة على اعتبارات الترشح للبرلمان

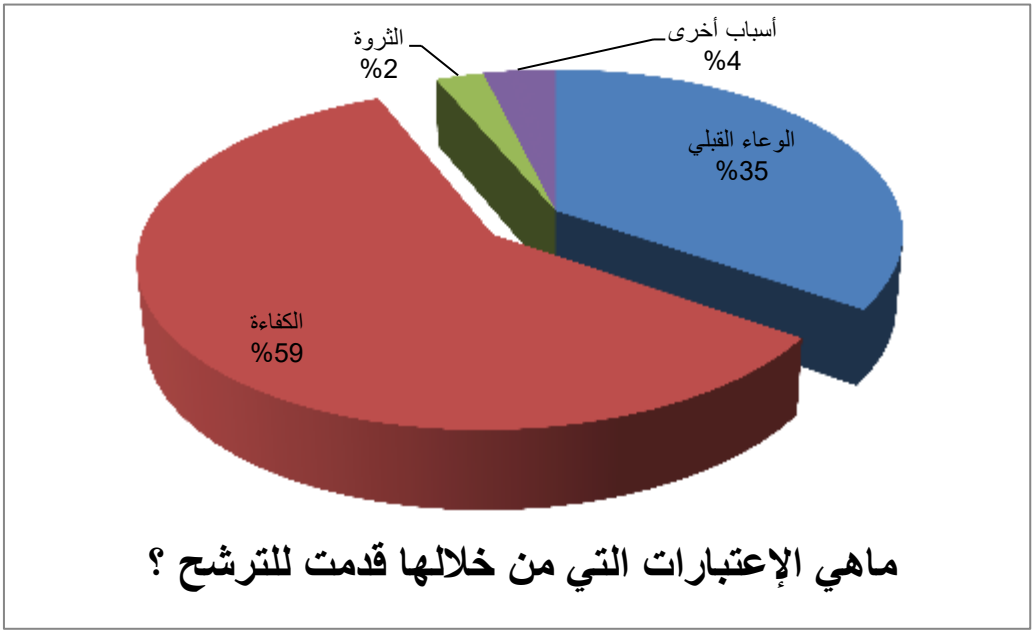

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تظهر بيانات الجدول حول اعتبارات الترشح للبرلمان ان معيار الكفائة باكبر نسبة وتقارب 59% من المبحوثات ويمثل اكثر من نصف العينة، ثم معيار الوعاء القبلي بنسبة 35%، اما معيار الثروة يمثل نسبة 2% فقط، بينما 4% كانت لاسباب اخرى حددت في الأقدمية والخبرة في مجال العمل البرلماني وهو ما يفسر إيمان المرأة بقدراتها ونفسها وأنه تظهر نوع من الإستحقاق لمركزها في المجتمع وعملها النيابي.

الجدول رقم25 : إجابات افراد العينة على أسباب ترشيح الحزب للمرأة

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ما هي أسباب ترشيح الحزب للمرأة؟	تحميلها جانب من المسؤولية المجتمعية	38	48.7
	إشراكها في عملية التنمية	19	24.4
	إثراء قضايا المرأة	5	6.4
	فقط إستجابة لنظام الكوتا	14	17.9
	أسباب أخرى	2	2.6
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم10: اجابات العينة على أسباب ترشيح الحزب للمرأة

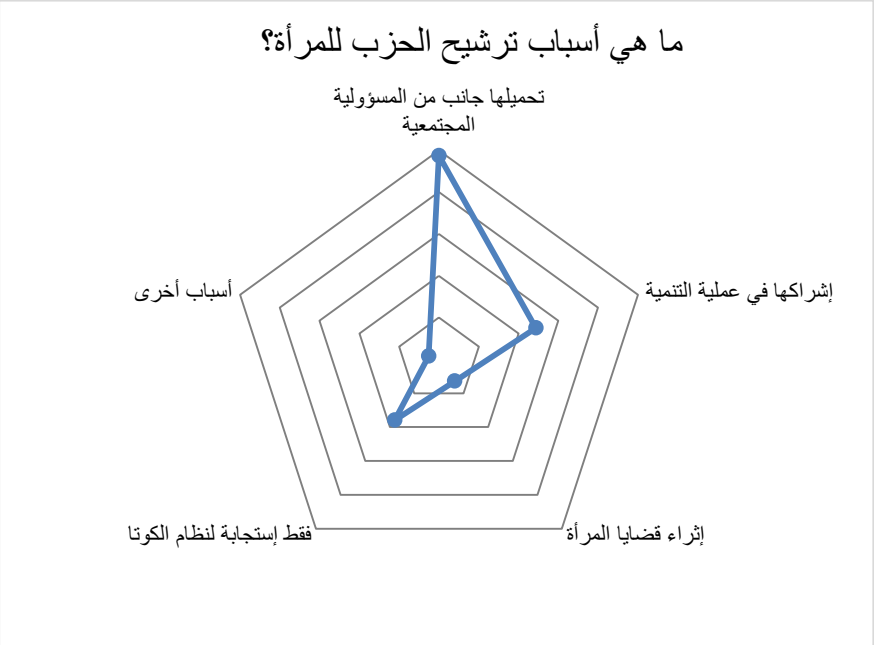

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ من خلال بيانات الجدول ان إجابات افراد العينة على أسباب ترشيح الحزب للمرأة تمثلت في تحميلها جانب من المسؤولية المجتمعية بنسبة 48% كأكبر نسبة، تليها إشراكها في عملية التنمية بنسبة 24%، أما بسبب فقط الاستجابة لنظام الكوتا بنسبة 17%، بينما لسبب إثراء قضايا المرأة لم تتجاوز النسبة 6.4%.

اجابات 2.6% فقط من العينة كانت أسباب اخرى ذكرت في الاستفادة من خبرة البرلمانيات صاحبات الاقدمية.

ومن خلال النسب المبينة أعلاه يتبين توافق كل من الإرادة الشعبية والتي تمثلها الأحزاب السياسية مع الإرادة السياسية وما جاء به قانون الإنتخابات من تمييز إيجابي للمرأة حول الرغبة والتوجه نحو الدفع بالمرأة لتصبح شريك إجتماعي فعلي وتحميلها المسؤولية المجتمعية والسياسية بإعتبارها تمثل نصف المجتمع.

الجدول رقم26: إجابات افراد العينة الاستفادة من نظام الكوتا

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل استفدت من نظام " الكوتا" المنظمة لقانون الإنتخاب؟	نعم	76	97.4
	لا	2	2.6
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة كبيرة جدا قدرت ب 97.4% من النساء المنتخبات في البرلمان استفدن من نظام الكوتا، بينما 2.6**%** فقط من العينة اجبن بلا على السؤال مما يقر التوجه الذي تبنته السلطة من تمييز إجابي وتفعيله عمليا.

إذا كانت الإجابة بنعم هل قانون الكوتا الحالي مناسب من النواحي التالية؟

الجدول رقم 27: إجابات افراد العينة حول مناسبة نظام الكوتا

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
قانون الكوتا الحالي مناسب من النواحي التالية؟	أنصف المرأة وأعطاها حقها	26	34.2
	يليق بأحوال المجتمع الحالية	37	48.7
	يهتم بنوع عمل المرأة السياسي	7	9.2
	كلها	6	7.9
	المجموع	**76**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25 .

الرسم البياني رقم11: اجابات العينة حول مناسبة نظام الكوتا

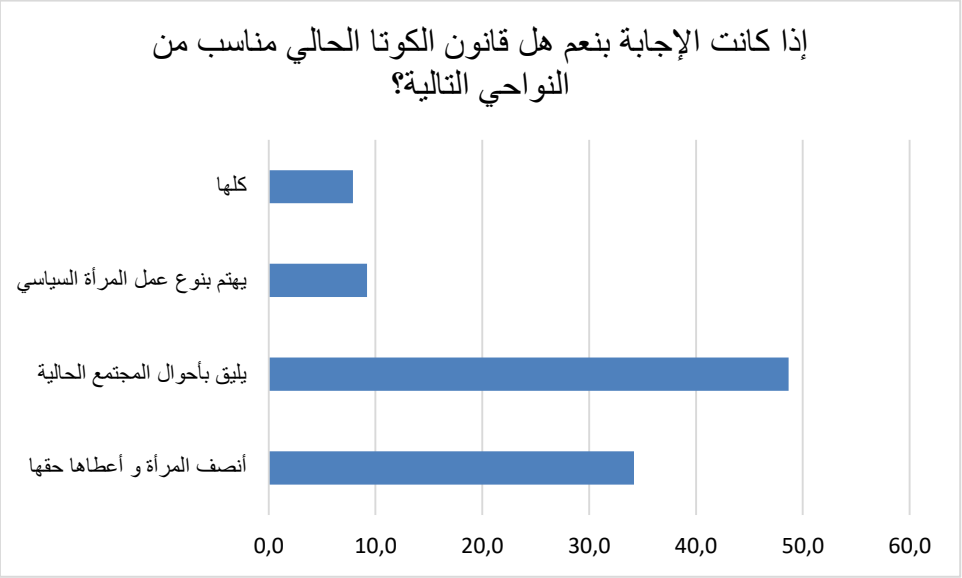

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تبين بيانات الجدول ان اجابات المبحوثات حول مناسبة نظام الكوتا انه يليق بأحوال المجتمع الحالية بنسبة 48.7% وهو ما يمثل تقريبا نصف عينة الدراسة، بينما نسبة 34.2% من الإجابات أنصف المرأة وأعطاه احقها، نسبة 9.2% يهتم بنوع عمل المرأة السياسي، فيما نسبة 7.9% من المبحوثات اجبن انه يليق من كل النواحي المذكورة معا.

من خلال النسبة الأعلى المبينة في الجدول فإن أغلب النائبات راضيات عن نظام الكوطا ويرين أنه يليق بأحوال المجتمع فقد أحدث النقلة النوعية والكمية السريعة لمكانة المرأة وحقق لها التواجد في المجالس المنتخبة وهي قبل هذا القانون كانت شبه غائبة ومتواجدة فقط بأعداد قليلة، فلو لم يفعل هذا القانون لكان تحقيق هذه المكاسب ماتزال بعيدة المنال بسبب الثقافة التقليدية التي كانت سائدة ولكن تدخل السلطة السياسية من خلال التشريع أحدث الفارق الواضح وتسبب في التغير السريع، فتواجد المرأة اليوم في المجالس المنتخبة أحدث نوع من التعود على هذا المشهد وتقبله إجتماعيا.

ثانيا– تحليل التمكين السياسي للمرأة

لأجل الوصول إلى الدقة في مستوى العمل البحثي يحتاج البحث إلى أساليب وتقنيات متنوعة، تتماشى وخصوصية الظواهر المدروسة. فالمعطيات التي تتوفر أثناء دراسة الظاهرة تتطلب استعمال مختلف الاساليب الاحصائية للتمكن من فهم الظواهر المدروسة من كافة الجوانب.

وإن استعمال الجداول المركبة يساعد على التعرف على الارتباط أو العلاقة بين خاصيتين أو متغيرين، حيث أنها تعمل على تسهيل تجميع الحالات التي يحدث أن ترتبط ببعضها في اثنين أو أكثر من الفئات.

نذكر ان القيمة 2 في متغير التمكين السياسي للفئات التي تتمتع بدرجة تمكين عالية، القيمة 1 للفئات ذات التمكين الأقل.

توزيع درجة التمكين السياسي للمرأة مع متغير العمر

جدول رقم:28 تمكين المرأة * العمر

تمكين المرأة * العمر			العمر				المجموع
			25-35	36-45	46-55	56-65	
تمكين المرأة	1	التكرار	4	5	5	0	14
		%النسبة مع تمكين المرأة	28.6%	35.7%	35.7%	0.0%	100.0%
		%النسبة مع العمر	44.4%	21.7%	16.1%	0.0%	17.9%
		%النسبة الكلية	5.1%	6.4%	6.4%	0.0%	17.9%
	2	التكرار	5	18	26	15	64
		%النسبة مع تمكين المرأة	7.8%	28.1%	40.6%	23.4%	100.0%
		%النسبة مع العمر	55.6%	78.3%	83.9%	100.0%	82.1%
		%النسبة الكلية	6.4%	23.1%	33.3%	19.2%	82.1%
المجموع		التكرار	9	23	31	15	78
		%النسبة مع تمكين المرأة	11.5%	29.5%	39.7%	19.2%	100.0%
		%النسبة مع العمر	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
		%النسبة الكلية	11.5%	29.5%	39.7%	19.2%	100.0%

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

يبين الجدول توزيع الفئات العمرية مع درجات التمكين السياسي حيث يمكننا القيام بالتحليل التالي:

1- التحليل حسب درجة التمكين السياسي:

بالنسبة للفئة الاقل تمكينا بنسبة 17% من عينة الدراسة: تتوزع بين الفئات العمرية (25-35 و36-45 و46-55) بنسب متقاربة (28%و35% و35%) بينما الفئة الأكبر سنا (56-65) بنسبة 0 % ما يعني ان جميع افراد الفئة العمرية (56-65) بمستوى تمكين عالي.

بالنسبة للفئة ذات التمكين السياسي العالي بنسبة 82% من عينة الدراسة: اكبر نسبة (40%) للفئة العمرية (46-55) ثم الفئتين العمريتين(36-45 و56-65) بنسبة (28%) و(23%) بينما الفئة العمرية (25-35) بأصغر نسبة (7%).

2- التحليل حسب الفئات العمرية:

الفئة العمرية (25-35): نسبة 11% من العينة الكلية وهي الفئة العمرية الاقل تكرارا، 44% من افراد الفئة بتمكين سياسي اقل اي تقريبا النصف، بينما 55% بتمكين سياسي جيد.

الفئة العمرية (36-45): نسبة 29% من العينة الكلية، 21% من افراد الفئة بتمكين سياسي اقل، بينما 78% بتمكين سياسي جيد.

الفئة العمرية (46-55): نسبة 39% من العينة الكلية الفئة العمرية الاكثر تكرارا، 16% فقط من افراد الفئة بتمكين سياسي اقل، بينما 83% بتمكين سياسي جيد.

الفئة العمرية (56-65): نسبة 19% من العينة الكلية، كل افراد الفئة بنسبة 100% بتمكين سياسي جيد.

الملاحظ حسب التحليل ان الفئات العمرية الاكبر تتمتع بمستويات تمكين عالية وهو كما بينا أنفا يرجع للخبرة.

توزيع درجة التمكين السياسي للمرأة مع متغير المستوى التعليمي:

جدول رقم:29 تمكين المرأة * المستوى_التعليمي

تمكين المرأة * المستوى_التعليمي			المستوى_التعليمي			المجموع
			إبتدائي	ثانوي	جامعي	
تمكين المرأة	1	التكرار	0	1	13	14
		%النسبة مع تمكين المرأة	0.0%	7.1%	92.9%	100.0%
		%النسبة مع المستوى_التعليمي	0.0%	5.9%	23.2%	17.9%
		%النسبة الكلية	0.0%	1.3%	16.7%	17.9%
	2	التكرار	5	16	43	64
		%النسبة مع تمكين المرأة	7.8%	25.0%	67.2%	100.0%
		%النسبة مع المستوى_التعليمي	100.0%	94.1%	76.8%	82.1%
		%النسبة الكلية	6.4%	20.5%	55.1%	82.1%
المجموع		التكرار	5	17	56	78
		%النسبة مع تمكين المرأة	6.4%	21.8%	71.8%	100.0%
		%النسبة مع المستوى_التعليمي	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
		%النسبة الكلية	6.4%	21.8%	71.8%	100.0%

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

يبين الجدول توزيع فئات المستوى التعليمي مع درجات التمكين السياسي حيث يمكننا القيام بالتحليل التالي:

1-التحليل حسب درجة التمكين السياسي:

بالنسبة للفئة الاقل تمكينا بنسبة 17% من عينة الدراسة: مستوى جامعي بأكبر نسبة (92%) من الفئة الاقل تمكينا، مستوى ثانوي بنسبة 7%، بينما مستوى إبتدائي بنسبة 0 % ما يعني ان جميع افراد المستوى ابتدائي بمستوى تمكين عالي.

بالنسبة للفئة ذات التمكين السياسي العالي بنسبة 82% من عينة الدراسة: اكبر نسبة (67%) مستوى جامعي،مستوى ثانوي بنسبة 25% ومستوى تعليمي ابتدائي بنسبة 7. %

ويفسر ذلك كما بينا في العنصر الخاص بخصائص العينة أن أغلب مفردات العينة يتمتعن وبالنسبة الأكبر بالمستوى الجامعي العالي من التعليم.

2-التحليل حسب المستوى التعليمي:

مستوى جامعي: نسبة 71% من العينة الكلية وهي الفئة الأكثر تكرارا، 23% من افراد الفئة بتمكين سياسي اقل، بينما 76% أي نسبة كبيرة من الفئة بتمكين سياسي جيد.

مستوى ثانوي: نسبة 21% من العينة الكلية، 5% من افراد الفئة بتمكين سياسي اقل، بينما 94% بتمكين سياسي جيد أي أغلبية الفئة.

مستوى ابتدائي: نسبة 6% من العينة الكلية، كل افراد الفئة بنسبة 100% بتمكين سياسي جيد.

ومنه فإن النسبة الأكبر للتمكين السياسي الجيد يرجع للفئة ذات المستوى التعليمي الجامعي وهو ما يدل على علاقة الإرتباط الوثيق بين التمكين السياسي ومستوى التعليم فكلما زاد مستوى التعليم زادت الفئات النسوية الممكنة.

توزيع درجة التمكين السياسي للمرأة مع متغير الحالة المدنية:

جدول رقم:**30 تمكين المرأة * الحالة_المدنية**

تمكين المرأة * الحالة_المدنية			الحالة_المدنية				المجموع
			عازبة	متزوجة	أرملة	مطلقة	
تمكين المرأة	1	التكرار	9	4	0	1	14
		%النسبة مع تمكين المرأة	64.3%	28.6%	0.0%	7.1%	100.0%
		%النسبة مع الحالة_المدنية	42.9%	8.2%	0.0%	20.0%	17.9%
		%النسبة الكلية	11.5%	5.1%	0.0%	1.3%	17.9%
	2	التكرار	12	45	3	4	64
		%النسبة مع تمكين المرأة	18.8%	70.3%	4.7%	6.3%	100.0%
		%النسبة مع الحالة_المدنية	57.1%	91.8%	100.0%	80.0%	82.1%
		%النسبة الكلية	15.4%	57.7%	3.8%	5.1%	82.1%
المجموع		التكرار	21	49	3	5	78
		%النسبة مع تمكين المرأة	26.9%	62.8%	3.8%	6.4%	100.0%
		%النسبة مع الحالة_المدنية	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
		%النسبة الكلية	26.9%	62.8%	3.8%	6.4%	100.0%

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

يبين الجدول توزيع فئات الحالة المدنية مع درجات التمكين السياسي:

1-التحليل حسب درجة التمكين السياسي:

بالنسبة للفئة الاقل تمكينا بنسبة 17% من عينة الدراسة: عازبة بأكبر نسبة (64%) من الفئة الاقل تمكينا، متزوجة بنسبة 28%، مطلقة بنسبة 7%، بينما ارملة بنسبة 0 % ما يعني ان جميع افراد الفئة ارملة يتمتعن بتمكين عالي.

بالنسبة للفئة ذات التمكين السياسي العالي بنسبة 82% من عينة الدراسة: اكبر نسبة (70%) متزوجة، عازبة بنسبة 18% ومطلقة بنسبة 6% ثم فئة ارملة بنسبة 3%.

2-التحليل حسب الحالة المدنية:

عازبة: نسبة 26% من العينة الكلية، 42% اي تقريبا نصف الفئة بتمكين سياسي اقل، بينما 57% من الفئة بتمكين سياسي جيد.

متزوجة: نسبة 62% من العينة الكلية وهي الفئة الاكثر تكرارا، 8% من افراد الفئة بتمكين سياسي اقل، بينما 91% بتمكين سياسي جيد أي أغلبية الفئة.

ارملة: نسبة 3% من العينة الكلية وهي الفئة الاقل تكرارا، كل افراد الفئة بنسبة 100% بتمكين سياسي جيد.

مطلقة: نسبة 6% من العينة الكلية، 20% من افراد الفئة بتمكين سياسي اقل، بينما 80% بتمكين سياسي جيد أي أغلبية الفئة.

نلاحظ ان في فئة عازبة مستويات التمكين السياسي اقل من الفئات الأخرى بينما فئة متزوجة تتمتع بنسبة تمكين عالي وهذا لأنها أكثر الفئات في العينة كما أنها تتمتع بإستقرار إجتماعي سهل لها العمل السياسي وأن مسؤولياتها العائلية لم تعقها في الوصول إلى التمكين السياسي.

توزيع درجة التمكين السياسي للمرأة مع متغير عدد الأولاد:

جدول رقم**31 تمكين المرأة * عدد_الأولاد**

تمكين المرأة * عدد_الأولاد			عدد_الأولاد					المجموع
			1-2	3-4	5-6	أكثر من 6	بدون أولاد	
تمكين المرأة	1	التكرار	3	1	1	0	9	14
		%النسبة مع تمكين المرأة	21.4%	7.1%	7.1%	0.0%	64.3%	100.0%
		%النسبة مع عدد_الأولاد	18.8%	3.4%	14.3%	0.0%	36.0%	17.9%
		%النسبة الكلية	3.8%	1.3%	1.3%	0.0%	11.5%	17.9%
	2	التكرار	13	28	6	1	16	64
		%النسبة مع تمكين المرأة	20.3%	43.8%	9.4%	1.6%	25.0%	100.0%
		%النسبة مع عدد_الأولاد	81.3%	96.6%	85.7%	100.0%	64.0%	82.1%
		%النسبة الكلية	16.7%	35.9%	7.7%	1.3%	20.5%	82.1%
المجموع		التكرار	16	29	7	1	25	78
		%النسبة مع تمكين المرأة	20.5%	37.2%	9.0%	1.3%	32.1%	100.0%
		%النسبة مع عدد_الأولاد	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
		%النسبة الكلية	20.5%	37.2%	9.0%	1.3%	32.1%	100.0%

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

يبين الجدول توزيع متغير عدد الاولاد مع درجات التمكين السياسي:

1- التحليل حسب درجة التمكين السياسي:

بالنسبة للفئة الاقل تمكينا بنسبة 17% من عينة الدراسة: بدون أولاد بأكبر نسبة (64%) من الفئة الاقل تمكينا، الفئة (1-2) 21%، الفئة (3-4) والفئة (5-6) بنفس النسبة (7%)، بينما الفئة أكثر من 6 أولاد بنسبة 0 % ما يعني ان جميع افراد الفئة يتمتعن بتمكين عالي.

بالنسبة للفئة ذات التمكين السياسي العالي بنسبة 82% من عينة الدراسة: اكبر نسبة (43%) للفئة (3-4)، بدون اولاد بنسبة 25% والفئة (1-2) بنسبة 20% ثم الفئة (5-6) بنسبة 9% بينما الفئة اكثر من 6 اولاد بنسبة 1%.

2-التحليل حسب متغير عدد الأولاد:

عدد الاولاد (1-2): نسبة 20% من العينة الكلية، 18% بتمكين سياسي اقل، بينما 81% من الفئة بتمكين سياسي جيد.

عدد الاولاد (3-4): نسبة 37% من العينة الكلية وهي الفئة الاكثر تكرارا، 3% من افراد الفئة بتمكين سياسي اقل، بينما 96% بتمكين سياسي جيد أي أغلبية الفئة.

عدد الاولاد (5-6): نسبة 9% من العينة الكلية، 14% من افراد الفئة بتمكين سياسي اقل، بينما 85% بتمكين سياسي جيد أي أغلبية الفئة.

أكثر من 6 أولاد: نسبة 1.3% من العينة الكلية وهي الفئة الاقل تكرارا، كل افراد الفئة بنسبة 100% بتمكين سياسي جيد.

بدون أولاد: نسبة 32% من العينة الكلية، 36% من افراد الفئة بتمكين سياسي اقل، بينما 64% بتمكين سياسي جيد.

نلاحظ انه في جميع الفئات حسب عدد الأولاد اكثر من نصف الفئة لها تمكين سياسي جيد والتقارب في هذه النسب نحو التمكين الجيد يفيد أن مسؤلية إنجاب الأطفال لا تشكل عائق لتمكين المرأة سياسيا ولا توجد علاقة مباشرة بين متغير التمكين ومؤشر الأطفال.

إنه ومن خلال تطبيق التحليل العاملي وتحليل المتغيرات الوصفية نهدف الى اظهار المجموعات الرئيسية للعينة حسب العوامل الاجتماعية واعتبارات الترشح والاعتبارات الحزبية للنساء المنتخبات في البرلمان وعلاقتها بالتمكين السياسي للمرأة.

متغير التمكين السياسي يأخذ التسمية "renforc" ويضهر في الرسم البياني بالقيمة 1 ونقطة حمراء لمستوى التمكين السياسي الغير جيد.

القيمة 2 ونقطة زرقاء في مستوى التمكين السياسي الجيد.

حسب العوامل الاجتماعية

قمنا بتحديد المتغيرات التي تعبر عنها والتي هي وصفية بطبيعتها:

متغيرات الحالة المدنية والعمر، المستوى التعليمي وعدد الاولاد.

الجدول رقم (**32**):المحاور الاولية للعوامل الاجتماعية

الأبعاد	قيمة الفا كرونباخ	معايير المحاور		
		المجموع) القيم الذاتية(	نسبة الجمود	%التباين
1	.857	2.802	.701	70.050
2	.567	1.741	.435	43.523
المجموع		4.543	1.136	
المتوسط	.746[a]	2.271	.568	56.786

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نأخذ الابعاد ذات القيم الذاتية الاكبر ونسبة الجمود الاكبر حيث يظهر الجدول البعدين الاكثر ارتباطا بالمتغيرات المعبرة للعوامل الاجتماعية.

البعد الأول بنسبة جمود 70% اي ان البعد الأول يفسر نسبة 70% من العوامل الاجتماعية.

البعد الثاني بنسبة جمود 43% اي ان البعد الثاني يفسر نسبة 43% من العوامل الاجتماعية.

من البعد الاول والثاني نحصل على الرسم البياني:

الرسم البياني رقم12: العينة حسب العوامل الاجتماعية

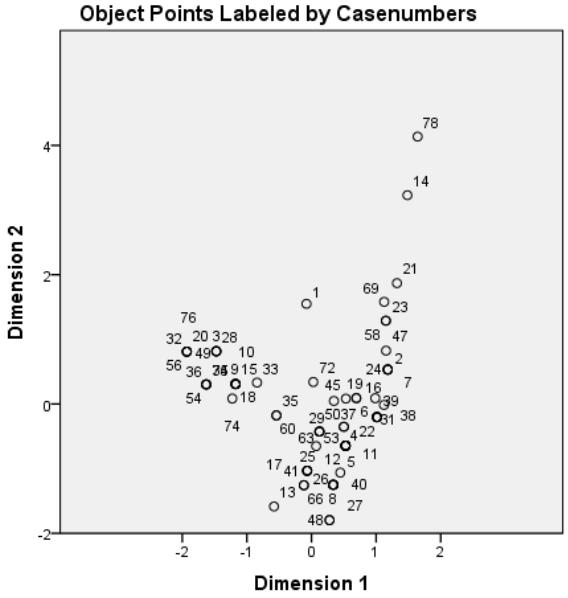

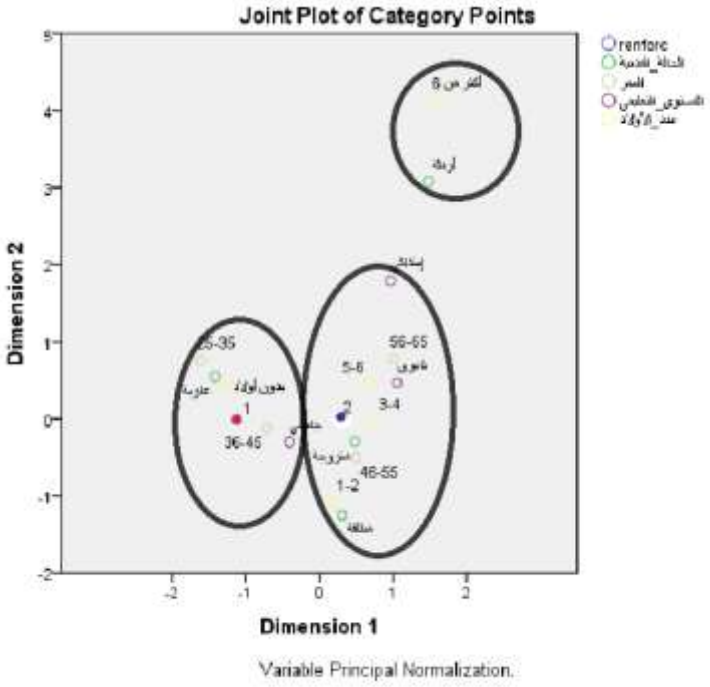

نلاحظ توزيع العينة يتركز في 3 مناطق ومنه نستنتج ان العينة تشكل 3 مجموعات رئيسية حسب العوامل الاجتماعية.

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ ان عينة البحث حسب العوامل الاجتماعية تشكل 3 مجموعات رئيسية حيث كل مجموعة افرادها يتقاربون في الخصائص الاجتماعية:

المجموعة الاولى تشمل النساء المنتخبات ذات السن من 25-35 والسن 36-45 والعازبات وبدون اولاد وذات المستوى الجامعي.

المجموعة الثانية تشمل السن 46-55 والسن 56-65 والحالة مطلقة ومتزوجة والمستوى ثانوي وإبتدائي وعدد الاولاد 3-4 و5-6.

المجموعة الثالثة تشمل فئة الحالة المدنية ارملة وعدد الاولاد اكثر من 6.

بالنسبة لمستويات التمكين السياسي نلاحظ:

يكون اقل في المجموعة الاولى.

يكون بمستويات جيدة في المجموعة الثانية.

حسب الاعتبارات الاجتماعية للترشح

تعبر عنها المتغيرات: العلاقة مع الزملاء، الهدف من العمل البرلماني، إعتبارات الترشح للبرلمان، ودوافع العمل في البرلمان

الجدول رقم(**33**):المحاور الاولية للاعتبارات الاجتماعية للترشح

الأبعاد	قيمة الفا كرونباخ	معايير المحاور		
		المجموع) القيم الذاتية(	نسبة الجمود	%التباين
1	.658	2.113	.423	42.251
2	.508	1.684	.337	33.673
المجموع		3.796	.759	
المتوسط	.591[a]	1.898	.380	37.962

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نأخذ الابعاد ذات القيم الذاتية الاكبر ونسبة الجمود الاكبر Inertia حيث يظهر الجدول البعدين الاكثر ارتباطا بالمتغيرات المعبرة للاعتبارات الاجتماعية للترشح.

البعد الأول بنسبة جمود 42% اي ان البعد الأول يفسر نسبة 42% من الاعتبارات الاجتماعية للترشح.

البعد الثاني بنسبة جمود 33% اي ان البعد الثاني يفسر نسبة 33% من الاعتبارات الاجتماعية للترشح.

من البعد الاول والثاني نحصل على الرسم البياني:

الرسم البياني رقم13: العينة حسب الاعتبارات الاجتماعية للترشح

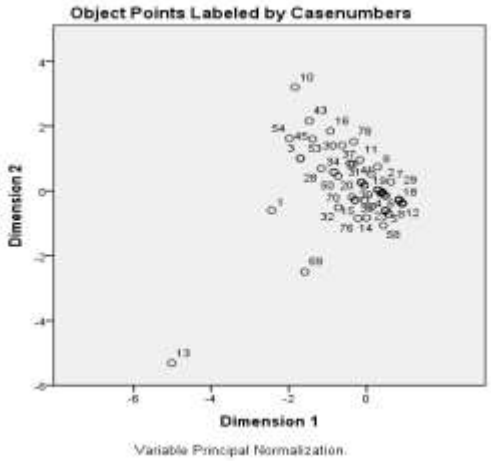

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ توزيع العينة يتوزع في منطقتين من البيان ومنه نستنتج ان العينة تشكل مجموعتين رئيسيتين حسب الاعتبارات الاجتماعية للترشح.

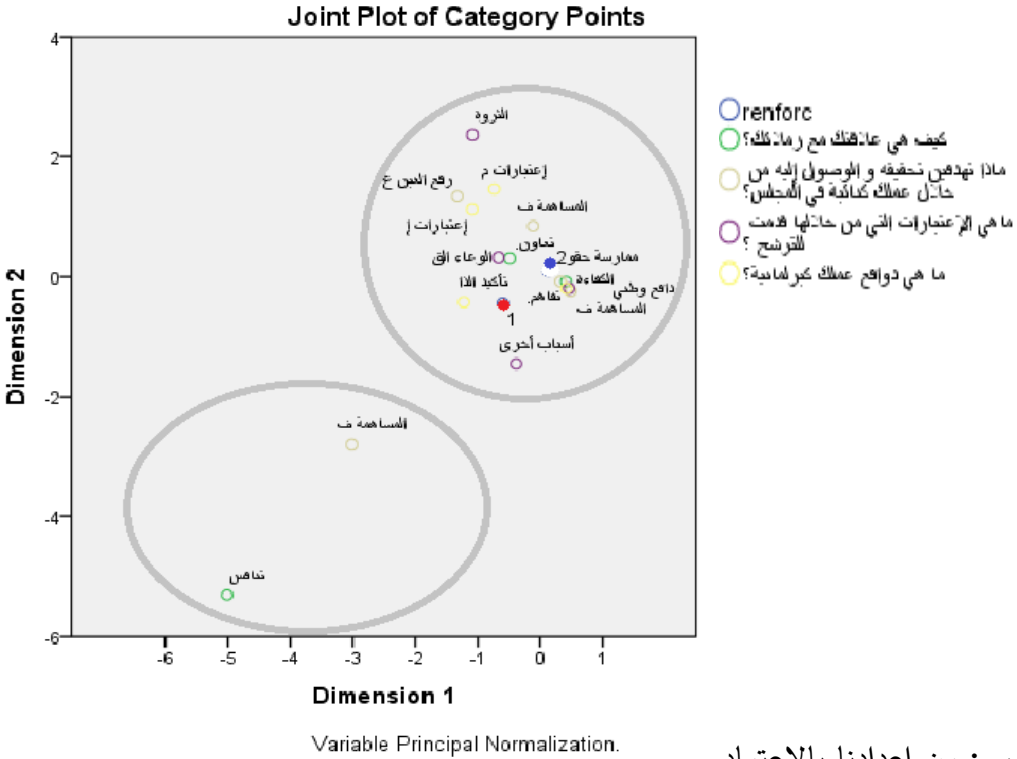

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد

نلاحظ حسب الرسم البياني ان العينة تشكل مجموعتين حسب الاعتبارات الاجتماعية للترشح حيث كل مجموعة افرادها لهم خصائص متقاربة.

المجموعة الاولى تتشكل من البرلمانيات الاتي ترشحن من اجل اعتبار: المساهمة في التغيير والعلاقة مع الزملاء هي علاقة تنافس.

المجموعة الثانية تتشكل من باقي الاعتبرات الاجتماعية للترشح.

بالنسبة لمستوى التمكين السياسي:

البرلمنيات المترشحات لدافع تاكيد الذات والإعتبارات التي من خلالها قدمت للترشح: اسباب اخرى لديهن مستوى تمكين سياسي غير عالي.

التمكين السياسي بمستويات جيدة للفئات:

ممارسة الحقوق السياسية كهدف من العمل كنائبة والإعتبار الذي من خلاله قدمت للترشح هو الكفاءة والعلاقة مع الزملاء هي علاقة تعاون.

حسب الاعتبارات الحزبية

تمثلها المتغيرات التالية: الانتماء الحزبي، كيفية الالتحاق بالبرلمان، اسباب ترشيح الحزب للمرأة، المكانة في الحزب.

الجدول رقم **34**:المحاور الاولية للاعتبارات الحزبية

الأبعاد	قيمة الفا كرونباخ	معايير المحاور		
		المجموع (القيم الذاتية)	نسبة الجمود	%التباين
1	.663	1.988	.497	49.702
2	.553	1.710	.427	42.743
المجموع		3.698	.924	
المتوسط	.612[a]	1.849	.462	46.222

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نأخذ الابعاد ذات القيم الذاتية الاكبر ونسبة الجمود الاكبر حيث يظهر الجدول البعدين الاكثر ارتباطا بالمتغيرات المعبرة للاعتبارات الحزبية.

البعد الأول بنسبة جمود 49% اي ان البعد الأول يفسر نسبة 49% من الاعتبارات الحزبية.

البعد الثاني بنسبة جمود 42% اي ان البعد الثاني يفسر نسبة 42% من الاعتبارات الحزبية.

من البعد الاول والثاني نحصل على الرسم البياني:

الرسم البياني رقم: 14 العينة حسب الاعتبارات الحزبية

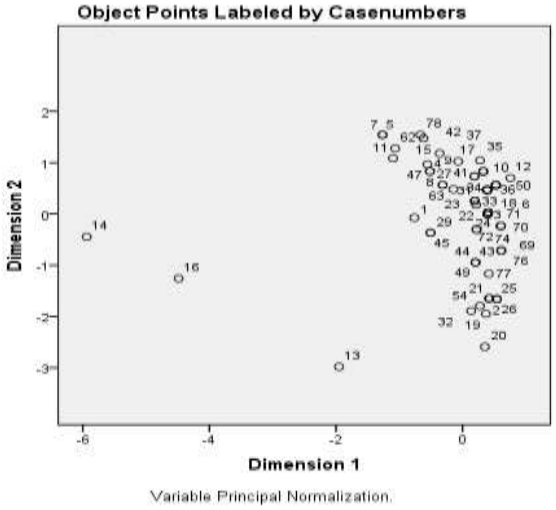

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ توزيع العينة يتوزع في 3 مناطق من البيان ومنه نستنتج ان العينة تشكل 3 مجموعات رئيسية حسب الاعتبارات الحزبية.

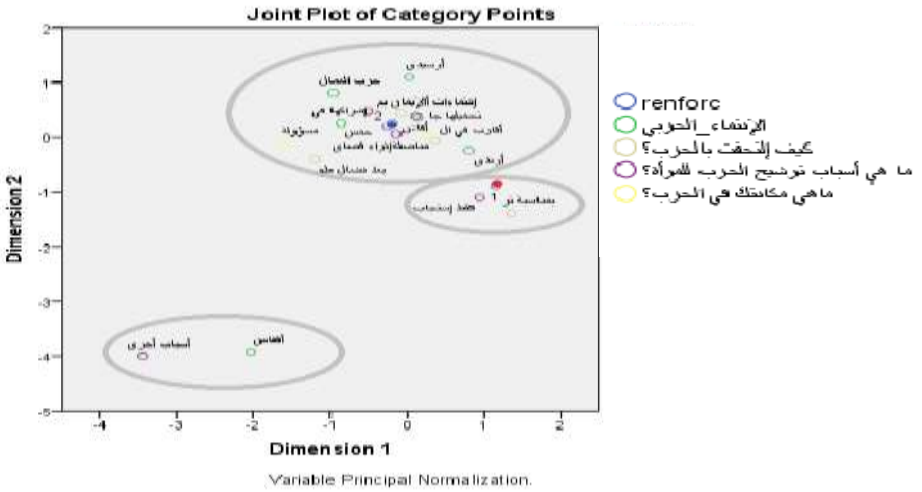

المصدر : من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V2

نلاحظ حسب الرسم البياني ان العينة تشكل 3 مجموعات حسب الاعتبارات الحزبية حيث كل مجموعة افرادها لديهم خصائص متقاربة:

المجموعة الاولى: تتكون من المترشحات من حزب الافافاس والفئات المجيبة اسباب ترشيح الحزب للمرأة هي أسباب أخرى.

المجموعة الثانية: تتكون من الفئات الملتحقة بالاحزاب بمناسبة الترشح لعضوية البرلمان والفئات المجيبة ان اسباب ترشيح الحزب للمرأة فقط استجابة لنظام الكوتا.

المجموعة الثالثة: باقي الاعتبارات الحزبية.

بالنسبة لمستويات التمكين السياسي:

المجموعة الثانية بمستوى تمكين سياسي اقل.

المجموعة الثالثة بمستوى تمكين سياسي جيد خاصة الانتماء الحزبي: افلان والفئات المجيبة ان أسباب ترشيح الحزب للمرأة هو اشراكها في عملية التنمية.

3- المناقشة وإختبار الفرضية:

نقوم في هذه المرحلة بإختبارو تحليل نتائج الفرضية عند مستوى الدلالة الإحصائية وذلك بتحديد العبارات الدالة في كل الفرضية:

1- تعمد السلطة السياسية في الجزائر من خلال النظام الانتخابي الحصصي إلى تمكين المرأة عند مستوى دلالة 0.05، وقمنا بعدها بتطبيق التحليل العاملي للعديد من المتغيرات لإظهار علاقتها بدرجةالتمكين السياسي للمرأة المنتخبة في المجلس الشعبي الوطني .

تعمد السلطة السياسية في الجزائر من خلال النظام الانتخابي الحصصي إلى تمكين المرأة.

من الفرضية قمنا بتحديد متغيرين هما النظام الانتخابي الحصصي وتمكين المرأة، حيث النظام الانتخابي الحصصي تمثله العبارات التالية:

22 هل استفدت من نظام " الكوتا" المنظمة لقانون الإنتخاب؟

23 هل تحضرين الإجتماعات والجلسات بصفة نظامية ودائمة؟

24 ماهي المواضيع التي تثير إهتمامك أكثر في مناقشات البرلمان؟

24 هل تبدين رأيك في إجتماع اللجان ومناقشات البرلمان بحرية؟

26 هل توجد برامج تكوينية وتدريبية في البرلمان؟

27 هل تشاركين فيها؟

28 هل تتلقين تكوين دوري إجباري في العمل البرلماني؟

29 هل تشارك المرأة النائبة في ملتقيات دولية تتعلق بالعمل التشريعي؟

30 ما هي أكثر الأدوار التي تقومون بها في العملية التشريعية؟

تمكين المرأة السياسي تمثله العبارات التالية:

19 ماهي مكانتك في الحزب؟

20 ماهي الإعتبارات التي من خلالها قدمت للترشح ؟

31 هل تشاركون في اللجان النوعية داخل المجلس؟

32 هل تقدمون توصيات ومقترحات داخل اللجان؟

33 هل كانت لكم عهدة أو عهدات سابقة في البرلمان؟

34 هل أنتن راضيات عن عدد النساء البرلمانيات مقارنة بعدد الرجال في البرلمان؟

35 هل أجرك مساوي لأجر زميلك الرجل؟

36هل تفكرين في تولي رئاسة البرلمان أو نيابة الرئاسة ؟

37 هل تتولين رئاسة اللجان ؟

38 هل تعتبرين العمل البرلماني مجال آمن للمرأة؟.

39 هل يطرح موضوع تمكين المرأة للمناقشة في جلسات البرلمان أو على مستوى اللجان؟

40 هل قدمت السلطة السياسية دعم لتمكين المرأة؟

41 هل ساهم تدخل السلطة السياسية في تمكين المرأة ومنحها سلطة إتخاذ القرار؟

الجدول التالي يبين متوسطات الإجابات للمتغيرين حسب العبارات حيث قمنا بوضع القيمة 2 للإجابة بنعم والقيمة 1 للإجابة بلا.

الجدول رقم **35** :اجابات أفراد العينة حول النظام الانتخابي الحصصي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
22 هل استفدت من نظام " الكوتا" المنظمة لقانون الإنتخاب؟	1.9744	0.16
23 هل تحضرين الإجتماعات والجلسات بصفة نظامية ودائمة؟	1.7821	0.42
24 هل تبدين رأيك في إجتماع اللجان ومناقشات البرلمان بحرية؟	1.9487	0.22
26هل توجد برامج تكوينية وتدريبية في البرلمان؟	2.0000	0.00
27هل تشاركين فيها؟	1.8846	0.32
28 هل تتلقين تكوين دوري إجباري في العمل البرلماني؟	1.1538	0.36
29 هل تشارك المرأة النائبة في ملتقيات دولية تتعلق بالعمل التشريعي؟	1.9744	0.16
النظام الانتخابي الحصصي	**1.8168**	**0.10**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

من خلال الجدول أعلاه المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (1.8168)، وانحرافا معياريا قدره (0.1) ما يعني ذلك وجود درجة تجانس مرتفعة في إجابات أفراد العينة،، نلاحظ ان المتوسط الحسابي قريب من القيمة 2 ما يؤكد استفادة العينة من النظام الانتخابي الحصصي بدرجة جيدة الأمر الذي من شأنه أن ينعكس ايجابا على التمكين السياسي.

كذلك العباراة رقم 26 بإنحراف بأكبر متوسط حسابي (2) وانحراف معياري =0 ما يعني إجماع أفراد العينة على وجود برامج تكوينية وتدريبية في البرلمان.

العبارة رقم 28 "هل تتلقين تكوين دوري إجباري في العمل البرلماني؟" بأقل متوسط حسابي في المحور (1.5) ما يعني انها اقل أدوات النظام الانتخابي الحصصي تطبيقا.

العبارة رقم 23 هل تحضرين الإجتماعات والجلسات بصفة نظامية ودائمة؟ بأكبر انحراف معياري في المحور (0.42) ما يعني وجود تباينات واختلاف بين افراد العينة في مستوى الحضور الى الاجتماعات والجلسات بصفة نظامية.

الجدول رقم **36**:اجابات أفراد العينة حول تمكين المرأة السياسي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
31 هل تشاركون في اللجان النوعية داخل المجلس؟	1.9872	0.11
32 هل تقدمون توصيات ومقترحات داخل اللجان؟	1.9231	0.27
33 هل كانت لكم عهدة أو عهدات سابقة في البرلمان؟	1.2308	0.42
34 هل أنتن راضيات عن عدد النساء البرلمانيات مقارنة بعدد الرجال في البرلمان؟	1.6154	0.49
35 هل أجرك مساوي لأجر زميلك الرجل؟	2.0000	0.00
36هل تفكرين في تولي رئاسة البرلمان أو نيابة الرئاسة ؟	1.3462	0.48
37 هل تتولين رئاسة اللجان ؟	1.0513	0.22
38 هل تعتبرين العمل البرلماني مجال آمن للمرأة؟.	1.9359	0.25
39 هل يطرح موضوع تمكين المرأة للمناقشة في جلسات البرلمان أو على مستوى اللجان؟	2.0000	0.00
40 هل قدمت السلطة السياسية دعم لتمكين المرأة؟	2.0000	0.00
41 هل ساهم تدخل السلطة السياسية في تمكين المرأة ومنحها سلطة إتخاذ القرار؟	1.9872	0.11
تمكين المرأة السياسي	**1.7040**	**0.13**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

من خلال الجدول أعلاه المتوسط الحسابي للمحور ككل يأخذ القيمة (1.7040)، وانحرافا معياريا قدره (0.13) ما يعني ذلك وجود درجة تجانس جيدة في إجابات أفراد العينة. المتوسط الحسابي للمحور قريب نسبيا من القيمة 2 ما يعني وجود درجة حسنة لتمكين المرأة السياسي.

كذلك العبارات رقم 35 هل أجرك مساوي لأجر زميلك الرجل؟ و39 هل يطرح موضوع تمكين المرأة للمناقشة في جلسات البرلمان أو على مستوى اللجان؟ و40 هل قدمت السلطة السياسية دعم لتمكين المرأة؟ بأكبر متوسط حسابي (2) وانحراف معياري =0 ما يعني إجماع أفراد العينة هاته العبارات.

العبارة رقم 37 هل تتولين رئاسة اللجان ؟ بأقل متوسط حسابي في المحور (1.05) ما يعني انها اقل أدوات تمكين المرأة تطبيقا في البرلمان.

حيث نسبة 33**%** من عينة الدراسة لم تتولى أبدا رئاسة اللجان واوضح ذلك بعدم الاقدام لنقص الخبرة وكذلك اوضحن ان أغلب رؤساء اللجان من احزاب الاغلبية وكذاك من الرجال.

العباراة رقم 34 هل أنتن راضيات عن عدد النساء البرلمانيات مقارنة بعدد الرجال في البرلمان؟ بأكبر انحراف معياري في المحور (0.49) ما يعني وجود تباينات واختلاف بين افراد العينة في مستوى الرضى عن عدد النساء البرلمانيات.

كذلك العبارة 33 هل كانت لكم عهدة أو عهدات سابقة في البرلمان؟ بمتوسط حسابي (1.23) أقرب إلى القيمة 1 ما يعني ضعف في هذا المؤشر،حيث نسبة كبيرة تقدر ب 77% من المبحوثات لم يكن لديهن عهدة أو عهدات سابقة في البرلمان.

نلاحظ ان العبارة 36هل تفكرين في تولي رئاسة البرلمان أو نيابة الرئاسة ؟ بمتوسط حسابي (1.34) أقرب إلى القيمة 1 ما يعني ضعف في هذا المؤشر، وانحراف معياري (0.48) ما يعني إختلافات في مستوى التفكير في تولي رئاسة البرلمان للعينة.

حيث نسبة 35**%** فقط من العينة تفكر في تولي رئاسة البرلمان أو نيابة الرئاسة، بينما نسبة 65**%** وهي تمثل غالبية واكثر من نصف المبحوثات اجبن بلا وكانت الاسباب المذكورة عدم الطموح لتولي مراكز رئاسية وعدم امتلاك الخبرة لتولي المسؤولية لمراكز مماثلة.

يمكن تفسير الضعف في المؤشرات بطموحات النساء المنتخبات ونقص الخبرة.

بعد دراسة المؤشرات الوصفية نختبر الفرضية الإحصائية كالتالي:

H0 :الفرضية الصفرية لا يوجد علاقة (استقالية المتغيرين)

H1 :الفرضية البديلة يوجد علاقة (عدم استقلالية المتغيرين)

من اجل معرفة اي فرضية هي الصحيحة نقوم بمقارنة قيمة مستوى المعنوية sig مع قيمة مستوى الدلالة sig=0.05

- اذا كانت اكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية

- اذا كانت اقل من 0.05 نقبل الفرضية البديلة

حيث بين إختبار مان ويتني Independent-Samples Mann-Whitney U Test ما يلي:

جدول رقم:**37**

نتيجة إختبار الفرضية			
القرار الإحصائي	مستوى المعنوية	الإختبار	الفرضية الصفرية
ترفض الفرضية الصفرية	0.46	إختبار مان وويتني للإستقلابية	إستقلالية تمكين المرأة والنظام الإنتخابي الحصصي

Independent-Samples Mann-Whitney U Test

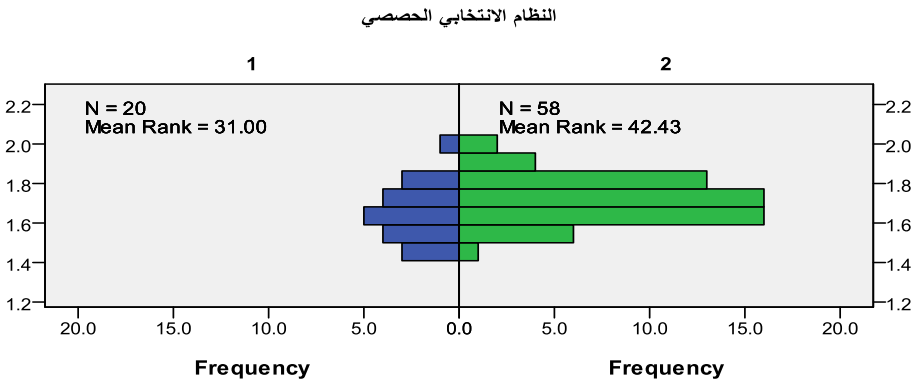

Total N	78
Mann-Whitney U	750.000
Wilcoxon W	2,461.000
Test Statistic	750.000
Standard Error	85.297
Standardized Test Statistic	1.993
Asymptotic Sig. (2-sided test)	.046

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

نلاحظ ان قيمة مستوى المعنوية في الاختبار الاحصائي sig=0.046 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05 إذن نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة بين المتغيرين.

حيث يتبين حسب الرسم ان مستوى التمكين السياسي للمرأة يكون مرتفعا عندما يرتفع تفعيل النظام الانتخابي الحصصي.

ومنه نقوم بقبول الفرضية الاولى: تعمد السلطة السياسية في الجزائر من خلال النظام الانتخابي الحصصي إلى تمكين المرأة.

4- النتيجة الجزئية الأولى:

تخلص الشواهد الإحصائية من جدوال ونتائج وتمثيلات بيانية ودراسة **المجموعات المختلفة** للعينة إلى قبول الفرضية الأولى فمن خلال **درجة التجانس المرتفعة** في إجابات المبحوثات والتي تبرز الإستفادة من النظام الإنتخابي الحصصي مما إنعكس إيجابا على تمكينهن سياسيا رغم غياب التكوين الإجباري على العمل النيابي والتباين فيما يتعلق بحضور جلسات المجلس الشعبي الوطني وإجتماعات اللجان والتباين كذلك في إجابات مفردات العينة حول تولي المراكز القيادية في المجلس مثل رئاسة اللجان ونيابة الرئيس والطموح لرئاسة المجلس الشعبي الوطني ورغم ذلك فمستوى التمكين السياسي يكون مرتفع بسبب تفعيل النظام الإنتخابي الحصصي.

وبالتالي فالتمكين السياسي كما ورد في الدراسة النظرية هو الوصول إلى مراكز صنع القرار والمراكز التي تؤثر على عملية صنع القرار كالمؤسسة البرلمانية، فبمجرد تواجد المرأة في هذا المكان يعد تمكينا لها ولتكريس هذا التمكين يجري العمل على تعزيز دورها في هذا المركز بكل السبل المتاحة وبهذا تكون السلطة السياسية في الجزائر قد توجهت لإعتماد إستراتيجية النظام الإنتخابي الحصصي لتحقيق التمكين السياسي للمرأة في مستواه الأول وهو إزالة المعوقات التي كانت تحول دون مشاركة المرأة في هذا المضمار "السياسي " وهو على قدر من الأهمية التي لا يمكن فصلها عن غيرها من الميادين التي تحقق المشاركة المجتمعية الفاعلة للمرأة، وبهذا تكون السلطة السياسية في الجزائر قد فرضت المرأة في الميدان السياسي بقوة القانون وهو دعم خارجي من " السلطة" سهل ولوجها للعالم السياسي وحقق لها تمكينا مبدئيا.

وبرجوعنا للمقاربة الفكرية الخاصة بالمتغير التابع وهو تمكين المرأة والذي كان متعدد المداخل فنجد أن مقاربة النوع الإجتماعي والتي تقتضي مراعاة خصوصية المرأة في المجتمع في مختلف المجالات فالسلطة السياسية في الجزائر قد تبنت إستراتيجية النوع الإجتماعي في تنظيمها للقوة

والسلطة في المجتمع وذلك بتقليص الفجوة بين الجنسين وإعادة توزيع القوة على أساس المساواة، فتفعيل النظام الإنتخابي الحصصي قد أحدث قفزة نوعية وتغيرا واضحا داخل المؤسسة التشريعية بتحقيق تواجد للمرأة كان محتشما جدا قبل ذلك.

وإن السلطة السياسية بإعتبارها واقعة إجتماعية أولا والتي لا تستند على القوة فقط وإن كانت هامة لها وشرط لممارستها فهي أيضا تستند على توقعات وإستراتيجيات تهدف إلى تحقيق أغراض مشتركة جيدة للجماعة بكاملها أو جزء منها[1] وتكون بذلك قد قامت من خلال ذلك بالدور المناط بها.

وبالعودة للدراسات السابقة في هذا الإطار ونتائجها نجد أن النتيجة المتوصل لها في دراستنا بتحقق الفرضية الأولى من أن السلطة السياسية في الجزائر تعمد من خلال النظام الإنتخابي الحصصي إلى تمكين المرأة قد تطابقت مع مجموعة من نتائج الدراسات السابقة، ففي الدراسة المعنونة ب:المنابع الوظيفية للسلطة وإشكالية التغير السياسي في الجزائر لما بعد 1988، والتي درست إشكالية السلطة السياسية في الجزائر حيث أنه ومن بين النتائج المتوصل لها ان التغير في نموذج السلطة يستلزم تغير على مستوى التفاعلات وإنتاج الفعل الجمعي الذي يمكن الأفراد من إنتاج طرق جديدة للعب الدور الإجتماعي وتوفير مشروع مجتمع يقوم على التفكيك والتركيب للعلاقات والروابط الإجتماعية لخلق روابط حديثة قادرة على التأقلم والتفاعل.

وهو ما تبين من خلال تحقق الفرضية الأولى للدراسة فالسلطة السياسية في الجزائر تتجه نحو الإنفتاح وفتح باب المشاركة في العملية السياسية مما ينتج على المدى القريب تغيرا في مستوى التفاعلات وتمكين المرأة في الميدان السياسي يعد من الطرق الجديدة للعب الدور الإجتماعي والمشاركة في السلطة.

كما تتفق نتيجة دراستنا مع ما جاء في الدراسة المعنونة ب: مقاربة الجندر وإنعكساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية، حيث من بين النتائج التي توصل لها الباحث هو تحقق فرضيته الرئيسية من أنه كلما زاد ميل النظم السياسية إلى إعتماد سياسة التمييز الإجابي التي تقر آلية الحصص النسوية تطورت المشاركة السياسية للمرأة وإزداد ترسيخ هيكلية الممارسات والإجراءات والقواعد المراعية لإحتياجات النساء.

وهو أيضا ما يتفق بشكل جزئي مع ما جاء في الدراسة الخامسة والتي تحمل عنوان: التمكين السياسي للمرأة الجزائرية دراسة في الأطر النظرية والميدانية، فقد توصلت هذه الدراسة من بين نتائجها

[1] معن خليل العمر، **معجم علم الإجتماع المعاصر**،دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،ط1،2006،ص376.

أن تطبيق نظام الحصص ساهم في الرفع من مستوى التمثيل السياسي للمرأة في المجالس المنتخبة ولكنه لم يحقق المساواة ولم يساهم في سد الفجوه فهو مؤقت فقط.

هذا عن تحقق الفرضية الجزئية الأولى فالسلطة السياسية في الجزائر تعمد من خلال النظام الإنتخابي الحصصي إلى تحقيق التمكين السياسي للمرأة.

الفصل السابع:

التمكين السياسي للمرأة

ومستوى الوعي والأداء.

أولا-الوعي السياسي

ثانيا- الأداء البرلماني

ثالثا- مناقشة وإختبار الفرضية

نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة وإختبار الفرضية الثانية من البحث من خلال عرض وتحليل إجابات المبحوثات ومناقشة النتائج المتوصل لها والذي يتضنمه عنصر الوعي السياسي للمرأة من خلال فهما وأدائها لمهامها النيابية المختلفة، أما العنصر الثاني فنعالج فيه مسألة الأداء من مشاركات وعضويات وطرق التدخل التشريعي من تصويت وإقتراح القوانين والمناقشات والتي من خلالها نخلص لنتيجة الفرضية الثانية.

أولا- الوعي السياسي للمرأة النائبة:

والذي نناقشه من خلال الإجابات التي قدمتها مفردات العينة حول كل من ممارسة العمل السياسي من حضور للإجتماعات واللجان وإبداء الرأي والمناقشات والمشاركة في البرلمج التكوينية.

الجدول رقم38: إجابات افراد العينة حول الاجتماعات والجلسات

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تحضرين الإجتماعات والجلسات بصفة نظامية ودائمة؟	نعم	61	78.2
	لا	17	21.8
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم14: إجابات افراد العينة حول الاجتماعات والجلسات

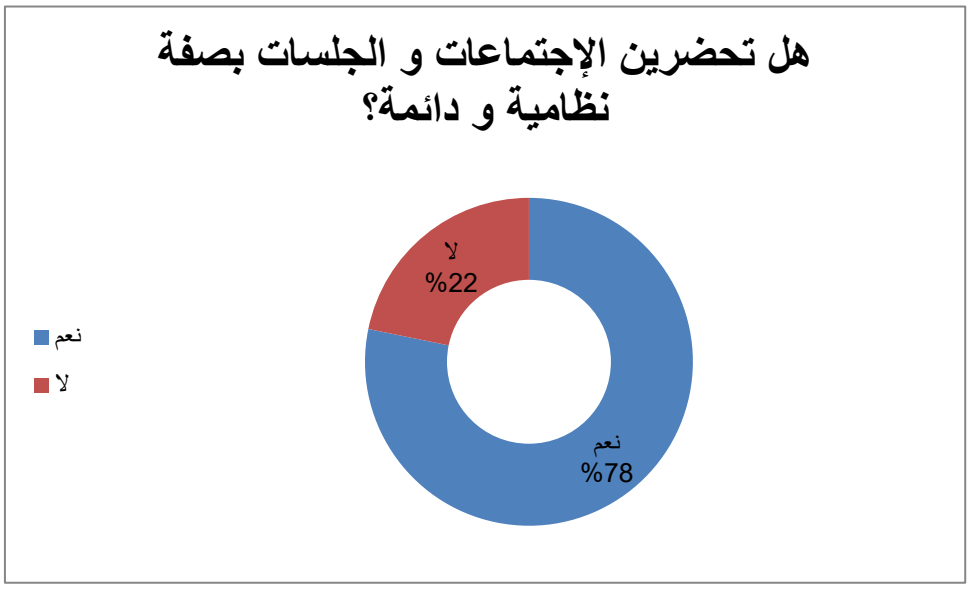

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

توضح نتائج الجدول ان نسبة 78% من عينة الدراسة تحضر الإجتماعات والجلسات بصفة نظامية ودائمة، بينما نسبة 22% من المبحوثات اجبن بلا على السؤال حيث يحرصن على الحضور في جلسات التصويت اكثر او المشاركة بوكالة وحددن اسباب عدم تمكنهن الحضور بصفة نظامية ببعد المسافة عن العاصمة وعدم توفر الاقامة للنساء المنتخبات.

من خلال النسبة الأعلى الموضحة في الجدول فإن أغلب المبحوثات أجبن أنهن يحضرن إجتماعات اللجان وجلسات البرلمان بصفة نظامية بحسب الأعمال المقررة بالنسبة للجان والمناقشات

المحددة للقوانين والمشاريع وكذلك جلسات التصويت مما يبرز الإلتزام بالمهمام النيابية المناطة بهن وعملهن الجاد لتأكيد حضورهن وكفائاتهن.

الجدول رقم 39: إجابات افراد العينة حول المواضيع في مناقشات البرلمان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ماهي المواضيع التي تثير إهتمامك أكثر في مناقشات البرلمان؟	المرأة والأسرة	35	44.9
	قضايا عامة	19	24.4
	الإقتصادية	1	1.3
	كلها	23	29.5
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم15: المواضيع في مناقشات البرلمان

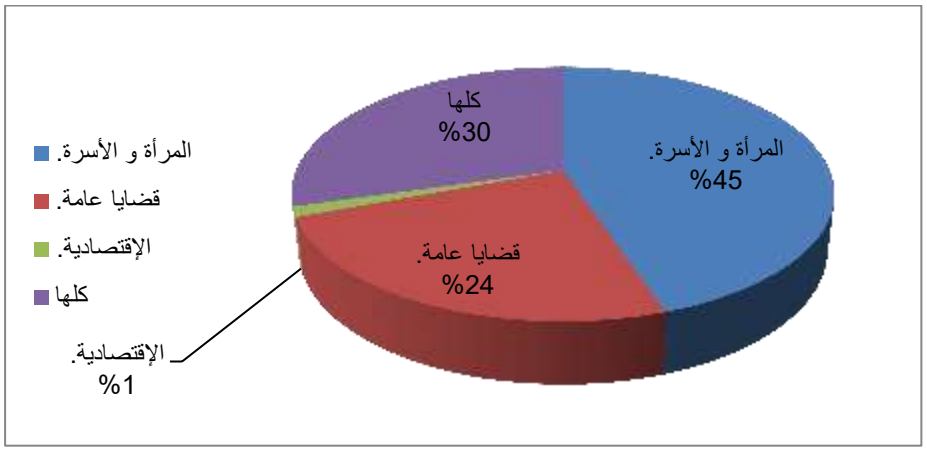

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تشير نتائج الجدول ان ما يقارب نصف العينة بنسبة **45%** تهتم بمواضيع المرأة والأسرة، نسبة **24%** لها اهتمام بقضايا عامة، بينما **1%** فقط من العينة لها اهتمام بمواضيع اقتصادية، في حين نسبة **30%** اهتمامها بجميع المواضيع في مناقشات البرلمان.

نلاحظ أن أغلب المواضيع التي تحوز على إهتمام مفردات العينة من المبحوثات هي المواضيع التي لها علاقة بالمرأة والأسرة وهو ما يعكس إعمال مقاربة النوع الإجتماعي وما يحققه تواجد المرأة في المجلس الشعبي المنتخب من إهتمام بالبعد النسوي ومعالجة القضايا المطروحة وفق خصوصيتهن النوعية وهو ما تهدف إليه مقاربة النوع الإجتماعي ومراعاة توجهات المرأة وحاجاتها،

دون إغفال للجوانب الإجتماعية الأخرى من إقتصاد وسياسة وصحة وثقافة ولكن دئما من وجهة نظر نسوية.

الجدول رقم 40: إجابات افراد العينة حول حرية ابداء الراي في إجتماع اللجان ومناقشات البرلمان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تبدين رأيك في إجتماع اللجان ومناقشات البرلمان بحرية؟	نعم	74	94.9
	لا	4	5.1
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم16: حرية ابداء الراي في إجتماع اللجان ومناقشات البرلمان

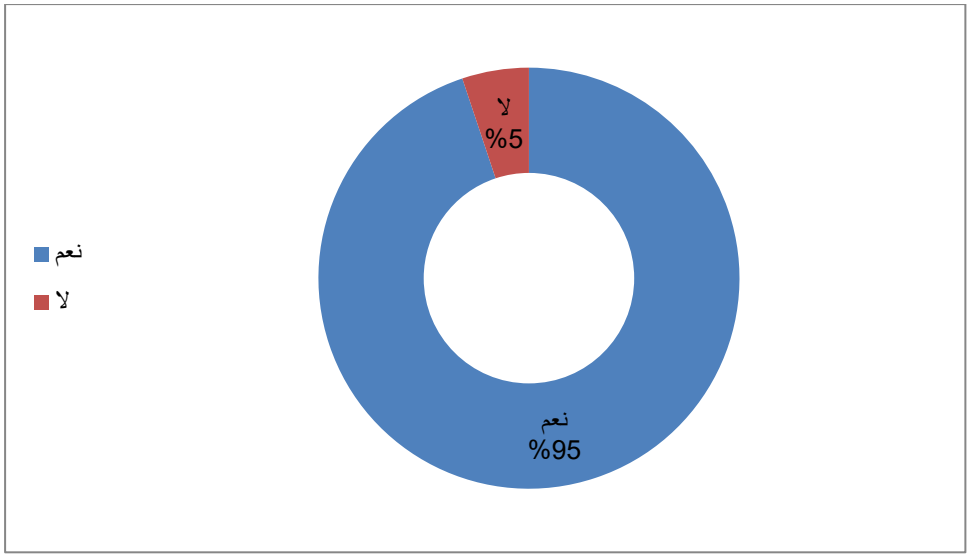

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ ان غالبية النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني بنسبة 95% يبدين رأيهن في إجتماع اللجان ومناقشات البرلمان بحرية، بينما نسبة صغيرة تقدر ب **5%** اجبن بلا على السؤال وحددن السبب في الخجل من طرح الافكار وعدم الحضور بانتظام الى مناقشات البرلمان.

وهو ما يفسر البيئة الداعمة لعمل المرأة والإحترام الذي تلقاه المرأة النائبة في عملها والبعد عن كل الظغوط والحواجز سواءا المرئية أو الخفية.

الجدول رقم 41: إجابات افراد العينة حول تقبل الاقتراحات

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل إقتراحاتك يتم تقبلها؟	بصفة عادية	73	93.6
	بتشدد	1	1.3
	لا يهتم بها	4	5.1
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم16: إجابات افراد العينة حول تقبل الاقتراحات

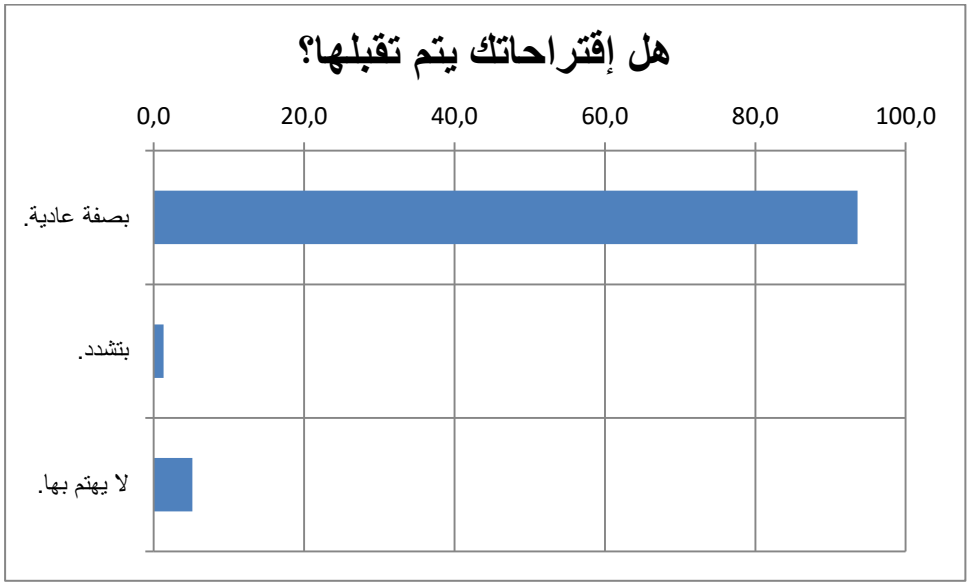

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تبين نتائج الجدول ان نسبة **94%** من اقتراحات المبحوثات من النساء المنتخبات في البرلمان يتم تقبلها بصفة عادية، بينما نسبة **5%** من الاقتراحات لا يهتم بها، في حين نسبة **1%** يتم تقبلها بتشدد.

فلا تشعر المرأة النائبة بأي نوع من التمييز في العمل وهذا يرجع إلى المستوى العالي لممثلي الشعب ودرجة الرقي في التعامل والتفاهم المتبادل الذي يتيح لكل الأطراف القيام بواجباتهم النيابية المفترضة.

الجدول رقم 42: إجابات افراد العينة حول البرامج التكوينية والتدريبية في البرلمان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل توجد برامج تكوينية وتدريبية في البرلمان؟	نعم	78	100
	لا	0	0
	المجموع	**67**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ من الجدول ان كل عينة الدراسة بنسبة 100% تؤكد وجود برامج تكوينية وتدريبية في البرلمان.

وهو ما يفند الطرح السلبي لقانون الإنتخابات ونظام الحصة المعتمد فالتركيز على تمكين المرأة السياسي لا يتعلق فقط بالجانب الكمي والتواجد العددي بل إن العمل على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومن خلال نظامه الداخلي على أن تقدم المرأة النائبة مشاركة نوعية من خلال تطوير أدائها بإحتكاكها ببرامج التكوين والأيام الدراسية وورشات العمل المتعددة، فلا مجال لإنكار الفائدة الكمية التي قدمها قانون الإنتخابات من خلال التمييز الإجابي للمرأة ولكن ذلك لا يمنع من تكريس العمل والتواجد النوعي.

الجدول رقم 43: إجابات افراد العينة حول المشاركة في البرامج التكوينية والتدريبية في البرلمان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تشاركين فيها؟	نعم	69	88.5
	لا	9	11.5
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم17: المشاركة في البرامج التكوينية والتدريبية في البرلمان

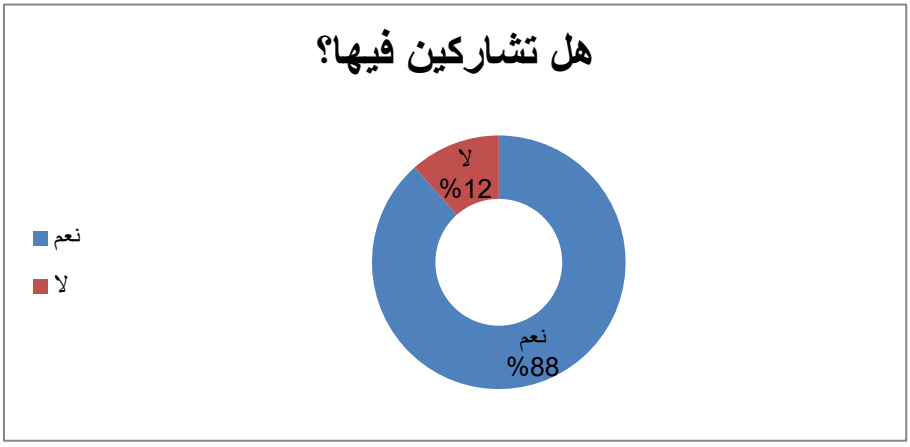

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من بيانات الجدول يتبين ان نسبة 88% من عينة الدراسة تشارك في البرامج التكوينية، بينما نسبة 12% كانت الاجابة بلا واوضحن عدم التمكن من الحضور بسبب صعوبة التنقل والالتزامات الاخرى.

وتبين أغلب المبحوثات أنهن يشاركن في الأيام الدراسية والتكوينية مما يعكس رغبتهن الحقيقية في تطوير أدائهن وإكتساب المهارة التي تؤهلهن للقيام بعملهن بدرجة عالية من الكفائة والفاعلية وهن يرغبن في كسر الصورة السلبية التي تروج لحضورهن الشكلي والصوري فقط والخالي من أي دور فعلي إلى تفعيل أداء حقيقي ومنتج.

ثانيا- الأداء النيابي

ويتضمن أهم العمليات التي تتعلق بتطوير الأداء النيابي وأليات العمل البرلماني وكبفية التعاطي معه من قبل المرأة النائبة من مشاركة في التكوين وأليات العملية التشريعية من إقتراح وتصويت ومناقشة ومن خلال إجابات مفردات العينة نتوصل للمناقشة العلمية:

1- **العمليات التشريعية " الإقتراح، التصويت، المناقشة"**

الجدول رقم44: إجابات افراد العينة حول تلقي تكوين دوري إجباري في العمل البرلماني

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تتلقين تكوين دوري إجباري في العمل البرلماني؟	نعم	12	15.4
	لا	66	84.6
	المجموع	**78**	**100.0**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم18: إجابات افراد العينة حول تلقي تكوين دوري إجباري في العمل البرلماني

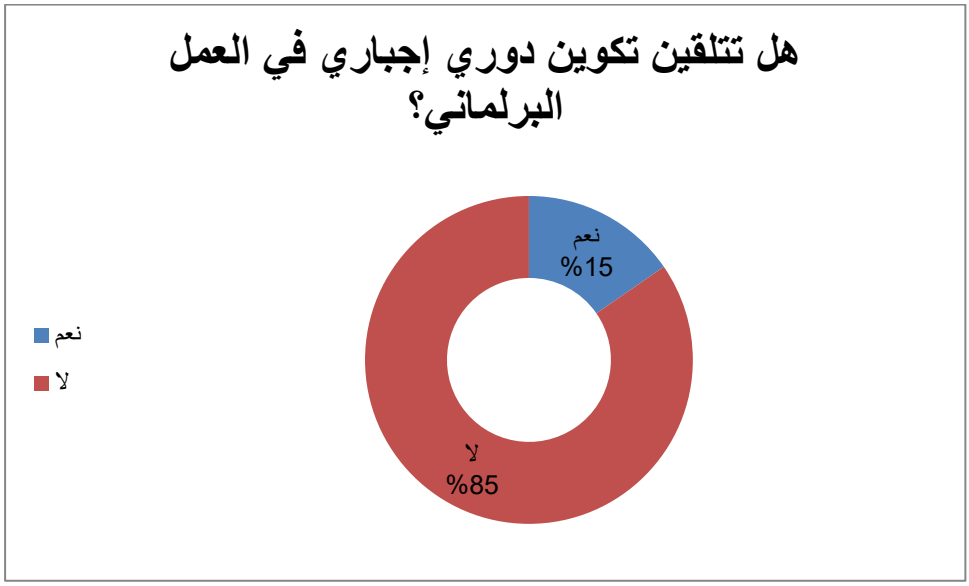

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ من خلال نتائج الجدول ان اجابات المبحوثات حول التكوين الدوري الإجباري في العمل البرلماني بلا هي بنسبة 85% وتشكل غالبية عينة الدراسة، في حين الإجابة بنعم هي بنسبة 15% فقط.

وعليه فلا توجد بحسب أغلب المبحوثات أية قوانين أو تنظيمات تجبر المرأة النائبة على حضور الأيام التكوينية ولعل هذا من الأمور التي تخضع للتنظيم الداخلي للمجلس والتي قد تتغير ويعاد النظر فيها لضمان درجة عالية من الأداء والفاعلية.

الجدول رقم45: إجابات افراد العينة حول مشاركة المرأة النائبة في ملتقيات دولية تتعلق بالعمل التشريعي

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تشارك المرأة النائبة في ملتقيات دولية تتعلق بالعمل التشريعي؟	نعم	76	97.4
	لا	2	2.6
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من خلال الجدول نلاحظ ان غالبية عينة الدراسة بنسبة 97% تشارك في ملتقيات دولية تتعلق بالعمل التشريعي، بينما نسبة 3% فقط كانت الاجابة بلا.

وهو ما يعكس الرغبة في التكوين والتشابك مع النساء المنتخبات في العالم لتحقيق تواجد فعلي يواكب التطور.

الجدول رقم 46: إجابات افراد العينة حول اكثر الادوار التي تقوم بها المراة البرلمانية في العملية التشريعية

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ما هي أكثر الأدوار التي تقومون بها في العملية التشريعية؟	تقترحون القوانين	7	9.0
	تقترحون تعديل مشاريع القوانين	25	32.1
	تقترحون إلغاء القوانين	13	16.7
	تصادقون فقط	26	33.3
	تمتنعون	7	9.0
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم18: اكثر الادوار التي تقوم بها المراة البرلمانية في العملية التشريعية

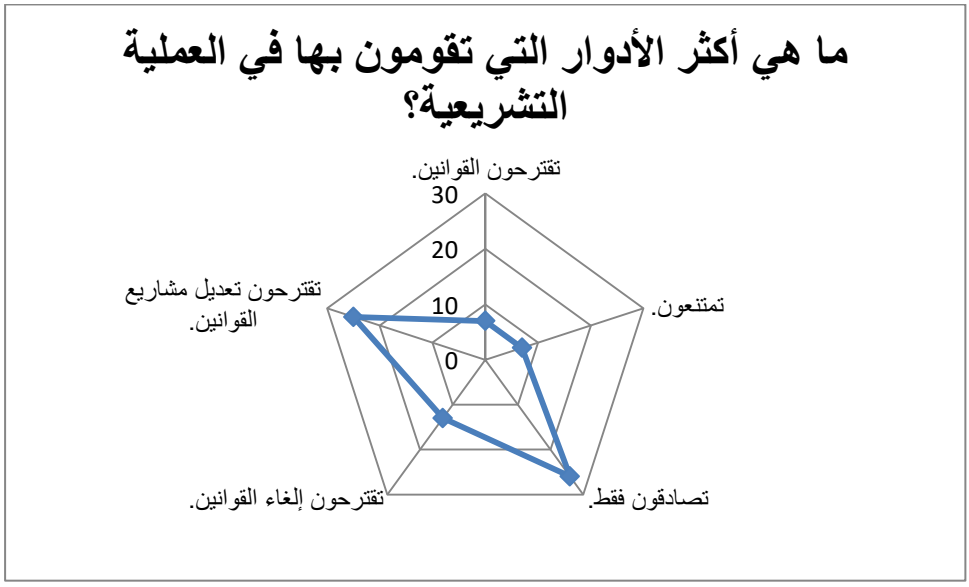

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تتوزع الادوار الخاصة بالعملية التشريعية للنساء المنتخبات في البرلمان بنسب مختلفة ومتفاوتة حسب بيانات الجدول، حيث كانت الاجابة تصادقون فقط بنسبة 33% وهي اكثر اجابة تكرارا، ثم

الاجابة تقترحون تعديل مشاريع القوانين بنسبة 32%، الاجابة تقترحون إلغاء القوانين بنسبة 17%، بينما الاجابة تقترحون القوانين والاجابة تمتنعون بنفس النسبة 9% واقل تكرارات.

لقد تباينت أدوار النساء المنتخبات وتعددت من عملية التصويت بالمصادقة وهي أكثر الأدوار التي أجابت بها مفردات العينة وذلك يرجع لطبيعة القوانين المطروحة والتي تتعلق بقانون المالية السنوي وغيرها من القوانين والتي تحوز على رضا ممثلي الشعب فتصادق عليها بإعتبارها السلطة التشريعية للمجتمع والبلاد،أما الأدوار الأخرى فتتباين بحسب برامج الأحزاب وخصوصيات الدوائر الإنتخابية.

2- المشاركات والعضويات

يتضمن هذا العنصر إجابات المبحوثات حول العضوية في اللجان المختلفة والمشاركة في العمل من خلال الإقتراحات والمناقشات والتي تدلل على نوعية الأداء.

الجدول رقم47 إجابات افراد العينة حول المشاركة في اللجان النوعية داخل المجلس

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تشاركون في اللجان النوعية داخل المجلس؟	نعم	77	98.7
	لا	1	1.3
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من الجدول نلاحظ ان نسبة 98.7% من عينة الدراسة تشارك في اللجان النوعية داخل المجلس وهي تمثل تقريبا كل العينة، المشاركات موزعة على مختلف اللجان من الفلاحة وحماية البيئة ولجنة الشؤون القانونية والحريات ولجنة التربية والتعليم والبحث العلمي ولجنة الاسكان والتهيئة العمرانية لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية ولجنة النقل والمواصلات لجنة الدفاع الوطني لجنة المالية والميزانية لجنة الشباب والرياضة لجنة الثقافة والاتصال والسياحة لجنة التنمية والصناعة والتجارة والتخطيط ولجنة الشؤون الخارجية والجالية.

الجدول رقم 48 إجابات افراد العينة حول تقديم توصيات ومقترحات داخل اللجان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تقدمون توصيات ومقترحات داخل اللجان؟	نعم	72	92.3
	لا	6	7.7
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم19: إجابات افراد العينة حول تقديم توصيات ومقترحات داخل اللجان

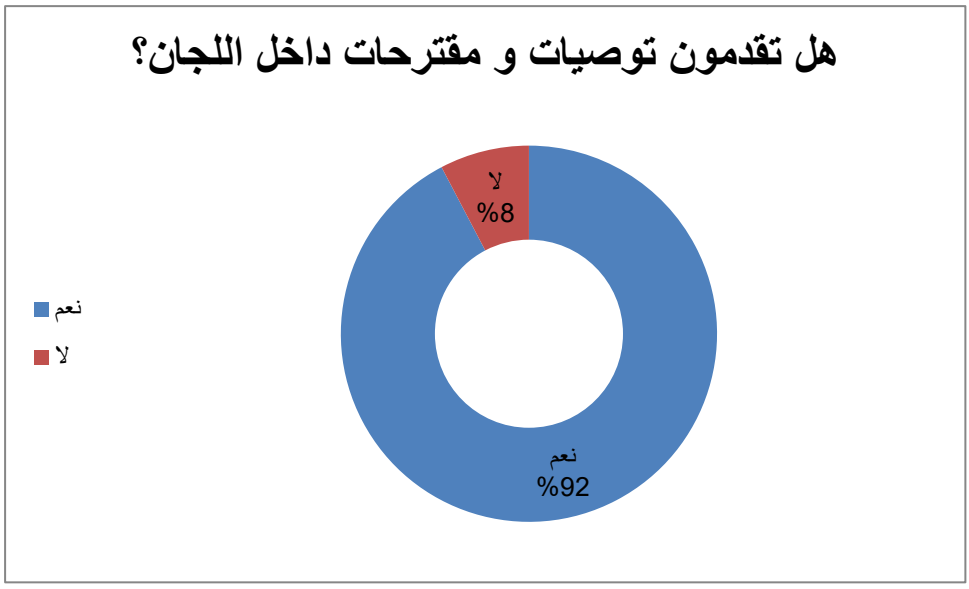

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

يتبين من نتائج الجدول ان غالبية عينة الدراسة تقدم توصيات ومقترحات داخل اللجان بنسبة 92%، بينما كانت الاجابة بلا بنسبة 8%.

ابرز التوصيات والمقترحات التي يتم تقديمها حول اقتراح قوانين والعنف ضد المرأة وتتسيير القطاع العام الصحي والمواضيع الاقتصادية والوضعية الإجتماعية والمستوى المعيشي فالنائبة تشارك بوجهة نظرها ورأيها وتخصصها في إجتماعات اللجان بحسب المواضيع المطروحة.

الجدول رقم 49 إجابات افراد العينة حول وجود عهدات سابقة في البرلمان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل كانت لكم عهدة أو عهدات سابقة في البرلمان؟	نعم	18	23.1
	لا	60	76.9
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS .V25

المصدر : من إعدادنا بلإعتماد على مخرجات spss

الرسم البياني رقم20: إجابات افراد العينة حول وجود عهدات سابقة في البرلمان

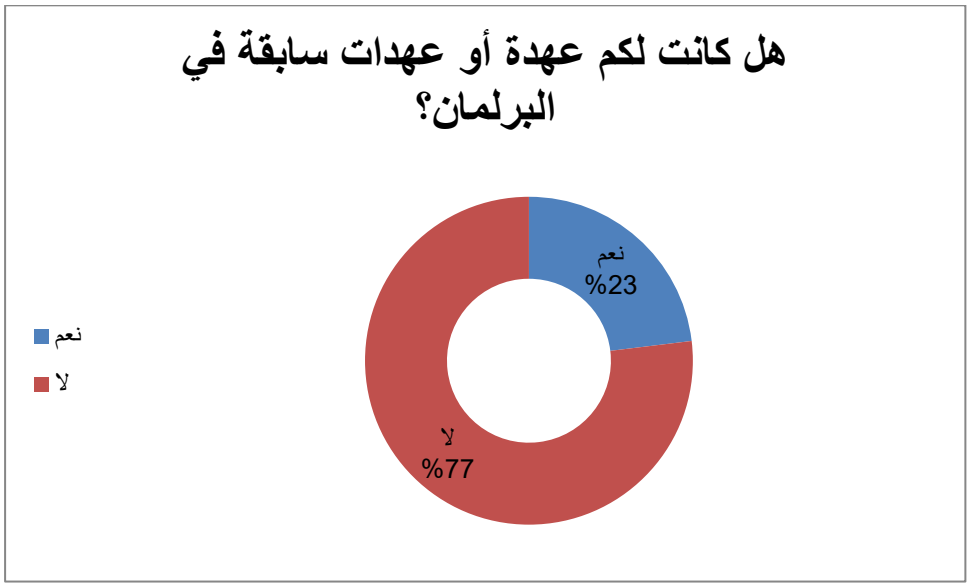

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة كبيرة تقدر ب 77% من المبحوثات لم يكن لديهن عهدة أو عهدات سابقة في البرلمان، بينما نسبة 23% فقط لديهن عهدة أو عهدات سابقة في البرلمان واكدن ان ذلك ساعدهن على اكتساب الخبرة في المجال وتطوير الاداء البرلماني.

من خلال إجابات المبحوثات فإن النسبة الكبرى للمنتخبات لم يكن لهن عهدات سابقة وهو ما يبين مبدأ التداول والتجديد في ممثلي الشعب وأن عملية التمثيل الشعبي ليست بالأمر الهين فالمجتمع المدني لا يجدد ثقته إلا للنائب الذي لمس منه الإخلاص في العمل والإهتمام بإنشغالات أبناء دائرته الإنتخابية التي توصله من خلال التصويت وتمنحه الثقة ليمثلها في قبة البرلمان أما إن كانت هذه العملية عقيمة فهو يفضل أن يمنح فرصة التمثيل النيابي لعناصر جديدة يأمل أن تحقق طموحاته ومطالبه.

الجدول رقم 50 إجابات افراد العينة حول الرضى عن عدد النساء البرلمانيات

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل أنتن راضيات عن عدد النساء البرلمانيات مقارنة بعدد الرجال في البرلمان؟	نعم	48	61.5
	لا	30	38.5
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم21: إجابات افراد العينة حول الرضى عن عدد النساء البرلمانيات

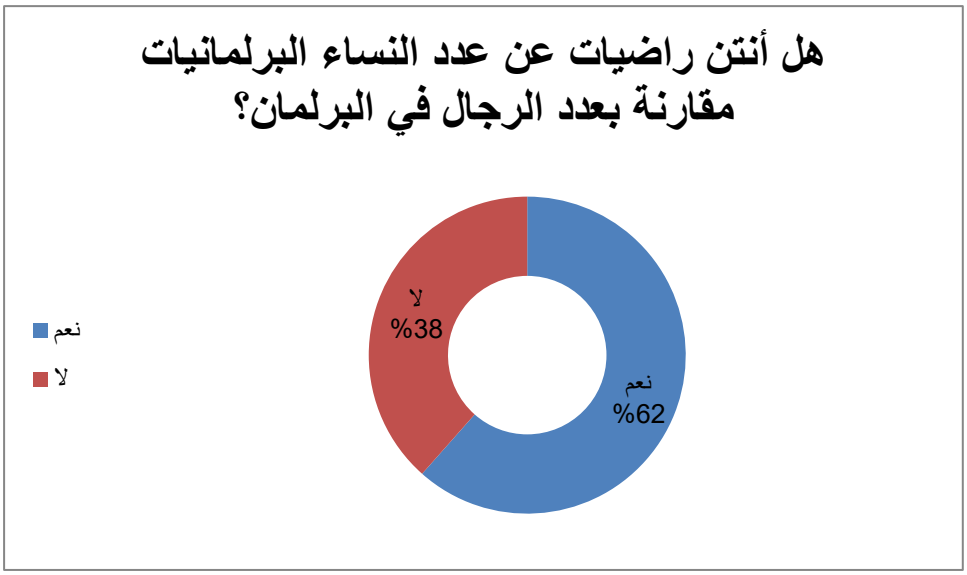

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

حسب الجدول نلاحظ ان اكثر من نصف عينة الدراسة بنسبة **61%** راضيات عن عدد النساء البرلمانيات مقارنة بعدد الرجال في البرلمان، في حين نسبة **39%** اجبن بلا واوضحن ذلك بان عدد النساء في المجتمع يمثل النصف بينما عدد النساء البرلمانيات مقارنة بعدد الرجال في البرلمان هو بنسبة صغيرة ولا يعكس النسبة الحقيقية للنساء في المجتمع.

أما رضا عينة الدراسة عن عدد المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني فيفسر نظرتهن الواقعية للمجتمع الجزائري من أن قانون الإنتخابات والنظام الحصصي قد أحدث تواجد للمرأة عددي يتوافق ومعطيات الحالة الراهنة وأنها خطوة أولية جبارة ستحقق خلال فترة من الزمن نضجا سياسا وتؤهل المرأة بشكل جيد للعمل السياسي والمشاركة في عملية إتخاذ القرار، فلا يهم العدد والكم بقدر ما يحققه ذلك من تمكين فعلي من خلال الأداء في تحقيق التغير والمشاركة في إتخاذ القرار، أما النسبة الأصغر فهي تعكس توجها أخر لا يمكن الإستهانة به من خلال أهمية طرحه لفكرة

"التناصف"، فبإعتبار المرأة نصف المجتمع وهي فعليا ومن خلال الإحصائيات تمثل نصف المجتمع الجزائري، فهن يتوجهن إلى تتويج المرأة بالتناصف مع الرجل في المجالس المنتخبة المختلفة والمجلس الشعبي الوطني مما يتوافق مع مبدأ المساواة.

الجدول رقم 51 إجابات افراد العينة حول مساوات الاجر

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل أجرك مساوي لأجر زميلك الرجل؟	نعم	78	100
	لا	0	0
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

يتبين من الجدول ان كل عينة الدراسة بنسبة 100% تاكد ان اجر المرأة البرلمانية مساوي لأجر زميلها الرجل ولا يوجد فرق في الاجر بين المرأة البرلمانية وزميلها الرجل وهذا يرجع للقوانين التي حددت وفصلت في ذلك وتفعيل مبدأ المساواة فلإستحقاق المادي حسب الوظيفة وليس حسب الجنس.

الجدول رقم 52 إجابات افراد العينة حول التفكير في تولي رئاسة البرلمان أو نيابة الرئاسة

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تفكرين في تولي رئاسة البرلمان أو نيابة الرئاسة ؟	نعم	27	34.6
	لا	51	65.4
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم22: إجابات افراد العينة حول التفكير في تولي رئاسة البرلمان أو نيابة الرئاسة

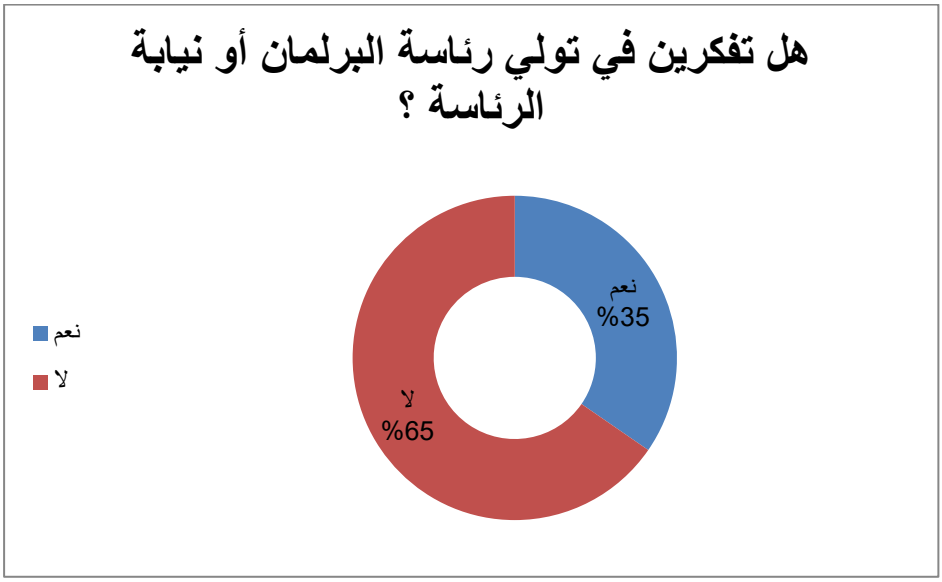

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

حسب بيانات الجدول نسبة **35%** فقط من العينة تفكر في تولي رئاسة البرلمان أو نيابة الرئاسة، بينما نسبة **65%** وهي تمثل غالبية واكثر من نصف المبحوثات اجبن بلا وكانت الاسباب المذكورة عدم الطموح لتولي مراكز رئاسية وعدم امتلاك الخبرة لتولي المسؤولية لمراكز مماثلة ولعل ذلك يرجع وبشكل كبير إلى حداثة عهدها بالممارسة النيابية وليس بسبب ضعفها خاصة وأن القانون الدستوري لم يجعل رئاسة البرلمان حكرا على النائب الرجل،و إن تمكنها اليوم من العمل ضمن السلطة التشريعية وتمرسها فيها سيفتح لها الأفق واسعا مستقبلا للرغبة في الوصول إلى مراكز إتخاذ القرار ورئاسة المجلس الشعبي الوطني خاصة وأن لرئيس المجلس الوطني الحالي من بين نوابه نائبيتين "نساء".

الجدول 53 إجابات افراد العينة حول رئاسة اللجان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تتولين رئاسة اللجان ؟	دائما	4	5.1
	أحيانا	48	61.5
	أبدا	26	33.3
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25 .

الرسم البياني رقم...: إجابات شكل رقم:23 افراد العينة حول رئاسة اللجان

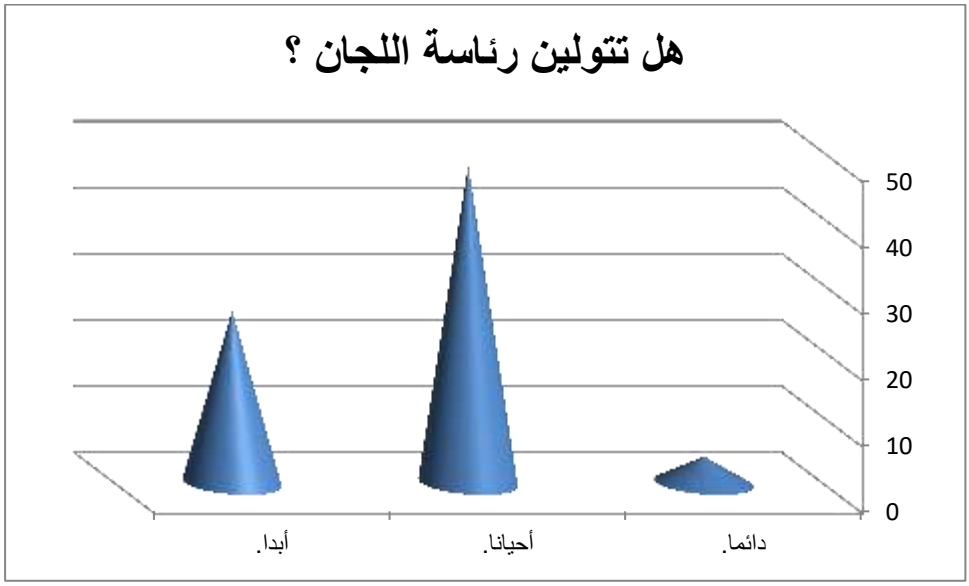

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ من نتائج الجدول ان نسبة 33**%** من عينة الدراسة لم تتولى أبدا رئاسة اللجان واوضح ذلك بعدم الاقدام لنقص الخبرة وكذلك اوضحن ان أغلب رؤساء اللجان من احزاب الاغلبية، في حين اكثر من نصف عينة الدراسة بنسبة 61**%** تتولى رئاسة اللجان احيانا، بينما 5**%** فقط من المبحوثات دائما يتولين رئاسة اللجان.

وهي مسألة ترجع بدرجة كبيرة إلى صلاحيات رئيس المجلس الشعبي الوطني ونوابه وهي مسألة تنظيمة تخضع للعديد من الإعتبارات أهمها الإختصاص التكويني والدراسي للعضو النائب والخبرة العملية والقدرة على المردودية38 هل تعتبرين العمل البرلماني مجال آمن للمرأة؟.

الجدول رقم 54 إجابات افراد العينة حول آمان العمل البرلماني للمرأة

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تعتبرين العمل البرلماني مجال آمن للمرأة؟.	نعم	73	93.6
	لا	5	6.4
	المجموع	**87**	**100**

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم24: إجابات افراد العينة حول آمان العمل البرلماني للمرأة

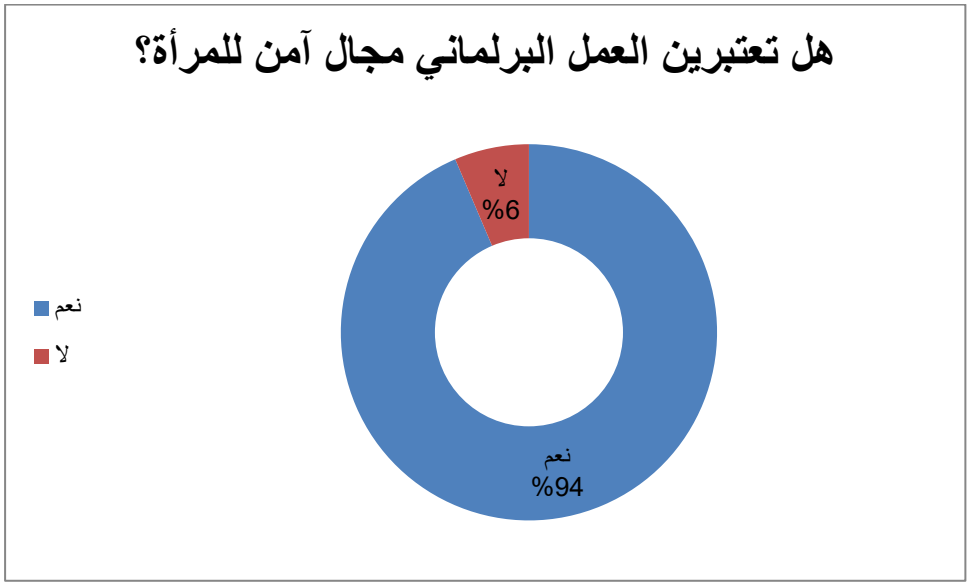

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من خلال نتائج الجدول يتضح ان اجابات افراد العينة تعتبر العمل البرلماني مجال آمن للمرأة بنسبة كبيرة جدا تقدر ب **94%**، وهذا يرجع لإستتباب الأمن والسكينة في المجتمع عامة مقارنة بفترات سابقة وللبيئة الجيدة التي تعمل ضمنها مفردات العينة، بينما **6%** فقط كانت الاجابة بلا وتوضح الاسباب في الجدول الموالي.

إذا كانت الإجابة بلا هل يرجع ذلك إلى:

الجدول رقم 55 إجابات افراد العينة حول اسباب اعتبار العمل البرلماني مجال غير آمن للمرأة

الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %	النسبة المئوية الكلية %
للتنقل بالنسبة للمقيمات خارج الجزائر العاصمة	2	40.0	2.6
عدم تأمين مقر إقامة أثناء العمل	3	60.0	3.8
تأخر ساعات العمل	0	0	0
الوضع الإجتماعي والسياسي العام للبلاد	0	0	0
المجموع	5	100.0	6.4

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من خلال الجدول نلاحظ اجابات افراد العينة حول اسباب اعتبار العمل البرلماني مجال غير آمن للمرأة تمثل نسبة 6.4**%** فقط من العينة الكلية وكانت الاجابة بعدم تأمين مقر إقامة أثناء العمل بنسبة 60**%** من المحددين للاسباب، بينما للتنقل بالنسبة للمقيمات خارج الجزائر العاصمة بنسبة 40**%**، في حين تأخر ساعات العمل والوضع الإجتماعي والسياسي العام للبلاد كانت ب0 تكرار ونسبة 0**%**.

الجدول رقم 56 إجابات افراد العينة حول طرح موضوع تمكين المرأة للمناقشة في جلسات البرلمان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل يطرح موضوع تمكين المرأة للمناقشة في جلسات البرلمان أو على مستوى اللجان؟	نعم	78	100
	لا	0	00
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

حسب الجدول كل افراد العينة بنسبة 100**%** تاكد ان موضوع تمكين المرأة يطرح للمناقشة في جلسات البرلمان وعلى مستوى اللجان.

المناقشة وإختبار الفرضية:

إن التمكين السياسي للمرأة إنعكس ايجابا على مستوى الوعي لديها وعلى أدائها البرلماني عند مستوى دلالة 0.05 من الفرضية نحدد متغير الوعي ومتغير الاداء البرلماني.

الوعي تمثله العبارات التالية:

19 ماهي مكانتك في الحزب؟

7 الإنتماء الحزبي

18 كيف إلتحقت بالحزب؟

20 ماهي الإعتبارات التي من خلالها قدمت للترشح ؟

21 ما هي أسباب ترشيح الحزب للمرأة؟

11 ما هي دوافع عملك كبرلمانية؟

اولا سوف نقوم بإختبار العلاقة بين التمكين السياسي والوعي عبر جميع العبارات التي تمثل الوعي حيث يسمح لنا إختبار khi-deux بدراسة الاستقلالية بين التمكين السياسي والعبارات التي تمثل الوعي.

الجداول التالية تبين لنا درجات التمكين السياسي حسب العبارات التي تمثل الوعي.

تمكين المرأة * .ما هي دوافع عملك كبرلمانية؟

جدول رقم:57 Crosstab Count

		ما هي دوافع عملك كبرلمانية؟				المجموع
		دافع وطني	تأكيد الذات	إعتبارات مادية	إعتبارات إجتماعية	
تمكين المرأة.	1.45	2	2	0	0	4
	1.55	7	1	1	1	10
	1.64	13	2	2	4	21
	1.73	15	3	2	0	20
	1.82	12	2	0	2	16
	1.91	4	0	0	0	4
	2.00	3	0	0	0	3
المجموع		56	10	5	7	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	14.949[a]	18	.665
نسبة الإمكان	17.755	18	.472
التجمع الخطي	2.184	1	.139
عدد العينة	78		

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 =0.665 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة ودوافع العمل كبرلمانية.

***تمكين المرأة * .الإنتماء_الحزبي**

جدول رقم58: Crosstab Count

		الإنتماء_الحزبي							المجموع
		أفلان	أرندي	حمس	حزب العمال	أفقاس	أرسيدي	إنتماءات أخرى	
تمكين المرأة.	1.45	1	2	0	0	1	0	0	4
	1.55	4	3	0	0	0	0	3	10
	1.64	10	5	2	1	0	0	3	21
	1.73	10	3	0	0	1	1	5	20
	1.82	9	4	1	1	1	0	0	16
	1.91	2	2	0	0	0	0	0	4
	2.00	2	1	0	0	0	0	0	3
المجموع		38	20	3	2	3	1	11	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	26.405[a]	36	.879
نسبة الإمكان	29.658	36	.763
التجمع الخطي	2.397	1	.122
عدد العينة	78		

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 =0.879 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة والانتماء الحزبي.

*** تمكين المرأة * .كيف إلتحقت بالحزب؟**

جدول رقم: **59** **Crosstab** Count

		كيف إلتحقت بالحزب؟				المجموع
		بعد نضال طويل	الإيمان بمبادئ وبرنامج الحزب	أقارب في الميدان	بمناسبة ترشحك لعضوية البرلمان	
تمكين المرأة.	1.45	0	1	2	1	4
	1.55	1	4	2	3	10
	1.64	1	12	7	1	21
	1.73	2	13	3	2	20
	1.82	6	6	4	0	16
	1.91	1	3	0	0	4
	2.00	1	1	0	1	3
المجموع		12	40	18	8	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	24.896[a]	18	.128
نسبة الإمكان	25.945	18	.101
التجمع الخطي	7.884	1	.005
عدد العينة	78		

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 =0.128 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة وكيفية الالتحاق بالحزب.

*** تمكين المرأة * .ماهي مكانتك في الحزب؟**

جدول رقم: **60** **Crosstab** Count

		ماهي مكانتك في الحزب؟		المجموع
		مناضلة	مسؤولة	
تمكين المرأة.	1.45	4	0	4
	1.55	10	0	10
	1.64	20	1	21
	1.73	19	1	20
	1.82	10	6	16
	1.91	3	1	4
	2.00	2	1	3
المجموع		68	10	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	نسبة الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	14.753[a]	6	.022
نسبة الإمكان	14.273	6	.027
التجمع الخطي	9.241	1	.002
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 =0.022 هي اقل من 0.05 إذن يوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة والمكانة في الحزب.

حيث يتضح من الجدول ان درجة التمكين السياسي مرتفعة في الفئة مسؤولة أكثر من الفئة مناضلة.

***تمكين المرأة * .ماهي الإعتبارات التي من خلالها قدمت للترشح ؟**

جدول رقم:**61 Crosstab** Count

		ماهي الإعتبارات التي من خلالها قدمت للترشح ؟				المجموع
		الوعاء القبلي	الكفاءة	الثروة	أسباب أخرى	
تمكين المرأة.	1.45	2	2	0	0	4
	1.55	4	6	0	0	10
	1.64	7	13	1	0	21
	1.73	9	11	0	0	20
	1.82	4	8	1	3	16
	1.91	0	4	0	0	4
	2.00	1	2	0	0	3
المجموع		27	46	2	3	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	18.254[a]	18	.439
نسبة الإمكان	18.014	18	.455
التجمع الخطي	3.211	1	.073
عدد العينة	78		

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 =0.439 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة وإعتبارات الترشح للحزب.

*** تمكين المرأة * .ما هي أسباب ترشيح الحزب للمرأة؟**

جدول رقم:**62** **Crosstab** Count

		ما هي أسباب ترشيح الحزب للمرأة؟					المجموع
		تحميلها جانب من المسؤولية المجتمعية	إشراكها في عملية التنمية	إثراء قضايا المرأة	فقط إستجابة لنظام الكوتا	أسباب أخرى	
تمكين المرأة.	1.45	2	0	0	2	0	4
	1.55	4	1	0	5	0	10
	1.64	11	3	1	6	0	21
	1.73	12	5	2	0	1	20
	1.82	5	8	1	1	1	16
	1.91	3	1	0	0	0	4
	2.00	1	1	1	0	0	3
المجموع		38	19	5	14	2	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	32.395[a]	24	.118
نسبة الإمكان	35.333	24	.064
التجمع الخطي	2.671	1	.102
عدد العينة	78		

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 =0.118 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة وأسباب ترشيح الحزب للمرأة.

بينت نتائج إختبار khi-deux ان العلاقة بين التمكين السياسي والوعي هي على مستوى المكانة في الحزب، باقي العبارات التي تحدد الوعي مستوى التمكين السياسي لا توجد فيه فروقات دالة احصائيا حسب الفئات.

ثانيا نقوم بإختبار العلاقة بين التمكين السياسي والاداء البرلماني.

الفرضية الإحصائية كالتالي:

H0 :الفرضية الصفرية لا يوجد علاقة (استقلالية المتغيرين)

H1 :الفرضية البديلة يوجد علاقة (عدم استقلالية المتغيرين)

من اجل معرفة اي فرضية هي الصحيحة نقوم بمقارنة قيمة مستوى المعنوية sig مع قيمة مستوى الدلالة sig=0.05

اذا كانت اكبر من 0.05 نقبل الفرضية الصفرية

اذا كانت اقل من 0.05 نقبل الفرضية البديلة

حيث بين إختبار مان ويتني Independent-Samples Mann-Whitney U Test ما يلي:

نتيجة إختبار الفرضية				
القرار الإحصائي	مستوى المعنوية	الإختبار الإحصائي	الفرضية الصفرية	
ترفض الفرضية الصفرية.	.000	إختبار مان وويتني للإستقلالية	إستقلالية تمكين المرأة والإداء البرلماني	1

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS V25 .

Independent-Samples Mann-Whitney U Test

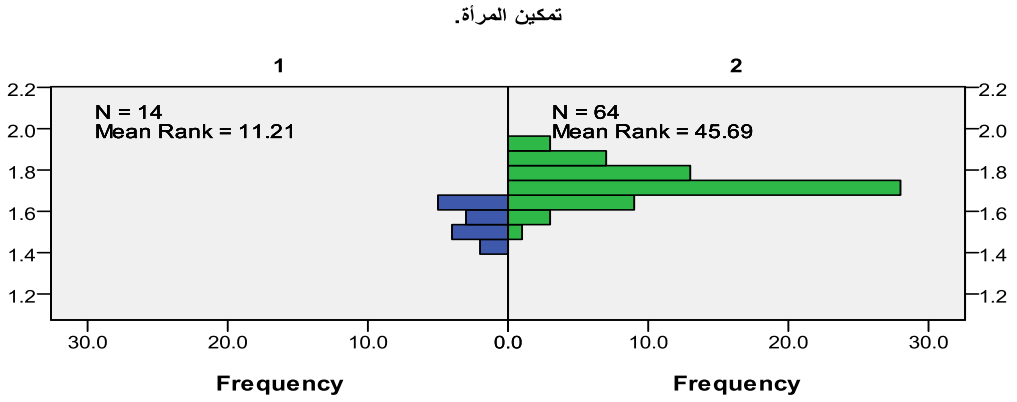

Total N	78
Mann-Whitney U	844.000
Wilcoxon W	2,924.000
Test Statistic	844.000
Standard Error	74.541
Standardized Test Statistic	5.313
Asymptotic Sig. (2-sided test)	.000

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

نلاحظ ان قيمة مستوى المعنوية في الاختبار الاحصائي sig=0.000 وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05 إذن نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة بين المتغيرين.

حيث يتبين حسب الرسم ان مستوى الاداء البرلماني للمرأة يكون مرتفعا عندما يرتفع تفعيل التمكين السياسي.

ومنه نقول بقبول الفرضية: التمكين السياسي للمرأة إنعكس ايجابا على أدائها البرلماني.

كان لزاما علينا تحليل الاداء البرلماني والتمكين السياسي لعينة البحث من النساء المنتخبات من أجل فهم توجّهاتها، فقد ركّزنا على العوامل الشخصية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة المدنية،عدد الأولاد) من جهة، كذلك المتغيرات الاجتماعية (العامل الجغرافي، المهنة قبل الإلتحاق بالبرلمان) بالإضافة الى الانتماء الحزبي.

وقد ربطنا هذه العوامل بمتغيرات الأداء البرلماني والتمكين السياسي، وهل تأثر العوامل الشخصية والإجتماعية في الأداء البرلماني والتمكين السياسي للنساء المنتخبات.

1.متغير العمر:

النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني موزعات على مختلف الفئات العمرية لكن بتباين واغلبية للفئات الاكبر سنا.

*** الأداء البرلماني * العمر**

جدول رقم63 **Crosstab** Count–

		العمر				المجموع
		25-35	36-45	46-55	56-65	
الأداء البرلماني.	1.43	1	1	0	0	2
	1.50	2	1	2	0	5
	1.57	0	3	3	0	6
	1.64	3	3	7	1	14
	1.71	2	10	11	5	28
	1.79	0	4	5	4	13
	1.86	1	1	3	2	7
	1.93	0	0	0	3	3
Total		9	23	31	15	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	31.252[a]	21	.070
نسبة الإمكان	31.385	21	.067
التجمع الخطي	12.427	1	.000
عدد العينة	78		

من نتائج الجدول نلاحظ ان مستويات الأداء البرلماني متقاربة بين مختلف الفئات العمرية للعينة، وبما أن قيمة Sig khi2 =0.070 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين الاداء البرلماني للمرأة ومتغير العمر.

*** تمكين المرأة * .العمر**

-جدول رقم**64** Count **Crosstab**

		العمر				المجموع
		25-35	36-45	46-55	56-65	
تمكين المرأة.	1.45	1	3	0	0	4
	1.55	3	2	5	0	10
	1.64	4	6	9	2	21
	1.73	0	8	10	2	20
	1.82	1	4	5	6	16
	1.91	0	0	2	2	4
	2.00	0	0	0	3	3
المجموع		9	23	31	15	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	37.710[a]	18	.004
نسبة الإمكان	40.351	18	.002
التجمع الخطي	19.012	1	.000
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.004 هي اصغر من 0.050 إذن يوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة ومتغير العمر حيث نلاحظ ان الفئات الأكبر سنا تتمتع بمستوى تمكين سياسي اكبر من الفئات الأقل سنا.

رغم ان مستويات الأداء البرلماني متقاربة بين الفئات العمرية الا ان مستويات التمكين السياسي هي اكبر لدى الفئات الاكبر سنا.

*** الأداء البرلماني * .المستوى_التعليمي**

جدول رقم **65** Crosstab Count

		المستوى_التعليمي			المجموع
		إبتدائي	ثانوي	جامعي	
الأداء البرلماني.	1.43	0	0	2	2
	1.50	0	1	4	5
	1.57	0	0	6	6
	1.64	0	1	13	14
	1.71	2	8	18	28
	1.79	2	5	6	13
	1.86	1	1	5	7
	1.93	0	1	2	3
المجموع		5	17	56	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	13.218[a]	14	.509
نسبة الإمكان	16.380	14	.291
التجمع الخطي	5.270	1	.022
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.509 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين الاداء البرلماني للمرأة ومتغير المستوى التعليمي.

***تمكين المرأة * .المستوى_التعليمي**

-جدول رقم: **66** **Crosstab** Count

		المستوى_التعليمي			المجموع
		إبتدائي	ثانوي	جامعي	
تمكين المرأة.	1.45	0	0	4	4
	1.55	0	1	9	10
	1.64	1	5	15	21
	1.73	0	4	16	20
	1.82	3	5	8	16
	1.91	1	1	2	4
	2.00	0	1	2	3
المجموع		5	17	56	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	13.282[a]	12	.349
نسبة الإمكان	14.429	12	.274
التجمع الخطي	5.929	1	.015
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.349 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة ومتغير المستوى التعليمي.

*** الأداء البرلماني * .الحالة_المدنية**

-جدول رقم:**67** **Crosstab** Count

		الحالة_المدنية				المجموع
		عازبة	متزوجة	أرملة	مطلقة	
الأداء البرلماني.	1.43	1	0	0	1	2
	1.50	3	2	0	0	5
	1.57	3	3	0	0	6
	1.64	3	9	1	1	14
	1.71	7	21	0	0	28
	1.79	2	9	2	0	13
	1.86	2	4	0	1	7
	1.93	0	1	0	2	3
المجموع		21	49	3	5	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	42.097[a]	21	.004
نسبة الإمكان	31.837	21	.061
التجمع الخطي	4.629	1	.031
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.004 هي اصغر من 0.050 إذن يوجد علاقة بين الأداء البرلماني للمرأة ومتغير الحالة المدنية حيث نلاحظ ان مستويات الاداء البرلماني في فئة مطلقة يكون عموما اكبر من الفئات الاخرى.

*** تمكين المرأة * .الحالة_المدنية**

-جدول رقم:**68** **Crosstab** Count

		الحالة_المدنية				المجموع
		عازبة	متزوجة	أرملة	مطلقة	
تمكين المرأة.	1.45	3	0	0	1	4
	1.55	6	4	0	0	10
	1.64	5	15	1	0	21
	1.73	3	16	0	1	20
	1.82	4	10	2	0	16
	1.91	0	2	0	2	4
	2.00	0	2	0	1	3
المجموع		21	49	3	5	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	40.395[a]	18	.002
مستوى الإمكان	36.512	18	.006
التجميع الخطي	9.905	1	.002
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.002 هي اصغر من 0.050 إذن يوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة ومتغير الحالة المدنية حيث نلاحظ ان مستويات التمكين السياسي في فئة مطلقة يكون عموما اكبر من الفئات الاخرى.

مستويات الأداء البرلماني والتمكين السياسي متباينة حسب الحالة المدنية حيث هي مرتفعة في فئة مطلقة اكثر من الفئات الاخرى.

***الأداء البرلماني * .عدد_الأولاد**

-جدول رقم: **69** **Crosstab** Count

		عدد_الأولاد					المجموع
		1-2	3-4	5-6	أكثر من6	بدون أولاد	
الأداء البرلماني.	1.43	1	0	0	0	1	2
	1.50	1	0	1	0	3	5
	1.57	2	1	0	0	3	6
	1.64	6	3	0	0	5	14
	1.71	2	14	3	0	9	28
	1.79	1	6	3	1	2	13
	1.86	2	3	0	0	2	7
	1.93	1	2	0	0	0	3
المجموع		16	29	7	1	25	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	30.898[a]	28	.322
نسبة الإمكان	34.772	28	.177
التجميع الخطي	2.216	1	.137
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.322 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين الأداء البرلماني للمرأة ومتغير عدد الأولاد.

*** تمكين المرأة * .عدد_الأولاد**

-جدول رقم:**70** **Crosstab** Count

		عدد_الأولاد					المجموع
		1-2	3-4	5-6	أكثر من6	بدون أولاد	
تمكين المرأة.	1.45	1	0	0	0	3	4
	1.55	2	1	1	0	6	10
	1.64	6	5	2	0	8	21
	1.73	4	12	0	0	4	20
	1.82	1	6	4	1	4	16
	1.91	1	3	0	0	0	4
	2.00	1	2	0	0	0	3
المجموع		16	29	7	1	25	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	31.732[a]	24	.134
نسبة الإمكان	35.557	24	.061
التجميع الخطي	6.246	1	.012
عدد العينة	78		

a. 29 cells (82.9%) have expected count less than 5. The minimum expected count is. 04.

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.134 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة ومتغير عدد الأولاد.

*** الأداء البرلماني * .العامل_الجغرافي**

-جدول رقم**70** **Crosstab** Count

		العامل_الجغرافي					المجموع
		من العاصمة	من الشرق	من الغرب	من الجنوب	من الوسط	
الأداء البرلماني.	1.43	0	1	0	0	1	2
	1.50	1	2	1	0	1	5
	1.57	0	4	0	0	2	6
	1.64	2	6	4	0	2	14
	1.71	4	12	8	0	4	28
	1.79	6	3	1	2	1	13
	1.86	0	3	1	1	2	7
	1.93	2	0	0	1	0	3
المجموع		15	31	15	4	13	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	35.728[a]	28	.150
نسبة الإمكان	37.953	28	.099
التجميع الخطي	.548	1	.459
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.150 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين الأداء البرلماني للمرأة ومتغير العامل الجغرافي.

*** تمكين المرأة * .العامل_الجغرافي**

جدول رقم71: **Crosstab** Count

		العامل_الجغرافي					المجموع
		من العاصمة	من الشرق	من الغرب	من الجنوب	من الوسط	
تمكين المرأة.	1.45	1	1	0	0	2	4
	1.55	0	4	3	0	3	10
	1.64	4	9	4	0	4	21
	1.73	2	11	5	1	1	20
	1.82	6	4	2	2	2	16
	1.91	1	2	0	0	1	4
	2.00	1	0	1	1	0	3
المجموع		15	31	15	4	13	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	27.447[a]	24	.284
نسبة الإمكان	30.401	24	.172
التجميع الخطي	1.996	1	.158
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.284 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة ومتغير العامل الجغرافي.

*** الآداء البرلماني *طبيعة المنطقة**

-جدول رقم: **72** Crosstab Count

		VAR00001		المجموع
		منطقة حضرية	منطقة ريفية	
الأداء البرلماني.	1.43	1	1	2
	1.50	3	0	3
	1.57	1	0	1
	1.64	3	5	8
	1.71	10	4	14
	1.79	1	2	3
	1.86	3	1	4
	1.93	1	0	1
المجموع		23	13	36

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	7.181[a]	7	.410
نسبة الإمكان	8.665	7	.278
التجميع الخطي	.004	1	.948
عدد العينة	36		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.410 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين الأداء البرلماني للمرأة ومتغير طبيعة المنطقة.

*** تمكين المرأة *طبيعة المنطقة**

-جدول رقم**73** **Crosstab** Count

		VAR00001		المجموع
		منطقة حضرية	منطقة ريفية	
تمكين المرأة.	1.45	2	1	3
	1.55	4	2	6
	1.64	5	5	10
	1.73	5	4	9
	1.82	4	1	5
	1.91	2	0	2
	2.00	1	0	1
المجموع		23	13	36

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	3.395[a]	6	.758
نسبة الإمكان	4.402	6	.622
التجميع الخطي	.989	1	.320
عدد العينة	36		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.758 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة ومتغير طبيعة المنطقة.

*** الأداء البرلماني * .المهنة_قبل_الإلتحاق_بالبرلمان**

-جدول رقم74: Count **Crosstab**

		المهنة_قبل_الإلتحاق_بالبرلمان							المجموع
		قطاع التعليم	القطاع العام	الإعلام	الصحة	القضاء	المهن الحرة	قطاعات ومهن أخرى	
الأداء البرلماني.	1.43	0	2	0	0	0	0	0	2
	1.50	0	1	1	0	0	2	1	5
	1.57	1	1	1	0	0	3	0	6
	1.64	1	5	0	0	1	6	1	14
	1.71	8	7	2	5	2	4	0	28
	1.79	2	5	0	1	0	3	2	13
	1.86	1	2	0	3	0	1	0	7
	1.93	0	0	0	2	0	1	0	3
المجموع		13	23	4	11	3	20	4	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	46.355[a]	42	.297
نسبة الإمكان	49.326	42	.204
التجميع الخطي	.215	1	.643
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.297 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين الأداء البرلماني للمرأة ومتغير المهنة قبل الإلتحاق بالبرلمان.

***تمكين المرأة * .المهنة_قبل_الإلتحاق_بالبرلمان**

-جدول رقم: **75** Crosstab Count

		المهنة_قبل_الإلتحاق_بالبرلمان							المجموع
		قطاع التعليم	القطاع العام	الإعلام	الصحة	القضاء	المهن الحرة	قطاعات ومهن أخرى	
تمكين المرأة.	1.45	0	2	0	0	0	2	0	4
	1.55	1	2	0	0	0	5	2	10
	1.64	6	5	3	3	1	3	0	21
	1.73	2	8	1	1	2	5	1	20
	1.82	3	4	0	4	0	4	1	16
	1.91	0	2	0	2	0	0	0	4
	2.00	1	0	0	1	0	1	0	3
المجموع		13	23	4	11	3	20	4	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	36.980[a]	36	.423
نسبة الإمكان	40.997	36	.261
التجميع الخطي	.626	1	.429
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.423 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة ومتغير المهنة قبل الإلتحاق بالبرلمان.

***الأداء البرلماني * .الإنتماء_الحزبي**

- جدول رقم **76**: Count **Crosstab**

		الإنتماء_الحزبي							المجموع
		أفلان	أرندي	حمس	حزب العمال	أفقاس	أرسيدي	إنتماءات أخرى	
الأداء البرلماني	1.43	0	1	0	0	1	0	0	2
	1.50	2	3	0	0	0	0	0	5
	1.57	2	3	0	0	0	0	1	6
	1.64	8	3	0	1	0	0	2	14
	1.71	14	3	2	0	0	1	8	28
	1.79	6	3	1	1	2	0	0	13
	1.86	3	4	0	0	0	0	0	7
	1.93	3	0	0	0	0	0	0	3
المجموع		38	20	3	2	3	1	11	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	48.140[a]	42	.238
نسية الإمكان	46.295	42	.300
التجميع الخطي	.581	1	.446
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.238 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين الأداء البرلماني للمرأة ومتغير الإنتماء الحزبي.

تمكين المرأة * .الإنتماء_الحزبي

-جدول رقم**77** Count **Crosstab**

		الإنتماء_الحزبي							المجموع
		أفلان	أرندي	حمس	حزب العمال	أفقاس	أرسيدي	إنتماءات أخرى	
تمكين المرأة.	1.45	1	2	0	0	1	0	0	4
	1.55	4	3	0	0	0	0	3	10
	1.64	10	5	2	1	0	0	3	21
	1.73	10	3	0	0	1	1	5	20
	1.82	9	4	1	1	1	0	0	16
	1.91	2	2	0	0	0	0	0	4
	2.00	2	1	0	0	0	0	0	3
المجموع		38	20	3	2	3	1	11	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	26.405[a]	36	.879
نسبة الإمكان	29.658	36	.763
التجميع الخطي	2.397	1	.122
عدد العينة	78		

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.879 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة ومتغير الإنتماء الحزبي.

- النتيجة الجزئية الثانية:

ومن النتائج الإحصائية المتحصل عليها فإن تأثير العوامل الشخصية على التمكين السياسي يحصر في عاملين فقط وهما: السن، الحالة المدنية فقط فكلما كان سن مفردة العينة أكبر كلما تمتع يتمكين سياسي أكبر بسبب الخبر التي تطور أدائها أما بالنسبة لفئة المطلقات فإن تمكينهن السياسي ملاحظ أكثر من الفئات النسوبة الأخرى والذي قد يرجع لعوامل نفسية.

وإن التمكين السياسي للمرأة إنعكس إيجابا على مستوى الوعي لديها وعلى آدائها البرلماني.

ومن خلال إستقراء وتحليل أرقام ونسب الدراسة الإحصائية والتي توصلنا فيها إلى تحقق جزئي للفرضية حيث أن الشق الأول والمتعلق بإنعكاس التمكين السياسي بشكل إيجابي على مستوى الوعي لديها لم نجد فروقات دالة إحصائيا فقط يكون معبر إحصائيا على مستوى المكانة في الحزب مما يعني أنه لا علاقة للتمكين السياسي للمرأة بالوعي، وتم قبول الجزء الثاني من الفرضية فالتمكين السياسي إنعكس إيجابا على مستوى الأداء.

ذاك أن مسألة الوعي تتشعب فيها الدروب والرؤى ووسائل قياسه ويرتبط بشكل كبير بشخصية كل مفردة من مفردات العينة بشكل مستقل وتتدخل فيه عوامل نفسية وإجتماعية كثيرة أهمها أسلوب التنشئة الإجتماعية والقناعات الشخصية أما بالنسبة لأداء العمل النيابي فأغلب النائبات في المجلس الشعبي الوطني هن على مستوى عالي من التعليم وأغلبهن خريجات الجامعة ومارسن أعمالا ومهن سابقة مكنتهن من إكتساب المعرفة بحيث لم يكن العمل النيابي بالأمر الصعب ولا هو بالهين فأغلب النائبات اللاواتي أجبن على إستمارة الإستبيان على معرفة تامة بأجهزة وهياكل المجلس الشعبي الوطني ووظائفه ومهامهن كنائبات من خلال إحتكاكهن المباشر بعملهن وجو التعاون الذي يسود داخل المجلس الشعبي الوطني وإطلاعهن على القانون المحدد للنظام الداخلي للمجلس والذي يبين مختلف الجوانب التنظيمية للعمل بالإضافة لليرامج التكوينبة والتعاون البرلماني الدولي في مختلف المناسبات والذي تستفيد فيه المرأة النائبة من الخبرات العالمية وتطور أدائها.

فمن خلال تحقق الفرضية الثانية جزئيا في ما تعلق بالإنعكاس الإيجابي للتمكين على مستوى أداء المرأة، فإن السلطة السياسية في المجتمع الجزائري تعمل في المسار الصحيح من خلال تحقيق أهم متطلبات التمكين للمرأة وهو تحطيمها للسقف الزجاجي والحواجز غير المرئية في عملها فلا حواجز هيكلية داخلية ومناخ الثقافة التنظيمبة السائدة في مؤسسة المجلس الشعبي الوطني تعد بيئة حاضنة وداعمة لتمكين المرأة وتتضح الشفافية في عمل المرأة البرلماني من خلال مطالعة الجريدة

الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني والتي تصدر بشكل دوري وتقيد كل مناقشات وأسئلة النواب والنائبات وتقيد الفترة التشريعية والدورات البرلمانة وتاريخ إنعقاد جلساتها وبرنامج عملها ("ملحق رقم..") حيث يتم ذكر كل متدخل بلإسم واللقب وتقيد كل مداخلته والمرأة النائبة نجدها حاضرة في هذا المشهد وبقوة فتتنوع أسئلة النائبات بحسب إنشغلات كل منطقة التي تمثلها من صحة وتعليم وعمل وغيره، وهي الشفافية المطلوبة والمشجعة على العمل والإتقان فتقوم المرأة النائبة بعملها في الهيئة التشريعية بكل ثقة وجرأة وكفائة وهذا ما يستشف من خلال إطلاعنا على الجريدة الرسمية لمداخلات المجلس الشعبي الوطني أين طالعنا مداخلات وأسئلة النائبات، وهو ما أهل العديد من النائبات إلى تبوأ مراكز عليا تملك سلطة إتخاذ القرار مثل النائبة " بسمة عزوار" التي تشغل منصب وزاري وغيرها من الأمثلة التي تتكرر وتترسخ.

فقد تغلبت المرأة المنتخبة في المجلس الشعبي الوطني للفترة التشريعية الثامنة في الجزائر على السقوف الزجاجية من خلال تبني السلطة لسياسات صديقة للمرأة ساعدتها على الموازنة في مهامها الوظيفية وتكون بذاك أنهت زمن العجز عند المرأة من خلال تسهيل الحصول على المعلومة وتجاوز مرحلة التواجد الشكلي والدلالة الرمزي للمرأة داخل مؤسسات الدولة إلى مرحلة الفعل.

وهذه النتائج تساير ما تم طرحه من تبني لمقاربة ماكس فيبر في دراسته لموضوع السلطة والتي تقوم على نظرية الفعل الإجتماعي والممارسة الفعلية للسلطة من خلال سلطة إتخاذ القرار في المؤسسات ذات السيادة والتي تتناظر فيها العلاقات السلطوية لتحقيق المصالح المشتركة وكذلك المنظور البنائي الذي بوجه هذا الفعل إلى تأسيس تمكين جماعي.

أما برجوعنا للدراسات السابقة وفي الدراسة المعنونة ب: أشكال وأسس الممارسات الموصلة للسلطة السياسية في الدولة، من بين النتائج التي توصل لها الباحث أن حضور المرأة كان متواضع في المجالس المنتخبة وفي مجال العملية السياسية بسبب القيم المحافظة، وما يجب التنويه له في هذه الدراسة أن المجال الزمني الذي عني الباحث بدراسته هي الفترة الممتدة من: 1996 إلى غاية 2007، وهو الأمر الذي خالفته نتائج دراستنا من أن تمكين المرأة في المجال السياسي أحدث أثر على مستوى أدائها في الميدان السياسي ويرجع الإختلاف في النتائج إلى الفارق الزمني بين الدراستين فما توصل له الباحث في دراسته كان قبل تبني السلطة السياسية لنظام الحصة والتميز الإجابي لصالح المرأة مما يبرز الأثر الفعلي الذي أحدثه تطبيق هذا القانون على الوضع السياسي للمرأة في الجزائر.

كما تختلف نتيجة دراستنا حول أن التمكين السياسي للمرأة إنعكس إيجابا على أدائها السياسي مع ما توصلت له الباحثة في دراستها المعنونة بـ: "معوقات السلطة لدى النوع الإجتماعي في الإدراة الجزائرية " حيث من بين النتائج.

أن النسق الثقافي هو الموجه في عمل المرأة داخل المؤسسة وترسانة القوانين وقفت عاجزة أمام الموروث الثقافي الثقيل، وإن كانت الباحثة قد توصلت لهذه النتيجة في دراستها من وجهة تنظيمية على مستوى تنظيمي وإداري صغير نسبيا بالنسبة لدراستنا التي نتناول فيها المؤسسة التشريعية وهي على مستوى ونسق أعلى من حيث التنظيم والذي يخضع فيه للقانون الذي ينظم جميع العلاقات والوظائف التي لا سلطان فيها إلا سلطان القانون والدستور والذي أهل المرأة لتقوم بدورها على أتم وجه ولا حاكم لها إلا الإلتزام بالتنظيم.

ويتفق تحقق فرضيتنا الجزئي مع ماجاء في الدراسة التي تحمل عنوان: نساء في البرلمان بعيدا عن الأرقام، حيث توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها: أن المساواة في الحياة السياسية ليست مطلب بل ضرورة ومن شأن العمل وفق المعايير والقيم الثقافية للمؤسسة البرلمانية أن يعزز دور المرأة في البرلمان وقد تجلى ذلك عمليا من خلال توسع وإختلاف المواضيع المثارة للمناقشة في البرلمان من حيث الإهتمام بمختلف القضايا الخاصة بالمرأة والأطفال التي نجحت المرأة النائبة بمبادراتها بإثارة قضايا هامة تتعلق بالمرأة والطفل والأسرة والإتجاه بذلك نحو تغيير أعراف الحياة البرلمانية، فإنه وإن لم تصل دراستي إلى التطابق التام في هذه النتيجة إلا أن الإتجاه موحد نحو أداء فاعل للمرأة النائبة بعيدا عن الأرقام.

الفصل الثامن:

المعوقات الإجتماعية، السلطة الذكورية وتمكين المرأة.

أولا- الرؤية الذاتية لعمل المرأة بالبرلمان

ثانيا- العلاقة بمحيط العمل

ثالثا- المناقشة وإختبار الفرضية

رابعا- النتيجة الجزئية الثالثة

أولا- الرؤية الذاتية لعمل المرأة البرلماني

بالنسبة للفائدة من عمل المرأة السياسي:

ذهبت اغلب الاجابات الى ان العمل السياسي ضروري وهام لتكريس الديمقراطية عن طريق اشراك المرأة في التشريع والسلطة السياسية ما يدفع بتطور اوضاع المرأة والمجتمع اولا والمساهمة في بناء دولة ديمقراطية وتحقيق التقدم الاجتماعي والمساهمة في التنمية.

الجدول رقم 78:اجابات العينة حول تعارض العمل البرلماني مع الواجبات الإجتماعية.

المتغير	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية %
يتعارض عملك بالبرلمان مع واجباتك الإجتماعية؟	نعم	6	8
	لا	72	92
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم25: اجابات العينة حول تعارض العمل البرلماني مع الواجبات الإجتماعية.

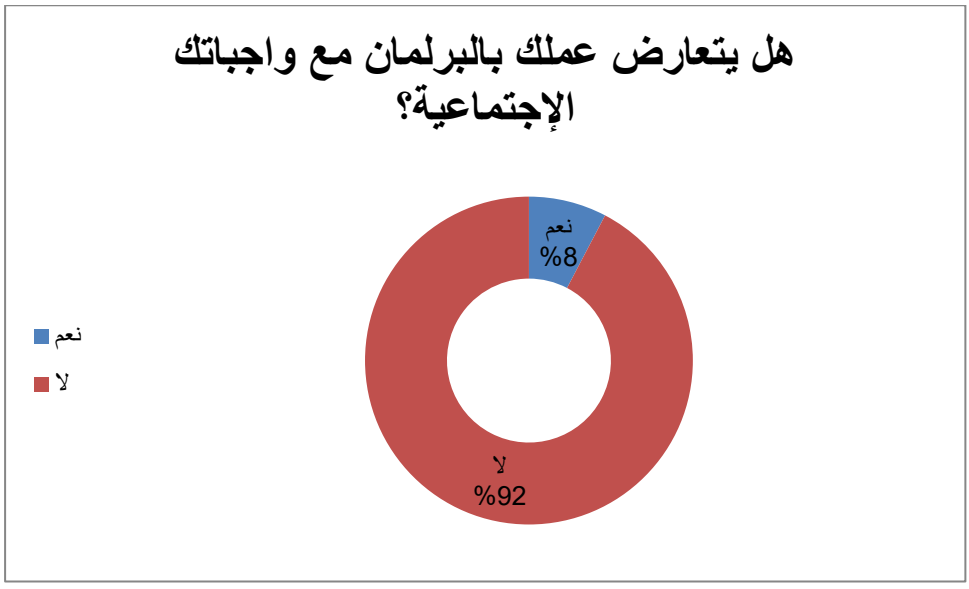

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من خلال الجدول نلاحظ ان أغلبية المبحوثات بنسبة **92%** أجبن ان العمل البرلماني لا يتعارض مع الواجبات الاجتماعية هذا ما يسمح لنا القول ان نسبة كبيرة جدا من النساء المنتخبات لا تنعكس الواجبات الاجتماعية سلبا على عملهن البرلماني ولا تشكل لديهن عائقا فقد نجحن في مواجهة التحدي في التوفيق بين أدوارهن الإجتماعية.

بينما نسبة 8% فقط من المبحوثات اجبن ان العمل البرلماني يتعارض مع الواجبات الاجتماعية وحددن اوجه التعارض في الواجبات الزوجية والاسرية ومسؤولية الاولاد وهي نسبة ضئيلة جدا مما يفسر بوضوح تجاوز هذا المعيق وتحقق التغير التدريجي في دور المرأة الإجتماعي أو على الأقل في ترتيب الأدوار والأولويات.

الجدول رقم 79 اجابات العينة حول تعارض العمل البرلماني مع المرجعية الدينية والقيمية.

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
عملك كبرلمانية يتعارض مع مرجعيتك الدينية والقيمية؟	لا	78	100
	نعم	0	0
	المجموع	78	100

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

كل عينة الدراسة من المبحوثات بنسبة 100% اجبن ان العمل بالبرلمان كإمرأة لا يتعارض مع المرجعية الدينية والقيمية للمبحوثات وهذا يعكس النضج السياسي والوعي الاجتماعي ويقر بتغير النظرة التقليدية للمرأة نحو التطلع لتحقيق تواجد لإمرأة جزائرية تجمع بين الأصالة "الدين،الإنتماء" وبين المعاصر ومواكبة التطور واللحاق بركب التغيير.

الجدول رقم: 80 اجابات العينة حول دوافع مشاركة المراة في البرلمان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
دوافع عملك كبرلمانية	دافع وطني	56	71.8
	تأكيد الذات	10	12.8
	إعتبارات مادية	5	6.4
	إعتبارات إجتماعية	7	9.0
	المجموع	78	100

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم26: اجابات العينة حول دوافع مشاركة المراة في البرلمان

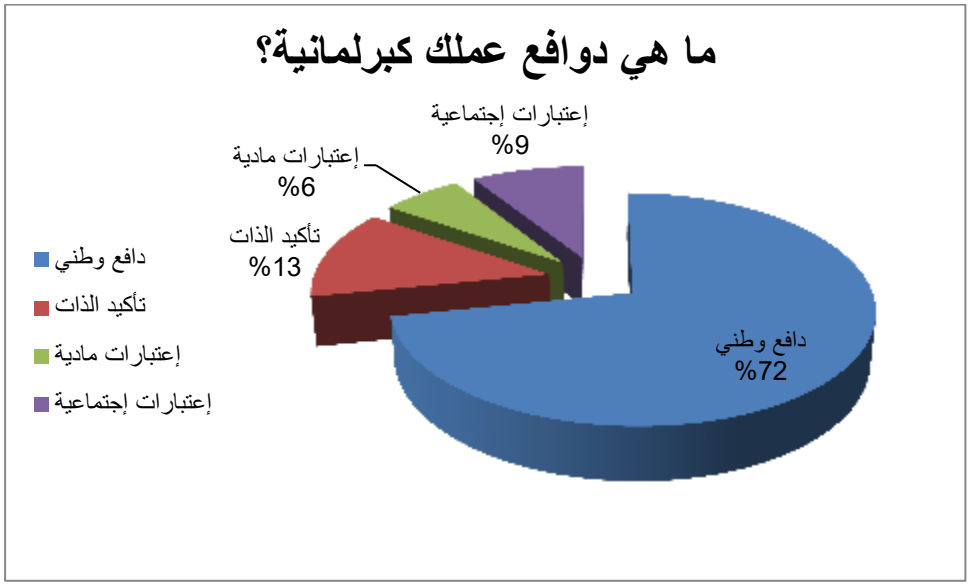

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

بالنسبة لدوافع مشاركة المرأة في البرلمان يظهر من الجدول والرسم البياني اعلاه ان اغلبية المبحوثات من النساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني بنسبة **72%** لهن دافع وطني للمشاركة في البرلمان ومنه يمكننا القول وجود رغبة المشاركة في القرارات العامة وصياغة السياسات العامة وعلى توفر درجة من الوعي والثقافة السياسية، بينما نسبة **13%** من المبحوثات بدافع تأكيد الذات، **9%** لإعتبارات إجتماعية، أما المشاركة لإعتبارات مادية لم تتجاوز النسبة **6%**.

الجدول رقم 81: اجابات العينة حول فاعلية الأداء البرلماني

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تشعرين بفاعلية آدائك البرلماني؟	نعم	71	91.0
	لا	7	9.0
	المجموع	78	100

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم27: اجابات العينة حول فاعلية الأداء البرلماني

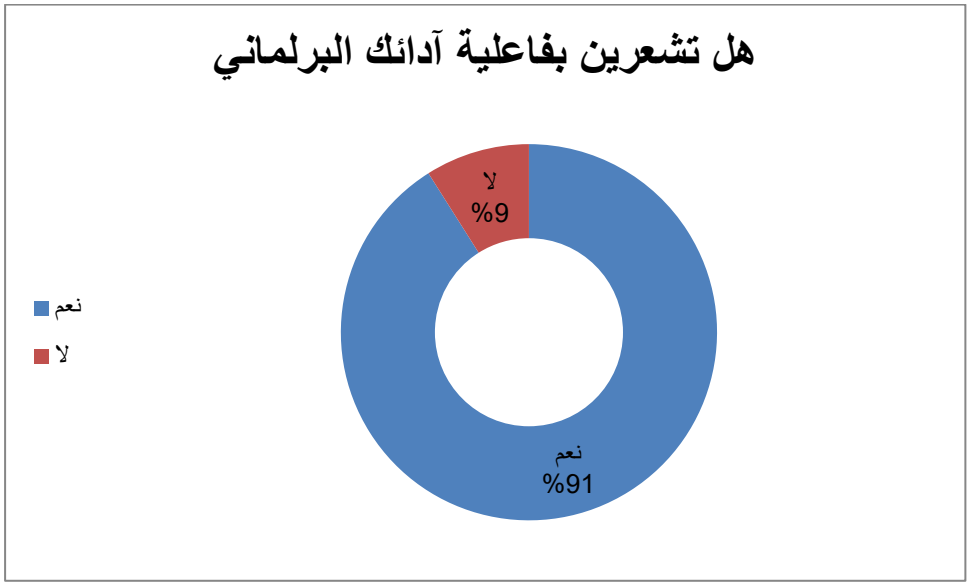

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ ان نسبة **91%** من المبحوثات اجبن بنعم على فاعلية الاداء البرلماني وهي نسبة مرتفعة جدا وتمثل الأغلبية من العينة، بينما نسبة **9%** فقط من المبحوثات اجبن بلا على السؤال وحددت الاسباب في الغياب الفعلي للديمقراطية والنظام القائم والوضع السياسي والمرحلة التي تمر بها البلاد وكان أغلب هذا الرد من مفردات في العينة تنتمي إلى أحزاب المعارضة"القبائل".

الجدول رقم 82 : اجابات العينة حول اهداف العمل في البرلمان

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ماذا تهدفين تحقيقه والوصول إليه من خلال عملك كنائبة في المجلس؟	ممارسة حقوقك السياسية	36	46.2
	المساهمة في تنمية البلاد	25	32.1
	المساهمة في التغيير	3	3.8
	المساهمة في الإصلاح	3	3.8
	رفع الغبن عن المرأة	11	14.1
	تقليد المرأة الغربية	0	0
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم28: اجابات العينة حول اهداف العمل في البرلمان

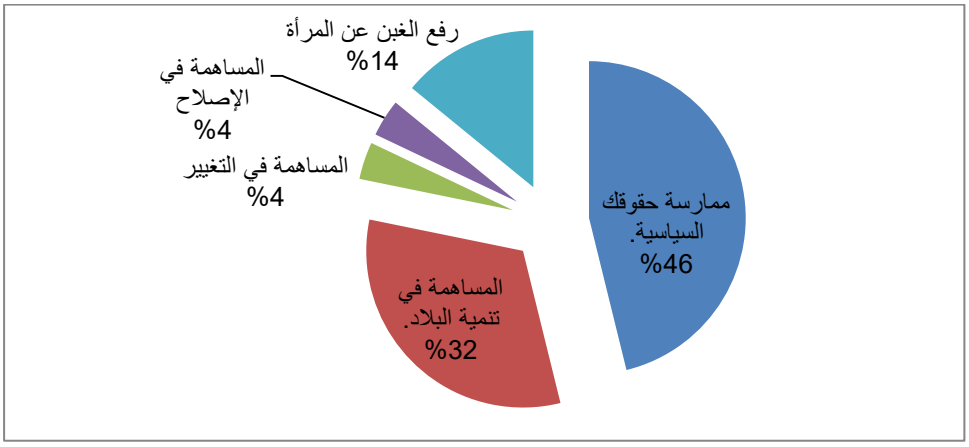

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

يتضح من الجدول انه تقريبا نصف المبحوثات بنسبة **46%** اخترن العمل البرلماني ممارسة للحقوق السياسية وهذا ما يعكس الحس المدني للنساء المنتخبات في المجلس الشعبي الوطني ويؤكد على تنامي الوعي لديهن بأهمية الممارسة السياسية وفاعلية المشاركة في العمل النيابي فالمرأة تشعر أنها شريك فعلي في المجتمع ولا يمكنها التخلي عن الدور المنوط بها وحوالي نسبة **32%** من العينة بهدف المساهمة في تنمية البلاد، بينما نسبة **14%** بهدف رفع الغبن عن المرأة، اما هدفي المساهمة في الإصلاح والمساهمة في التغيير بنفس النسبة **4%** واقل تكرار في الإجابة، في حين كانت الإجابة تقليد المرأة الغربية ب0 تكرارات.

يمكننا القول ان اهداف دخول المرأة في البرلمان يتضح اكثر في الرغبة الفعلية في المشاركة السياسية والمساهمة في التنمية الوطنية، مع وجود حس مدني ووطني.

ثانيا- علاقة المرأة البرلمانية بمحيط عملها:

الجدول رقم 83 : اجابات العينة حول علاقة المرأة البرلمانية بمحيط عملها

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
كيف هي علاقتك مع زملائك؟	تفاهم	47	60.3
	تعاون	30	38.5
	تنافس	1	1.3
	نفاق وغير صادقة	0	0
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم29: اجابات العينة حول علاقة المرأة البرلمانية بمحيط عملها

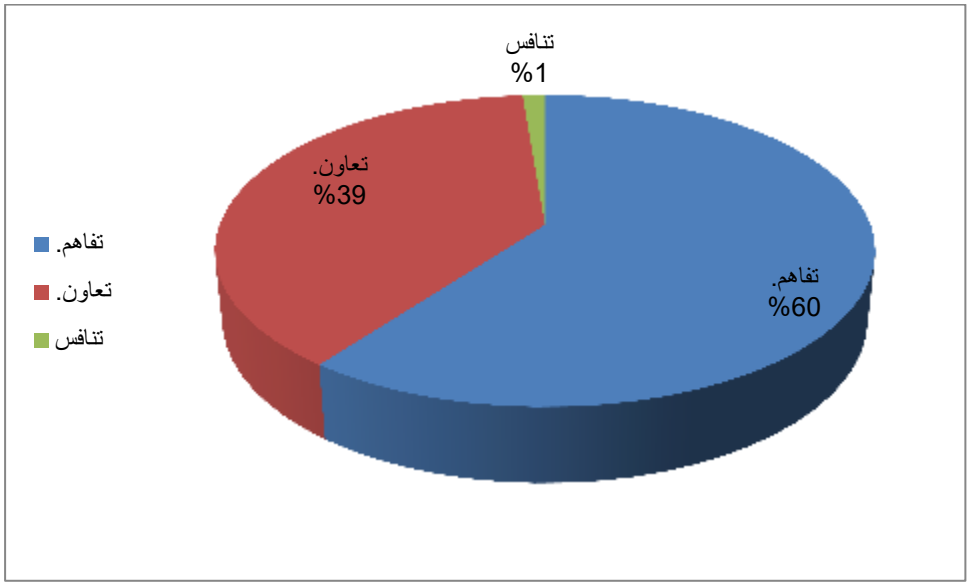

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تبين معطيات الجدول ان 60% من المبحوثات اجبن ان علاقة المرأة البرلمانية بمحيط عملها هي علاقة تفاهم، اما 39% من عينة البحث اجبن ان العلاقة بمحيط العمل هي علاقة تعاون، بينما 1% فقط علاقة تنافس، في حين ان الإجابات حول علاقة المرأة البرلمانية بمحيط عملها هي علاقة نفاق وغير صادقة كانت ب0 تكرار.

نلاحظ ان التفاهم والتعاون مع محيط العمل يشكل 99% من علاقة المرأة البرلمانية بمحيط عملها ولم نجد أي أثر للصراع مما يدل على أن العلاقة بينها وزميلها الرجل تؤول إلى التكامل وأن أدوارهم تكميلية وتشاركية لا تفضيل بينهم وهم على درجة كبيرة من التساوي.

الجدول رقم 84: اجابات العينة حول التمييز مع الرجل البرلماني

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تشعرين بالتمييز في المعاملة كونك إمراة مقارنة بالرجل البرلماني؟	نعم	1	1.3
	لا	77	98.7
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

حسب الجدول77 من أصل 78 عينة وبنسبة 98.7% من المبحوثات اجبن بلا على الشعور بالتمييز في المعاملة كونك إمراة مقارنة بالرجل البرلماني، بينما كانت إجابة واحدة فقط بنعم وبنسبة 1.3%، وهي نسبة ضئيلة جدا.

ومن ثمة يمكن القول لا يوجد تمييز ملحوظ في المعاملة بين المراة والرجل البرلماني وهذا ما ينفي فكرة هيمنة السلطة الذكورية على العمل السياسي في الجزائر وبالتالي فهذا يخلق بيئة حاضنة ومريحة لتمكين فعلي للمرأة في في بعده السياسي بل على العكس من ذلك فإن الرجل هو الذي يدفعها ويقدمها للعمل السياسي سواءا كان مناضلا في الحزب وعضو في المجتمع المدني أو صاحب سلطة عليا.

الجدول رقم 85 : اجابات العينة حول التغيير الحاصل بعد المنصب البرلماني

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل وجودك بهذا المنصب أحدث تغير على المستويات التالية؟	النظرة التقليدية تجاهك كإمرأة	37	47.4
	زاد من النضج السياسي في المجتمع	40	51.3
	تعصب وتعنت أكثر تجاهك كإمراة	1	1.3
	رفض تام	0	0
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم30: اجابات العينة حول التغيير الحاصل بعد تولي المنصب البرلماني

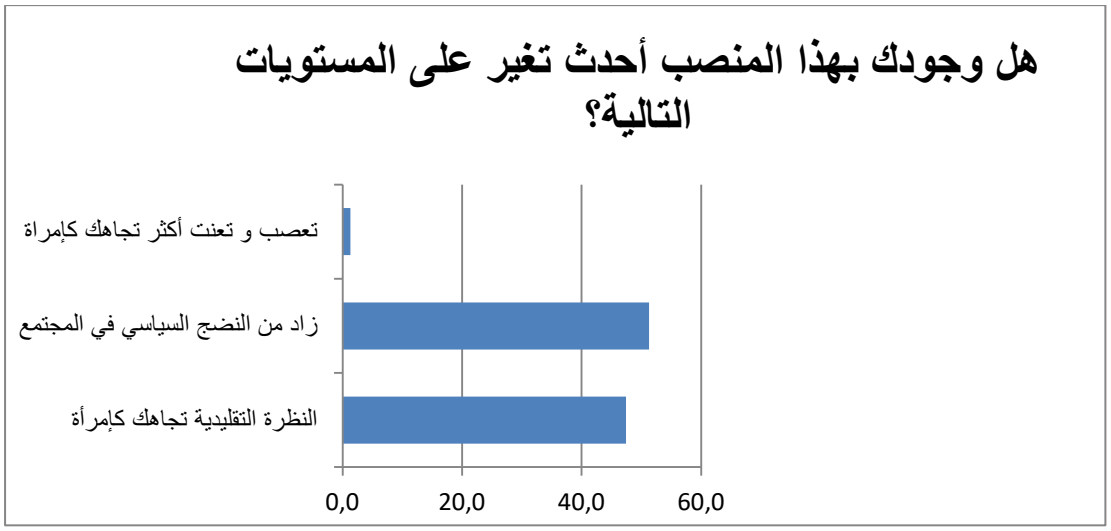

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان تقريبا نصف المبحوثات بنسبة 51.3% اكدن ان التغيير هو زيادة النضج السياسي للمجتمع، اما 47.4% هو تغير النظرة التقليدية تجاهك كإمرأة، بينما 1.3% كان تعصب وتعنت أكثر تجاهها كإمراة، في كان الرفض التام ب0 تكرارات.

نلاحظ ان وجود المرأة في البرلمان كان اغلبه تأثير ايجابي على اوضاع المرأة والمجتمع في أن واحد وهماك تقبل ورضا عام بخوضها غمار السياسة مما يؤكد أفول النظرة التقليدية للمرأة وإنفتاح المجتمع على الحداثة والمشاركة المجتمعية للمرأة.

الجدول رقم 86 : اجابات العينة حول التعرض للعنف في العمل

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تتعرضين للعنف في عملك؟	نعم	2	2.6
	لا	76	97.4
	المجموع	**78**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

حسب الجدول نسبة 97.4% من المبحوثات لا يتعرضن للعنف في العمل، بينما نسبة 2.6% يتعرضن للعنف في العمل وحدد نوع هذا العنف في التضييق على المعارضة والعنف السياسي ولم يحددنه بشكل شخصي.

الأغلبية وبنسبة كبيرة من المبحوثات نفين التعرض للعنف في العمل عكس النسبة الصغيرة سواءا كان عنفا ماديا أو عنف معنوي رمزي فالمرأة النائبة اليوم تمتلك من قوة الشخصية والكفاءة و"التمكين النفسي" ما يؤهلها لإستحقاق التمكين السياسي فلم تعد تلعب دور الضحية والمستضعفة التي تخشى الغير،كما أن بيئة العمل تخلو من هذه المظاهر السلبية مما لجعلها تمارس دورها بكل أريحية.

الجدول رقم87 : إجابات افراد العينة حول تقديم السلطة السياسية دعم لتمكين المرأة؟

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل قدمت السلطة السياسية دعم لتمكين المرأة؟	نعم	78	100
	لا	0	00
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ من الجدول ان كل المبحوثات بنسبة 100% اجبن بنعم حول تقديم السلطة السياسية دعم لتمكين المرأة وهذا الواقع الذي تلمسه مفردات العينة فهن يعايشن ذلك يوميا من خلال أجواء العمل التنظيمية والهيكلية كما أن قانون الإنتخابات قد ميزهن تميز إيجابي لا مجال لإنكاره وساعدهن على القفز على الكثير من المعوقات الإجتماعية والبيروقراطية بالإضافة إلى مبدأ المساواة الذي كرسته كل دساتير البلاد.

الجدول رقم 88: إجابات افراد العينة حول تحديد دعم السلطة السياسية

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
إذا كانت الإجابة بنعم تحديد فيما تمثل هذا الدعم	من خلال قانون الكوتا	22	28.2
	من خلال الدستور	21	26.9
	من خلال الإعتراف بحقوق المرأة	8	10.3
	كلها	27	34.6
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم31: إجابات افراد العينة حول تحديد دعم السلطة السياسية

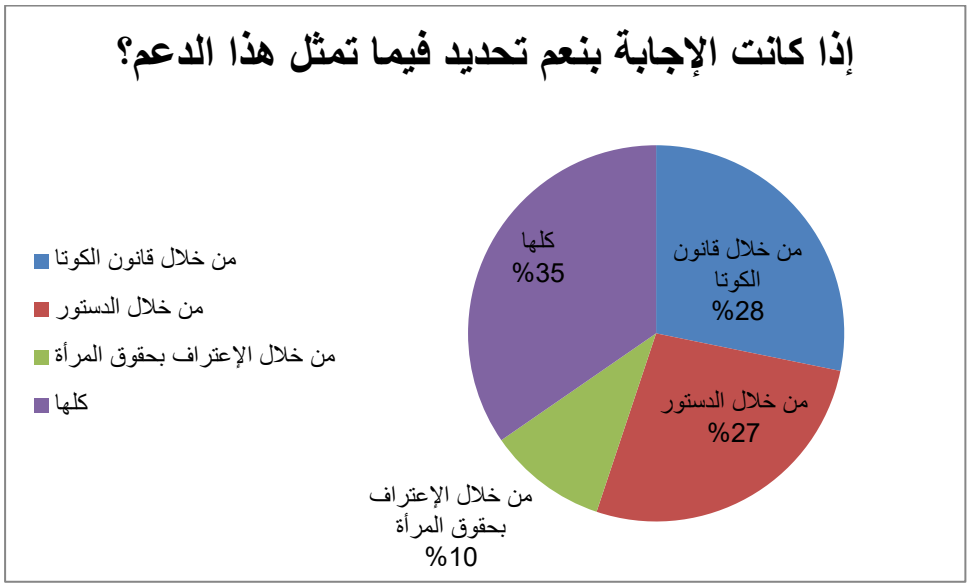

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تبين نتائج الجدول ان اجابات افراد العينة حول دعم السلطة السياسية لتمكين المرأة من خلال قانون الكوتا بنسبة 28%، ثم من خلال الدستور بنسبة 27%، في حين اقل نسبة وهي 10% من خلال الإعتراف بحقوق المرأة، بينما نسبة 35% من خلال قانون الكوتا والدستور والإعتراف بحقوق المرأة معا وهي أكبر نسبة.

الجدول رقم 89: إجابات افراد العينة حول تدخل السلطة السياسية

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل ساهم تدخل السلطة السياسية في تمكين المرأة ومنحها سلطة إتخاذ القرار؟	نعم	77	98.7
	لا	1	1.3
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ من الجدول ان تقريبا كل عينة البحث بنسبة 98.7% اكدت ان تدخل السلطة السياسية ساهم في تمكين المرأة ومنحها سلطة إتخاذ القرار، بينما نسبة 1.3% وبتكرار 1 فقط من 78 كانت الاجابة بلا.

وهي النتيجة المنطقية لكل من المقدمات والأسئلة السابقة فأغلب مفردات العينة ترى أن كل تدخلات السلطة ومن خلال الأليات التشريعية والإستراتيجيات العملية قد توجهت فعلا إلى تحقيق التمكين السياسي للمرأة وأن تدخل السلطة يصب في مصلحة المرأة وتكريس تمكينها.

5- تحسين واقع المرأة البرلمانية وتحفيزها.

الجدول رقم 90: إجابات افراد العينة حول الاقتراحات لتحسين أوضاع النساء البرلمانيات

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
ماذا تقترحون لتحسين أوضاعكن كنساء برلمانيات؟	برامج تدريبية وتكونية	11	14.1
	تربصات وأيام دراسية	8	10.3
	إعداد خطة مسبقة للعمل	29	37.2
	تحسين العوض المادي	21	26.9
	كلها	9	11.5
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم32: إجابات افراد العينة حول الاقتراحات لتحسين أوضاع النساء البرلمانيات

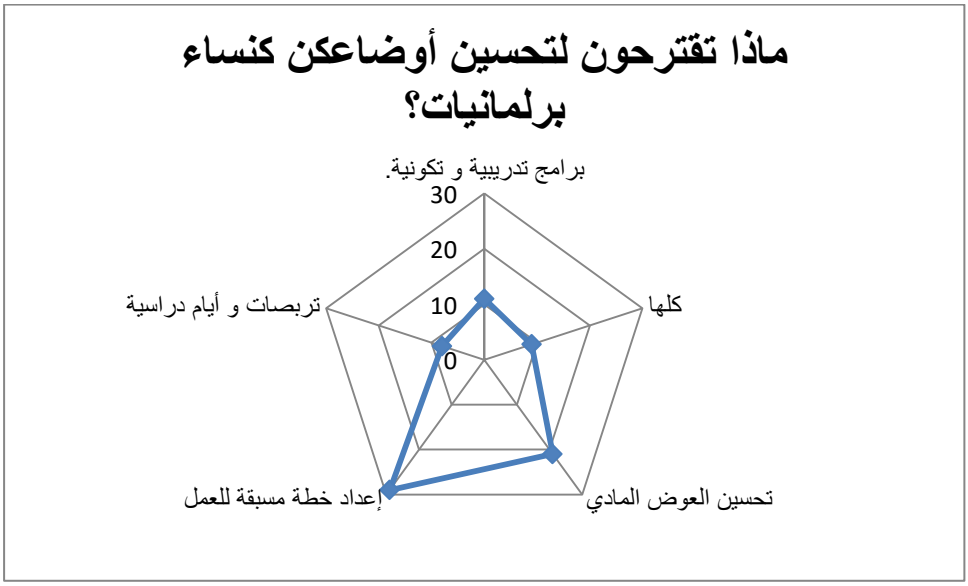

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

تبين بيانات الجدول الاقتراحات لتحسين أوضاع النساء البرلمانيات حيث كانت اجابات افراد العينة إعداد خطة مسبقة للعمل كاكثر الاقتراحات تكرارا وبنسبة 37%، ثم اقتراح تحسين العوض المادي بنسبة 27%، بينما اقتراح برامج تدريبية وتكونية بنسبة 14% واقتراح تربصات وأيام دراسية بنسبة 10% كاقل الاقتراحات تكرارا، في حين جميع الاقتراحات السابقة معا بنسبة 12%.

وكانت هناك اقتراحات اضافية اهمها اقتراح رفع نسبة قانون الكوتا الى النصف وتوفير اقامة في العاصمة كذلك اقتراحات اغلبها من الاحزاب المعارضة للسلطة تمثلت في تعديل قانون الاسرة باعطاء حريات اكبر للمرأة والاهتمام بالتجديد والمشاركة الديمقراطية وعليه ومالاحظناه من مقترحات مفردات العينة هو الإبقاء على النظام الإنتخابي الحصصي مع التوجه لرفع نسبة تواجد المرأة إلى النصف مع الرجل في الهيئات التمثيلية والنيابية.

الجدول رقم91 : إجابات افراد العينة حول تطوير قواعد الإتصال والتواصل مع القاعدة الشعبية.

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
هل تعملن على تطوير قواعد الإتصال والتواصل مع القاعدة الشعبية التي انتخبتكم؟	نعم	78	100
	لا	0	0
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

نلاحظ من الجدول ان كل المبحوثات اجبن بنعم واكدن بنسبة 100% انهن يعملن على تطوير قواعد الإتصال والتواصل مع القاعدة الشعبية التي انتخبتهم، وذلك يتم عبر اللقاءات الميدانية للاحزاب والتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي وهو ما يدل على درجة الوعي السياسي لمفردات العينة وعلى طموحهن في الإستمرار في العمل السياسي والذي لا يتأتى إلا من خلال المحافظة على ولاء القاعدة الشعبية ورضاها.

الجدول رقم 92: إجابات افراد العينة حول تقييم الدور البرلماني

المتغير	الاجابة	التكرار	النسبة المئوية %
كيف تقيمين دورك في البرلمان؟	هام وضروري	74	94.9
	ثانوي	3	3.8
	شكلي	1	1.3
	المجموع	**87**	**100**

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

الرسم البياني رقم33: إجابات افراد العينة حول تقييم الدور البرلماني

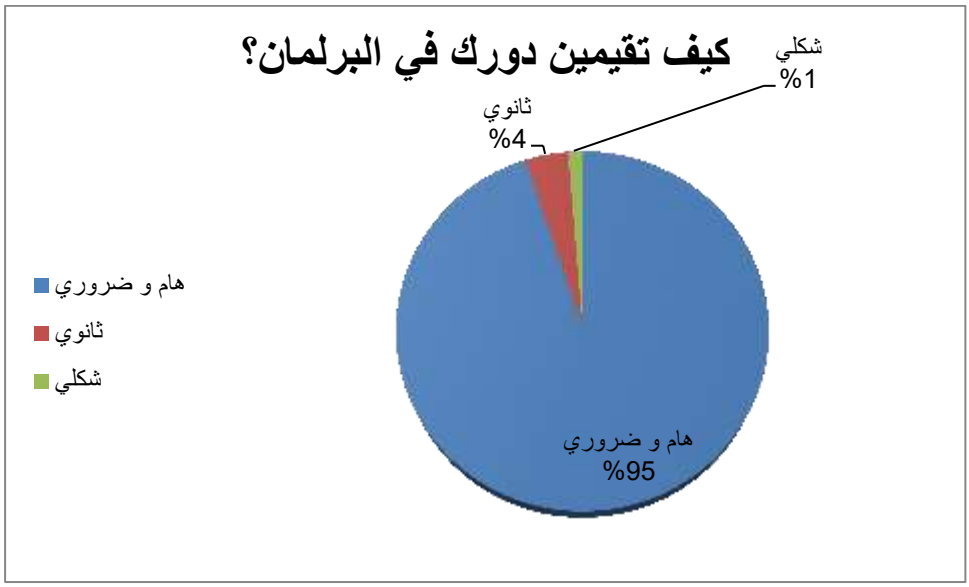

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V25

يتضح من الجدول ان غالبية العينة وبنسبة 95% تؤكد ان دورها هام وضروري، بينما نسبة 4% فقط اجابت ان دورها ثانوي، في حين الاجابة دور شكلي بنسبة 1% وإن شعور المرأة النائبة بأهمية دورها ينم على درجة الوعي السياسي وإدراكها للعبة السياسية وأن تواجدها اليوم على الساحة

أصبح ضرورة حتمية تمليها الديمقراطية والعولمة وما تحمله من نظام عالمي جديد فكما تحتاج المرأة إلى الديمقراطية فإنه لا ديمقراطية دون نساء وإن كانت النتائج الملموسة والواقعية لدورها " المرأة" اليوم قد لا يبدو بشكل كبير إلا أنها ترسم خطا في مسار طويل من العمل والنظال الذي تظهر نتائجه بعد أن تنضجه التجربة والخبرة .

ثالثا- المناقشة وإختبار الفرضية:

إن المعوقات الإجتماعية وطبيعة السلطة الذكورية تحول دون تمكين المرأة سياسيا في الجزائر عند مستوى دلالة 0.05

نص الفرضية:

إن المعوقات الإجتماعية وطبيعة السلطة الذكورية تحول دون تحقيق التمكين السياسي للمرأة في الجزائر.

من الفرضية نحدد متغير السلطة الذكورية ومتغير المعوقات الإجتماعية

متغير السلطة الذكورية تمثله العبارات:

14 كيف هي علاقتك مع زملائك؟

15 هل تشعرين بالتمييز في المعاملة كونك إمراة مقارنة بالرجل البرلماني؟

16 هل وجودك بهذا المنصب أحدث تغير على المستويات التالية؟

17 هل تتعرضين للعنف في عملك؟

40 هل قدمت السلطة السياسية دعم لتمكين المرأة؟

41 هل ساهم تدخل السلطة السياسية في تمكين المرأة ومنحها سلطة إتخاذ القرار؟

متغير المعوقات الإجتماعية تمثله العبارات:

9 هل يتعارض عملك بالبرلمان مع واجباتك الإجتماعية؟

10 هل عملك كبرلمانية يتعارض مع مرجعيتك الدينية والقيمية؟

16 هل وجودك بهذا المنصب أحدث تغير على المستويات التالية؟

1- دراسة الاستقلالية بين التمكين السياسي والسلطة الذكورية:

***تمكين المرأة * هل تشعرين بالتمييز في المعاملة كونك إمراة مقارنة بالرجل البرلماني؟**

Crosstab				
Count				
		هل تشعرين بالتمييز في المعاملة كونك إمراة مقارنة بالرجل البرلماني؟		المجموع
		نعم	لا	
تمكين المرأة.	1.45	0	4	4
	1.55	0	10	10
	1.64	1	20	21
	1.73	0	20	20
	1.82	0	16	16
	1.91	0	4	4
	2.00	0	3	3
المجموع		1	77	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	2.750[a]	6	.840
نسبة الإمكان	2.660	6	.850
التجميع الخطي	.286	1	.593
عدد العينة	78		

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 =0.480 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة والتمييز في المعاملة.

***تمكين المرأة * كيف هي علاقتك مع زملائك؟**

Crosstab					
Count					
		كيف هي علاقتك مع زملائك؟			المجموع
		تفاهم.	تعاون.	تنافس	
تمكين المرأة.	1.45	3	0	1	4
	1.55	7	3	0	10
	1.64	14	7	0	21
	1.73	11	9	0	20
	1.82	7	9	0	16
	1.91	2	2	0	4
	2.00	3	0	0	3
المجموع		47	30	1	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	25.316[a]	12	.013
نسبة الإمكان	15.211	12	.230
التجميع الخطي	.119	1	.730
عدد العينة	78		

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 = 0.013 وهي اقل من 0.050 إذن يوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة والعلاقة مع الزملاء.

حيث مستوى التمكين السياسي مرتفع في فئات الاجابة تفاهم وتعاون اكثر من فئة تنافس.

***تمكين المرأة * .هل تتعرضين للعنف في عملك؟**

Crosstab				
Count				
		هل تتعرضين للعنف في عملك؟		المجموع
		لا	نعم	
تمكين المرأة.	1.45	4	0	4
	1.55	10	0	10
	1.64	21	0	21
	1.73	19	1	20
	1.82	15	1	16
	1.91	4	0	4
	2.00	3	0	3
المجموع		76	2	78

إختبركاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	2.450[a]	6	.874
نسبة الإمكان	3.181	6	.786
التجميع الخطي	.599	1	.439
عدد العينة	78		

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 =0.874 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة والتعرض للعنف.

*** تمكين المرأة * .هل قدمت السلطة السياسية دعم لتمكين المرأة؟**

Crosstab			
Count			
		هل قدمت السلطة السياسية دعم لتمكين المرأة؟	المجموع
		نعم	
تمكين المرأة.	1.45	4	4
	1.55	10	10
	1.64	21	21
	1.73	20	20
	1.82	16	16
	1.91	4	4
	2.00	3	3
المجموع		78	78

إختبار كاي تربيع	
	القيمة
بيرسون كاي تربيع	.[a]
عدد العينة	78

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

كل افراد العينة اكدت ان السلطة السياسية قدمت دعم لتمكين المرأة إذن لا يمكننا ان نقول ان هناك علاقة بين التمكين السياسي والاجابة على هاته العبارة.

*** تمكين المرأة * .هل ساهم تدخل السلطة السياسية في تمكين المرأة ومنحها سلطة إتخاذ القرار؟**

Crosstab				
Count				
		هل ساهم تدخل السلطة السياسية في تمكين المرأة ومنحها سلطة إتخاذ القرار؟		المجموع
		نعم	لا	
تمكين المرأة.	1.45	4	0	4
	1.55	10	0	10
	1.64	21	0	21
	1.73	20	0	20
	1.82	15	1	16
	1.91	4	0	4
	2.00	3	0	3
المجموع		77	1	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	3.925[a]	6	.687
نسبة الإمكان	3.219	6	.781
التجميع الخطي	.816	1	.366
عدد العينة	78		

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 =0.687 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة والاجابة على تدخل السلطة السياسية في تمكين المرأة ومنحها سلطة إتخاذ القرار.

ثانيا: دراسة الاستقلالية بين التمكين السياسي والمعوقات الإجتماعية

*** تمكين المرأة * .هل يتعارض عملك بالبرلمان مع واجباتك الإجتماعية؟**

Crosstab				
Count				
		هل يتعارض عملك بالبرلمان مع واجباتك الإجتماعية؟		المجموع
		نعم	لا	
تمكين المرأة.	1.45	2	2	4
	1.55	1	9	10
	1.64	1	20	21
	1.73	1	19	20
	1.82	1	15	16
	1.91	0	4	4
	2.00	0	3	3
المجموع		6	72	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	11.247[a]	6	.081
نسبة الإمكان	6.796	6	.340
التجميع الخطي	3.847	1	.050
مجموع العينة	78		

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 =0.081 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة والواجبات الإجتماعية.

اي انه لا يوجد تأثير سلبي للواجبات الاجتماعية على التمكين السياسي.

*** تمكين المرأة * .هل عملك كبرلمانية يتعارض مع مرجعيتك الدينية والقيمية؟**

Crosstab			
Count			
		هل عملك كبرلمانية يتعارض مع مرجعيتك الدينية والقيمية؟	المجموع
		لا	
تمكين المرأة.	1.45	4	4
	1.55	10	10
	1.64	21	21
	1.73	20	20
	1.82	16	16
	1.91	4	4
	2.00	3	3
المجموع		78	78

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

كل اجابات افراد العينة كانت ان العمل بالبرلمان لا يتعارض مع المرجعية الدينية والقيمية ومنه لا يوجد علاقة بين تمكين المرأة والإجابة على التعارض مع المرجعية الدينية والقيمية حسب عينة الدراسة.

*** تمكين المرأة * .هل وجودك بهذا المنصب أحدث تغير على المستويات التالية؟**

Crosstab					
Count					
		هل وجودك بهذا المنصب أحدث تغير على المستويات التالية؟			المجموع
		النظرة التقليدية تجاهك كإمرأة	زاد من النضج السياسي في المجتمع	تعصب وتعنت أكثر تجاهك كإمراة	
تمكين المرأة.	1.45	3	1	0	4
	1.55	7	3	0	10
	1.64	9	11	1	21
	1.73	7	13	0	20
	1.82	9	7	0	16
	1.91	2	2	0	4
	2.00	0	3	0	3
المجموع		37	40	1	78

إختبار كاي تربيع			
	القيمة	مستوى الحرية	مستوى المعنوية
بيرسون كاي تربيع	10.591[a]	12	.564
نسبة الإمكان	11.673	12	.472
التجميع الخطي	1.835	1	.176
مجموع العينة	78		

المصدر :من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات برنامجSPSS. V25

بما أن قيمة Sig khi2 =0.564 هي اكبر من 0.050 إذن لايوجد علاقة بين التمكين السياسي للمرأة والتغيير بعد المنصب.

من الاختبارات السابقة لا يوجد علاقة بين تمكين المرأة وأدوارها الإجتماعية ومنه تمكين المرأة سياسيا لا يتعارض مع القيم الإجتناعية السائدة والمعتقد الديني حسب نتائج الجداول والإختبارات الاحصائية نقول: ولا يتعارض تمكين المرأة سياسيا مع السلطة الذكورية وذلك حسب العلاقة مع الزملاء.

- النتيجة الجزئية الثالثة:

تحتوي فرضية الدراسة الثالثة على مقولة مفادها: أن المعوقات الإجتماعية وطبيعة السلطة الذكورية تحول دون تمكين المرأة سياسيا.

توصلت الدراسة الإحصائية أن التمكين السياسي للمرأة لا يتعارض مع القيم الإجتماعية حسب عينة الدراسة وكذلك السلطة الذكورية لآن العلاقة مع الزملاء يسودها الإحترام والتفاهم والتعاون، وبالتالي لم تتحقق هذه الفرضية ومن خلا ل هذه النتيجة يمكن القول أن المرأة النائبة في الجزائر قد توصلت إلى مرحلة تمكنت فيها من إيجاد التوازن بين وظائفها وأدوارها الإجتماعية ودورها في العملية السياسية كما أن أدوارها الإجتماعية ذات الخلفية الثقافية التقليدية لم تعد بهذا التقيد والتزمت فقد حدث إنفتاح وتحول في أولويات وأدوار المرأة خاصة بعد توجهها للدراسة الجامعية وإلتحاقها بمختلف المهن والقطاعات فلم تعد المرجعية الفكرية الضيقة تشكل عائقا في ممارستها السياسية وكذلك المرجعية الدينية الإسلامية بل على العكس من ذلك فالأحزاب الإسلامية الموجودة اليوم في الجزائر ينظم إلى صفوفها الكثير من النساء كمناظلات ومسؤولات في الحزب واللاتي يمثلنه في المجالس المنتخبة وبذلك جمعن بين الأصالة والمعاصرة.

كما أن السلطة الذكورية في المؤسسات الإجتماعية لم تعد بتلك الصورة المتطرفة والمهيمنة كما وصفها "بيار بورديو" في كتابه " الهيمنة الذكورية" وما تحمله من عنف رمزي وتقسيم جنساني للعمل الذي وحسب رأيه لا يشمل الأفراد والجماعات فحسب بل يتجاوزه إلى النظام الإجتماعي برمته ومؤسساته الكبرى[1]، وإن النتائج المتوصل لها من خلال إجابات المبحوثات حول التعرض لأي نوع من أنواع العنف كانت بالنفي أغلبها مما يدلل على التغير في النظرة الخاصة بالسلطة فقد حدث تغير

[1] بيار بورديو، ترجمة: سلمان قعفراني، **الهيمنة الذكورية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2009، بيروت، لبنان، ص60.

وتحول على مستوى العينة المدروسة فالسلطة لم يعد من العلمي وصمها "بالذكورية " خاصة في ظل كل هذه التحولات الراهنة. والتي كما قال عنها "ألان توران" في كتابه براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، أنه لا نتقدم نحو مجتمع مساواة بين الرجال والنساء ولكن دخلنا في ثقافة وحياة إجتماعية موجهة ومحكومة من قبل النساء. ..و في نفس الوقت يتسائل كيف ذلك والرجال هم من يمسكون بزمام السلطة ؟

وهذا ماذهب إليه الباحث في علم النفس الإجتماعي سليمان مظهر في نظرية المواجهة النفسية فقد حدث إنقلاب جمعي جوهري يتمثل في إدبار الرجولة التي تباهى بها الجزائري طويلا وتأنيث الحياة العائلية بطريقة بارزة متوسعة ومتعمقة[1]، وإن كانت الدراسة تلقي الضوء على التغيرات العميقة التي حدثت على مستوى الأسرة فإن هذا التحول يخرج من الإطار الضيق إلى الإطار العام والذي ينعكس على كل المجتمع في مختلف مستوياته والمستوى السياسي يبرز بوضوح هذا التحول الذي حققته المرأة من خلال تواجدها في المجالس المنتخبة ووصولها إلى مراكز إتخاذ القرار والسلطة.

وبالرجوع للدراسات السابقة خاصة الدراسة المعنونة ب:مقاربة الجندر وإنعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية والتي نوقشت سنة 2014-2015،فقد توصل الباحث إلى أن التنشئة الإجتماعية تعمل على تذكير القوة والسلطة داخل المجتمع وبالتالي إقصاء المرأة خاصة من الجانب السياسي، وهو ما تختلف معه النتائج المتوصل لها في دراستنا فقد حدث تغير فعلي وعملي في الواقع الإجتماعي للمرأة ومنه الواقع السياسي فالمرأة النائبة في المجلس الشعبي الوطني تمارس مهامها دون أي تمييز أو إقصاء، ويمكن أن نرجع هذا التحول والتغير في النتائج إلى الفترة الزمنية بين الدراستين وإن بدت وجيزة إلا أن المجتمع السياسي الجزائري قد مر بكثير من الأحداث السريعة والمتعاقبة والتي كان لها الأثر الكبير على إحداث تغيرات جوهرية وعميقة في جميع المستويات أهمها الجانب السياسي خاصة الحراك الشعبي ومطالبه التي أيدها النواب والنائبات في البرلمان.

وهو ما نجده بالرجوع للدراسة المعنونة ب: معوقات السلطة لدى النوع الإجتماعي في الإدراة الجزائرية والتي نوقشت سنة 2015 -2016 ومن النتائج التي توصلت لها الباحثة أن الصورة النمطية للمرأة تحول دون تقبلها في مراكز السلطة، وهو ما تختلف معه دراستنا فالأدوار النمطية للمرأة كونها زوجه وأم وواجباتها الأسرية لم تشكل أي عائق في ممارستها لعملها النيابي وذلك محصلة للتطور

[1] سليمان مظهر ،**علم النفس الإجتماعي:نظرية المواجهة النفسية الإجتماعية**،منشورات ثالة، الجزائر، 2010، ص99.

والتغير الذي أشرنا له من قبل فالأعباء الأسرية لم تعد على كاهل المرأة وحدها بل يتقاسمها جميع أفراد الأسرة والرجل يساند المرأة ويتفهم دورها المجتمعي ويساعدها في ذلك.

4- النتيجة العامة:

كان الهدف من دراستنا الميدانية الإجابة على تساؤلات بحثنا والتحقق من فرضيات الدراسة ومدى تحققها أو نفيها وإن البحث السوسيولوجي لا يكتمل وتتضح أهدافه إلا بقدر الإحتكاك بميدان الدراسة ليتحقق التكامل بين ماهو نظري وماهو تطبيقي،و كما سبق وبينا في جانب الدراسة الإحصائية وتحليلها فإنه ومن خلال إجابات المبحوثات وإختبار الفرضيات إحصائيا توصلنا للنتائج التالية:

- بالنسبة للفرضية الجزئية الأولى: تعمد السلطة السياسية ومن خلال النظام الإنتخابي الحصصي إلى تمكين المرأة، فقد تم قبول هذه الفرضية.

- بالنسبة للفرضية الجزئية الثانية: إن التمكين السياسي للمرأة إنعكس إيجابا على مستوى الوعي لديها وعلى أدائها البرلماني، فإنقسمت النتيجة فيه إلى جزئين: أما الأول المتعلق بالوعي فقد إرتبط بمستوى المكانة في الحزب "المسؤولية" أما باقي العبارات فلا تحتوي على فروقات دالة إحصائيا مما ينفي العلاقة جزئيا بين كل من التمكين السياسي والوعي حسب إجابات المبحوثات. أما الجزء الثاني متعلق بالأداء، فهو مرتفع بسبب تمكينها سياسيا وبالتالي قبول وتحقق الجزء الثاني من الفرضية فالتمكين السياسي للمرأة إنعكس إيجابا على أدائها البرلماني.

- بالنسبة للفرضية الجزئية الثالثة: قد تحول المعوقات الإجتناعية وطبيعة السلطة الذكورية دون تمكين المرأة سياسيا، بحسب النتيجة الإحصائية فإن العلاقة طردية وتخضع لطبيعة العلاقة القائمة بين المرأة البرلمانية وزميلها الرجل فكلما ألت للتفاهم والتعاون كلما غابت الهيمنة الذكورية ومارست المرأة عملها بحرية والعكس صحيح فإذا غاب التعاون بين الطرفين كلما آلت العلاقة إلى الصراع وبالتالي تعارض تمكين المرأة مع السلطة الذكورية.

أما الجزئية الثانية من الفرضية فالتمكين السياسي للمرأة وبحسب النتائج المحصل عليها لا يتعارض مع أدوارها الإجتماعية بحسب إيجابات المبحوثات وهذا ما سنناقشه بالتفصيل في مايلي:

إنه وبالرجوع للدراسة الإحصائية وما جاء في النتائج المتعلقة بالفرضيات ومن خلال مناقشتنا لنتائج الدراسة على ضوء الفرضيات والدراسات السابقة وبالرجوع للقول بوجود علاقة وطيدة قائمة بين السلطة السياسية وتمكين المرأة في الجزائر والتي ترتبط بمدى قيام الإرادة السياسية بترسيخ تمكين

المرأة بمختلف الوسائل المتاحة فقد تكون علاقة صراع كما أنها قد تؤول إلى التكامل،نجد أنه ومن خلال تحقق الفرضية الأولى كاملة فالسلطة السياسية في الجزائر ومن خلال النظام الإنتخابي الحصصي تعمد إلى تمكين المرأة.

وقبول وتحقق الفرضية الثانية بشكل جزئي فالتمكين السياسي للمرأة إنعكس إيجابا على أدائها البرلماني أما بالنسبة لمستوى الوعي فقد إرتبط بعوامل أخرى كثيرة أهمها الممارسة السياسية قبل الإلتحاق بالعمل النيابي والتدرج في المسؤولية ومراكز إتخاذ القرار أما الفرضية الثالثة فلم تتحقق ولا يوجد أي تعارض بين التمكين السياسي للمرأة وطبيعة السلطة السائدة في المجتمع وأيضا لا يوجد تعارض بين تمكينها وأدوارها الإجتماعية.

من خلال ما تقدم ولتحقق فرضيتن من مجموع ثلاث فرضيات فيمكننا القول أن النتيجة العامة للدراسة فهناك علاقة وطيدة قائمة بين السلطة السياسية وتمكين المرأة في الجزائر وإرتبطت طبيعة هذه العلاقة بقيام الإرادة السياسية بترسيخ تمكين المرأة بمختلف الوسائل المتاحة، أما بالنسبة لطبيعة هذه العلاقة فهي توؤل إلى التكامل وتغيب فيها كل مظاهر الصراع.

فتمكين المرأة في المجتمع الجزائري لم يكن وليد التغير الإجتماعي البطيئ بل إن تدخل الإرادة السياسية هو ما أحدث القفزات النوعية والكمية في تواجد المرأة وتحميلها جانب كبير من المسؤلية المجتمعية.

منذ الفترة الإستعمارية توجهت أغلب القوى الحزبية والشعبية إلى إشراك المرأة في الثورة التحريرية بكل الطرق والوسائل المتاحة وإستمر هذا التوجه إلى ما بعد الإستقلال كما أشارت إليه المواثيق الوطنية المختلفة التي كانت تحمل في طياتها توجها فكريا نحو تحرر المرأة الجزائرية وجعلها شريك فاعل في عملية التنمية الوطنية وكرست هذه التوجهات الدساتير المتعاقبة والتي جعلت من المساواة بين الجنسين من أسس الديمقراطية والدولة الحديثة فكان التوجه نجو إجبارية التعليم ومنه توجه المرأة إلى سوق العمل في مختلف مجالاته إلى غاية وصولها إلى مراكز السلطة ومراكز إتخاذ القرار ومنه المجالس المنتخبة من خلال تبني النظام الإنتخابي الحصصي وسياسة التمييز الإيجابي لصالح المرأة، ومنه ومن خلال كل ما سبق تتأكد إرادة السلطة السياسية التي عملت بمختلف الأليات المتاحة، التشريعية والتنظيمية لخلق بيئة مساعدة ومؤسسات صديقة للمرأة لتعمل فيها بكل حرية وتمتلك فيها زمام أمورها وتستفيد من كل حقوقها، أما مسألة المحافظة على هذه المكانة أو تطويرها فترجع للمرأة ذاتها وإرادتها في الوصول إلى مراكز سلطة أعلى من خلال التصدي لأي معيقات ولا

يتأتي ذلك إلا من خلال العمل على التطور وإكتساب المهارة والكفاءة اللازمين في أي مجال من مجالات العمل لتحقيق أداء عالي وإستحقاق للتمكين.

الخاتمة

إنطلقنا في بحثنا من تساؤل رئيسي مفاده: ما طبيعة العلاقة القائمة بين السلطة السياسية وتمكين المرأة في المجتمع الجزائري ؟

والذي ترتب عنه مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- أهي علاقة تكاملية مع تمكين المرأة أم هي علاقة صراع؟

- هل التمكين السياسي للمرأة يشكل تهديد للسلطة السياسية؟

- ما هي أهم الآليات التي اعتمدتها السلطة السياسية من أجل تمكين المرأة؟

- ما مدى تناسب الآليات المعتمدة من قبل السلطة مع تحقيق التمكين السياسي الفعلي للمرأة؟

ولا نزعم اننا تمكنا من الإجابة على كل هذه الأسئلة المثارة وإن توصلنا إلى نتيجة عامة بصدق وتحقق الفرضية أن السلطة السياسية في الجزائر تعمد من خلال مختلف الوسائل المتاحة إلى تحقيق التمكين للمرأة وأن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة تكاملية وليست علاقة صراع، وإن كان متغير بحثنا الرئيسي هو السلطة السياسية والذي يعد من المواضيع الجوهرية في علم الإجتماع السياسي والذي أسال الكثير من الحبر للعديد من المفكرين والفلاسفة، غير أن موضوع التمكين السياسي للمرأة ومفهوم التمكين عموما بإعتباره المتغير التابع هو ما يعد جديدا في التناول السوسيولوجي لأنه وكما فصلنا في البناء المفاهيمي لظاهرة التمكين للمرأة فإن أصولها ترجع لعلم النفس وتوضيفها كان في بداياته في المجال الإدراي والوظيفي أما دخول هذا المصطلح لمجال علم الإجتماع فكان مع حركات التحرر المختلفة والذي وظفته خاصة في الميدان السياسي، من خلال مطالبها المتعددة كما أن أغلب الأدبيات الفكرية في مختلف مجتمعات العالم تربط مفهوم التمكين للمرأة من ناحية التناول الأكاديمي مع الدراسات التي تعني بالمرأة وقضايا النوع الإجتماعي كتخصص مستقل وجديد في علم الإجتماع ولقد حاولنا في بحثنا إماطة اللثام عن هذا الموضوع وإعطائه البعد السوسيولوجي في طرحنا لإشكالية السلطة السياسية وتمكين المرأة.

إن المرأة هي نصف المجتمع والذي لا يستقيم أي مشروع تنمية وتطور إلا بمشاركتها الفاعلة والدائمة والسلطة

بإعتبارها ظاهرة قديمة قدم المجتماعات البشرية لم تعد تشكل جدلية صراع وعنف متلازمين بل على عكس ذلك فكل سلطة اليوم في المجتمع تعرف أن إستمرارها مرهون بإستجابة وموافقة كل الشرائح الإجتماعية عليها والمرأة كشريحة هامة في المجتمع هي شريك هام وفاعل في هذه السلطة إلى جانب أخيها الرجل.

قائمة المصادر والمراجع

أولا/المصادر

1- القرآن الكريم

2- القواميس

-1إبن منظور جمال الدين ،معجم لسان العرب،

-2خليل العمر معن،معجم علم الإجتماع المعاصر،دار الشروق للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 1 ،2006

-3غيث محمد عاطف،قاموس علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية ،مصر ،ط1، 1991 .

-4الفيروز آبادي مجد الدين محمد بن يعقوب ،القاموس المحيط،

3-الكتب:

1- بوتول غاستون ،تاريخ الإجتماع،ترجمة:محمد عاطف غيث و آخرون،الدار القومية للطباعة و النشر،الإسكندرية، 1984

2 - بولانتزاس نيكولاس، ترجمة:عادل غنيم، السلطة السياسية و الطبقات الإجتماعية، ط2، 1983.

3- روسو جان جاك ،ترجمة: عادل زعتر،العقد الإجتماعي،مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة،2013.

4 -ستوارت مل جون ،إستعباد النساء،ترجمة :إمام عبد الفاتح إمام،مكتبة مدبولي،القاهرة،ط1998،1

5-هوبز توماس ،ترجمة:ديانا حرب و بشرى صعب،الليفيثان،الأصول الطبيعية و السياسية لسلطة الدولة.

ثانيا/ المراجع

-أ الكتب:

1-إبراهيم إياد حميد،مفهوم السلطة في القرآن الكريم،وزارة التعليم العالي،جامعة ميسان،كلية القانون.

2- أبو غزالة هيفاء،المرأة العربية و الديمقراطية،منظمة المرأة العربية،ط1،2014،جمهورية مصر العربية.

3-أبو غزالة هيفاء و شكري شرين،الكاشف في الجندر و التنمية، حقيبة مرجعية،صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،المكتب الإقليمي للدول العربية،ط4،2007

4-أبو غزالة هيفاء ،تقرير المرأة العربية والديمقراطية،جمهورية مصر العربية،ط1، 2014 .

5-أبو عطية سهام،الخطاب حول المرأة و الصعوبات التي تواجهها المرأة الأردنية،منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية ،ط1،

6-أحمد وسيم حسام الدين،التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة مقارنة،مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الإجتماعية و دراسات المرأة،مكتبة الملك فهد الوطنية،الرياض،2016

7-أحمد عرفة محمد عرفة ،مباشرة المرأة للحقوق و الحريات السياسية

8-أرنديت حنة ، ترجمة:إبراهيم العريس،في العنف،دار الساقي للنشر،بيروت لبنان،ط1 ،1993

9-آزبيتر تشارلز ترجمة شوقي جلال، فكرة حقوق الإنسان، سلسلة كتب عالم المعرفة،الكويت،2015

10-الأقداحي شام محمود،علم إجتماع السلطة، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 2010.

11-بالينغتون جولي و كرم عزة ، النساء في البرلمان ، بعيد عن الأرقام

12-البدري طارق و نجم سهيلة ،الإحصاء في المناهج البحثية ،دار الثقافة للنشر و التوزيع،الأردن،ط2،2014

13-بركات حليم ،المجتمع العربي في القرن العشرين،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.

14-بعلي حفناوي ، مدخل في نظرية النقد النسوي و مابعد النسوية،منشورات الإختلاف ،ط1،2009 ،الجزائر

15- البغدادي عادل هادي ،رافد حميد الحدراوي،الإستشراف الإستراتيجي و مستوى التمكين التنظيمي،دار صفاء للنشر و التوزيع،ط1، الأردن،1013

16- بلقزيز عبد الإله و آخرون،تحرير: ،المرأة العربية "من العنف والتمييز إلى المشاركة السياسية" بيروت، لبنان،ط1،2014

17-بلقرزيز عبد الإله و العلتوم سمية ،صورة المرأة في البناء الثقافي ، المرأة العربية

18- بن رحو بن علال سهام،التمكين السياسي للمرأةالجزائرية:دراسة في الأطر النظرية و الميدانية ،المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية و الإستراتيجية برلين، ألمانيا،ط2018،1

19بن نبي مالك،شروط النهضة،ترجمة:عمر كامل مسقاوي و عبد الصبور شاهي،ط3، 1969، دار الفكر بيروت

20بورديو بيار،ترجمة: سلمان قعفراني،الهيمنة الذكورية،مركز دراسات الوحدة العربية،ط2009،1،بيروت،لبنان

21بيضون عزة شرارة ،الجندر ماذا تقولين " الشائع و الواقع في أحوال النساء،دار الساقي،ط1،بيروت ،لبنان،2012.

22-التايب عائشة ،النوع و علم إجتماع العمل و المؤسسة،منظمة المرأة العربية،مصر،ط2011،1.

23تلي تشارلز ،ترجمة،ربيع وهبة،الحركات إج من 1768إلى 2004 ، المجلس الأعلى للثقافة،ط1، 2005، القاهرة

24توران آلان،براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ترجمة: جورج سليمان،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت،2011

25- ثروت بدوي ، النظم السياسية.

26-جامبل سارة ، ترجمة: أحمد الشامي،النسوية ومابعد النسوية، المجلس الأعلى للثقافة،2002،ط1، القاهرة

27-حاتم ميرفت ،نحودراسة النوع الإجتماعي في العلوم السياسية،،ترجمة،شهرت العالم،مؤسسة المرأة و الذاكرة، دار إلياس العصرية ، القاهرة،ط 1، 2010

28-الحسن إحسان محمد ،علم إجتماع المرأة،دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، ،دار وائل للنشر،ط2008،1،الأردن

29- حقيقي نور الدين،العلوم الإجتماعية و أساس السلطة السياسية،ترجمة:إلياس خليل،منشورات عويدات، الخلدونية بيروت،باريس ،ط1983،1

30- حمش مجد الدين ،علم الإجتماع،الموضوع و المنهج،دار مجدلاوي للنشر،عمان،الأردن،1999

31- حنفي حسن و آخرون،المجتمع الأبوي، قراءة في أعمال هشام شرابي، ط1،القاهرة،2002 ص ،168.

32- حنفي السيد ،في علم الإجتماع النسوي،الحركات الراديكالية النسائية و سوق العمل،المكتب الجامعي الحديث،ط 1

33- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين التفسيرية و النظريات التكوينية، ،دار الخلدونية،2007 ،الجزائر

34- خالد حامد،المجتمع المدني و السلطة الشرعية،داركنوز المعرفة للنشر و التوزيع،ط2018،1

35- الخطيب حذيفة تقي الدين ،التمكين أسسه و أساليبه، ،دار الكتب الوطنية،ط1،أبو ظبي،2009

36- خليل أحمد خليل، المرأة العربية و قضايا التغيير، دار الطليعة للطباعة و النشر،ط2، 1982،بيروت ،لبنان.

37الخولي يمنى طريف ، أنثوية العلم من منظور الفلسفة النسوية، عالم المعرفة،الكويت،2004

38 - درويش سعيدة،مشكلة المرأة في الفكر الجزائري الإسلامي المعاصر،عالم الكتب الحديثة،2014

39- دليل المؤشرلت الدالة على النوع إجتماعي، منشورات صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،

40-دليل البرلماني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،دار أبي الرقراق للطباعة و النشر،الرباط، ط1، 2017

41- دهش غسان و الحسيني كمال كاظم طاهر، إدارة التمكين و الإندماج،دار صفاء للنشر و التوزيع،ط1،عمان، الاردن،2013 .

42-دو فرجييه موريس ،ترجمة:سليم حداد،علم إجتماع السياسة،المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط1991،1

43- الدوري زكريا مطلك ، صالح أحمد علي،إدارة التمكين و إقتصاديات الثقة، دار اليازوردي العلمية للنشر.

44- دي بوفوار سيمون ،الجنس الآخر،

45دياب فوزية،القيم و العادات الإجتماعية،دار النهضة العربية،بيروت،1980.

46- ديلو ستيفن و ديل ثيموني،ترجمة:ربيع وهبة، التفكير السياسي و النظرية السياسية و المجتمع المدني

47-ديدان مولود،مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية،دار النجاح للكتاب،الجزائر،ط2005،1.

-48راسل برتراند ، ترجمة: شاهر الحمود، السلطة و الفرد، دار الطليعة،بيروت،ط1،.1961

-49رشوان حسين عبد الحميد أحمد،السلطة و البيرقراطية،دراسة في علم الإجتماع السياسي،المكتب الجامعي الحديث،2014

- 50الرشيدي بشير صالح ،مناهج البحث التربوي،دار الكتاب الحديث،الكويت،2000،ص:164.

- 51رشوان حسين عبد الحميد أحمد ،الفلسفة الإجتماعية و الإتجهات النظرية،المكتب الجامعي الحديث،القاهرة،ط1989،2.

-52 رمزي ناهد،سيكولوجية المرأة،قضايا معاصرة،المكتبة الأنجلوساكسونية المصرية،1999.القاهرة.

-53 ريفولت دالون ميريام ،سلطان البدايات بحث في السلطة،ترجمة:ساید مطر،المنظمة العربية للترجمة ،بيروت،ط2012،1.

- 54الرياشي سليمان و آخرون ،الأزمة الجزائرية ، الخلفيات سوسيو إجتماعية وإقتصادية و الثقافية، ،مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان،ط2، 1999.

-55 زكزك سوسن و آخرون، المدخل إلى دستور حساس للنوع الإجتماعي،.

-56 زهرة عطا محمد،مقدمة في العلوم السياسية،مؤسسة حمادة للدراسات الإجتماعية،الأردن.2008

-57 الزيات السيد عبد الحليم ،في سوسيولوجيا بناء السلطة:" الطبقة..القوة...الصفوة "،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،مصر ،2003

-58 سعد الله علي،نظرية الدولة في الفكر الخلدوني،دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط1،عمان،2003.

-59 سعيد فرج محمد،البناء الإجتماعي و الشخصية، الهيئة العامة للكتاب،الإسكندرية،1980.

- 60 سكران راغب جبريل خميس راغب،الصراع بين الفرد وسلطة الدولة،المكتب الجامعي الحديث،2009، ص176.

-61 سكوت جون ،ترجمة:محمد عثمان، علم الإجتماع :المفاهيم الأساسية،الشبكة العربية للأبحاث و النشر،بيروت،ط2009،1

-62 سليم مريم و آخرون، المرأة العربية بين ثقل الواقع و تطلعات التحرر، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، 1999

-63 سلاطنية بلقاسم و حسان الجيلاني،منهجية العلوم الإجتماعية ،دار الهدى ،عين مليلة،الجزائر،2004،

- 64سميع صالح حسين، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي، دار الزهراء، الأردن، 1988.

-65 سويف مصطفى،مقدمة في علم النفس الإجتماعي

- 66السيد مصطفى كامل ،رشا منصور،"الخلفية الفكرية" في النوع الإجتماعي و أبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي،منظمة المرأة العربية،القاهرة،2010.

67- شرابي هشام، ترجمة:محمود شريح، النظام الأبوي و إشكالية تخلف المجتمع العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ،لبنان ،ط1993،2

68-شرابي هشام، مقدمات في المجتمع العربي.

69-شحرور محمد ،الدولة و المجتمع،الأهالي للطباعة و النشر،دمشق.

70-الشريفي نداءصادق ،أصول علم الإجتماع السياسي،جهينة للنشر و التوزيع،الأردن،2010

71- الشاوي منذر ،فلسفة الدولة، مكتبة الذاكرة للنشر و الطباعة، ط2013،2،

72-الشاهر شاهر إسماعيل، دراسات في الدولة و السلطة و المواطنة، المركز العربي الديمقراطي

73طبيب مولود ،أحكام السلطة السياسية،دار الخلدونية،ط2006،1.

74-الطرازي أ بو نصر مبشر ،المرأة و حقوقها في الإسلام.

75-العيسوي عبد الرحمن ، مصطلحات علم النفس الحديث و التربية،2002

76 -علي إسماعيل،نظرية القوة،مقدمة في علم الإجتماع السياسي،دار المعرفة العلمية،مصر العربية، 2011

77-علي محمد ،أصول الإجتماع السياسي،السياسة و المجتمع في العالم الثالث،الجزء الثاني،القوة و الدولة،دار المعرفة للنشر و التوزيع،جمهورية مصرالعربية.

78- علي إسماعيل ،نظرية القوة،مقدمة في علم الإجتماع السياسي،دار المعرفة الجامعية ،جمهورية مصر العربية،2011.

79- عطية منى ،سياسات الحماية الإجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة،المكتب الجامعي الحديث،2016.

80- عساف عبد المعطي محمد،مقدمة في علم السياسة،دارالعلوم، الكويت،1993.

81- عبد المعطي محمد علي و محمد علي محمد،السياسة بين النظرية و التطبيق.

82-عبد الله عبد الغاني بسيوني ،النظم السياسية،الدار الجامعيةالجديدة،الإسكندرية،2006.

83- عبد الوهاب محمد رفعت، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، ألإسكندرية، 2006.

84-عبد الوهاب طارق محمد،سيكولوجية المشاركة السياسية،دار غريب للطباعة و النشر،القاهرة،2000

85-عبد الحميد أمال و آخرون،العولمة و قضايا المرأة والعمل،مطبوعات مركز البحوث و الدراسات الإجتماعية،جامعة عين شمس،ط 1،2003 .

86-العلوي هادي، فصول عن المرأة ،دار الكنوز الأدبية،ط1 ،1996 .

87-عوض السيد حنفي، الحركات الراديكالية النسائية و سوق العمل،ص:14،المكتب الجامعي الحديث، ط1،2014 .

88-عتريسي جعفر حسن،المرأة في الألفية الثالثة،دار الهدى للطباعة و النشر،ط1،بيروت لبنان،2004.

89-عوض السيد حنفي ،في علم الإجتماع النسوي،الحركات الراديكالية و سوق العمل،المكتب الجامعي الحديث،ط2، 2014 .

90-عدلي هويدة و آخرون، المشاركة السياسية للمرأة ، ط1 ،2017.

91-عبد النعيم محمد أحمد،مدى دور المشرع الجزائري في دعم التمثيل النيابي للمرأة دراسة تحليلية مقارنة ،دار النهضة العربية ،القاهرة

92 -عيشور نادية السعيد وأخرون،التحول المجتمعي في الوطن العربي،المؤشرات،الأليات و الأبعاد"حالة الجزائر"، ط1، 2019،دار سوهام للنشرو التوزيع،الجزائر. ص139.

93-العتوم ميسون ،سيمون دي بوفوار عند العرب،ملاحظات حول المرأة العربية و الشأن العام ،الأردن

94-عمر سيف الإسلام سعد،الموجز في منهج اليحث العلمي،دار الفكر للنشر و التوزيع،دمشق،ط2009،1

95- عبيدات محمد و أخرون،منهجية البحث العلمي القواعد و المراحل و التطبيقات،دار وائل للنشر، عمان،ط2 ،1999،ص:46.

96-عياد أحمد، مدخل لمنهجية البحث الإجتماعي ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ط2009،2

97-غنام منى، التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة دور البرلمان و الإعلام في مصر، الأردن، البحرين، 2008.

98-الغار علي إسلام،الأنثروبولوجيا الإجتماعية،الجزء 1،الشركة القومية للتوزيع ،القاهرة،1978.

99-غارودي روجي في سبيل إرتقاء المرأة،ترجمة:جلال مطرجي،دار الأداب للنشر و التوزيع،بيروت،1988.

100- فهمي محمد السيد،المشاركة الإجتماعية و السياسية للمرأة في العالم الثالث، ،ط1،الإسكندرية

101-فوكو ميشال،تاريخ الجنسانية 1، ترجمة :محمود هشام، إفريقيا الشرق،المغرب، 2004.

102-الفقيه بشير،المرأة العربية و إشكالية المجتمع الذكوري، رؤية في البعد السيكولوجي للفرد المسلم تجاه المرأة، دارو مكتبة الهلال للطباعة و النشر ،ط1، 2009.

103-فيشتريش كريستا،ترجمة: سالمة صالح، المرأة و العولمة،منشورات الجمل،ط ،2002،1

104- القاطرجي نهى،المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية،المؤسسة الجامعية للدراسات و للنشر و التوزيع،2006.ط1

104-قرني بهجت و آخرون،التنمية الإنسانية العربية أولوية التمكين

106-قوراية أحمد ،ثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان"في الفكر النفسي الإجتماعي و السياسي"،ديوان المطبوعات الجامعية،2012،الجزائر

107- لقصير عبد القادر،الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية،دراسة ميدانية في علم الإجتماع الحضري،دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ،1999.

108- ليبوفيتسكي جيل، ترجمة: دينا مندور،المرأة الثالثة، ديمومة الأنثوي و ثورته،المركز القومي للترجمة،ط1، 2012،القاهرة

109-لسمالوطي محمد توفيق ، الإيديولوجيا و قضايا علم الإجتماع،النظرية و المنهج و التطبيق ، دار المطبوعات الجديدة للطباعة و النشرو التوزيع،نبيل،الإسكندرية

110-مسعد نيفين،الأداء البرلماني للمرأة العربية،دراسة حالات :مصر و سوريا و تونس،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان،ط2005،1

111-مظهر سليمان،علم النفس الإجتماعي:نظرية المواجهة النفسية الإجتماعية،منشورات ثالة،الجزائر،2010

112- محمود محمدعبده ،الأنثربلوجيا السياسية، الإسكندرية ،مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1976 .

113-ملحم حسن،التحليل الإجتماعي للسلطة،الجزائر،المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد،1993

114- محمود هشام ،علم إجتماع السلطة،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2010،ص14.

115-محمد إحسان،علم إجتماع المرأة "دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر"،ط 1،2008،دار وائل للنشر،الأردن.

116- المعايطة رويدا و أخرون،النوع الإجتماعي و أبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي،القاهرة،منظمة المرأة العربية،2010.

117-مثنى أمين ،حركات تحرير المرأة:من المساواة إلى الجندر"دراسة نقدية إسلامية"،دار القلم للنشر و التوزيع،القاهرة،ط2004،1.

118- مزيان عبد المجيد،النظريات الإقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي المجتمعي،المؤسسة الوطنية للكتاب مع ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1988 .

119- مهمور محمود حامد ،علم الإجتماع السياسي،دار البداية ناشرون و موزعون،عمان ،الأردن،ط2012،1.

120-المشاقبة بسام،معجم المصطلحات البرلمانية، دار أسامة و المامون، 2011

121- مهنا محمد نصر،في التاريخ:الأفكار السياسية و تنظير السلطة،المكتب الجامعي الحديث،ألاسكندرية،1999

122- محجوب محمد عبدة ،الضبط الإجتماعي في المجتمعات البدائية، الهيئة العامة،الإسكندرية التوزيع،ط2009،1،الأردن.

123- ماكيفر،تكوين الدولة، بيروت،دار العلم للملايين.

125- الميناوي أحمد،جمهورية أفلاطون،المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة ،دار الكتاب العربي،القاهرة،2010.

126- منصور إلهام،نحو تحرير المرأة في لبنان،مختارات بيروت،ط1، 1996،

127-المعايطة رويدا و آخرون،النوع الإجتماعي و أبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، ،منظمة المرأة العربية،ط2010،1،جمهورية مصر.

128- معطي إعتماد علام و عبد الباسط ،العولمة و قضايا المرأة و العمل، القاهرة،مركز البحوث و الدراسات الإجتماعية،2003.

129-معزوزي جمعة ،المرأة و المشاركة السياسية في الجزائر،عمان ،دار السندباد للنشر، 2000،.

130-المرنيسي فاطمة ،الحريم و النساء،النبي و النساء،ترجمة: عبد الهادي عباس، دار الحصاد للنشر و التوزيع،دمشق،

131-نبسادون ناي ، ترجمة : وجيه البعيني ،حقوق المرأة منذ البداية حتى أيامنا، عويدات للنشر و الطباعة،بيروت،لبنان،ط2001،1

132-ناش كيت ، ترجمة:حيدر حاج إسماعيل،السوسيولوجيا السياسية المعاصرة،" العولمة و السياسة و السلطة" مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ط1، 2013 .

133-نور الدين سعاد يوسف،المرأة العربية في البرلمان،دار النهضة العربية،بيروت ،لبنان.

134-النيهوم الصادق، الحديث عن المرأة والديانات،تالة للطباعة و النشر،الجماهرية العظمى،ط1، 2002،

135 -هاندس باري ،خطابات السلطة،من هوبز إلى فوكو،ترجمة:ميرفت ياقوت ،المجلس الأعلى للثقافة،2005ط1القاهرة

136- هادي عادل و حميد رافد،الإشراف الإستراتيجي و مستوى التمكين التنظيمي.

137- هيبي شارلين ناجي -بايبر، ليفي باتريشا لينا ،ترجمة : هالة كمال،مدخل إلى البحث النسوي، ممارسة و تطبيقا، مطابع الأهرام التجارية-مصر- ط2015،1. ،ص،254

138- ويندي كيه.كولمار، فرانسيس بارتكوفيسكي ،ترجمة:عماد إبراهيم،النظرية النسوية،مقتطفات مختارة،الأهلية للنشر و التوزيع،ط2010،1،الأردن.

139- واتكنز سوزان آلس،و رويدا ميريزا ، ترجمة :جمال الجزيري،أقدم لك الحركة النسوية،المجلس الأعلى للثقافة، ط 1،2005

ب-المقالات:

1- أبو العز فريدة، ماهي السلطة؟، مجلة الفكر العربي، العدد: 23-24.

2- أبو زيد سعاد محمد مكي، التغير في بناء السلطة داخل الأسرة العربية،

3 - أرزقي نوال، المرأة والفضاء السياسي بالمجتمع الجزائري، دراسات إجتماعية، العدد 13

4-بارة سمير، زدام يوسف،التمثيل السياسي في الدول المغاربية بين نصوص التمكين وموانع التفعيل-مدخل السقف الزجاجي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية،المجلد 6،العدد 1،جانفي 2019

5-بن عشي حفصية،بن عشي حسين، ضمانات المشلركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون

العضوي، مجلة الفكر،العدد11

6- بورغدة وحيدة، المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة، حالة الجزائر،المجلة العربيةللعلوم السياسية،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت,العدد 36،سنة 2012.

7-بلحربي نوال،إشكالية تولي السلطة في الجزائر:التوجه نحو التداول أم تكريس لآليات الإحتكار،المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد10،جوان ، 2016،.

8-بن عبد الكريم فؤاد،العدوان على المرأة في المؤتمرات الدولية،مجلة البيان، الرياض

9- بودرهم فاطمة، التمكين السياسي للمرأة في ظل العولمة المرأة الجزائرية نموذجا، مجلة البحوث السياسيةو الإدارية، العدد:09،المجلد الثاني، المجلد الثاني، السنة

10-بلول صابر، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع،، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 25،العدد الثاني،2009.

11-بن الشيخ عصام، تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الإنتخابية المعتمدة،الفرص والقيود،مجلة دفاتر سياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،عدد خاص،أفريل 2011.

12-بوكعباش عبد الحميد،المرأة في المجتمع الذكوري،مجلة أبحاث قانونية وسياسية، عدد خاص.

13-بن يزة يوسف، إنجازات الحركة النسوية العالمية من منظور النوع الإجتماعي: مقاربة مفاهيمية تأصيلية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد1،مارس 2014، ص43.

14-بن رحو سهام، الآمن الإنساني كنسق مغاير لتمكين المرأة سياسيا،مجلة العلوم القانونية والإدارية،العدد 8،2009

15- بوشعالة سميرة، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بين الطموح والتحدي مجلة المعيار، مجلد 23، السنة 2019.

16-تابليت نور الدين، مكانة المرأة في الحياة السياسية الجزائرية،مجلة العلوم القانونية والسياسية،عدد 9،جوان 2014.

17- الجرماني عابد، إتجاهات الحراك النسوي في ظل ثورات الربيع العربي،مبادرة الإصلاح العربي، ديسمبر2017.

18-الجمالي حافظ، الإيديولوجيا والفلسفة، مجلة الفكر العربي، العدد10، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1980.

19- جربال كاهينة، دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التمكين السياسي للمرأة الجزائرية خلال الألفية الثالثة،مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول،أكتوبر2017.

20-جقاوة الشيخ،السلطة الأبوية داخل العائلة الجزائرية مجلة الحقيقة، العدد43.

21-حمداوي محمد، تحولات إجتماعية وسياسية مجلة إنسانيات،عدد2004،1،الجزائر.

22-الحمروني ونيسة، التغيير في وظائف السلطة السياسية والسيادة في زمن العولمة، مجلة القراءة والمعرفة،لعدد143،سبتمبر،2013

23-الحاج عبد الملك بن طاهر، الناصر نوف بنت عبد الله، إدراك المرأة العاملة لمشكلة السقوف الزجاجية في المملكة العربية السعودية،دراسة ميدانية على عينة من موظفات الجهاز الحكومي بمدينة الرياض،مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والإجتماعية،المجلد 15، العدد 2.

24-خرباشي عقيلة، العلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة، دار الخلدونية الجزائر 2007.

25-خرباشي عقيلة، ألية الإستجواب في عملية الرقابة البرلمانية، مجلة الفكر البرلماني العدد 25،مجلس الأمة الجزائر2010

26-خلفان كريم، المواطنة،المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، البحث عن العدد والسنة

27- خروب زينة والخاروف أمل، واقع إدماج النوع الإ في وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في الأردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث،المجلد ،2017.

28- الراوي علي عبد محمد سعيد، التمكين إقتصادي،و التنميةالبشرية المستدامة، مجلة كلية بغداد،للعلوم إقتصادية،العدد خاص، 2014 ص5.

29-رمعون مليكة، الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة، مجلة إنسانيات،العدد08، 1999

30-الزهراني معجب سعيد، صورة المرأة في خطاب إبن الرشد،مجلة التراث العربي،العدد،105،سنة 2007، إتحاد الكتاب العرب،دمشق

30-سلامي منيرة، المرأ ة وإشكالية التمكين الإقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية،العدد 05، ديسمبر،2016، ص،137

31-شرقي رحيمة،الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة،مجلة العلوم الإجتماعيةالإنسانية، العدد11،جوان، 2013.

32-طرطار أحمد، دور اللجان البرلمانيه في تفعيل الأداء البرلماني، مجلة الفكر البرلماني العدد، 17،مجلس الأمة،الجزائر،2007.

33-عابد أحلام،التمكين السياسي للمرأة كمؤشر لقياس الديمقراطية التشاركية في الجزائر،المجلة الجزائرية للأمن الإنساني،العدد الخامس،جانفي2018.

34-عبد العظيم صالح سليمان، النظرية النسوية ودراسة التفاوت الإجتماعي، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية،المجلد 41 ملحق 1، 2014.

35-عبد الرحمان ضامر وليد، التحليل الإجتماعي لوضع المرأة في الفكرالعربي الحديث، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية.

36-العرباوي عمر،أرزازي محمد، إشكالية المرأة في الفكر العربي الإسلامي رؤية مالك بن نبي نموذجا،الناصرية للبحوث الإجتماعيةو التاريخية، العدد الأول 2011،ص 209.

37-علي علي عبد القادر، التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية، سلسلة إجتماعات الخبراء،العدد 22.

38-عواضة حنان علي، السلطة عند ماكس فيبر، مجلة الأستاذ، العدد: 206، المجلد الأول،2013.

39-العقبي الأزهر،المراكز والأدوار الإجتماعية ومحدداتها الثقافية في النظام الأسري العربي،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد الثامن،جوان، 2012.

40-العوضي مريم، الأسكوا والمرأة العربية والتنمية: بيكين وما بعدها،ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي حول دور المرأة في التنمية، الكويت،2001.

41- عوفي مصطفى،نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية"رؤية سوسيولوجية" مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية.

42-عدلي هويدا، المشاركة السياسية للمرأة، مؤسسة فريديريش إيبرت مكتب مصر،جمهورية مصر العربية2017

43- غيات حياة،صراع الأدوار عند المرأة العاملة في المواقع القيادية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية،العدد 12،سبتمبر2013

44-فارس سيد، الحركات الإجتماعية وممارسة التأطير...مقاربة أنثروبولوجية، ،مجلة عالم الفكر،العدد170، 2016.

45-قنوفي وسيلة، مفهوم التمكين في عملية التنمية الإنسانية،، مجلة البحوث السياسية والإدارية،العدد الرابع.

46-قدودو جميلة، القانون العضوي رقم 12-03 بين قيود الأعراف الإجتماعية والسعي لتجسيد الحقوق السياسية للمرأة،مجلة الحقبقة،العدد40.

47-كويحل فاروق،حفريات في حقيقة وواقع وضعية المرأة الجزائرية،مجلة الأداب والعلوم الإجتماعية، العدد17،جوان،2017

48-لوكام سليمة، النسوية الإسلامية بين طروحات الأنا وتصورات الآخر، مجلة التواصل في اللغات والأدب،عدد43، 2015

49-محمد مازن مرسول، إستنطاق معنى الجندر،مجلة آداب المستنصرية،العدد73، 2016.

50-محمدعبد الجبار، جزا مصطفى، الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التغير القسري المحدود والتأسيس لآرضية مجتمعية داعمة، مجلة أبحاث،المجلد الأول، العددالأول،جوان2016.

51- مسعود أماني، التمكين،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة،العدد22،أكتوبر،2006.

52- مقراني أنور،براديغم السياسية عند النساء المنتاخبات في المجالس الشعبية الجزائرية،مقاربة جندرية،مجلة العلوم الإجتماعية،العدد25،ديسمبر،2017.

53- مقراني أنور، حامي حسان، سوق العمل في الجزائر ووهم الهيمنة النسوية،الجندر في محك المخيال الإجتماعي، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الأغواط،المجلد 7 العدد 29

54-مصلي رضوان، البناء المفاهيمي لمكانة المرأة في الأبحاث السوسيوديمغرافية، العدد10.

المناور فيصل، تمكين المرأة العربية في المجال التنموي, المعهد العربي للتخطيط،جسر التنمية،العدد133، 2017

55-نتشه روان يوسف، تمكين المرأة،حضور السياق المغيب وإشكالية المعنى المفقود،عالم الفكر،المجلس الأعلى للثقافة،الكويت، العدد،1،المجلد 40، سبتمبر،2011.

ج-الرسائل الجامعية:

1-بادي سامية، المرأة والمشاركة السياسية،تصويت،عمل حزبي،العمل النيابي، رسالة ماجستار جامعة باتنة2005.

2- جربال كاهينة،التمكين السياسي للمرأة المغاربية بين الخطاب والممارسة "الجزائر،تونس والمغرب"، مذكرة ماجستير،جامعة مولود معمري تيزي وزو،الجزائر 2015.

3- سقني فاكية،التمكين من حقوق الإنسان،متطلباته وموانعه في الوطن العربي،أطروحة دكتوراه،نوقشت في 2016،جامعة باتنة.

4-لمزين مريم محمود، المضمون الإجتماعي والسياسي للخطاب النسوي الفلسطيني، رسالة ماجستير، 2011،غزة

5- نصيب نعيمة،المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية،رسالةدكتوراه،كلية الأداب قسم علم الإجتماع،عين شمس،2002.

-د القوانين و التشريعات:

- الجريدة الرسمية الصادرة عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 12،المؤرخ في 12 يناير 2012

-المواقع الإلكترونية:

1- إقبال صراح،نحو المساواة بين الجنسين: مؤشر جديد للإصلاحات القانونية لمساعدة التمكين الإقتصادي للمراة،2019/27/02،موقع إلكتروني: http//blogs.worldbank.org

2-أفاق إستراتيجية،التنمية البشرية،المفهوم و المكونات www.sironlin.org

3-بوحنية قويدر، جودة أداء المؤسسة التشريعية من خلال تمكين المرأة سياسيا، موقع إلكتروني: http://www.bouhania.com/news

4 -برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقريرالتنمية البشرية2010،www.un.org

5- براهم عصام،مؤسسة الأسرة في الدراسات النسوية،مقاربة أنثروبولوجية، www.asjp.cerist.dz

6 - التمكين السياسي للمرأة. ..هل هو الحل؟، مركز ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية، manchurat.org,node

7 - الحيدري إبراهيم، الهيمنة الأبوية الذكورية في المجتمع والسلطة، شبكة الإقتصاديين العراقين،أوراق سوسيولوجية،iraqieconomists.net

8 -رسالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/politique/246758.html

9-الزاوي مصطفى بقدوري حورية المرأة في الدساتير الجزائرية،www.semanticscholar.org

10- سعاد محمد مكي أبو زيد ،التغير في بناء السلطة داخل الأسرة العربية، صص:13،14 ، https://scholar.google.com

-شلغوم نعيم،أليات التدخل البرلماني في مجال السياسات العامة قراءة دستورية /سياسية www.werbreview.dz

11-الصاوي علي وآخرون،واقع وآفاق مشاركة المرأة العربية في الحكم المحلي،عمان الأردن،2007، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي الموقع الإلكتروني: http: //www.apn.dz/ar/plus-ar/

12-عابد أحلام،التمكين السياسي للمرأة،، المجلة الجزائرية للآمن الإنساني،العدد الخامس، جانفي، 2018ص،237 http://forum-setif.yoo7.com/t9069-TOPIC

13-عرفة إيمان، مبدأ الفصل بين السلطات ومدى تطبيقه في الدولة الإسلامية، دراسة تحليلية، الموقع الإلكتروني: . https: www resarchgate.net/publication/ 315785752

14-العجمي محمد عادل،التمكين الإقتصادي للمرأة2017 مجلة الوفد،:http//m.alwaafd.news

15 - غريب روز، أضواء على الحركة النسويةwww.neelwafurat.com

16- غلام إسماعيل فريدة، التمكين السياسي للمرأة،الحوارالمتمدن،العدد2009،1341m.ahewar.org

17 - كمال رانيا، إتجاهات فكريةفي النظرية النسوية،مجلة عود الند،m.ahewar.org

18 - كويحل فاروق، الحركات النسوية في الجزائر بعد الإستقلال،www.asjip.cerist.dz.

19-مجلس الأمة متاح على الرابط: -www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016 10-05-06-52-20/2493-2019-06-29-11-48-48)

20 - ميثاق المبادئ النسوية للنسويات الأفارقة،ترجمة: يارا سلام،ط2، 2017، على الوقع إ: www.africanfeministforum.comwww.awdf.org

21-نور رانيا، تمكين المرأة بين التفسيرات الغربية وثقافتنا الإسلامية موقع إلكتروني:www.lahaonline.com

22- نظام الكوتا حول العالم، www.nazra.org

23- ياسين عبد الجواد، السلطة في الإسلام،العقل الفقهي السلفي بين النص والتاريخ،منتديات مجلة الإبتسامة،ص:20،على الموقع الإلكتروني: www.btesama Com p:df

24-براهم عصام، مؤسسة الأسرة في الدراسات النسوية، مقاربة أنثروبولوجية، ،ص ص: 150،156،https://www.asjp.cerist.dz

25-الزاوي مصطفى ،بقدوري حورية ،المرأة في الدساتير الجزائرية، https://www.asjp.cerist.dz

المراجع باللغة الأجنبية:

قاموس ويبستر: على الموقع: http www meriem=webster com/disctionary/empo werment ?show=o&t=1309385526-

Nancy R Lockwood: The Glass Ceiling: Domestic and International Perspectives, http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10..1.1..6&rep=rep1&type=pdf

R.GARAUDY.pour ،de la femme ,op4.p12

-l' avenement

jeseph Dunner(ed)Dictionary of political Science ,London Vision - press , p 423

-SandrineRui « Dèmocratie participative »in: Casillo I avec Brbier R ,Blandiaux L ,Chteaura F, yaud J-M,Lefebvre R,Neveu C et Salles D (dir),Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation,GIS Dèmocratie et Participation,Paris,2013,ISSN: 2268-5863.URL: http://www.dicopart.fr/it/dico/democratie-participative

Dictionnaire philosophique ,Ed. du progès ,Mouscou,1985,p.409-

Bernard chantebout-De letat une – tentative de dymistification , , 1975, p:08 Paris,consontiume de librairie et de leducation

قائمة الملاحق

الملاحق:

-إستمارة الإستبيان.

-مراسلة مدرير الجامعة لرئيس المجلس الشعبي الوطني.

-مراسلة مدير الموارد البشرية للمجلس الشعبي الوطني لمدير التشريع بالمجلس.

- بطاقة التدريب للطالبة في المجلس الشعبي الوطني.

-القانون العضوي للمجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة.

- الجريدة الرسمية لمناقشات المجلس الشعبي الوطني.